جامعة سعد دحلب بالبليدة
كلية الآداب واللغـــــــــــات
قسم اللغة العربية وآدابها

رسالة دكتوراه

التخصص:دراسات لسانية

الصيغ الصرفية المطردة وضعا واستعمالا
دراسة بنيوية وظيفية

من طرف

أحمد سعدي

أمام اللجنة المشكلة من:

مخلوف بلعلام	أستاذ محاضر، جامعة البليدة	رئيسا
عمار ساسي	أستاذ التعليم العالي،جامعة البليدة	مشرفاومقررا
أحمد شامية	أستاذ التعليم العالي، المدرسة العليا للأساتذة، بوزريعة	عضوامناقشا
نصر الدين بوحساين	أستاذ محاضر،جامعة البليدة	عضوامناقشا
حسين بن زروق	أستاذ محاضر ، جامعة الجزائر	عضوامناقشا

البليدة،13 مارس 2013

شكر

لله الشكرُ و الحمدُ ، من قبلُ ومن بعدُ. أحمده على أن جعلني من جنود لغة كتابه الخالد ، ونبيِّه الخاتم، ورزقني حبها، ويسَّر لي صعبَها، فاستعذبت عذابها، واستسهلت صعابها، وذرعت رحابها تارة شاعراً وتارة ناثراً وتارة باحثاً مستقصياً، وجعل رزقي ورزق أولادي منوطا بها ، وأسعدني بقضاء حياتي لها معلّماً وداعياً، وفي سبيل رقيِّها مناضلاً وساعياً.

وأشكر جامعة سعد دحلب بالبليدة، إذ تبنتني كهلاً، ورأتني للبحث العلمي أهلاً، فوظفت فيه بياني فجاءني سهلاً، وزادني عقلاً، اشكرها شكراً جزيلاً، وأسأل الله أن يجعلها في الجامعات هي الأعلى ومتخرِّجها هو الأوْلى، وأثني على جميع أساتذتها لاسيما الأستاذ المشرف الدكتور عمّار ساسي.

كما أشكر كلّ من يقرأ هذا العمل ويتفضل عليّ بما يراه فيه من نقص وهنة.

ملخص

تعتبر الصيغ الصرفية أبنية داخلية نمطية لصنف من الكلمات العربية تسمى في الغالب بالأفعال المتصرفة و الأسماء المشتقة، بمعنى أنها لا تعمل إطلاقاً في الأفعال الجامدة والأسماء المبنية، هذه الصيغ الصرفية يطرد استعمالها في اللسان العربي من خلال مفردات متشابهة ومتماثلة في البنية الهندسية والدلالة، تجمع بينها الغلاقة الاشتقاقية .، والمتكلم يستطبع استعمال هذه الصيغ الصرفية ليولد بها وينتج بنفسه أشباها وأمثلة من المفردات على نمطها وخاصة في نصريف الأفعال الذي يجري على سنة واحدة وأسلوب مطرد . كما يمكنه إنتاج أسماء متعلقة بهذه الأفعال بواسطة الاشتقاق ن وهذا الصنف من المفردات يكسو اللسان العربي بمرونة وجمال لا نظير لهما في الألسنة الأخرى .

وقد وردت مثل هذه الألفاظ الجميلة في القرآن الكريم ، منها قوله تعالى : "ضَعُفَ الطالب والمطلوب "]1[الحج 73، باستعمال اسم الفاعل الطالب ، واسم المفعول المطلوب ، المشتقين من الفعل طَلَبَ ، وقوله تعالى " ياأيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية " [1] الفجر 27 – 28 باستعمال اسم الفاعل راضية ، واسم المفعول مرضية ، المشتقين من الفعل رَضيَ ، وهذا من المحسنات البديعية اللفظية .

والصرف العربي يتيح للمتكلم استعمال القياس و استعمال المفردات والكلمات التي يختارها و إن لم تستعمل ولم يسمعها من قبل ، بواسطة الصيغ الصرفية المطردة ، وهي قوالب معنوية جاهزة ، ونماذج صياتية ثابتة ، في أوزان صرفية تصوّر المعنى في جرس اللفظ ، و تعتبر مقياساً للاشتقاق ، و منوالاً للتوليد الإفرادي في اللسان العربي من خلال جهاز من الصيغ المطّردة في الميزان الصرفي دالّة على معانٍ أوّلية مشتركة في الألفاظ التي تتقاسم معها في هذه الصيغة أو تلك.

و تحاول هذه الدراسة تقديم الأجوبة العلمية عن عدة إشكالات منها على سبيل المثال لا الحصر:

أولاً: ما هو مفهوم الصيغة الصرفية وما دورها في المواضعة اللغوية؟

ثانياً: كيف نميّز بين الصيغ الصرفية و الأوزان الصرفية، وما مدى أهمية هذا التمييز؟

ثالثاً: إحصاء الصيغ الموضوعة للأفعال و الأسماء ودلالاتها في الاستعمال.

رابعاً: دور الصيغ الصرفية في توليد أفعال و أسماء جديدة و كيفية تقديمها للاستعمال.

خامساً: الصيغة الصرفية وتوليد المصطلحات العلمية و كيفية توظيفها في مجال الترجمة والتعريب.

وتكمن أهمية الموضوع وقيمته العلمية في جدّته، إذ لا أعرف دراسة تفصل الصيغ الصرفية عن الأوزان الصرفية و تميّز بينها ،وتفردها بالدراسة وتقوم بإحصائها، و هذا ما يشكّل في الواقع عقبة كأداء في طريق البحث، فعدم المعرفة لا يعني بالتأكيد عدم الوجود ، وهذا ما يجعل قائمة المراجع مفتوحة للجديد والمزيد، كما تتجسّد أهمية البحث أيضاً في محاولة بلورة جهاز توليدي للألفاظ في اللسان العربي، يسهّل إنتاج المفردات والمصطلحات إذا أحكم وضع هذا الجهاز و أحسن استعماله والتعامل معه بالتمرين والتدريب. فالصيغة الصرفية لا تقلّ أهمية عن الصيغة النحوية، و لم يفرق اللغويون القدامى بين مسائل الصرف، ومسائل النحو لأنهما لا ينفصلان عن بعضهما في الكلام وفي اللغة ، والفصل بين أنظمة اللغة لا يكون إلا لغرض علمي أو تعليمي .

وإحصاء الصيغ الصرفية إحصاءاً دقيقاً وإبرازها في دراسة مستقلة عن علم النحو وعن علم الصرف منحى جديد في الدراسات اللسانية يحاول التأصيل لعلم جديد يمكن الاصطلاح على تسميته بعلم الصيغ يضبط بدقّة الجهاز الصرفي التوليدي يمكّن من إظهار الطاقة التوليدية التي يمتاز بها اللسان العربي دون غيره من الألسنة، بواسطته يتوفر له اكتساب ألفاظ جديدة على منوال الصيغ القديمة وهو ما لا يتوفر لغيره من الألسنة أيضاً.

ويستثمر هذا الموضوع في الترجمة والتعريب لإثبات قدرة اللسان العربي على مسايرة متطلبات العصر، وحاجة العلماء والمخترعين فيه إلى التوليد المعجمي باطراد ينسجم والنمو الحضاري . لأن واضع هذه اللغة لم يعتمد السماع فحسب ، وإنما أبقى طريق القياس مفتوحاً لإلحاق الكلم بأشباهها.

وقد جاء البحث في ثلاثة أبواب متكاملة:

– درست في الباب الأول مفهوم الصيغة الصرفية والميزان الصرفي ووضّحت الفرق بين الوزن الصرفي والصيغة الصرفية ، خاصة مع وجود التداخل بين هذين المصطلحين وأثبتّ أن مصطلح الصيغة الصرفية وزن يحمل معنى والوزن الصرفي أعم في المفهوم من الصيغة الصرفية فكل صيغة صرفية وزن و العكس غير صحيح.

– وفي الباب الثاني أحصيت ودرست الصيغ الصرفية المجرّدة والمزيدة للفعل في اللسان العربي واستعمالاتها التصريفية في الفعل الصحيح والمعتلّ بأنواعهما ، وأكّدت على أهمية الصيغ الصرفية للفعل في تعليمية اللغات وسهولة المعيار ووضوح المنوال في تصريف الأفعال في اللسان العربي الذي يغلب عليه استعمال الفعل ، وجمال الدين محمد بن مالك يقول في لامية الأفعال :

وبعد .. فالفعل من يحكم تصرّفه يحز من اللغة الأبواب والسبلا و الباب الثالث خصصته للصيغ الصرفية المطردة للاسم ، وضّحت فيه أنّ صفة الاطّراد الصرف لا تكون إلاّ في الأسماء المتعلقة بالفعل وهي المشتقات ، ولذلك انحصرت صفة الاطراد في أوزان الفعل المتصرف والأسماء المتعلقة بالفعل وهذه الأوزان المطردة هي قوالب للاشتقاق والتصريف .

واتبعت المنهج الوصفي الوظيفي في تحليل الصيغ الصرفية المطّردة وبيان وظائفها في الاستعمال ، كما استخدمت المنهج الإحصائي لتحديد عدد الصيغ الصرفية المطّردة للفعل، وعدد الصيغ الصرفية المطردة للاسم .

قائمة الجداول

الرقم		الصفحة
01	المكونات الصرفية	36
02	أنواع الصيغ	36
03	سيميائية أصول الميزان الصرفي	51
04	الأوزان الصرفية الافتراضية	57
05	الوزن الخاطيء والوزن الصحيح	58
06	الاشتراك الصيغي	62
07	المقاطع الأساسية في الكلمة العربية	66
08	أنواع المقاطع في الكلمة العربية	67
09	كمية المقاطع في الكلمة العربية	68
10	التعديلات الصوتية في الوزن	81
11	ارتفاع نسبة الأوزان الثلاثية	84
12	أنواع الاطراد والشذوذ	85
13	التفريعات الصوتية للفعل الثلاثي المجرد	119
14	أثر حروف الحلق في عين الفعل ولامه	121
15	أوزان الفعل الثلاثي المجرد	122
16	ترتيب أوزان الفعل الثلاثي المجرد	123
17	المستعمل والمهمل من أوزان الفعل الثلاثي المجرد	124
18	دعائم الصيغ الصرفية	125
19	العلة البنيوية لضم أو كسرعين الفعل المضارع	128
20	العلة المعنوية لضم أو كسر عين الفعل المضارع	129
21	المعاني الوظيفية لصيغة فَـــعِلَ (بكسر العين)	131
22	الجدول الإسنادي للفعل	132
23	الزوائد الصرفية على الصيغ الصرفية في الجدول الإسنادي	134
24	معاني حركة عين الفعل الثلاثي المجرد	136
25	استعمال الجدول الإسنادي	137
26	نماذج من المنحوتات	142
27	نوعا الفعل الرباعي	143
28	معاني الصيغ الصرفية للفعل الثلاثي المزيد	154
29	المصادر القياسية للفعل الثلاثي المزيد	155
30	المعاني الوظيفية لصيغة أفعلَ	160
31	المعاني الوظيفية لصيغة فـعَّـلَ (بتضعيف العين)	162
32	المعاني الوظيفية لبقية الصيغ الصرفية للفعل الثلاثي المزيد	164
33	الصيغ الصرفية للفعل الرباعي المزيد	165
34	تصريف الفعل المهموز	170
35	تصريف الفعل المضعَّف	172
36	حالات الفك والإدغام في الفعل المضعَّف	173
37	حالات حذف فاء الفعل المثال	176
38	استعمال الصيغة الصرفية في الفعل المثال	178

39	تصريف الفعل الأجوف	181
40	حركة عين الفعل الناقص في الماضي والمضارع	184
41	الجدول الإسنادي للفعل الناقص الواوي واليائي	185
42	الضوابط الصوتية للفعل المبني للمجهول	194
43	أصناف الكلمات في اللغة العربية	200
44	أنواع الصفات	201
45	أمثلة عن أسماء الأعلام المنقولة عن الصفات	204
46	كيفية اشتقاق اسم الفاعل من الفعل المضارع	208
47	تعدد صيغ جمع اسم الفاعل	209
48	الصيغ الصرفية المطردة للمبالغة	213
49	الاشتراك الصيغي	214
50	أوزان الصفة المشبهة	217
51	الأوزان السماعية لاسم المفعول	222
52	كيفية صياغة اسمي الزمان والمكان	230
53	الصيغ الصرفية المطردة لاسم الآلة	233
54	كيفية صياغة المصدر الميمي	236
55	الصيغ الصرفية الخاصة بالمصادر الوظيفية	240
56	العناصر التركيبية لصيغتي التعجب	243
57	الصيغ الصرفية المطردة للتصغير	245
58	طريقة تصغير الثلاثي بأنواعه	247

قائمة الأشكال

الرقم		الصفحة
01	التشجير التفريعي للمشتقات	64
02	صيغة فعل بكسر العين أوضمها في المضارع	120
03	التحول الصوتي الحاصل بالإطباق	190
04	إطباق المهموس في المجهور	

الفهرس

شكر..... 2
ملخص..... 3
قائمة الجداول والأشكال..... 6
الفهرس..... 9
مقدمة..... 13
الباب الأول : الصيغة الصرفية والميزان الصرفي 18- 102
الفصل الأول:الصيغة الصرفية المصطلح والمفهوم 19- 40
1.1.الصيغة الصرفية عند القدامى..... 19
1.1.1.سيبويه(ت)..... 20
2.1.1.ابن جني (ت392هـ)..... 23
3.1.1. عبد القاهر الجرجاني (ت 471 هـ)..... 25
4.1.1.أحمد بن محمد الميداني (ت 518 هـ)..... 26
5.1.1. السكاكب (ت 626 هـ)..... 26
2.1.الصيغة الصرفية عند المحدثين..... 27
1.2.1. أحمد الحملاوي (1856م – 1952م)..... 27
2.2.1. الدكتور تمام حسان..... 28
3.2.1. اتجاهات البحوث الآكاديمية الحديثة..... 31
3.1. مصطلح الصيغة في الدراسات الغربية..... 38
1.3.1. الشكل (forme) 39
2.3.1. الهيئة (mode)..... 40
الفصل 2:الصيغة والميزان الصرفي..... 41-71
1.2.مصطلح الميزان الصرفي..... 41
2.2.البنية الصوتية في الصيغة الصرفية..... 47
3.2.الشكل والدلالة في الصيغ الصرفية..... 55
4.2.المقطع في الصيغة الصرفية..... 64
القصل 3: الوزن والصيغة 72
1.3.البنية الثلاثية للوزن والصيغة..... 72
2.3. اطراد الصيغ الصرفية..... 84
الفصل 4 : وظائف الصيغ الصرفية المطردة.....91 - 102
1.4.المناويل المطردة للكلمات..... 91
2.4. المعاني الوظيفية للصيغ الصرفية المطردة..... 93
3.4.مبدأ القيمة في الصيغ الصرفية المطردة..... 98
الباب الثاني : الصيغ الصرفية المطردة للفعل..... 103 - 196
الفصل 1:الفعل مصطلحا ومفهوما ..... 104 - 118
1.1.تعريف الفعل..... 104
2.1.نظرية الفعل..... 107
3.1.الخصوصيات الزمنية في الفعل..... 111
4.1.خصائص صيغ الأفعال المورفولوجية..... 115
الفصل 2: الصيغ الصرفية المطردة للفعل المجرد ..... 119 - 150
1.2.الفعل الثلاثي المجرد..... 119
1.1.2.صيغة فَعَلَ (بفتح العين)..... 120

2.1.2. صيغة فَعلَ (بكسر العين) 121
3.1.2. صيغة فَعلَ ' يضم العين) 122
4.1.2. أصالة صيغة الفعل الثلاثي المجرد 124
5.1.2. اللزوم والتعدي في صيغ الفعل الثلاثي المجرد 126
6.1.2. المعاني الوظيفية 130
7.1.2. الجدول الإسنادي 132
8.1.2. الكناية عن الفعل بصيغة الفعل الصرفية 137
2.2. الفعل الرباعي المجرد 138
3.2. الإلحاق في الأفعال وصيغه الصرفية 145
1.3.2. مفهوم الإلحاق 145
2.3.2. فائدة الإلحاق 146
3.3.2. الصيغ الصرفية للفعل الملحق بالرباعي 148
الفصل 3 : الصيغ الصرفية المطردة للفعل المزيد ..... 151 - 165
1.3. أسباب الزيادة 151
2.3. صيغ الفعل الثلاثي المزيدة 153
3.3. المعاني الوظيفية 157
1.3.3. المعاني الوظيفية لصيغة أفْعَلَ 160
2.3.3. المعاني الوظيفية لصيغة فَعَّلَ (بتضعيف العين) 162
3.3.3. المعنى الوظبفب لصيغة فاعَلَ 162
4.3.3. المعاني الوظيفية لبقية صيغ الفعل الثلاثي المزيد 163
4.3. صيغ الفعل الرباعي المزيدة 165
الفصل 4: استعمال الصيغ الصرفية للأفعال ..... 166 - 187
1.4. استعمال الصيغ الصرفية في العل الصحيح 166
1.1.4. السالم 166
2.1.4. المهموز 167
3.1.4. المضعَّف 170
2.4. استعمال الصيغ الصرفية في الفعال المعتلة 175
1.2.4. المثال 175
2.2.4 الأجوف 178
3.2.4. الناقص 183
الفصل 5: العدول عن أصل الصيغة الصرفية في الفعل ..... 188 - 196
1.5. حذف تاء المضارعة 188
2.5. إبدال تاء افتعل 189
3.5. الإبدال في صيغتي تفاعَلَ وتفعَّلَ 192
4.5. بناء الفعل للمجهول 193
الباب الثالث : الصيغ الصرفية المطردة للأسماء ..... 197 - 251
الفصل 1: الصيغ الصرفية المطردة للصفات ..... 198 - 227
1.1. الصفة بين الإسمية والفعلية 198
1.1.1. الصفة مصطلحا ومفهوما 199
2.1.1. الصفة والفعل 201
3.1.1. الصفة والاسم 202
4.1.1. نقل الصفة إلى العَلَمية 204
2.1. الصيغ الصرفية المطردة لصفة الفاعل 205

1.2.1.صفة الفاعل مصطلحا ومفهوما 205
2.2.1. استعمال الصيغ الصرفية لصفة الفاعل 208
1.2.2.1. قلب عين اسم الفاعل همزة 208
2.2.2.1. عدم استعمال صفة الفاعل من الفعل الثلاثي الجوف المهموز اللام 209
3.2.1. تعدد صيغ جمع صفة واسم الفاعل 209
3.1. الصيغ الصرفية المطردة لصفة مبالغة الفاعل 212
1.3.1. المبالغة مصطلحا ومفهوما 212
2.3.1. الصيغ الصرفية المطردة للمبالغة 213
3.3.1. استعمال الصيغ الصرفية للمبالغة 214
4.1. الصيغ الصرفية المطردة للصفة المشبهة بصفة الفاعل 215
1.4.1. الصفة المشبهة مصطلحا ومفهوما 215
2.4.1. الصيغ الصرفية المطردة للصفة المشبهة 216
3.4.4. تقارض الصيغ بين صفة الفاعل والصفة المشبهة 219
5.1. الصيغ الصرفية المطردة لصفة المفعول 220
1.5.1. صفة المفعول مصطلحا ومفهوما 220
2.5.1. صفة المفعول في غير المتعدي 221
3.5.1. الصيغ الصرفية المطردة لصفة المفعول 222
4.5.1. الأوزان السماعية لصفة المفعول 222
6.1. الصيغة الصرفية المطردة للتفضيل 223
1.6.1. التفضيل مصطلحا ومفهوما 223
2.6.1. التفضيل بين التذكير والتأنيث 223
3.6.1. التفضيل مما لم يستوف الشروط 224
7.1. التطور التاريخي في استعمال الصيغ الصرفية للصفات 225
الفصل 2: الصيغ الصرفية المطردة للميميات 228- 238
1.2. الميميات مصطلحا ومفهوما 228
2.2. اسم الزمان واسم المكان 228
1.2.2. طرق صياغة اسمي الزمان والمكان 230
2.2.2. استعمال صيغة اسمي الزمان والمكان 230
3.2.2. استعمال أوزان صفة المفعول المزيدة لصياغة اسمي الزمان والمكان 231
3.2. الصيغ الصرفية المطردة لآلة الحدث 232
1.3.2. اسم الآلة مصطلحا ومفهوما 232
2.3.2. الصيغ الصرفية المطردة لاسم الآلة 233
4.2. المصدر الميمي 234
1.4.2. المصدر الميمي مصطلحا ومفهوما 234
2.4.2. الصيغ الصرفية المطردة للمصدر الميمي 235
3.4.2. استعمال المصدر الميمي 236
4.4.2. ميم المصدر الميمي 237
5.4.2. الدلالة الإيحائية في المصدر الميمي 237
الفصل 3: صيغ صرفية وظيفية مطردة ..... 239 - 248
1.3. صيغ المصادر الوظيفية 239
1.1.3. الحرفة 240
2.1.3. الامتناع 241
3.1.3. الاضطراب والحركة 241

4.1.3. الداء والمرض 241
5.1.3. الأصوات 242
6.1.3. الألوان 242
2.3 صيغتا التعجب 243
3.3. صيغ التصغير 245
1.3.3. التصغير مصطلحا ومفهوما 245
2.3.3. طرق استعمال الصيغ الصرفية للتصغير 246
1.2.3.3. تصغير الثلاثي 247
2.2.3.3. تصغير الرباعي 247
3.2.3.3. تصغير الأكثر من الرباعي 248
3.3.3. أغراض التصغير 248
خـــــــاتـــــــمة 249
المصادر والمراجع 252

مقدمة

تكمن بلاغة اللسان العربي وجماليته وجاذبيته في قدراته التعبيرية التي تمنحها أنظمته اللغويـــــة لمستعمليه والاختيارات الواسعة التي يوفرها لهم في أنظمته المختلفة بما فيها النظام الصرفي ، وقد اختار الله تعالى هذا اللسان العربي لكتابه الخالد ونبيه الخاتم . والصيغ الصرفية المطردة نخبة من الأوزان، تمتاز بكثرة الاستعمال في الاشتقاق والتوليد المعجمي، وتتضمن شحنة من المعاني النحوية ، و هذا الصنف من الوحدات الصرفية يدخل في جملة الأوزان الصرفية المعروفة في الميزان الصرفي، و تتقولب فيها الأفعال المتصرفة والأسماء المتمكنة، وقد استقرأها سيبويه وهو أوّل من اهتمّ بإحصائها فأوصلها إلى ثلاثة مائة وزن وثمانية أوزان، زادوا عليه فيها وأوصلها بعضهم إلى أكثر من ألف وزن، غير أنها متفاوتة القيمة ، فبعضها يتضمّن الدلالة الصرفية المطردة ، وبعضها هو مجرد وزن لايحمل أية دلالة صرفية والكلمات المبنية عليه أكثرها سماعي ،وبعضها الآخرهو مجرد وزن افتراضي غير مستعمل في اللغة العربية ، ولهذا فإن لفظ الوزن قاصر في التعبيرعن القيمة لهذا النوع ، فالأوزان الصرفية هي صنف من المورفيمات الفونولوجية أوالوحدات الصرفية، و لكنّها لا تتشابه وتتفاوت قيمتها الصرفية التعبيرية، فبعضها سماعي وإن كان كثير الاستعمال لا نستطيع اشتقاق كلمات جديدة عليه ما عدا الكلمات المسموعة، وهي مجرد أشكال هيكلية أو بنيوية للكلمات ولا تحمل أي معنى وظيفي. وبعضها قياسي مطّرد كثير الاستعمال يمكن أن نبني عليه بمرونة وطواعية مجموعة من الكلمات غير متناهية ببساطة بواسطة الصرف التوليدي كما نصوغ الجملة ببساطة بواسطة النحو التوليدي.

ومنهج الدرس الصرفي اعتمد على التعميم ، و جعل كل الأوزان الصرفية في بوتقة واحدة كما فعل سيبويه دون تصنيفها وتقسيمها بحسب تفاوتها في الدلالة أو الاستعمال، ولا نعلم عن دراسات قديمة أو حديثة تصنيفية وتقييمية للأوزان الصرفية بحسب كثرتها وتواترها في الاستعمال ، كما أننا " لا نعلم عن دراسات إحصائية تحدّد ترتيب الاستعمالات اللغوية للصيغة الواحدة – من واقع النصوص– فلا ندري مثلاً أي معاني أفعل أكثر استعمالاً أهو التعريض أم المصادفة أم الصيرورة و يجمل بالدراسة التي تقوم على هذه المعاني أن تراعي اختلاف النصوص من حيث المرحلة الزمنية التي تنتمي إليها، وطبيعة الموضوع الذي تتناوله ." [2] ص 16 فالأوزان الصرفية لم تحظ في القديم والحديث بما تستحقه من الدراسات المعمقة وفق المناهج اللسانية الحديثة من مختلف الجوانب والزوايا كالجانب الصوتي والإيقاعي والدلالي والإحصائي حسب ما وصل إليه استقرائي، وهذه فكرة جديرة بالبحث والإثراء لتأصيل هذا العلم، لأن علم الصيغ يستقريء البنى العميقة التي تكون مسؤولة عن التحويلات والتفريعات على مستوى

المفردات بالنسبة للصرف،وعلى مستوى الجمل بالنسبة للنحو، ويتناول كل قضايا الصرف التوليدي والنحو التوليدي.

يقول الدكتور عبد العليم عبد الباسط المرصفي مبيناً إهمال علماء الصرف للخصوصيات التي تميز الصيغة عن الوزن والبناء:" وجمع الرضي بين هذه المصطلحات الثلاثة واعتبارها من المترادفات يصدر عنده من وجهة نظر خاصة لأن البناء الذي يمكن أن يطلق عليه مصطلح وزن أو صيغة هو البناء المعتبر عنده في علم الصرف، فعلماء الصرف لا يدخلون كل الأبنية في هذا العلم بل يقصرون موضوعه على الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة ويخرجون منه الأسماء الأعجمية والحروف وما يشبه الحروف من الأسماء المبنية كالضمائر وما شابهها و كذا الأفعال الجامدة،والكلمات التي لا تدخل في هذا العلم كلها أبنية لا يتحقق فيها مفهوم الصيغة أو الأوزن فهذا المفهوم يقتضي أن تقابل بالفاء والعين واللام وهذا الأمر يتعذر فيها." [2] ص 16 وحتى الضمائر وأسماء الموصول وأسماء الإشارة من الأسماء المبنية والأفعال الجامدة تندرج ضمن الأبنية التي لا تقبل الوزن، ومن هنا يبدو أن مفهوم البناء أوسع من مفهوم الوزن ولكن علماء الصرف لا يفرقون بين الوزن والبناء وحتى الصيغة تختلف عن الوزن " ويتبين لنا من اشتقاق كلمة صيغة أن معناها الهيئة الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها والفرق بينها و بين البنية أن البنية تشبه القالب الذي يضم أجزاء ما يصبّ فيه ويجعله متماسكاً، لكن الصيغة هي ما يخرج من القالب منظوراً فيه إلى الشكل الذي يخرج عليه والمعنى الذي يشير إليه، فالصيغة إذن هي البنية بحركاتها التي تحدّد معناها وتمكّن من وزنها بأن توضع في قالب من قوالب الأبنية المقررة في اللغة. فإذا لم يمكن ذلك اعتبرت الكلمة بنية وليست صيغة، وعلى ذلك تشمل الصيغة الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة إذ أن كلّ واحد منها له أوزانه الخاصة به، أما الأسماء المبنية كالضمير واسم الإشارة واسم الموصول والأفعال الجامدة وكذلك الحروف فليست لها صيغ وإنّما هي أبنية." [2] ص 12

وما زالت الأبنية كمصطلح تستعمل بمعنى الأوزان والصيغ، مما يدل على عدم التدقيق في استخدام المصطلحات وتحديد المفاهيم وهذا يتطلب تجديد علم الصرف و يؤسّس لفكرة علم الصيغ كمشروع علميً رائد يجعلنا نميز في الميزان الصرفي بين ما هو صيغة وما هو وزن، وبين البنية باعتبارها صيغة والبنية باعتبارها وزنا. والبنية باعتبارها شكلا وهيئة . ونتجنب التداخل في المصطلحات والمفاهيم والتنظير للصيغة الصرفية في الميزان الصرفي وبناء محتواها المعرفي يدفعنا إلى التمييز بين الصيغة

الصرفية كبنية مقولبة ومشكّلة وبين الصيغة الصرفية كوزن وقالب لأن كثيراً من الباحثين لا يفرّقون بينهما ويطلقون مصطلح الصيغة الصرفية على الوزن والموزون. ويدفعنا كذلك إلى البحث في موضوع الميزان الصرفي باعتباره يشكّل البنية العميقة لأغلب الكلمات العربية ، والأساس الذي يرتكز عليه المعجم العربي ،ويتضمن أوزاناً توليدية تسمح بإثراء اللغة العربية وإسعافها كلما احتاجت إلى وحدات معجمية جديدة.

وإصلاح اللغة العربية وتطويرها يكون بتوسيع المعجم وإثرائه سواء تعلق الأمر بالمعجم اللغوي أو معجم المصطلحات الذي يثري المعجم الذهني بالوحدات اللغوية التي تمس الحاجة إليها لأنّ " أكثر المشاكل التي واجهت عملية الإصلاح اللغوي إلحاحاً هي مشكلة توسيع المعجم فبالإضافة إلى الصدام الذي وقعت فيه الأقاليم العربية في القرن التاسع عشر مع الأفكار السياسية الغربية أصبح لزاماً على العرب أن يواجهوا عدداً كبيراً من الأفكار التقنية الغربية وكان لزاماً عليهم أن يخترعوا لها أسماءً عربية تتماثل وعملية توسيع المعجم في هذه الفترة فيما يخص الحقول الدلالية التقنية والسياسية مع عملية توسيع معجمي أخرى مرّت بها اللغة العربية في القرنين الثامن والتاسع الميلاديين ، حيث كان لزاماً عليها أن تحتوي أنساقا معجمية جديدة و كبيرة، وكان ذلك عندما تطلبت ترجمة كتب المنطق والطب والفلسفة اليونانية اختراع كلمات جديدة كثيرة ." [3] ص 201 فمشكلة ترجمة المصطلح العلمي وتعريب الطب والتكنولوجيا والعلوم والإدارة مشكلة ثقافية مفتعلة، لأن علم الصيغ الذي يحتوي على القياس في النحو والصرف يضمن صياغة وتوليد مفردات وجمل غير متناهية واللغة العربية ولود لا تشكو من فقروعوز في المعجم والمصطلح بفضل الطاقة التصريفية التي تتيحها لها الأوزان والصيغ الصرفية.

واللحن الصرفي هو مخالفة القياس بالخطإ في استعمال اللغة، ولا يكون اللحن في النحو فقط ولكن قد يطال بناء الكلمة أيضاً ويقع حتى في استعمال الصيغة الصرفية. ومن العجيب أن مخالفة القياس التي عرفت عن العرب القدامى في عصر التدوين لم يعدوها لحناً واعتبروها من الشذوذ الذي يؤخذ ولا يقاس عليه أي أنّه كان مقبولاً، ولو أنّه هو نفسه أو مثله وقع بعد عصر الاحتجاج لعدّوه لحناً مرفوضاً، و وقع مثل هذا في الصيغ الصرفية وفد استعمل العرب اسم المفعول المشتق من غير الثلاثي على صيغة اسم المفعول المشتق من الثلاثي وذلك لاختيار صيغة مفعول وإيقاعها الصوتي والعدول إليها بدل الصيغة القياسية " وقالوا أحمّه الله فهو محموم، وأزكمه الله فهو مزكوم،

وأرضّه الله فهو مأروض، وأجنه الله فهو مجنون، و أكزّه الله فهو مكزوز، و أحبّه الله فهو محبوب ولا يقال محّب إلاّ في قول عنترة.

ولقد نزلت فلا تظنّي غيره منّي بمنزلة المحّب المُكْرَم " [4] ص 350

ونستعمل نحن كذلك كلمة مبروك من بارك عوض مبارك ونعدّه لحنا رغم كثرة استعماله. والصيغ الصرفية المطردة موجودة في اللهجات العربية المعاصرة واللغات الخاصة بما يسمح أو بما لا يسمح به القياس لأن اللغة العربية تتميّز بالازدواجية (Diglossie) منذ القديم، ولكن العرب لم يعدّوا ما خالف القياس لحناً وإنما عدّوه لغة خاصة لأنه صدر عن العرب الأقحاح الذين لا يصدر عنهم خطأ أو لحن في اللسان لأنهم يتكلمون بلسان فومهم ، وظهر اللحن مع المولدين، وكانت اللهجات العربية –ومازالت– لغات استعمالية تواصلية من النوع المنخفض، فهي لغات عربية عامّية لها صلة وثيقة تربطها باللغة العربية الفصحى ونحن نعتبرها اللغة الأم لأنها أم الأم، فاللغة العربية هي اللغة الأم الكبرى ذات النمط العالي، والأسلوب المرتفع،وكثيراً ما يدعو التشابه بين النمطين العامّي والفصيح والتقارب في الملامح إلى الرغبة في القضاء على العامية وإدماجها في الفصحى أو الخوف من نزول الفصحى إلى مستوى العامية، لأننا نستعمل في عاميتنا صيغ الأفعال والأسماء مع تغيير في المقاطع وتبديل في الأصوات.

وكانت مثل هذه الظواهر اللغوية موجودة منذ القديم، فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم أنّه قال لبعض النّساء: " ارجِعْنَ مأزورات غير مأجورات " [5] ص 503 يقول ابن سعيد المؤدّب في دقائق التصريف: " وإنّما هو موزورات من الوزر وإنّما قال مأزورات لأن العرب إذا وارت حرفاً بحرف أو قابلته به أجرته على بنيته، كقولهم إني لآتيه بالغدايا والعشايا، والغداة لا تجمع غدايا وإنما قيل ذلك لأنهم ضمّوها إلى عشايا فأجروها مجراها " [4] ص 348 والنبي معصوم من كلّ خطإ بما فيه الخطأ اللغوي، وهذا الاستعمال الخاص في مأزورات بدل موزورات من أجل المجاورة و المماثلة (Assimilation) لو ابتدأه أو ابتدعه غير النبي لسموه خطأ لغويا أو لحناً وإنما هو أسلوب من أساليب الخطاب يسمح به الاستعمال اللغوي حتى في اللغة العربية الفصحى، وهو في العاميات العربية كثير وقد أتعب الحريري نفسه وقارئه في نقل ونقد استعمالات العوام ونسبتها إلى الخواص ليعتبرها أخطاء شنيعة ، ولحونا فظيعة ، تنقص من قيمتهم ينبغي لهم العدول عنها. و هي من الاستعمالات العامية التي لا يمكن العدول عنها إلاّ بالعدول عن لغة إلى أخرى و من ذلك قوله: " ومن أوهامهم أيضاً في تغيير صيغة المفاعيل وهو من مفاضح اللحن الشنيع قولهم قلب متعوب، وعمل مفسود، ورجل مبغوض

ووجه القول أن يقال قلب متعب، و عمل مفسد، و رجل مبغض لأن أصول أفعالها رباعية، ومفعول الرباعي يبني على مفعل، فكما يقال أكرَمَ فهو مُكْرَم وأضرم فهو مضرم كذلك يقال أتعب فهو متعب وأفسد فهو مفسد وأبغض فهو مبغض وأخرج فهو مخرج." [6] ص 37 ودفعه تحرّي القياس و تحدّي السماع إلى تخطئة بعض الاستعمالات الفصيحة من ذلك قوله: " ويقولون لمن يكثر السؤال من الرجال سائل ومن النساء سائلة والصواب أن يقال لهما سأّال وسأّالة ." [6] ص 77 ولم يستعمل أحد من العرب هاتين اللفظتين الثقيلتين في النطق والكتابة بسبب تضعيف الهمزة ومدّها في آن واحد، واجتماع همزتين فوق ألف بعدها ألف المد يؤدي إلى الثقل، والقرآن الكريم استعمل كلمة سائل، و بديهي أن كل سائل فهو كثير السؤال قال الله تعالى: "والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم " [1] المعارج:24و25

و بواسطة الصيغ الصرفية تتم معالجة اللحن الصرفي إذا كان من قبيل الخطإ الذي لا يمكن قبوله ، أما إذا كان من قبيل الانحراف الأسلوبي في لغة الأديب أو في لغة العصر بسبب الاختيار نقلا أو عدولا، فذلك مما لا ترفضه اللغة وإن كان لم يسمع من قبل ، وفعلا نستعمل كلمات جديدة لم تسمع من قبل مثل كلمة الصدفة من صادف بدلا من كلمة المصادفة ، ونستعمل صيغ المبالغة للدلالة على اسم الآلة مثل ثلاجة وبرّاد ، وغيره كثير ، وهو لا يعد من اللحن الصرفي .
وحتى نتخلص من اللحن الصرفي في الاستعمال الفصيح ينبغي التدريب على استعمال الصيغ الصرفية كما كان النحاة القدامى يستخدمونها في مسائل التمرين التي يختتمون بها كتب الصرف حتى يتدرّب عليها الطلبة والمتعلمون ، وخير العلم ما نفع .

الباب الأول

الصيغة الصرفية والميزان الصرفي

الفصل 1
الصيغة الصرفية المصطلح والمفهوم

إن ظهور العلوم في التراث العربي كان تلبية للاحتياجات العملية التطبيقية، ولم يأت استجابة للنزعة التنظيرية المحضة. والاختراع وليد الحاجة، لأن الحاجة تلجئ صاحبها إلى المبادرة والتفرد والشذوذ عن سياق الإجماع لاتساع الرقعة وصعوبة الاتصال في الزمن الغابر، ونتيجة لهذه الحاجات إلى الاستعمال وضغطها يحدث الوضع والاجتهاد الفردي المعزول هنا وهناك، ويقع الاختلاف في المصطلح ويتعدد منطوقه ويتباين مفهومه. ولا يكون موحّداً ولا مضبوطاً كما تقتضيه الصبغة المنهجية والطبيعة العلمية بسبب تباعد الأمصار واختلاف المدارس وصعوبة الإجماع على مصطلح بعينه، وما أشبه الليلة بالبارحة رغم توفر الشروط واختلاف الأسباب.

والمصنفات اللغوية في التراث العربي رغم اتِّسامها بالموضوعية والدقّة العلمية والتوسع المعرفي، فهي ليست كالبحوث الأكاديمية المعاصرة الموثّقة والمدقّقة. ولذلك لا يعدو أكثرها أن يكون جهوداً فردية دالة على النبوغ والعبقرية وقابلة للنقاش والمقابلة وإعادة النظر. والتتبع الاستقرائي لمصطلح الصيغة الصرفية مطلب أساسي لضبط المصطلح ومعرفة زمن ظهوره ودرجة تواتره وشيوعه وعوامل تداوله وتطوره في الأوساط المتخصّصة.

1.1. مصطلح الصيغة الصرفية عند القدامى

لا نكاد نعثر على مصطلح الصيغة في كتب التراث إلاّ نادراً ، وعرضا لا غرضا ، في سياقات هامشية وبمفاهيم مختلفة، ولم يجمع القدامى على استعمال هذا المصطلح، ولكن هذه الكلمة كانت معروفة في اللسان العربي ومتداولة في المعجم يقول ابن منظور: " الصوغ مصدر صاغ الشيء يصوغه صوغاً وصياغة وصغته أصوغه صياغة وصيغة وصيغوغة سبكه،ورجل صائغ و صوّاغ وصيّاغ، هو صوّاغ الحلي، يقال صاغ شعراً وكلاما أي وضعه ورتبه، و هذا صوغ هذا أي على قدره أي سيّان. وفلان حسن الصيغة أي حسن الخلقة والقد ، وصاغه الله صيغة حسنة أي خلقه، وصاغ الأدم في الطعام يصوغ أي سرب، وصاغ الماء في الأرض رسب فيها، والصيغة السهام **التي** من عمل رجل واحد. " [8] ج 7 ص 442 وقال الزمخشري: " ومن المجاز فلان حسن الصيغة

وهي الخلقة وصاغه الله صيغة حسنة، وفلان من صيغة كريمة من أصل كريم، و صاغ فلان الكلام حبّره، و هو من صاغة الكلام، وصاغ كذبا وزورا، و هو يصوغ الأحاديث يخلقها، قيل لأبي هريرة رضي الله عنه، خرج الدجال، فقال كذبة، كذبها الصواغون. وعنده صيغة من السهام ، ورميتهم ستين سهماً صيغة، أي من صنعة رجل واحد، وهما صوغان سيان وهو صوغه، وهي صوغه وصوغته أي مثله في الميلاد، وهذا صوغ هذا إذا كان على قدره . " [9] ص262 فكلمة صيغة متداولة كثيراً في اللسان العربي مختلفة ومتنوعة حقيقية ومجازية.

1.1.1. لسيبويه (ت 148هـ)

يعتبر"الكتاب" لسيبويه أقدم مصادر النحو والصرف المتداولة، ومصطلحاته محددة ومضبوطة وقد تداولها العلماء من بعده بتواتر و اطراد كمصطلح الفعل والفاعل والمفعول به والأبنية الصرفية الثلاثمائة وثمانية غير أنّه لم يستعمل مصطلح الصيغة الصرفية ولو مرّة واحدة، مما يدل على أن واضع أوزان الكلمات هو واضع أوزان الشعر الخليل بن أحمد شيخ سيبويه، لأن فكرة الوزن انطلقت منه في الشعر فليس بمستبعد أن يكون هو مؤسس نظرية الميزان الصرفي والمقاييس الصرفية المتمثلة في الأوزان، فمن المؤكد أنّه واضع مصطلح التفعيل للاختصار والترميز لوزن الكلمة فوضع رمز الفاء والعين و اللام للدلالة على ترتيب أصول الكلمة في حالتي التجريد والزيادة . أما الحروف الزائدة فإنها تمثل بنفسها دون ترميز لأنها محدودة بعشرة لا تزيد عليها ولا تنقص عنها، عكس أصول الكلمة التي يستوعب كل أصل منها حروف المعجم ولذلك تم ترميزها بمادة فعل في الميزان الصرفي.

ومصطلحات النحو بعضها من نفس مادة فعل كالفعل والفاعل والمفاعيل الأربعة المفعول به ، والمفعول فيه ، والمفعول معه ، والمفعول لأجله . ومصطلحات علم العروض كذلك من مادة فعل في جميع التفعيلات الشعرية وليس غريباً أن يكون التفعيل رمزاً للوزن في الصرف والعروض وبعض المصطلحات النحوية من الخليل بن أحمد الفراهيدي الذي أخذ عنه سيبويه مادة الكتاب.

لكن سيبويه استعمل للتعبير عن أوزان الكلمة العربية مصطلح البنية، وقد أشار إلى الأوزان وطبيعتها في أن العرب تبني عليها ولا تتكلم بها قائلا: " هذا باب ما بنت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة والمعتلة وما ليس من المعتل الذي

لا يتكلمون به ، ولم يجيء في كلامهم إلاّ نظيره من غير بابه وهو الذي يسميه النحويون التصريف والفعل ." [10] ج 4 ص 346 فقد نبه سيبويه إلى أنها أوزان للكلمات وليست بكلمات، ويسميها أحياناً بمصطلح البناء ، واهتم باستقراء أوزان الأسماء والصفات وأوصلها إلى ثلاثة مائة وثمانية وزناً. ولم يهتم بمعانيها الصيغية فمثلاً في هذا العرض لبعض صيغ المبالغة دون الإشارة إلى معانيها الصرفية التي اهتم بها النحاة يقول: " وليس في الكلام مفعال ولا فعلال ولا تفعال إلاّ مصدراً كما أنّ أفعالاً لا يكون إلاّ جماعاً وذلك نحو الترداد و التقتال وقد بيّن ما جاءت فيه رابعة فيها الهمزة في أوّله مزيد أيضاً فيما ذكر من أبنيتها وفيما لحقته الألف ثانية، ويكون على فعّال في الاسم والصفة، فالصفة نحو الكلاّء والقذّاف والجبّان ، والصفة نحو شرّاب لبّاس وركّاب. ويكون على فعّال فيهما فالاسم خُطّاف وكُلاّب ونُسّاف والصفة نحو حسّان وعُوّار وكُرّام ." [10] ج4 ص381 و للدكتورة خديجة الحديثي دراسة رائدة للأوزان الصرفية في كتاب سيبويه تقول فيها في شأن المصطلحات الصرفية والنحوية: " أمّا مصطلحات النحو في الكتاب فلم تكن قد استقرت بعد، ومن أجل ذلك نجد سيبويه يضع عناوين طويلة للأبواب وغالباً ما تكون هذه العناوين غير مفهومة بالنسبة لنا فيضطر القارئ إلى الرجوع إلى نص الكتاب يقرأه كله ليفهم ما رمى المؤلف إليه . " [11] ص67 لكن سيبويه كان يستعمل مصطلحا واحداً للدلالة على وزن الكلمة وهو مصطلح البناء أما الكلمة الموزونة فإنّه يسميها المثال.

والباحثة في هذا الموضوع وقعت تحت تأثير تعدد المصطلح فهي تسمي الأوزان بالأبنية كسيبويه وعندما تصل إلى ذكر أوزان المبالغة مثلاً تعنونها بمصطلح الصيغ وتسميها تارة أبنية وتارة أخرى صيغاً دون فرق فتقول: " إذا أريد الدلالة على الكثرة والمبالغة في اتصاف الذات بالحدث حوّل بناء اسم الفاعل إلى أبنية متعددة هي صيغ المبالغة ويرى بعضهم أنها لا تجيء إلاّ من الثلاثي المتعدي و أنّ ما جاء على أوزانها من اللازم إنما هو صفة مشبهة ولكننا إذا تحرينا الأمثلة التي ذكرها سيبويه في هذا الموضوع نجدها من اللازم والمتعدي يضاف إلى ذلك أن من جاء بعده ذكر صيغ المبالغة للمتعدي واللازم . " [11] ص269 وفي هذا استعمال عدة مصطلحات لمفهوم واحد هي الأبنية والأوزان والصيغ .

ولكن مصطلح الصيغة نادراً ما يستخدم مما يدل على أنّه لم يقع اختياره ولم يستقر في الأوساط العلمية المعاصرة . وسيبويه كان يدرك الفروق النوعية بين الأبنية ويذكر قلة استعمال بعضها بتعليقات مختلفة مما يؤكد أنّ هذه الأبنية متفاوتة في القيمة، فالصيغة المطردة قياساً واستعمالاً ليست كالصيغة المحدودة الاستعمال ، وهذا نموذج من التعاليق

التي كان يصدرها سيبويه على بعض الصيغ غير المطردة على سبيل المثال: " ويكون في فعلان فيهما فالاسم نحو عثمان ودكّان وذبيان ، و هو كثير في أن يكسر فيه الواحد للجمع نحو جربان وقضبان والصفة نحو عريان وخمصان ، ويكون على فعلان اسما نحو ضبعان وسرحان وإنسان ، وهو كثير فيما يكسر عليه الواحد للجمع نحو غلمان وصبيان ، و يكون على فعلان في الأسماء وهو قليل نحو الضربان والقطران والشقران ولا نعلمه جاء وصفاً . " [10] ج4 ص 384 إلى غير ذلك من التعليقات التي تدل على كثرة أو قلة استعمال كل بناء .

ولكن استقراء سيبويه كان ناقصاً في كثير من الأبنية غير المطردة التي حكم أن العرب لم تستعملها قط أو أورد لها بعض الأمثلة المحصورة التي لم يستعمل غيرها، و استدرك عليه كثير من تلك الآراء " إنّ سيبويه لم يكن دقيقاً في ادعائه حينما قرر في كثير من المواضع أن ما ذكره في الكتاب هو كل ما ورد عن العرب وأنه لم يأت من بناء كذا لفظ أو لم يأتِ من هذا البناء اسم أو صفة و نحو هذا ، وقد رددنا عليه في كثير من المباحث وأثبتنا أن الباحثين ذكروا بعده معظم ما قال أنه لم يرد عن العرب أو لم يسمع له بناء وبذلك أكملنا ما نقص من الكتاب " [11] ص442. و فضل سيبويه هو أنه أول من اعتنى بالأوزان الصرفية وأحصاها وذكر أمثلتها ، كما تقررذلك الدكتورة خديجة الحديثي بقولها: " إننا قد جمعنا أبنية الصرف المتناثرة في تضاعيف كتاب سيبويه ، وضممنا بعضها إلى بعض(...) وبذلك أظهرنا عمل سيبويه في أبنية الصرف بوضوح ، وأثبتنا أنّه أول من جمع مادتها وذكر أمثلتها، وتابعنا هذه الأبنية في غير الكتاب وجمعنا ما استدرك عليه و ما خولف فيه وضممناها إلى ما جاء به سيبويه، وإن كان أعظم الذين كتبوا في الصرف وأبنيته غير أن ما جاء به لم يبق ثابتاً فقد زيدت أبنية وخولف في بعضها وتوسعت أبواب الصرف ومباحثه . " [11] ص 443 إن عمل سيبويه في مجال الأوزان والصيغ عمل رائد ، لأنّه أوّل من اعتنى باستقصائها وإحصائها ، ولكنه كان يهتم فيه بإثبات الاستعمال قلّ أو كثر ولم يفرّق بين أنواعها ولا معانيها، ولم يستخدم مصطلح الوزن ولا مصطلح الصيغة الصرفية واستخدم مصطلح البناء للدلالة على كل وزن ، وهو مصطلح مازال متداولاً إلى اليوم للتعبير عن الصيغ الصرفية بصفة عامة مهما كان استعمالها كثيراً أو قليلاً مطّردا أو غير مطرد.

2.1.1.ابن جني(ت 392هـ)

تناول ابن جني الصيغ الصرفية في كتابه المنصف الذي شرح فيه كتاب التصريف للمازني (ت 247هـ) وهو أقدم كتاب وصل إلينا مخصص للمسائل الصرفية ومنها الصيغ ، ولم أعثر في هذا الكتاب على مصطلح الصيغة الصرفية ويستخدم مصطلح الأبنية والأمثلة كقوله: " فهذه أبنية الأسماء والأفعال التي لا زيادة فيها ويجمعها ثلاثة وعشرون مثالاً ، أحد عشر ثلاثيا ، وسبعة رباعيات ، وخمسة خماسيات ، فمن الثلاثي ثلاثة أمثلة يشترك فيها الأسماء والأفعال وهي فَعَلَ و فَعِلَ وفعُل ، وواحد تختص به الأفعال وهو فُعِل(...) أما الرباعي فالأسماء والأفعال تشترك في مثال واحد وهو فعلل ، ويختص الفعل ببناء واحد وهو فُعِلل لأنه نظير فُعِل من الثلاثي ، والباقي يختص به الاسم ، والخماسي خمسة أمثلة يختص بها كلها الاسم ." [12] ص60. إن مصطلح المثال يستخدمه ابن جني هنا بصفة خاصة ويختاره للتعبير عن الأوزان الصرفية، وقد استخدم سيبويه قبله مصطلح المثال لكن بمفهوم الكلمة الموزونة لا الوزن ، حتى مصطلح المثال عند ابن جني فإنه لا يدل دائماً على الوزن فقد يرد عنده دالاً على الكلمة الموزونة وهذا يدل على أن المصطلح الصرفي قد كان في بداياته وكان فضفاضاً، وهذه سمة معروفة عند العرب إذ تتوسع في استخدام ألفاظها ومفرداتها.

ولم يتعرض ابن جني في التصريف الملوكي إلى أوزان الكلمة مباشرة كموضوع مدروس ، ولكنه أشار إلى الصيغ الصرفية إشارات سريعة في معرض كلامه عن التصريف حيث قال: " التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرف فيها بزيادة حرف أو تحريف حرف بضرب من ضروب التغيير فذلك هو التصرف فيها والتصريف لها ، نحو قولك ضرب فهذا مثال الماضي ، فإن أردت المضارع قلت يضرب، أو اسم الفاعل قلت ضارب ، أو المفعول قلت مضروب ، أو المصدر قلت ضرباً، أو فعل ما لم يسمّ فاعله قلتَ ضُرِبَ ، وإن أردت أن الفعل كان أكثر من واحد على وجه المقابلة قلت ضَارَبَ ، فإن أردت أنه استدعى الضرب قلت استضرب ، فإن أردت أنه كثّر الضرب وكرّره قلت ضرّب ، فإن أردت أنّه كان فيه الضرب في نفسه مع اختلاج وحركة قلت اضطرب ، وعلى هذا عامة التصرف في هذا النحو من كلام العرب فمعنى التصريف هو ما أريناك من التلعب بالحروف الأصول لما يراد من المعاني المفادة وغير ذلك . " [13] ص6 وهذا التلعب بالحروف الأصول بالتشكيل الصوتي والزيادة ليس اعتباطيا ولا عشوائيا ، بل يتم داخل قوالب وأوزان معيارية، وهذه المرة يعبر

ابن جني عن الكلمة الموزونة بالمثال في قوله نحو ضرب فهذا مثال الماضي وقد سبق أنه أطلق مصطلح المثال على الوزن فهو يستعمل المثال مرة للوزن ومرة للكلمة الموزونة ، وهذا لعدم ضبط المصطلح وعدم استقراره على مفهوم محدد، والتصريف هو حقاً هذا التلعب بأصول الكلمة داخل القوالب المختلفة التي يحتوي كل واحد منها على معنى معين ولذلك استأهلت الاصطلاح على مثل هذه الأوزان بالصيغ الصرفية التي تتفرع عنها صور اشتقاقية متنوعة ، وشرح ابن يعيش كلام ابن جني قائلاً: " فالتصريف تغيير الحروف الأول ودورها في الأبنية المختلفة بحسب تعاقب المعاني عليها ، نحو قولك في الماضي ضرب وفي الحال يضرب وفي الاستقبال سيضرب ، وضارب للفاعل ، ومضروب للمفعول،فالأبنية مختلفة والأصل الذي هو ض ر ب واحد موجود في جميع ضروبها فهو كالجوهر الذي يتصرف في جميع ضروب الخلق والصور، وجوهر كل شيء مادته وجنسه. " [14] ص19 فالحروف الأصول هي كالجوهر أي مادة الصياغة مثل الذهب والفضة، والأوزان هي مثل قوالب وأشكال وخاصة الصيغ الصرفية التي يكثر الناس استعمالها لخفتها وجمالها وافتتانهم بها.

وتعتبر الصيغ الصرفية أو الأوزان والأبنية عند ابن جني آلة تطويع وتشكيل لأصول الكلمة التي هي مادة معجمية خام ، ولا تحييها ولا تحولها إلى كلمة مستعملة إلاّ الصيغة أو الوزن الذي يضع هذه الأصول في الصور والهيآت المختلفة ، خاصة في تلك الصيغ التي تحتوي على الدلالة الصرفية التي يسميها الدلالة الصناعية أي التشكيلية وذلك بحسب المعاني المقصودة. وقد استخدم ابن جني مصطلح الصيغة في كتابه الخصائص للدلالة على وزن الكلمة دون اختياره أو تفضيله على غيره من المصطلحات أو محاولة بيان الفرق بينه وبين غيره من المصطلحات المقاربة له أو المرادفة له وذلك في سياق التفريق بين دلالات الكلمة المفردة حيث كتب يقول في باب الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية:" اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعى مؤثر، إلاّ أنها في القوّة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهن الدلالة اللفظية ، ثم تليها الصناعية ، ثم المعنوية ، ولنذكر من ذلك ما يصح به الغرض فمنه جميع الأفعال ، ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة ، ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره ، ودلالة بنائه على زمانه ، ودلالة معناه على فاعله ، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه، وإن كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظاً فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج ويستقر على المثال المعتزم بها . ولما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق." [14] ج 3 ص 98 فاستخدام ابن جني لمنطوق الصيغة للدلالة على الوزن والصورة التي

يحملها اللفظ وما هي بلفظ لدليل على أن هذا المصطلح كان معروفاً ولكنه كان قليل التداول والاستعمال.

3.1.1. عبد القاهر الجرجاني (ت 471هـ)

واستخدم عبد القاهر الجرجاني مصطلح الصيغة للدلالة على وزن الكلمة حين تعرض لموضوع الاشتقاق بقوله: " الاشتقاق نزع لفظ من آخر شرط تناسبهما معنى وتركيبا في الصيغة بحرف أو بحركة،وأن يزيد المشتق على المشتق منه بشيء كضارب أو مضروب يوافق ضربا في جميع ذلك ، فلا يقال ذئب من سرحان لفقد التركيب والمعنى الزائد ، ولا ضرب زيد بمعنى المضروب من الضرب لاتحاد الصيغة ، ولا شاهد من شهيد لفقد المعنى الزائد . " [16] ص 18 ولمسنا في معرض مناقشة موضوع الاشتقاق، أنّ الصيغة شرط من شروط عملياته التي ينبغي أن تتمثل فيها:

أولاً: التشابه بين اللفظ المشتق واللفظ المشتق منه معنى وتركيبا في الصيغة بحرف أو بحركة.

ثانيا: زيادة اللفظ المشتق على اللفظ المشتق منه في المعنى إذ لا اشتقاق إلا لمعنى.

وضرب الجرجاني مثالاً آخر على انتفاء الاشتقاق من يذهب بصيغة الفعل ويذهب بصيغة الاسم فنفى أن يكون بينهما اشتقاق لاتحاد الصيغة وتماثلها وعدم تغايرها ، وهذا يدل على أن مصطلح الصيغة كان مستخدما بمفهوم الوزن ، ولكنه لا يستخدمه وحيداً بل يستخدمه كسابقيه مرادفا له حيث نجده يقول:" والتمثيل هو أن تقابل حروف الكلمة الثلاثية بالفاء والعين واللام ، وتكرر ذلك في الرباعي مطلقاً ، وكذا في الاسم الخماسي إذ لا خماسي في الفعل أصليا ، وفي المنشعبة بمثلها إلا اصطبر وازدجر فوزنها افتعل بالتاء لا بالطاء ، فتقول ضرب على مثال فعل وبنائه ووزنه ." [16]ص3

وهكذا نجد عبد القاهر الجرجاني يستخدم أربعة مصطلحات بمفهوم واحد هي الصيغة،والمثال، والبناء، والوزن، ويعني بهذه المصطلحات الميزان الصرفي الذي توضع فيه المادة المعجمية وبه تعرف أصول الكلمة وزوائدها، ويرى أن المزيد فرع عن المجرد و سمّى المفردات المزيدة منشعبة ، ومصطلح المنشعبة غير متداول تماماً في الدرس الصرفي قديماً وحديثاً ، وهو مثل ابن جني يخالف سيبويه إذ يطلق كذلك مصطلح المثال على الوزن لا على الموزون

4.1.1. أحمد بن محمد الميداني (ت 518هـ)

تابع الميداني من قبله في عدم توحيد المصطلح وعدم التحرّج من تكثيره وتعديده واستخدام عدة مترادفات لمفهوم واحد ، حيث يقول: " فإن أردت أن تبني من ضرب مثل جعفر كررت الباء فقلت ضربب ، وكررت في المثال اللام بإزائه فقلت وزنه فعلل ، وعلى هذا قياس ما سواه . " [17] ص5 فهو كسابقيه يستخدم المثال بمعنى الوزن لا بمعنى الموزون ، وسيبويه وحده استعمل البناء للوزن والمثال للموزون ، ويتأكد هذا التعدد في المصطلح عند الميداني في قوله: " ويقولون للبناء مثال ووزن وزنة وصيغة ووزان ." [17] ص4 ولكن مصطلح الصيغة لم يشتهر.

5.1.1. السكاكي(ت 626هـ)

وجاء السكاكي ليستعمل مصطلحاً إضافيا جديداً لم يستعمله غيره للدلالة على مفهوم الصيغة الصرفية وهو مصطلح الهيئة مفرداً والهيآت جمعاً في تسمية الأوزان والصيغ الصرفية، ويقسمها إلى هيآت أصلية وهيآت فرعية ويقصد بالهيآت الأصلية الأوزان والصيغ يقول في صيغ المزيد من الأفعال: " أما المزيد في البابين فنحن نذكر من هيآته الأصلية ليستعان بها في ذكر بعض الأسماء المتصلة بها دون الفرعية إذ قلّت الفائدة في ذكرها حيث عرفت ما كان المقصود من ذلك ما خلا المبني للمفعول فهو مفتقر إليه ، وأعني بالهيآت الأصلية المستوجبة للتعداد بجملتها إذا تعرّضت للزيادة ومواقعها ، فهي على ما استقر عليه الجمهور من مهرة هذا الفن إحدى وعشرون ، ست إلحاقيات وهي فَعْلَلَ مثل جَلْبَبَ ، و فَيْعَلَ مثل بَيْطَرَ، و فَعْيَلَ مثل شَرْيَفَ ، و فَوْعَلَ مثل جَوْرَبَ ، وفَعْوَلَ مثل دهور. " [18]ص88 فالهيئة الأصلية هي الوزن الذي تنشعب عنه هيآت أخرى فرعية هي الكلمات أو الوحدات المعجمية الموزونة والمبنية على مثالها ومنوالها وشاكلتها ، ويتضح هذا المفهوم في سياق آخر يستعمل فيه السكاكي مصطلح الهيئة للدلالة على الموزون مما يدل على أنّه يقصد بالهيآت الفرعية البنية السطحية للصيغ الصرفية ، حيث يقول: " وأما الرباعي المجرد منها فهيآته المتفق عليها خمس لعدم احتمالهن ما يحتمل سواهن من القدح في انخراطهن في سلكهن أو بعدهن عن ذلك الاحتمال بعداً مكشوفا ، وهي جعفر، وزبرج ، وحرشع، وقلفع ، وحبجر. وأبو الحسن الأخفش أثبت سادسة وهي جحدب بضم الجيم وسكون الحاء وضم الدال ، وهي عندي من القبول بمحل لمساواته جحدبا بضم الدال في الاعتبار، فليتأمل ، وناهيك بوجوب قبولها أن لم ينكرها عليه من خلف في هذا المضمار الأولين والآخرين (...) وأما نحو جندل وعلبط فبعدهما البعيد عن

الاعتدال وهو توالي أربع حركات هو أول ما اقتضى الهروب عن أصالة هيئتهما وحملهما على جنادل وعلابط ، وأما الخماسي المجرّد فهيآته المتفق عليها أربع وهي فرزدق وجحمرش ، وفرطعب ، وقدعمل ." [18] ص79 فالسكاكي أدرك ثنائية مفهوم الصيغة فاستخدم مصطلح الهيئة الأصلية والهيئة الفرعية ، وهو مصطلح جديد قريب من اللسانيات الحديثة في النحو التوليدي في نظرية البنية السطحية والبنية العميقة ، وهو يتوكأ على نظرية الأصالة والفرعية في النحو العربي ، فيرى أن الأوزان والصيغ هي هيآت أصلية تمثِّل البنية العميقة للكلمة المفردة ، أما الكلمة الموزونة فهي هيئة فرعية ذات بنية سطحية، لأن الوزن الواحد كالقاعدة الواحدة ، كلاهما قياسي ، و يتفرع عن الوزن الواحد ما لا نهاية له من الكلمات كما يتفرّع عن القاعدة الواحدة ما لا يحصى من الجمل.

2.1. مصطلح الصيغة الصرفية عند المحدثين

إن علماء اللسان العربي المحدثين استثمروا التراث العلمي الذي ورّثه لهم القدامى في شتى مجالات العلوم والفنون، وإن كان هناك شيء من فضل ينسب للمحدثين فهو في ما يضيفونه من جديد ، أو فيما يوظفونه من القديم ويفيضون عليه من مناهج ونتائج جديدة ، وسنبحث في هذا المطلب في قضية مصطلح الصيغة الصرفية التي كانت غير مضبوطة منطوقا ومفهوما عند القدامى وغير مطردة مقارنة باستعمال مصطلح الوزن أو البناء. وقد شهد العصر الحديث نهضة كبيرة في مجالات العلوم كلها بدافع إحياء التراث ومواكبة الحداثة ، و أحدثت هذه النهضة ثورة وانقلابات واسعة في حقل المصطلحات والمفاهيم في العالم العربي والغربي معاً بسبب التكنولوجيا والاحتكاك العلمي وتمازج الثقافات وبروز البحث الأكاديمي المنهجي الذي يشترط توحيد المصطلح وضبط المفهوم، وسوف نتتبع في هذا المطلب تطور واستعمال مصطلح الصيغة الصرفية منذ بداية القرن العشرين عند المتخصصين في المباحث اللغوية والصرفية.

1.2.1. أحمد الحملاوي (1856م-1932م)

نضع أحمد الحملاوي على رأس قائمة المحدثين ، لأن كتابه **شذا العرف في فن الصرف** تبوَّأ مكانة عالية في مراجع هذا العلم ومصادره، نلاحظ فيه بداية التفكير التحليلي للمقولات الصرفية، ويستخدم فيه مصطلح الصيغة استخداماً اختياريا مضبوطاً حيث يقول : " فاعَلَ يكثر استعماله في معنيين أحدهما اشتراك بين شيئين فأكثر وهو أن يفعل أحدهما بصاحبه فعلاً فيقابله الآخر بمثله ، وحينئذ فينسب للبادئ نسبة الفاعلية وللمقابل نسبة

المفعولية ، فإذا كان اصل الفعل لازماً بهذه الصيغة متعديا نحو ماشيته والأصل مشيت ومشى ، وفي هذه الصيغة معنى المقابلة ويدل عليه أحدهما بصيغة فَعَلَ . "
[19] ص48 إنه يستخدم بالتحديد مصطلح الصيغة دون سواه من المصطلحات التي استخدمها القدامى عند تعرضه إلى معاني صيغ الزوائد في الفعل، غير أننا نلاحظ كذلك اضطراب التأليف بعدم استخدام مصطلح الصيغة وحيداً ، فهو مثلا عندما يتصدى لصيغ الفعل الثلاثي يسميها جميعاً الأبواب ويُعَنْوِنُ لكل صيغة بمصطلح الباب كقوله: " الباب الرابع فَعِلَ يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع (...) ويأتي على هذا الباب الأفعال الدالة على الفرح وتوابعه والامتلاء والخُلُوّ والألوان والعيوب . "
[19ص31] ولكنه لا يستمر على هذا المنوال إذ بمجرد ما ينتهي من ذكر صيغ الفعل الثلاثي المجرد الستة يستعمل في باقي الصيغ مصطلح الوزن ويتخلى عن مصطلح الباب تماما كقوله في الأبواب الستة التي ذكرها للفعل الثلاثي المجرد: " كون الثلاثي على وزن معيّن من الأوزان الستة المتقدمة سماعي ، فلا يعتمد في معرفتها على قاعدة، غير أنه يمكن تقريبه بمراعاة هذه الضوابط ، ويجب فيه مراعاة صورة الماضي والمضارع معاً لمخالفة صورة المضارع للماضي الواحد كما رأيت، وفي غيره تراعى صورة الماضي فقط، لأن كل ماضٍ مضارعه لا تختلف صورته . " [19] ص 38 وهكذا فهو يشرح الوزن بمصطلح الصورة ، وفعلاً يمكننا اعتبار الوزن صورة للكلمة ، وهيئة، ووجها، وقالبا، وغير هذا من الألفاظ الدالة على المعاني التي يحتملها مصطلح الصيغة، وقد رأينا سابقا أن ابن جني هو أول من قال أن الصيغة ليست لفظا و إنما هي صورة يحملها اللفظ، ويذكر الحملاوي أيضاً مصطلح الصيغة بصريح اللفظ في معرض الحديث عن صيغ المبالغة في قوله:" وقد تحوّل صيغة فاعَلَ للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث إلى أوزان خمسة مشهورة تسمّى صيغ المبالغة. " [19] ص 94

2.2.1.الدكتور تمام حسان

هو من علماء اللغة المعاصرين المهتمين بتجديد المفهوم العلمي لمصطلح الصيغة وتوحيده ، فهو يفرّق بين الوزن والصيغة تفريقاً منهجيا ، لأن الصيغة قد تختلف عن الوزن في الكلمة الواحدة ، وهذا صحيح حيث يقول: " فالتفريق بين الصيغة وهي مبنى صرفي ، وبين الميزان وهو مبنى صوتي ، تفريق هام جداً له من الأهمية ما يكون منها للتفريق بين علمي الصرف والأصوات . وقد يتفق هيكل الصيغة في صورته مع هيكل الميزان فالفعل ضرب صيغته فعل وميزانه فعل أيضا، ولكنهما قد يختلفان ." [20] ص

145 ومظاهر الاختلاف وتجلياته كثيرة في الاستعمال ، والصيغة ليست مرادفة للوزن فهي تمثل البنية العميقة للكلمة وهو يهتم بوصف أصوات البنية السطحية ورصفها، وبينهما فروق معرفية " والصيغة باعتبارها علامة على المورفيم لا يدخلها الإعلال ، أما باعتبارها ميزانا صرفيا فهو يدخلها فالاستقامة مثال من أمثلة علامة الاستفعال الدالة على مورفيم الطلب أو الصيرورة ولكنها على وزن استفالة ، وهذا هو الفرق بين اعتباريها المختلفين . " [21] ص 200

فالصيغة الصرفية ليست مجرد وزن ولكنها علامة تدل على معنى صرفي يعرف بالدلالة الصرفية و" تتمثل هذه الدلالة فيما تؤديه الزيادات الصرفية من معانٍ ، مضافا إليها معنى الجذر المعجمي ، فلو قيل مرّض الطبيب الرجل ، لكان المعنى المتعين من هذا الفعل مرّض مؤتلفا من معنى الجذر مضافا إليه دلالة هذه الصيغة التي تفيد القيام على المرض في هذا المقام . ولو قيل مِحلب بكسر الميم لكان المعنى المتعين من هذا اللفظ هو دلالة حلب مضافا إليها دلالة هذه الصيغة الصرفية التي تدل على القدح الذي يحلب فيه. وإذا ما قيل مَحلب فإن المعنى المستفاد بالإضافة إلى معنى الجذر دلالة صيغة مَفعل التي تدل على المكان الذي يحلب فيه . " [22] ص 26

فالصيغة هي علامة يحملها اللفظ تدل على معنى خاص بها " وهكذا يتبين أن لهذه القوالب الصرفية دورا في تقديم جزء من المعنى ، وقد يحدث في بعض الأحيان أن تختلف هذه القوالب الصرفية دون أن يكون هذا مفضيا إلى اختلاف في المعنى ، ومن ذلك مجيء صيغة فعل وأفْعَلَ بمعنى واحد في بعض الأحيان . " [22] ص 26 إن قوة بعض الأوزان تكمن في احتوائها على معنى بالقوة تقدمه إلى الكلمة ويصبح فيها معنى بالفعل ، فرغم كونها وزناً إلاّ أنها صيغة لأن هذا المعنى الجزئي قد صيغ فيها فهي تحمل الدلالة الصرفية التي تميزها عن الوزن الذي لا يحمل أية دلالة ، يقول الدكتور تمام حسان: " إن الصيغة جزء من التحليل الصرفي ، وإنها باعتبارها مبنى صرفيا لابد من النظر إليها على أنها تلخيص شكلي لجمهرة من العلامات لا حصر لها ترد على ألسنة المتكلمين باللغة الفصحى كل يوم ، بل في كل ثانية من دقيقة من ساعة من يوم، والناس ينطقون العلامات ولا ينطقون هذه التلخيصات الشكلية. والعلامات التي ترد في النطق قد تخضعها ظروف القواعد التي تحكم تأليف الأصوات وتجاورها في اللفظ لمغايرة بنية الصيغة مغايرة ترجع إلى ظواهر الإعلال أو الإبدال أو النقل أو الحذف وهي من الظواهر الموقعية ." []20] ص 145 فالصيغة الصرفية بنية صوتية ذات دلالة صرفية وظيفية

ولذلك يمكن إضافتها إلى صفتها فتقول مثلاً وزن الصيغة أو بنية الصيغة أو شكل الصيغة أو هيئة الصيغة أو غيرها من المصطلحات التي كانت قديما مرادفة لبعضها البعض وهي في الحقيقة أوصاف مختلفة للكلمة يحمل كل وصف منها دلالته الخاصة.

والصيغة الصرفية تتكون من مبنى يحمل دلالة صرفية، وتنتمي بذلك إلى جنس العلامات المشحونة بالقيم الخلافية التي تميز بعضها عن بعض ويكون لها دور في تزويد المعنى المعجمي للكلمة بمعنى إضافي هو المعنى الوظيفي للصيغة الصرفية، وهذه المعاني الصرفية الوظيفية المطردة في بعض الأبنية الصرفية جعلتها تتميز عن الأوزان الباقية بنشاطها وفاعليتها وحركتها وكثرة دورانها على الألسنة ، الأمر الذي شد انتباهي إليها وجعلني أهتم بها في هذه الدراسة الوظيفية.

هذه نخبة من الأوزان ليست كالأوزان إنها أوزان توليدية بما تنتجه من مفردات وكلمات لا تحتاج إلى سماع يحتج به أو إلى قياس مجمعي. بل هي جهاز يملكه المتكلم يمكّنه من صوغ المفردات بحسب غرضه النحوي واختياره الصرفي، فليس كل وزن صيغة، والنحاة قد اهتموا ببعض هذه الصيغ وأدرجوها في المباحث النحوية لأنها أوزان ديناميكية حية بفضل وظائفها النحوية " ولا شك أن ثمة وظائف محددة للصيغ الصرفية العربية فوظيفة صيغة فاعل غير وظيفة صيغة مفعول ، و المجرد غير المزيد ، ووظائف صيغ الزيادة محددة صرفيا . " [23] ص 120 فالصيغة الصرفية هي وزن وظيفي يختلف عن الوزن غير الوظيفي ، ولكنّ كثيراً من المراجع الحديثة مازالت تعتبر الوزن والصيغة مترادفين يحملان مفهوما واحداً مما يجعل الغموض سيّد الحال. والدليل على ذلك مثلاً ما جاء في قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية تعريفا للصيغة الصرفية "الصيغ الصرفية (Formes Grammaticales) هي أوزان الكلمات أو هيآتها الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها وهي كثيرة منها فعالة، فعال، فعلان، فعيل، مفعال، فعالة، فعال، أفعال، افعل، أفعلة، فعول، مفاعيل. " [24] ص248.ولم يرد في هذا التعريف الفرق بين مصطلح الوزن الصرفي ومصطلح الصيغة الصرفية ، بل اعتبرهما بمفهوم واحد ، وهما ليسا كذلك ، وينبغي الفصل في هذا التداخل بين المصطلح والمفهوم الذي يملأ مراجع الصرف العربي الحديث ، لأن الصيغ الصرفية ليست هي الأوزان ، ولا تعطي للكلمة مجرّد الشكل والهيئة مثل الأوزان المجردة من المعاني الصرفية ، فالصيغة الصرفية وزن له معناه الخاص الذي يضفيه على الكلمة .

3.2.1.اتجاهات البحوث الآكاديمية الحديثة

اتجهت البحوث الأكاديمية المعاصرة إلى فحص الظاهرة اللغوية التي يمتاز بها اللسان العربي المتمثلة في الصيغة الصرفية وتختص بها اللغة العربية دون غيرها من اللغات العالمية ، وحاولت هذه الدراسات بذل مجهودات في تحقيق هذا المصطلح وضبط مفهومه وذلك في دراسة الكلمة المفردة توافقا مع المناهج اللغوية الحديثة التي ترى أن " المفردات ما هي إلا بنيات مركبية مكبوسة، والكلمة تجميع لما كان يمكن أن يكون جملا ، ومن هنا كان تحليل المفردة لا يختلف أساسا عن تحليل الجملة، وضوابط النحو بالمعنى العام الذي يعني نظام القواعد لا تنطبق على الجمل فقط بل تنطبق كذلك على المفردات . " [25] ص 10

هذه النظرية الجديدة المستمدة من القواعد التوليدية سواء كانت قواعد صرفية أم قواعد نحوية تنظر إلى الكلمة على أنها بنية سطحية لها جذورها العميقة في نظام اللغة ، حيث تمكن مستخدم هذا اللسان العربي المبين المرن من توجيه الدلالة في الوحدة المعجمية الوجهة التي يريد ويقصد " والمادة كما بينا هي أبسط صورة توجد فيها (خامة) الكلمة ، وهي تحتوي بالقوة على جميع الصور الاشتقاقية ، وكل صورة ذات نظام مقطعي (...) ولعلّ أفضل ما يصور علاقة الصوامت بالحركات في بنية الكلمة أن تقول أن الصوامت وهي مادة الكلمة الثابتة تحمل المعنى حين تبرزه في وضع معين ، فهي التي تستقل بتوجيه الدلالة إلى حيث يريد المتكلم ، فإذا أراد وصفاً للفاعل استخدم من الحركات ما يؤدي معناه ، وإذا أراد اسم المفعول فإن له حركاته الخاصة وهكذا . وهذا هو معنى الاشتقاق الذي حدده القدماء بأنه أخذ كلمة من أخرى بنوع تغيير مع التناسب في المعنى ، ونرى نحن أنّه استخدام العنصر المتغير أساساً وهو الحركات لتشخيص معنى المادة في صيغة مرادة ." [26] ص 44 وبهذا نرى أن الصيغة الصرفية بدأت تتضح ملامحها المفهومية في الدراسات اللغوية العربية المعاصرة فهي لم تعد مرادفة للوزن أو البناء، وتتميز بكونها صورة بنيوية للمعنى الذي يقصده المتكلم ، وهي وعاء أو قالب للاشتقاق .

وقد ذكر الدكتور عبد الصبور شاهين خمسة عشرة نوعاً من المشتقات لم يذكر فيها صيغ المبالغة [26] ص45 وهي: المصدر، الفعل الماضي ، الفعل المضارع ، فعل الأمر ،اسم الفاعل ، اسم المفعول ، الصفة المشبّهة ، فعلا التعجّب ، أفعل التفضيل،اسم

المكان ، اسم الزمان ، اسم المرة ، اسم الهيئة ، المصدر الميمي ، اسم الآلة ، ولهذه المشتقات كلها صيغها الصرفية المطردة الخاصة بكل واحدة منها .

وهذا العدد في أنواع الصيغ الصرفية ليس نهائيا ويبقى مفتوحا لصيغ أخرى تطرد كصيغ المبالغة التي لم يذكرها والمصدر الصناعي، وصيغة المبني للمجهول ، والمهم في هذا أن الأوزان الصرفية قد بدأت في الدراسات اللغوية الحديثة تبرز منها مجموعة من الأوزان هي أكثر اطراداً واستعمالاً ذات الحمولة المعنوية الصرفية تسمى بالدلالة الصرفية وهي صور اشتقاقية لتشخيص المعنى و إبرازه في وضع معين.

ولكن قد بقيت المصطلحات القديمة منطوقاً ومفهوماً تتكرر في الدرس الصرفي الحديث، مثل قول أحد الباحثين المعاصرين : " والأبنية جمع بناء ، ويقصد بها الأوزان فلا فرق بين أن يقال أبنية الفعل أو أوزان الفعل ، وقد يطلقون عليه المثال والمقصود من هذه التسميات جميعاً بيان الهيآت التي عليها الفعل في اللغة العربية،و أبنية الفعل مقارنة بأبنية الاسم قليلة كما أن شاردها قليل وشاذها ضئيل ، وقد قام اللغويون باستقصائها وتصنيفها محاولين ربطها بمعان مطردة لا تخرج عنها . " [27] ص 113 وهذا التعدد في منطوق المصطلح ليس من منطق العلم الذي يتطلب التوحيد والضبط .

وهذه مجموعة من المصطلحات يراد بها معنى واحد وهي: البنية، البناء، المثال، الوزن، الوزان، الزنة، الصيغة وهذا الترادف كان له أثره السلبي في معجم المصطلحات الصرفية الحديثة حيث نجد نفس المفهوم يتكرر في مصطلحين مختلفين أو أكثر، فمثلاً جاء في قاموس حديث متخصص في لغة النحو والصرف التعريف التالي لمصطلح الصيغة: " الصيغة تأليف الكلمة من حروف أصول وغير أصول ، وشكل هذه الكلمة بعد ترتيب حروفها والتلفظ بحركاته ." [28] ص 183

وهذا التعريف غير واضح الدلالة على مفهوم الصيغة هل المقصود بها عملية التأليف والتوليد بمعنى اشتقاق وصياغة كلمة أم يقصد بها الكلمة في حد ذاتها ؟ ولسنا نعرف إن كان يقصد بالصيغة الشكل أم التشكيل وكلاهما وارد ومحتمل ؟ و هذا دليل على استمرار الغموض في المصطلح الصرفي في العصر الحديث، وها هو الباحث نفسه يعرّف وحدة الوزن ببعض مفهوم الصيغة بعد مئتي صفحة قائلا: " الوزن وحدة لفظية تتضمن أصولاً وغير أصول وتشكل نموذجاً لتركيب بعض الكلمات غايتها ضبط الأسماء

والأفعال بعدد حروفها وشكل حركاتها وسكناتها وما يطرأ عليها من تغير و تبديل، فعال (صُراخ) هو وزن المصدر المجرد الثلاثي يدل على الصوت، استفعل (استخرج) هو وزن للفعل المزيد الثلاثي في صيغة الماضي. والوزن نوعان قياسي وسماعي." [28] ص 355 والوزن بهذا التفسير هو معيار لتقدير حروف الكلمة وتحديد نوعها المتعلق بالأصالة أو الزيادة دون مراعاة للمعنى الذي يحمله هذا الوزن أو ذاك، ونلاحظ أن هذا التفسير مقصر في أداء المفهوم الدقيق لهذا المصطلح، وليس صحيحاً أن الوزن وحدة لفظية .

ولا بأس من إعادة كلام ابن جني عن الدلالة الصناعية التي تؤديها الصيغة حيث قال:" وإن كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظاً فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج ويستقر على المثال المعتزم بها، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق. " [15]ج 3 ص 98 وهذا الكلام يضبط بدقة مفهوم الوزن وينفي عنه السمة اللفظية السمعية المباشرة وإن كان هو الذي يحدد ويهندس الصورة الصوتية للكلمة وشيئاً من صورتها الذهنية كما هو الحال بالنسبة للصيغ الصرفية المطردة، فالوزن ليس لفظاً منطوقاً، وإن جرى مجراه، أو جرى في مجراه لأنّه شكل صوري تجريدي للوحدة المعجمية اللفظية وصورة لها ، والوحدة اللفظية هي الكلمة الجارية في الاستعمال.

ونظراً لهذا الاضطراب نجد المؤلف نفسه يعرّف مصطلح الكلمة بنفس تعريف مصطلح الوزن ونجد عنده حينئذ مصطلحين بمفهوم واحد وهذا في قوله: " الكلمة هي الوحدة اللفظية الدنيا التي تدل على معنى، والكلمة ثلاثة أنواع . " [28]ص 262 وإذا كان هذا بالفعل صحيحاً فحتماً ليس بصحيح أن الوزن وحدة لفظية ، إذ ليس بكلمة، والأوزان الصرفية تختلف قيمتها اختلافا بيّنا ، فبعضها مشحون بالدلالة الصرفية، وبعضها الآخر مجرد هيكل وصورة شكلية لا تحمل أية دلالة معنوية، لكن علماء الصرف القدامى منذ سيبويه وابن جني والفارابي لم يفرقوا بين هذه الأوزان ولم يقسِّموها أو يصنِّفوها إلى صيغ ذات معنى وأوزان لا معنى لها ، وإن كانوا يشيرون من حين إلى آخر إلى تميز وزن بكثرة الاستعمال أو يدرجون بعض الأوزان الصرفية في مجموعات تؤدّي معنى صرفيا واحدا مثل صيغ المبالغة واسم الفاعل وغيرهما وذلك ظاهر واضح في اللغة.

ولكن استخدام مصطلح الصيغة الصرفية كان قليلا إلى درجة الندرة ،و حتى في العصر الحديث نجد التردد وعدم الإقدام على استعماله مع محاولة استحداث مصطلحات أو مفردات أخرى هي استخدامات فردية يصح أن نسميها مفردات لا مصطلحات مثل مصطلح الوزن التصغيري حيث نقرأ: " ويجدر بالذكر بيان الفرق بين الوزن التصريفي والوزن التصغيري، فالوزن التصريفي على ما ظهر لك أساسه فعل، أما الوزن التصغيري فقد حدده التصريفيون في ثلاثة أوزان فعيل وفعيعل وفعيعيل، فالأول للثلاثي كفلس يصغر على فليس والثاني للرباعي كدرهم يصغر على دريهم والثالث لمثل عصفور وتصغيره على فعيعيل فتقول عصيفير، أما وزنها التصريفي فيراعى فيه الحركات والسكنات، والأصول والزوائد . " [29] ج 1 ص 76 والناظر المتفحص في هذا الكلام يتساءل من أين جاءت الباحثة بمصطلح الوزن التصغيري، وأوزان التصغير وصيغه هي أيضا أوزان وصيغ صرفية مطردة، ولا يوجد في مصطلحات الصرف مصطلح الوزن التصغيري وإنما اصطلح عليه بالتصغير أو صيغ التصغير.

وسيبويه ذكر التصغير [10] ج 3 ص 460 وقال أنّه يجيء في الكلام على ثلاثة أمثلة وذكر صيغ التصغير هذه الثلاثة المطردة ولم أجد ما يسمى بالوزن التصغيري متضاداً مع الوزن التصريفي سوى في هذا النص. كما نجد مصطلحاً جديداً آخر مستحدثاً وهو مصطلح الصيغة الحدثية للدلالة على الصيغ التي لها علاقة بالفعل أي الصيغ المشتقة من الفعل ولا يقصد بها أوزان الاشتقاق وإنما المقصود بها الكلمات المقولبة داخل هذه الأوزان، وهذه الدراسات التطبيقية إذا لم تستخدم المصطلحات العلمية واستعملت اللغة بحرية فإنها ستخرج عن التخصص العلمي الذي له مفرداته الخاصة.

وهذا الاشتراك اللفظي والمعنوي يتطلب الفصل المنهجي العلمي ، لأن من طبيعة البحوث العلمية المنهجية رفض التعميم . فينبغي أولاً الخروج والتخلص من الاشتراك اللفظي للمصطلح بالتفريق بين مفهوم الوزن والصيغة والبناء والهيئة والمثال والقالب والصورة والشكل بالتفريق بين المفاهيم وتحديدها لكل مصطلح بدقّة . وإذا كان بعضها مشتركاً لفظيا اتخذ وصفا للمصطلح وشرحا له. وثانيا ينبغي الخروج من الاشتراك المعنوي بين مصطلح الصيغ الصرفية ومصطلح الصيغ الإفرادية، فالأول نقصد به الأوزان الصرفية التجريدية كلها والثاني نعني به المفردات وهو ما أكد عليه محمد المبارك بقوله : " إن صيغ الألفاظ يمكن النظر إليها على أنها أبنية مركبة على هيئة مخصوصة تتألف على مثالها حروف الكلمة الأصلية والزائدة ويمكن أن ننظر إليها من

جهة أخرى على أنها أوزان موسيقية خاصة ، فإن جميع الألفاظ المبنية على هيئة فاعل هي من وزن موسيقي واحد ، وكذلك ما كان منها على وزن مفعل أو مفعول أو فعيل أو فعول أو غيرها من الأبنية، إن الكلمات التي تكون على بنية واحدة تجمعها رابطة الجرس والنغمة وتميزها في الكلام المسموع عن غيرها من الألفاظ ، كما تجمعهاأو تكاد رابطة التناظر التزييني في الكلام المكتوب وإن كانت الأولى أوضح وأقوى. " [30] ص 125

وكذلك مصطلح الصيغة الصرفية يمكن النظر إليه من ناحيتين ، الناحية الأولى حينما نقصد به الصيغ الصرفية التجريدية الصورية الهيكلية التي ليست لفظاً ولكنها صورة يحملها اللفظ ، والناحية الثانية حين نقصد به الصيغة الإفرادية تمييزاً لها عن الصيغة التركيبة أو تمييزاً لها عن صيغة الجمع أو التثنية . ويهمنا في هذه الدراسة النظر إلى الناحية الأولى وإن كانت أغلب الدراسات الحديثة لا تهتم بالتفريق بين مفهومي الصيغة الصرفية مما يجعل الدراسات الوصفية الوظيفية تختلط بالدراسات التحليلية التطبيقية وتجعل الباحث يخلط بين المفهومين مثلما نجده عند الدكتور عبد الرحمن محمد شاهين حين يقول: " نريد بأوزان العربية أو موازينها أبواب الأفعال من ثلاثية ومزيد فيها، ونريد بصيغها أوزان الأسماء من مشتقة وغير مشتقة ، وميزنا بين اللفظين والمعنيين أمناً للبس، وإلا فلا فرق بينهما، فأما الأوزان العربية فمن أبدع ما ورد فيها وهي من الغنى بحيث يجد فيها الباحث ما يجزئه عن النحت والتركيب وتكثير الألفاظ والشروح ، حتى أنك لا تجد ما يضارعها في سائر الألسنة، وأما الصيغ العربية فهي أوسع ميداناً من الأوزان ، ولا نظن أن في العالم لغة تعددت فيها الصيغ كما تعددت في لغتنا . " [31] ص 42

فعلاً إذا قصدنا بالصيغ مفهوم اللفظ لا مفهوم الوزن تكون فعلاً أوسع من الأوزان لأن للكلمة وجهين أو بنيتين بنية سطحية هي الكلمة الملفوظة ، وبنية عميقة هي الصيغة الصرفية أو الوزن، والوزن ليس كلمة وإنما هو هيكل للكلمة، أمّا صيغ المعاني الصرفية فهي وزن ومعنى وهي قليلة إذا قيست بالأوزان ، ولقلتها وآثارها النحوية أدرجها النحاة في المباحث النحوية كصيغ الفعل كلها وصيغ التصغير والمبالغة واسمي الفاعل والمفعول وغيرها.

وتمتاز اللغة العربية بتنوع مكوناتها الصرفية التي يمكن إرجاعها إلى ثلاث مجموعات [20] ص 36 نتبينها في الجدول التالي:

جدول رقم 01:المكونات الصرفية

المجموعة	المكون الصرفي	معناه
1	صيغ المعاني الصرفية	ويقصد بها معاني التقسيم التي تحدد على أساسها أنواع الكلمات كالإسمية والفعلية والحرفية والتذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع والتعريف والتنكير.
2	صيغ المباني الصرفية	الأوزان، السوابق، اللواحق، الدواخل
3	العلاقات الصرفية العضوية	كتشابه كلمتين في صيغة واختلافهما في المعنى كصيغة فاعل التي تدل على اسم الفاعل وعلى المشاركة في الفعل .

وما يطلق عليه مصطلح الصيغة الصرفية ثلاثة أنواع كما يبينها الجدول التالي:

جدول رقم02:أنواع الصيغ

صيغ المباني الصرفية	صيغ المعاني الصرفية	الصيغ الإفرادية
يقصد بها شكل الكلمة الصوري التجريدي وتمثلها الأوزان والصيغ الصرفية أي أشكال الكلمات ومعاني الأشكال.	ويقصد بها الوحدات الصرفية كالإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والخطاب والغيبة والطلب والمشاركة. أي معاني التقسيم ومقولات الصياغة الصرفية.	هي الكلمات المفردة أو المعجم وهي الكلمة في شكلها الأخير المكون من المباني الصرفية والمعاني الصرفية

فالكلمة هي صيغة إفرادية موصوفة بالاشتقاق أو الجمود ، وكل اسم معرب في العربية أو فعل متصرف له وزن من الأوزان المعروفة عند العرب، ومازال مصطلح الصيغة غامضا في الصرف العربي وبديلاً عن الوزن أو المفردة مما يتطلب فعلاً دراسة هذا المصطلح دراسة علمية دقيقة وفق منهج توليدي ربما تفضي إلى إنشاء علم جديد سماه الأستاذ الدكتور عمار ساسي علم الصيغ حيث يقول: " وعلى هذا فعلم الاشتقاق يصنف الألفاظ إلى مجموعات بحيث تشترك كل منها في حروفها الأصلية التي تعتبر جذرا لهذه المشتقات التي تكوِّن أسرة لغوية عمادها هذه الحروف الأصلية على نحو ما نرى في

معاني الألفاظ، أما علم الصيغ فيصنف الألفاظ تبعاً لوزنها بصرف النظر عن نوع الحروف للمادة الأصلية ، ويجعل كل مجموعة مشتركة من حيث الصورة تحت عنوان هو صيغة (فاعل) أو (مفعول) ...إلخ والربط بين ألفاظ كل مجموعة في علم الصيغ هو هذه الصورة للموسيقى العامة للكلمات التي تعطي معاني كلية كالفاعلية والمفعولية إذا ضم إليها المعنى للمادة الحرفية الأصلية ظهر لنا معنى الكلمة المحددة ." [32] ص 65 وعلم الصيغ الذي يكون موضوعه المباني الصرفية التجريدية ذات الحمولة المعنوية وتؤدي دورا فعّالاً في تحديد معنى الكلمة وجمالها وموسيقاها سيظهر بالتأكيد قيمة الكلمة العربية وخصائصها البنيوية التي تميزها عن الكلمات في الألسنة الأخرى .

ولم يشر أحد من الباحثين المعاصرين إلى علم الصيغ كما أشار إليه الدكتور عمار ساسي ولو تم الاهتمام بهذا الموضوع لسد فراغا في الصرف العربي، والحاجة اليوم ملحة إلى ضبط قواعد ومصطلحات هذا العلم لتتضح معالمه وتتميز أنواع الصيغ الصرفية بعضها عن بعض، ورغم التقارب الوثيق بين علم الاشتقاق وعلم الصيغ، فإنّ أهمية علم الصيغ تكمن في اعتباره جهازا يقدّ م القوالب والأوزان الشكلية لعلم الاشتقاق لتسهيل التوليد المعجمي.

ونخلص إلى أن " الوزن والصيغة مفهومان مختلفان تماماً بحيث لا يسوغ الخلط بينهما، ينتمي الوزن إلى نسق القواعد الاشتقاقية، قواعد تكوين المفردات ، في حين تنتمي الصيغة إلى القواعد الصرفية من نسق قواعد التعبير. " [33] ص 18 لأنها مشحونة بالمعاني الوظيفية التي يجدها المتكلم جاهزة في الصيغة وقواعد التعبير أو قواعد الكلام وتمكنه من التعبير عنها، فالصيغة الصرفية (بضم الصاد أو فتحها) لها علاقة مباشرة وصلة قوية بالنحو رغم أنها تؤلف إطارا حمليا للمفردة التي ترث الشكل والمعنى في البنية السطحية من الصيغة الصرفية التي تبقى كامنة كبنية عميقة .

وقد تفطن النحاة إلى هذه العلاقة فلم يفصلوا الفعل ومشتقاته عن المباحث النحوية، فالوزن يرتبط بالبنية السطحية للكلمة لتحديد بنيتها الصوتية وتعيين الزائد والأصلي فيها بتمثيل الزائد بعينه أما الأصلي فيمثل بالفاء والعين و اللام أما المحذوف لعلة نحوية أو صوتية فلا يمثل في الوزن و إنما يمثل في الصيغة الصرفية فكلمة قاض على وزن فاع ولكن صيغتها الصرفية هي فاعل " إن الوزن عبارة عن هيئة الكلمة التي يمكن

أن تشاركها فيها غيرها وهي عدد حروفها المركّبة وحركاتها المعيّنة وسكونها مع اعتبار الحروف الزائدة والأصلية كل في موضعه وأوضحنا ميل الرضي إلى عدم التفريق بين الوزن والصيغة، وعندي أن الوزن يجتمع مع الصيغة وذلك في الكلمات التي لا يحدث فيها إعلال بالحذف أو النقل، أما تلك الكلمات التي يحدث فيها إعلال بالحذف أو النقل فيتحقق فيها الوزن ولا توجد فيها الصيغة. " [3] ص 17 وقول المرصفي لا توجد لها صيغة لا يعني أنّه ليست لها صيغة وإنما يعني لا يوجد لها صيغة في المستوى السطحي ولكن تبقى الصيغة موجودة ضمنيا في البنية العميقة وهي أصل ذلك الوزن لأنّه لا يمكن إحداث أي تحويل بالحذف أو القلب على الكلمة إلا لغرض نحوي فتتغير صيغتها الأصلية ووزنها الأصلي إلى وزن آخر معدّل ومحوّل نسمّيه وزناً ولا نسمّيه صيغة، والأوزان المطردة هي الصيغ الصرفية أما الأوزان غير المطردة فهي مجرد أوزان، فالصيغة في الكلمة هي كالنحو في الجملة ، لا يمكن أن يلغيها الحذف أو غيره في هذه أو تلك لأن " صيغة الكلمة عنصر من العناصر الأساسية التي تحدّد معناها ولولا ذلك لالتبست معاني الألفاظ المشتقة في مادة واحدة، فالصيغة تقيم الفروق بين حامد ومحمود وأحمد فتدل على معنى الفاعلين فيما كان على وزن فاعل من الثلاثي أو مُفعِل من أفَعل أو مُفتعِل من افتعَل ..إلخ، ومعنى المفعولية من أوزان اسم المفعول وتدل على معنى الصفة المشبهة فيما كان على وزن أفعل كأحمر أو على اسم التفضيل كأكرم . " [3] ص 12. ولهذا السبب نعتبر الصيغة منوالا صرفيا يطبع الكلمة الواحدة في تركيب صرفي يغني عن التركيب النحوي أو التركيب المزجي أو التركيب الإلصاقي أو التركيب الإضافي أو غيرها من التراكيب المتبعة في اشتقاق الكلمة بالنسبة للغات المفتقدة لمثل هذه الصيغ الصرفية التي يحظى بها اللسان العربي .

3.1. مصطلح الصيغة في اللسانيات الغربية

يحسب للسانيات الحديثة تقريبها بين اللغات و توحيدها للمصطلح اللساني منطوقا و مفهوما ، فهي علم عام ينطبق على جميع اللغات،ولا يوجد مصطلح لساني علمي في لغة إلاّ هو موجود وينطبق على جميع اللغات بنفس المنطوق أو بغيره وبنفس المفهوم أو بغيره ، لأن اللسانيات واحدة وميادينها الوصفية مختلفة و " اللسانيات هي العلم الذي يدرس اللغة الإنسانية دراسة علمية تقوم على وصف ومعاينة الوقائع بعيداً عن النزعة التعليمية ، والأحكام المعيارية وكلمة علم الواردة في هذا التعريف لها ضرورة قصوى

لتمييز هذه الدراسة من غيرها لأن أول ما يطلب في الدراسة العلمية هو اتباع طريقة منهجية والانطلاق من أسس موضوعية يمكن التحقق منها وإثباتها. " [34] ص 11.

وتعترف اللسانيات الحديثة بالمجهودات اللسانية في التراث الإنساني و إن كانت تقليدية معزولة ، وتحاول اللسانيات العامة استثمار هذه المجهودات لتكوين نظرية عامة حديثة حول اللسان البشري و هذا يفرض علينا نوعاً من التواضع لأجل اعتبار اللغة العربية كغيرها من اللغات والتنزيل من قيمتها الفعلية من أجل إدراجها و إدراج علماء اللغة العرب في الدرس اللساني الحديث الذي لا يلتفت أقطابه لا إلى العربية و لا إلى علمائها و نحن نُسوّق لهذا العلم وأقطابه في جامعاتنا دون عقدة لأن العلم الصحيح كالدين الصحيح ينبغي طلبه وتحصيله و لو كان في الصين هذا عندنا، أما المنهج العلمي الموضوعي في الغرب فإنه يستثني العربية وعلماءها دائماً.

ومن مقتضيات هذا المبحث معرفة المصطلحات والمفاهيم المقاربة لمصطلح الصيغة الصرفية في اللسانيات الحديثة ، حيث نجد مصطلح Forme ومصطلح Mode ومصطلح Type هذه المصطلحات اللسانية الغربية قريبة من مصطلح الصيغة و الوزن، وهذا أيضاً تعدد في المصطلحات يشبه التعدد الذي وجدناه عند علماء العرب القدامى والمحدثين، ولكن بمفاهيم دقيقة قد تفيدنا في تخصيص وتقييد وتوجيه المصطلح العربي، وسنوضح هذه الفروق بين المفاهيم التي قد تسمح لنا بتدقيق المفهوم في الدرس اللساني العربي خاصة وأن النحو العام يهتم ببيان الكليات اللغوية ، لأن اللغات تختلف أشكالها وبناها السطحية ولكنها في العمق قد تعمل بنظام متشابه إلى حد بعيد من حيث الأنظمة والمستويات مع فروق طفيفة.

1.3.1. الشكل la forme

يوجد في قاموس اللسانيات هذا المصطلح وأرى أنه قريب من مفهوم الشكل الذي أطلقه اللغويون العرب على وزن الكلمة وصيغتها دون تفريق، أما في اللسانيات الحديثة فإن هذا المصطلح بعيد جداً عم مفهوم الوزن لأن الوزن في الكلمة من خصائص اللغات السامية ولا تعرفه اللغات الآرية التي تربت في حضنها اللسانيات الحديثة واللغة العربية تنفرد بكون الجم الغفير من وحداتها المعجمية موزونا خاضعا لمقولات الميزان الصرفي. ولذلك فإن مفهوم الشكل في قاموس اللسانيات يعني البنية التي تحدد شكل الكلمة أو الجملة ويمكن وصفها بواسطة التقطيع وينطبق هذا المفهوم على جميع اللغات التي يكون لكل

واحدة منها شكل خاص في الكميات والكيفيات التي تتوافق مع نظام كل لغة، إن مفهوم الشكل (la forme) محدد بدقة في اللسانيات الحديثة ويقصد به البنية السطحية والمظهر الخارجي للغة بمعنى البناء أو الوضع فمثلا المبني للمجهول يسمى la forme passive، والمبني للمعلوم يسمى la forme active والاستفهام يسمى la forme interrogative فهذا المصطلح نجده في الكلمة كما نجده في الجملة.

2.3.1. الهيئة Mode

إن السكاكي هو الذي أطلق على وزن الكلمة مصطلح الهيئة، وقسمها إلى قسمين الهيئة الأصلية و هي الوزن، أي البنية العميقة والهيئة الفرعية ويقصد بها الكلمة أي البنية السطحية، وأرى أن مصطلح الهيئة هو المصطلح العربي الذي نترجم به مصطلح Mode في اللسانيات الحديثة.

الفصل 2
الصيغة و الميزان الصرفي

خصّت اللغة العربية بميزانها الصرفي دون غيرها من لغات البشر، فهي لغة موزونة أو لغة شاعرة كما سمّاها الأستاذ عبّاس محمود العقّاد. ووظيفة هذا الميزان ضبط بنية الكلمة التي من طبيعتها النمّو و التغيّر والحركة. أمّا الكلمة الجامدة فإنّ بناءها بناء ثابت قائم على السماع لا يؤثّر فيه الاستعمال ، ولا يهتم بها الميزان الصرفي ، ولذلك وسم النحاة الجوامد بالبناء،والمتحركات بالإعراب. والميزان الصرفي موضوعه الأسماء المعربة والأفعال المتصرّفة. يضبطها في كل أوضاعها ويكيّف الكلمات الأعجمية المعرّبة والكلمات الدخيلة والمولّدة للتناسب مع الطبيعة العامّة للمفردات العربية.

1.2. مصطلح الميزان الصرفي

مصطلح الميزان الصرفي لم يكن معروفا ولا مستعملاً عند القدامى ، وأصبح متداولا ومتواضعا عليه عند جميع المحدثين. وينسبون وضعه إلى القدامى بالتعميم دون تعيين واضع مسمّى. لأن القدامى كان منهجهم عمليا غير تنظيري في هذا الموضوع لأنهم ضبطوا الأوزان وجمعوها و قاموا بوزن كلمات وصياغة أخرى، ولكنهم لم يضعوا لهذه المباحث مصطلح الميزان الصرفي المتداول اليوم بكثرة.

والميزان الصرفي قالب عام يتضمّن وحدات صرفية مجرّدة تسمّى الأوزان والصيغ الصرفية ،وهو يحدّد الحروف الأصلية في الكلمة بالفاء والعين واللام، فيقال فاءُ الكلمة وعين الكلمة ولام الكلمة، فلماذا هذا الاصطلاح الحرفي في وضع الميزان الصرفي، ولماذا لم يقل علماء الصرف مثلاً ألف الكلمة في تعيين الحرف الأول الأصلي لها، وباء الكلمة في تعيين الحرف الثاني الأصلي لها، وجيم الكلمة في تعيين الحرف الأصلي الثالث لها وفق الترتيب الأبجدي للحروف، وهو النظام المتبع حديثاً ABC وجاءت أصول الكلمات على مادة ف عَ ل الصامتة حتى يكون الميزان هو الذي ينطقها، والمتقطّعة حتى يكون الوزن هو الذي يجمع بينها؟!. يقول الدكتور فخر الدين قباوة: "أراد علماء الصرف وضع مقياس موحد، تخضع له جميع المفردات العربية، ويكون وسيلة دقيقة لتحديد صيغة الكلمة من بين أنواع الأسماء والأفعال وبيان ما اعتراها من تبدل أساسي في بنائها، كالحذف والزيادة والقلب المكاني... فرجعوا إلى أصول هذه المفردات

يحلِّلونها ويصنفّونها فإذا هي ثلاثية ورباعية وخماسية، والكلمات الثلاثية الأصول أكثر عدداً وأوفر استعمالاً، ولذلك اتخذوا مادة ثلاثية الأصول توزن بها جميع المفردات هي ف ع ل . " [34] ص 16 ص 16 وهذه المادة هي وسيلة نمطية كلية لتحليل وتحديد أصول الكلمات العربية " وكان أن حللوا الكلمة الثلاثية فأسموا الحرف الأول فاءً، والحرف الثاني عيناً، والحرف الثالث لاماً، وقابلوا كلاّ منها بمسمّاه مع حركته أو سكونه وبهذا تمّ لهم ما أرادوا، ميزان عملي دقيق، توزن به المفردات ويتأثر بما يعتريها من تبدل أساسي. " [35] ص 16 وكان يعرف الميزان الصرفي عند القدامى بمصطلح آخر إذ " يسمّى الميزان الصرفي بالتمثيل، و إنما يؤتى به لبيان حال بنية الكلمة ما كان منها أصليا أو زائداً، وعدد حروفها وترتيبها وما فيها من حركات وسكون وتقديم وتأخير مما يعرف بالقلب المكاني وكذلك ما حذف من الحروف و ما لم يحذف وفي عبارة موجزة يعدّ هذا الميزان مقياسا موضحاً لما يطرأ على الكلمة من أنواع التغيير في لفظ موجز. " [31] ص 43 .

وقد تكلم ابن جني عن التمثيل عند تعرضه إلى بيان الزائد في الكلمة حيث يقول: " والأصل عبارة عند أهل الصناعة عن الحروف التي تلتزم الكلمة في كل موضع من تصرفها، إلاّ أن يحذف شيء من الأصول تخفيفاً أو لعلّة عارضة، فإنه لذلك في تقدير الثابت وقد احتاط التصريفيون في سمة ذلك بأن قابلوا به في التمثيل من الفعل والموازنة له فاء الفعل وعينه ولامه، وقابلوا بالزائد لفظه بعينه في المثال المصوغ للاعتبار ولم يقابلوا به فاء الفعل ولا عينه ولا لامه بل لفظوا به البتة. " [13] ص 6 ويقول عبد القاهر الجرجاني : " والتمثيل وهو أن تقابل حروف الكلمة الثلاثية بالفاء والعين واللام ، وتكرر اللام في الرباعي مطلقاً وكذا في الاسم الخماسي إذ لا خماسي في الفعل أصليا ، وفي المنشعبة بمثلها إلاّ اضطر وازدجر فوزنها افتعل بالتاء لا بالطاء والدال فتقول ضرب على مثال فعل وبنائه ووزانه، ودحرج على مثال فعلل، وسفرجل على مثال فعلّل بتشّديد اللام الأولى وأخرج على مثال أفعل. " [16] ص 2.ويبدو أن مصطلح التمثيل لم يكن يقصد به الميزان الصرفي بالمفهوم العلمي الحديث ، وإنما كان يقصد به الوزن بشكل خاص، لأن الصيغة أو الوزن مثال رمزي يبين هيئة الكلمة وشكلها، لكن الميزان الصرفي مصطلح أخذ مكانه في الدرس اللغوي الحديث واستقر ليدل على هذا النوع من المعارف الصرفية المتعلقة بأبنية الكلمات " لقد نظر الصرفيون إلى الكلمات التي تدخل تحت بحثهم وهي الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة فوجدوها لا يقلّ عدد حروفها الأصول عن ثلاثة أحرف إلاّ لعلّة استوجبت ذلك أو اعتباطا كما في بعض الألفاظ ، ولا تزيد عن

خمسة أحرف فألّفوا الميزان من ثلاثة أحرف لأن الكلمة الثلاثية الأصول أكثر استعمالا من غيرها في الكلام ، ولأنهم لو جعلوه رباعيا أو خماسيا لاضطرّوا إلى حذف حرف أو اثنين عند وزن كلمة رباعية أو ثلاثية، ولذلك آثروا أن يجعلوا الميزان ثلاثة أحرف وأن يزيدوا على ذلك إذا وزنوا رباعيا أو خماسيا، ورأوا أن ذلك خير من أن يجعلوه على خمسة أحرف ثم ينقصوا منه إذا وزنوا رباعيا أو ثلاثيا والزيادة أسهل من الحذف. " [11] ص 87 لكن هذا الوضع الترميزي للأوزان لم يكن معياريا ولم يكن للعلماء أي اختيار فيه وإنما كان وضعاً وصفيا مبنيا على الاستقراء والقياس العام وإن كانت له أسباب وعلل معقولة، فالترميز لمعايير الميزان الصرفي بالفاء والعين واللام كان بعد عملية استقصاء واستقراء فوجدوها ملائمة أكثر للتعبير عن مفردات الميزان الصرفي، يقول الدكتور صالح سليم الفاخري: " استقصى اللغويون حروف العربية جميعها فوجدوا الفاء والعين واللام أكثرها ملاءمة للتعبير عن الميزان وذلك للأسباب التالية:

أ) إن التغيير يكثر في الأفعال والأسماء المتصلة بها كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة،و غيرها من المشتقات والمادة اللغوية التي تعبّر عن الفعل هي فعل، الفاء والعين واللام .

ب) أن مادة فعل تعم جميع الأحداث فكل حدث ارتبط بزمن يسمى فعلاً، قال تعالى (والذين هم للزكاة فاعلون)(المؤمنون 4).

ج) أن مخارج الأصوات (الحروف) الرئيسية ثلاثة فقط هي الحلق ووسط الفم والشفتان، وأن حروف الميزان الثلاثة يمثّل كل منها مخرجاً من المخارج فالعين من الحلق واللام من وسط الفم و الفاء من الشفتين، لهذه الأسباب الثلاثة مجتمعة اختيرت هذه الحروف دون سواها وهذا يعني أن اختيارها لم يكن كيفما اتفق. " [27] ص 40

والميزان الصرفي معيار إفرادي به تحدّد الأصول والزوائد في الصيغة اللفظية الإفرادية، وله إلى جانب ذلك وظائف تصريفية أخرى إذ " هو مقياس وضعه المتقدّمون من علماء العربية لتعرف به أصول بنية الكلم في ثمانية أمور الحركات والسكنات والأصول والزوائد والتقديم والتأخير والحذف وعدمه، أي أنّه المقياس الذي تعرف به هيئة مبنى الكلمة من حيث الحالة التي اعترت أصولها من جهة كونها أصولاً أو زوائد وكونها ثابتة أو محذوفة وكونها مستقرة في مواضعها أو منقولة عنها، والغرض من هذا الميزان كما هو واضح هو استخدام معيار دقيق ذي طابع مجرّد صالح لقياس جميع الأحوال التي تعتري الكلمة القابلة للتصريف. " [36] ص 249 . ويتضح من هذا القول أن الميزان الصرفي هو الذي يحدّد اسمية أو فعلية الكلمة ،وكونها في حالة إفراد أو غير

ذلك، فكل صيغة إفرادية لفظية أو صرفية يمكن دراستها بواسطة الميزان الصرفي على أحد الوجوه الثمانية المذكورة، فهو يحلل الكلمة الملفوظة في شكلها النهائي ويبين العوارض الصوتية التي تطرأ عليها أثناء الاستعمال ، ولكن يستثنى من ذلك الصيغ الإفرادية المبنية في الأسماء والصيغ الإفرادية الجامدة في الأفعال لأن التصريف لا يطال الجامد والمبني .

ولا شك أن هناك علاقة وثيقة بين رموز الميزان الصرفي وهي حروف كلمة فعل والفعل في حد ذاته لأن الأسماء المشتقة مرتبطة بالفعل " إنّ أغلب الكلمات يرجع في اشتقاقه إلى أصل ذي ثلاثة أحرف(لبعضها أصل ذو حرفين) ، وهذا الأصل فعل يضاف إلى أوله أو آخره حرف أو أكثر فتتكوّن من الكلمة الواحدة صور مختلفة تدل على معان مختلفة وقد نشأ من اشتقاق الكلمات من أصل هو فعل أن سادت العقلية الفعلية إذا صحّ هذا الاستعمال– على اللغات السامية أي أن لأغلب الكلمات في هذه اللغات مظهراً فعليا حتى في الأسماء الجامدة والألفاظ الدخيلة التي تسرّبت من اللغات الأعجمية،فقد أخذت هذه الكلمات مظهراً فعليا أيضاً. " [37] ص 14 . إن دور الفعل وديناميكيته التعبيرية تفرض على الباحث الاعتراف بوجوده القوي في اللغة العربية والموافقة على اعتبارها لغة فعلية فالفعل ليس هو أصل الاشتقاق ولكنه مظهر لأصل الاشتقاق من جهة العدد الثلاثي لأصل الاشتقاق والحروف الأصول الثلاثة كحروف الفعل، ومن جهة الترميز لهذه الأصول بمادة فعل متقطعة أو متصلة، يقول ا.ولقسون: " يرى بعض علماء اللغة العربية أن المصدر الاسمي هو الأصل الذي يشّتق منه أصل كل الكلمات والصيغ ، ولكن هذا الرأي خطأ – في رأينا– لأنه يجعل أصل الاشتقاق مخالفا لأصله في جميع أخواتها السامية،وقد تسرّب هذا الرأي إلى هؤلاء العلماء من الفرس الذين بحثوا في اللغة العربية بعقليتهم الآرية. والأصل في الاشتقاق عند الآريين أن يكون من مصدر اسمي أما في اللغات السامية فالفعل هو كل شيء فمنه تتكون الجملة ولم يخضع الفعل للاسم والضمير بل نجد الضمير مسنداً إلى الفعل ومرتبطا به ارتباطا وثيقا، وعلى كل حال نظرية العقلية الفعلية في اللغات السامية هي نظريتنا الخاصة إذ لم يشر عليها أحد من علماء الإفرنج. " [37] ص 15. وهذا الرأي يحتاج إلى بحث واستقراء لأننا نرى أن الفعل في اللسان العربي يتمتع بصفات صرفية ودلالية لا تتوفر في الاسم وكل الصيغ الصرفية في الفعل مطردة والجمود نادر جداً في الأفعال العربية.

ويعتبر الميزان الصرفي جهازاً يشتمل على مختلف المعايير والمقاييس والضوابط الشكلية للأسماء المعرّبة والأفعال المتصرفة، سواء كانت عربية أو معرّبة ، سماعية أو مولّدة. وإذا كان الميزان آلة للقياس، فإن بعض معاييره وأوزانه قليلة الاستعمال لثقلها وطول مقاطعها ولا تكثر أمثلتها ولا يعثر عليها إلاّ بالتمرين وكدّ الفكر في البحث والتكلّف، وإذا وجدت أمثلتها فهي قليلة وتخضع للسماع فقط، وتقاس ولا يقاس عليها، وقد لمّح إلى ذلك سيبويه في الكتاب إذ كان يشير إلى ندرة استعمال بعض الأوزان فيقول مثلا قليل أو لم يسمع غير هذا أو غيرها من التعليقات التي تدل على أنّ بعض الأوزان لم تطرد موزوناتها وقلّ استعمالها.

كما عني ابن خالويه برصد الأوزان والموزونات التي ليست في كلام العرب أو هي موجودة ولكن بأمثلة محدودة وردت عن طريق السماع وليس عن طريق القياس، ويهمنا كلامه المتعلق بالأوزان الصرفية غير المطردة وهو موضوع كتابه ، وكان يستشهد على وضعيتها الوظيفية باستقصاء موزوناتها القليلة ومن ذلك قوله: "ليس في كلام العرب فِعَّل إلاّ حرفين حِمّص وجِلَّق. " [38] ص 78 ويقول كذلك " ليس في كلام العرب أفعُلان إلاّ حرفين عجين أبنجان مسترخ ويوم أرونان شديد في الحرب والحروالبلاء. " [38] ص 83 ويمضي ابن خالويه على هذا النمط في استقصاء الصيغ النادرة الاستعمال في كلام العرب ، لأن العرب أهملوها وهي أوزان يتضمنها الميزان الصرفي وليست غريبة ومعنى هذا أنهم وضعوا مثل هذه الأوزان احتياطا فهم وإن لم يستعملوها لم يهملوها في الوضع ولم يخرجوها من الميزان الصرفي واحتفظوا لها بموزوناتها القليلة إثباتا لوجودها الفعلي.

إن الصيغة الصرفية ليست حدثاً كلاميا ولا وحدة معجمية وإنما هي أداة لتوليد الصيغ الإفرادية " فالصيغة الصرفية مبنى صرفي يمثل القوالب التي يصب فيها الصرفيون المادة اللغوية ليدلوا بها على معان معيّنة ومحدّدة لما يدور بخلدهم ،وما تتفتّق عنه أذهانهم وأفكارهم، أمّا الميزان الصرفي فهو مبنى صرفي يناط به بيان الصورة الصوتية النهائية التي آلت إليها المادة اللغوية. " [19] ص 39 فالميزان الصرفي له جانبان جانب هيكلي نظري يشتمل على المعايير والمقاييس والقوالب المختلفة التي تصب فيها الكلمة الموزونة، وجانب عملي تطبيقي يهدف إلى تحديد صورة الكلمة في شكلها الاستعمالي و بيان صورتها الصوتية فقد يكون فيها حذف أو قلب أو إعلال.

والصيغ الصرفية أو الأوزان هي قوالب شكلية هيكلية توضع فيها المادة اللغوية فتخرج على مثالها وقد يحدث فيها الميزان الصرفي بعض التعديلات الصرفية أثناء الاستعمال كما هو الشأن في صيغة الافتعال عندما تتحول تاؤها إلى طاء في بعض الصيغ الإفرادية. فهي إذاً آلة الصياغة الإفرادية الأولى وتحمل دلالات أولية بفضل طابعها الشكلي وتضفيها على الكلمة في شكلها النهائي، ولهذا ينبغي التفريق بين الصيغة الصرفية والميزان الصرفي " حيث تختصّ الصيغة بما له دلالة تصريفية. في حين أن الوزن أعمّ لأنّه يشمل كلّ كلمة قابلة للتصريف ، و على سبيل المثال فإن كلمة جعفر لها وزن هو فعلل، وليس لها صيغة ، لأن هذا الوزن لا يدل على معنى تصريفي معيّن. وهكذا يمكن القول أن الصيغة أخصّ من الوزن، فكل صيغة وزن وليس كل وزن صيغة. " [36] ص 248

فالصيغة الصرفية هي وزن يحمل معنى تصريفيا ، أما الوزن الذي لا يحمل هذا المعنى التصريفي فيبقى مجرد وزن في الميزان وليس بصيغة . بواسطة هذا الميزان الصرفي استطاعت اللغة العربية أن تكون أغنى اللغات في الوجود ، حيث هو ميزان تقاس به الألفاظ القديمة المهملة حاليا أو المستعملة كما تقاس به الألفاظ المستعملة في اللغة المعاصرة، فهو ميزان صالح للاستعمال في كل أزمنة اللغة العربية الحاضرة والغابرة ولذلك فهي اللغة الوحيدة التي تجتمع فيها صفة الأصالة والمعاصرة ، قد تتغير بنيتها السطحية تغيرا طفيفا حسبما يقتضيه الاستعمال ويحدده الميزان الصرفي ، أمّا بنيتها العميقة فهي خالدة وثابتة بفضل الأوزان والصيغ الصرفية في المجال الإفرادي

" إن البنية الصرفية والنحوية للسان العربي في الطور الحديث تشير إلى أنّ اللسان العربي لسان أصيل، وحين نصف لسانا ما بالأصالة نقصد أنّه يتوفر فيه عنصران هما الإيغال في القدم من ناحية والاستمرار في الحياة من ناحية أخرى. " [39] ص 5.

وهذان العنصران ، الإيغال في القدم والاستمرار في الحياة ، باجتماعهما ينفيان عن اللغة العربية صفة القدم ، فهي ليست لغة قديمة ولا لغة كلاسيكية كاللغة اللأتينية الكلاسيكية القديمة التي استبدلت باللغات اللآتينية الحديثة . فاللسان العربي صالح لكل زمان لا يشيخ و لا يهرم ولا يصيبه عجز، ولا ويعتريه فتور وهذا بفضل البنيتين الصرفية والنحوية اللتين يتمتع بهما .

والبنية الصرفية في الصيغة الصرفية هي بنية صوتية مجردة تتكون من كمية محددة من الأصوات ، موزعة بشكل منسق ، يمكن تقسيمها إلى مقاطع .

2.2. البنية الصوتية في الصيغة الصرفية

تتكون الأوزان والصيغ الصرفية من أصول مجردة أو أصول مزيدة وهي مبنية على هيئة صوتية تتمثل في ثلاثة صوامت هي الحروف الأصلية التي تشكل المادة المعجمية الأولية ، ويكون كل أصل ممزوجاً بصائت قصير أو طويل أو بالسكون الذي يعني نزع الصائت وهذه الحركات هي حركات الشفتين واللسان أثناء النطق بالحرف " قال السهيلي: قولهم حرف متحرّك وتحرّكت الواو، ونحو ذلك ، تساهل منهم . لأنّ الحركة عبارة عن انتقال الجسم من حيّز إلى حيّز، والحرف جزء من الصوت، ومحال أن تقوم الحركة بالحرف لأنه عَرَض، والحركة لا تقوم بالعَرَض، وإنّما المتحرّك في الحقيقة هو العضو من الشفتين أو اللسان أو الحنك الذي يخرج منه الحرف، فالضمّة عبارة عن تحريك الشفتين بالضمّ عند النطق ، فيحدث من ذلك صوت خفيّ مقارب للحرف إن أمتدّ كان واواً وإن قصر كان ضمّة، والفتحة عبارة عن فتح الشفتين عند النطق بالحرف وحدوث الصوت الخفيّ الذي يسمّى فتحة ، وكذا القول في الكسرة . والسكون عبارة عن خلوّ العضو من الحركات عند النطق بالحرف ، ولا يحدث بعد الحرف صوت فينجزم عند ذلك أي ينقطع، فلذلك سمّي جزماً اعتبارا بانجزام الصوت وهو انقطاعه ، وسكونا اعتبارا بالعضو الساكن. " [40] ج 1 ص 215.

وهكذا فإن الحرف إذا لم يتحرك و كان ساكنا فإنه يخرج من مخرجه الأصلي الطبيعي، وأما إذا تحرك في الفم فإنه يتشكل بصفة أخرى عارضة هي هذه الحركات و المدود " فقولهم فتح وضم و كسر هو من صفة العضو،وإذا سميت ذلك رفعاً ونصبا وجرا وجزمّا فهي من صفة الصوت، لأنّه يرتفع عند ضم الشفتين ، وينتصب عند فتحهما ، و ينخفض عند كسرهما ، وينجزم عند سكونهما، وعبّروا بهذه عن حركات الإعراب لأنها لا تكون إلاّ بسبب وهو العامل، كما أن هذه إنما لا تكون بسبب و هو حركة العضو وعن أحوال البناء تلك ، لأنه لا يكون بسبب أعني بعامل، كما أن هذه الصفات يكون وجودها بغير آلة (...) فإن الأعراض وإن لم تتحرك بأنفسها فهي تتحرك بحركة محالها. " [40] ج1 ص 415 ولذلك كانت الحركات التشكيلية لا يحتاج إليها في الكتابة لأنها أصوات نطقية، وعندما احتيج إليها بسبب شيوع اللحن لتشكيل القرآن الكريم وضعوها بناء على حركة الفم "... وهكذا أنجز أبو الأسود نقطه الإعرابي والمبسط المقصور على هذا التعبير الموجه إلى الكاتب القيسي كما هو معروف:

– إذا فتحت فمي فنقط نقطة فوقه على أعلاه.

– وإذا ضممت فمي فنقط نقطة بين يدي الحرف
– وإن كسرت فاجعل النقطة من تحت الحرف
ومن باب الإضافة إلى عمل الأستاذ إنماءً للمعرفة بمقتضى متطلبات الظروف وشدة الحاجة يمكن الإشارة إلى ما كان من فضل النصر بن عاصم الليثي تلميذ أبي الأسود الذي قام بوضع نقط الحروف المتشابهة كالجيم والخاء والزاي والشين وغيرها تميزاً لها عن الحروف الشبيهة بها، كما اشتق من الحروف الصوتية أبعاضها وجعل منها الحركة الضابطة لجميع الحروف في الجملة فتحاً وضماً وكسراً بديلاً لنقط أبي الأسود الإعرابي أما السكون في صورة صفر تدليلا على انعدام الحركة فإنهم اعتمدوا فيه على صنيع أبي الأسود الذي لم يشر إليه قاصداً بأن انتفاء العلامة هو علامة. " أ41] ص 87

وتبدو الأوزان الصرفية بحجم مناسب للفم والزيادة لا تعني الفضلة وإمكانية الاستغناء عنها وعدم الحاجة إليها بسبب الحشو كما تعنيه في النحو والبلاغة، وإنما المقصود منها إضافة وزيادة أصوات معينة إلى الأصل لمعان جديدة يريدها المتكلم يقول ابن جني وهو يشرح كلام المازني المتعلق بالتفريق بين الأصل والزيادة " اعلم أنه إنما يريد بقوله الأصل الفاء والعين واللام، والزائد ما لم يكن فاءً ولا عينا ولا لاما ، مثال ذلك قولك ضرب. فالضاد من ضرب فاء فعل والراء عينه والباء لامه ، فصار مثال ضرب فعل، فالفاء الأصل الأول و العين الأصل الثاني والباء الأصل الثالث. فإذا ثبت ذلك فكل ما زاد على الضاد والراء والباء من أول الكلمة أو وسطها أو آخرها فهو زائد ، ومعنى الزائد أنه ليس بفاء ولا عين ولا لام ، وليس يعنون بقولهم زائد أنه لو حذف من الكلمة لدلت بعد حذفه على ما كانت تدل عليه وهو فيها. ألا ترى أن الألف من ضارب زائدة فلو حذفت فقلت ضرب لم يدل على اسم الفاعل بعد الحذف كما كان يدل عليه قبل الحذف. " [12] ص 41 وتفريع الأصل هو الذي استوجب هذه الزيادات لتنويع الوحدات المعجمية المشتقة منه.

ولا تراعى في الميزان الصرفي الصويتات التلوينية المتمثلة في الحركات والسكنات ولا تعد لا من الأصول ولا من الزوائد، فصيغة فعل مثلاً نحللها صوتيا إلى ثلاثة صوامت أصول هي الفاء والعين واللام ، يضاف إلى كل واحد منها صائت قصير هو الحركة المسماة بالشكل المراعى نطقاً المهمل في الكتابة غالبا فتجد في استعمال صيغة فعل ستة أصوات هي كما يلي:
الفاء + الفتحة + العين + الفتحة + اللام + الفتحة

ومع ذلك يقال لهذه الصيغة ولموزوناتها بأنها ثلاثية وذلك لأن الميزان الصرفي لا يهتم بالتشكيل الصوتي ولا يعده من الحروف الأصلية أو الزائدة،لأنّ هذه الصويتات ليست حروفا ولكنّها صفات للحروف . وهكذا في جدولة الصيغ ينظر إلى حروفها التي تدخلها في صنف معين وبالتشكيل الصوتي تتحقق لكل صيغة ذاتيتها ولهذا تعددت الصيغ الثلاثية المجردة وفاقت العشرة بسبب تشكيلاتها الصوتية المختلفة رغم بنائها جميعا على ثلاثة حروف أصول.

وهناك علاقة متينة بين الصوامت التي هي الحروف والصوائت التي هي الحركات والمدود والتسكين فلولا هذه العلاقة والتزاوج ما كانت هناك لغة ولا كلام " التشكيل الصوتي موضوع عني به القراء والنحاة واللغويون السابقون عناية فائقة ومصدر ذلك كله الاهتمام بالنص القرآني والإبقاء على ما ورد عن النبي الكريم متواترا كما هو في حدود الصحابة الثقات فضلا على الشغف الشديد بالموروث الشعري العربي والمحافظة على عموده وطريقة تشكله وتركيبه و الحرص على روح اللغة ونقائها وتمييزها من اللغات الأخرى التي عاشت معها منذ القدم وتنقيتها من التحرر اللغوي واللحن والأصوات والصيغ التي واجهتها باستمرار. " [42] ص 35

فهذه التشكيلات الصوتية هي التي تحافظ على روح اللغة العربية وطبيعتها الاستعمالية وهكذا نجد لكل صيغة أو وزن جانبين، جانباً شكلياً هرمياً يتمثل في ترتيب وتجاور الأصول والزوائد ، وجانباً تشكيلياً يتمثل في مزج كل حرف صامت قبل الاستعمال بصوت محدد بحركة معينة أو سكون أثناء الاستعمال . وهذه الصويتات التشكيلية لها رمز خاص قد يهمل في الكتابة ولا يستغنى عنه في النطق ، وبهذا اكتسبت اللغة العربية اقتصاداً واختصارا في حجم الكتابة مقارنة لها بالكتابة في اللغة الفرنسية أو الإنجليزية أو الألمانية أو غيرها من اللغات التي تجعل لكل صوت حرفا، وكل ما ينطق فيها يرمز له بالحروف أمّا اللغة العربية ففيها حروف وحركات و مدود وتضعيف وتسكين ولا يكتب إلاّ الحروف و المدود أما الحركات والسكون فليس من الضروري كتابتها. فلا يكتب خطيا إلاّ الحروف لأن هذه التشكيلات الصوتية متغيرة في الميزان الصرفي و في الصيغ الإفرادية ، لذلك أهملت ولم تعدّ من أصول الكلمة ولا من زوائدها ما عدا المد والتضعيف، وإن كان المد يدخل في حروف الزيادة فإنهم لم يدخلوا التضعيف في حروف الزيادة لأنّه تضعيف للأصل رغم أن المضعّف يعتبر مزيدا مثل قَعَّلَ ، وهذه التشكيلات الصوتية ليست ثابتة وباقية بقاء الأصول والزوائد في التنوعات الصرفية

المختلفة، ولعل هذه الميزة التشكيلية في الصيغة الصرفية هي من خصائص اللغات السامية حيث يقول ولفنسون مقررا هذه الظاهرة: " إن اللغات السامية تعتمد على الحروف (Consonnes) وحدها ولا تلتفت إلى الأصوات (Voyelles) بمقدار ما تلتفت إلى الحروف ، ولذلك لم يوجد بين الحروف علامات للأصوات كما هي الحال في اللغات الآرية . وفي حين نجد الأمم السامية تهمل من شأن الأصوات هذا الإهمال الشنيع نراها قد أفرطت في الاهتمام بالحروف فزادت في عددها عن المألوف في اللغات الآرية وأوجدت حروفا للتفخيم والتضخيم وإبراز الأسنان والضغط على الحلق. " [37] ص 14 وصاحب الملكة اللغوية في هذه اللغات السامية لا يلحن ولا يحتاج إلى كتابة هذه الحركات والسكنات والشّدات أثناء القراءة أو الكتابة احتياج المتعلم الذي لم يشب بعد عن الطوق في هذه اللغة وطاقته التعبيرية فيها محدودة.

ولم توضع للحركات ولا للسكون ولا للتضعيف رموز حرفية كغيرها من أصوات اللغة العربية وهي لا تكتب ولا ترسم إلاّ عند الضرورة أو التكلف برسم التشكيل الإضافي أمانا للقارئ من اللحن المفسد للنطق أو الإعراب ، واختباراً لكفاءة الكاتب اللغوية ، وقد يحتاج إلى هذا التشكيل الصوتي في تعليمية العربية لغير أبنائها وأبنائها قصد مساعدتهم على النطق الصحيح وبلوغ المستوى الفصيح. وإهمال رسم هذه التشكيلات الصوتية في الكتابة يخلّص الكلمة العربية من كثرة الإلصاق والحشو ومع ذلك: " إن العربية لم تهمل طريقة الإلصاق هذه، فلديها مجموعة من السوابق الخاصة باسم المفعول وأسماء الزمان والمكان والمصدر الميمي وغيرها ، ولديها مجموعة من اللواحق خاصة بالدلالة على المثنى والجمع المذكر والمؤنث ولديها مجموعة من الزوائد الوسطية التي تأتي في بعض صيغ الفعل كتاء الافتعال وتسمى الحشو، وإذا تصورنا الأمر على هذا النحو وجب أن نعتبر هذه المادة من الصوامت هي أصل الاشتقاق وهي التي يشتق منها المصدر والفعل بأنواعه وسائر المشتقات بخلاف ما ذهب إليه البصريون من أن المصدر هو أصل المشتقات حيث نجد أن هذا المصدرمكون من صوامت ثابتة وحركات متغيرة، ثم إنه قد يزيد في عدد حروفه عن الفعل المشتق منه نحو سلم سلامة وخرج خروجاً، وبخلاف ما ذهب إليه الكوفيون من أن الفعل هو أصل المشتقات فإن الفعل مركب من حدث وزمن والأولى أن يؤخذ المركب من البسيط. " [26] ص 44 فأصل اشتقاق الكلمة هو كمية من الصوامت تحدد بالفاء والعين و اللام توضع في هيئة معينة بحسب الوزن أو الصيغة " فصيغة الكلمة هيئتها الحاصلة من ترتيب حروفها وحركاتها. " [43] ص 384 و للحركات والسكنات وظيفة تعبيرية في الصرف كما في النحو، ومن جهة ثانية فإن مادة

فعل في سيميائية الحروف من مادة وطبيعة ترابية لأنها من حرفين ترابيين هما العين واللام أما الفاء فهو حرف ناري، وهذا جدول وصفي لطبيعة الأصول في الميزان الصرفي من خلال الصيغة الثلاثية المجردة فعل دون اعتبار للحركات

جدول رقم 03:سيميائية أصول الميزان الصرفي

الأصل	طبيعته	صفته	مخرجه	دلالته
الفاء	ناري	الهمس	من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا	يدل على لازم المعنى أي المعنى الكنائي.
العين	ترابي	الجهر والتوسط	وسط الحلق	يدل على خلو الباطن أو الخلو مطلقاً.
اللام	ترابي	الجهر والتوسط	حافة اللسان	يدل على الانطباع بالشيء بعد تكلفة.

أما الحروف العشرة الزائدة فهي تدخل على الصيغة الصرفية تلوينات صوتية تغيّر هيئتها ودلالتها ، ومن خلال ما يدخل على الأصول والزوائد من حركات وسكون تنشأ الصيغة الصرفية التي تعتبر هيئة صوتية للكلمة المفردة التي تصب فيها وتنشأ على منوالها، والمسمّاة بوزن الكلمة وهو وزن صوتي يطرأ على الأصل الثلاثي للكلمة العربية ويجعله منسجماً مع التوليد المعجمي يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: " إن نظرتنا إلى بناء الكلمة العربية تدلنا على أن فيها عنصراً ثابتاً وآخر متغيراً، فأما الثابت فهو مجموعة الصوامت التي تؤلف هيكل الكلمة، وأما المتغير فهو مجموعة الحركات التي تحدّد صيغتها وتمنحها معناها وبذلك تزداد في نظرنا قيمة الحركات باعتبارها العامل الحاسم في خلق الكلمة العربية. " [26] ص 43 وفعلاً فإن مادة فعل بهذا الترتيب ما لم يحدث حذف أو قلب مكاني أثناء الاستعمال هي مادة ثابتة في الميزان الصرفي لتحديد الحروف الأصول في الكلمة أي جذر الكلمة الموزونة ، وهي متغيرة في الصيغة اللفظية وتصبح هذه الصوامت منطوقة بفضل الحركات، والنظرة التي تذهب إلى أن الحروف العربية خالية من الصوائت نظرة تجريدية وليست تجريبية مؤسسة على وصف الحرف معزولا عن السياقات الكلامية وأي وصف لغوي بعيداً عن الاستعمال تعوزه الدقة والسداد، فالحروف العربية الصامتة لا تكون صامتة في الاستعمال إلاّ في حالة التسكين ، أما في حالات التحريك والتمديد فإنها تصبح صائتة ومن هنا فإن قيمة التشكيل الصوتي في بنية الكلمة

تساوي في الأهمية قيمة علامة إعراب الكلمة في الجملة " وهكذا نجد أن الصوامت الثلاثة ثابتة ، وأن استعمال المتكلم للحركات هو الذي يحدد مجموعة الصيغ الممكنة وهو ما يطلق عليه عملية التحول الداخلي، ومن الواضح أن الصوامت وحدها لا تكون مقاطع وإنما يكوّنها دخول الحركات عليها، وارتباطها بها. هذه الخاصة تتميز بها اللغة العربية على لغات كثيرة ولا سيما اللغات الأوروبية تلك التي تعتمد على إلصاق زوائد الصيغ بأول الأصل الثابت أو بآخره دون أن يحدث أي تغيير في داخله. " [26] ص 84 ويمكن اعتبار الكلمة العربية كائناً حيا لأن جميع حروفها خاضعة للحركة أو السكون حتى وهي معزولة ولهذا وصفتها البلاغة العربية القديمة بالفصاحة وعدمها.

وبسبب هذا التغيير الداخلي أمكن ضبط جذر الكلمة العربية أي أصولها التي لا تقل عن ثلاثة ولا تزيد على خمسة ، وتم بالاستقراء التام رصد الحروف العشرة التي يمكن أن تزاد على الأصول في أولها قبل فائها وفي وسطها بعد فائها وقبل عينها أو بعد عينها وقبل لامها أو في آخرها بعد لامها مع ضبط الحركات والسكنات التي تتلبس بها أصول الكلمة وزوائدها " وكل صيغة من صيغ الميزان الصرفي إنما تعبر إيجابيا عن نموذج ممكن (...) لأن الموازين الصرفية إذا كانت نماذج تحكم على الصيغ المكوّنة على مثالها بأنها عربية ، فإن النماذج الممتنعة تمكننا من أن نحكم على شكل تركيب ما بأنه غير عربي. " [21] ص 176 فالكلمة العربية لا يمكن مثلاً أن تحتمل توالي أكثر من ثلاث حركات أو التقاء ساكنين أو مدّين أو غيرها من المقاطع الصوتية الممتنعة.

فالتشكيل الصوتي في الميزان الصرفي نموذجي يقدّم لنا باختصار الحالات المحتملة والممكنة في الكلمة العربية الفصيحة التي تخضع للوزن، وتختلف الصيغة الصرفية خاصة والأوزان الصرفية عامة عن الصيغة المعجمية في كونها جهازاً صوتيا يضبط التشكيل الصوتي لهذه الصيغ المعجمية الإفرادية ويحدد أصولها وزوائدها في الأفعال المتصرفة والأسماء المعربة، فنحن نستخدم في الكلام الصيغ المعجمية لا الصيغ الصرفية المجردة فهي وإن كان لها دورها في توليد تلك الصيغ المعجمية الموزونة بموازين صوتية دقيقة " فالصيغة الصرفية مبنى صرفي ،يمثّل القوالب التي يَصبّ فيها الصرفيون المادة اللغوية، ليدلّوا بها على معان معيّنة ومحدّدة لما يدور بخلدهم وما تتفتّق عنه أذهانهم وأفكارهم. " [19] ص 18

وهذه القوالب لا يعرفها متكلم اللغة معرفة مباشرة واعية كما يعرفها الصرفيون الذين يعنون بوزن الكلمات وتوليدها، أما مستعمل اللغة العادي فلا يكاد يشعر بها ولا بآثارها الدلالية في الوحدات المعجمية يقول الدكتور تمام حسان: " إن الصيغة جزء من التحليل الصرفي وإنها باعتبارها مبنى صرفيا لابد من النظر إليها على أنها تلخيص شكلي لجمهرة من العلامات لا حصر لها ترد على ألسنة المتكلمين باللغة الفصحى كل يوم بل في كل ثانية من دقيقة من ساعة من يوم والناس ينطقون العلامات ولا ينطقون هذه التلخيصات الشكلية. " [20] ص 144 هذه التشكيلا ت الصوتية هي أوزان وأجهزة صرفية لصياغة الكلمات وقولبتها ، ومن الباحثين من يسمي الصيغ الصرفية بأصول البناء لأنها أصول وأسس ثابتة تبنى عليها الكلمة العربية وتصاغ على شاكلتها، فالصيغة هي الأصل الصوتي للكلمة، والكلمة المشتقة أو المولدة بهذا الاعتبار هي فرع عن هذا الأصل.

وإذا اعتمدنا على هذه النظرية خرجنا فعلاً من إشكالية أصل الاشتقاق وجدلية الفعل أو المصدر التي خاض فيها البصريون والكوفيون دون طائل، ونحن باستعمال الصيغ الصرفية أصولاً نتمكن بالفعل من اشتقاق أسماء من الأفعال أو اشتقاق أفعال من الأسماء فبتطبيق واستعمال الصيغة الصرفية الفعلية نتمكن من توليد الفعل من الاسم ، وباستعمال وتطبيق الصيغ الصرفية الاسمية نتمكن من توليد الاسم من الفعل ، وهكذا يكون أصل الاشتقاق هو المادة الأولية من الأصوات مرتبة ترتيباً موزونا يحدد فاء الكلمة وعينها ولامها وهذه هي الحروف الأصول في الكلمات " ولما كان أكثر الكلمات العربية ثلاثيا اعتبر الصرف أن أصول الكلمات ثلاثة أحرف وقابلوها عند الوزن بالفاء والعين واللام مصورة بصورة الموزون فتقول في وزن قمر مثلاً فعل(...) ويسمون الحرف الأول فاء الكلمة والثاني عين الكلمة والثالث لام الكلمة. " [19] ص 19 وتضاف عند الزيادة إلى هذه الأصول أصوات تسمى حروف الزيادة وعددها عشرة يجمعها قولنا سألتمونيها أو قولنا أمان وتسهيل ، وفرّق علماء الصرف بين الزيادة بهذه الحروف العشرة والزيادة بالتضعيف أي تكرير أحد الحرفين الأصليين العين واللام وهو ما اصطلح عليه بالتضعيف ووضعوا له شكلاً إملائيا يشبه سينا صغيرة مقطوعة مائلة وسموها الشدّة وكأن المتكلم قد شدّ الحرف المضعّف شدّة واحدة وكرّره مرة واحدة.

إن الحركات هي أبعاض حروف العلة ولها دور وظيفي في تنويع الصيغ وتفريع الدلالات يقول الدكتور تمام حسان: " وإذا كانت الحروف الصحيحة تنفرد بأنها أصول

في الكلمات العربية وهي من ثمّ أساس التفريق بين مادة ومادة أخرى من المعجم ، فإن حروف العلة تعتبر مناطا لتقليب صيغ الاشتقاق المختلفة في حدود المادة الواحدة، فالفرق بين قتل وقَتَل وقُتِلَ وقَتيل و قتول وهلم جرا من مشتقات (ق–ت–ل) فرق يأتي عن تنوع حروف العلة لا الحروف الصحيحة. ومن هنا تتحمل حروف العلة بالتعاون مع حروف الزيادة وموقعية الكمية (التشديد والمد) أخطر الوظائف في تركيب الصيغ الاشتقاقية العربية. " [20] ص 72 و تمتاز اللغة العربية بأن حروفها صحيحة وصامتة وهي التي يتكوّن منها الأصل الثلاثي للكلمة كما تحدّد الصيغة الصرفية، وتأتي بعد ذلك هذه الحركات والمدود لتعطي التشكيل الصوتي للكلمة، ومن هنا يأتي دور المدود والحركات "إنّ حروف العلة إن كان لا يبدأ بها المقطع فهي بلا شكّ مركز المقطع العربي ، حتّى لتبدو من خلالها صلات معيّنة بين الكمّية والنبر والتنغيم ، و من ثَمّ تعتبر حروف العلة من العناصر الضرورية في بناء نظامي النبر في الصرف والتنغيم في اللحن. إن حرف العلة حركة كان أو مداً يصلح بمفرده أن يكون علامة إعرابية فيكون مفيداً إيجابيا بالذكر وسلباً بالحذف ولا يكون الحرف الصحيح كذلك إلاّ ما رآه النحاة من أن النون تكون علامة رفع المضارع. " [20] ص 72 وليست هناك حروف أخرى صحيحة غير النون تكون علامة للإعراب، ولكن الإعراب بالحركات إيجاداً وسلباً أكثر، وهكذا تبدو قيمة الحركة والمد في الصيغة الصرفية و دورهما في تشكيل المعنى . أما حركة اللام فإن النحو والإعراب هما الكفيلان بتشكيلها.

وهكذا نجد أن الميزان الصرفي يتكفل بضبط الكميات الصوتية المتنوعة المسموح بها وتوزيعها في بنية الكلمات الخاضعة للوزن وهي كميّات مقدّرة مبنى ومعنى، وهذه الملاحظة لها جوابها وهي أن الكلمة عندما تدخل السياق النحوي تعتريها تحولات صوتية لا تكون لها وهي معزولة وضم حرف المضارعة علامة سيميائية على أن الفعل مزيد، والكمية في الضمة أكثر لأنّها أثقل الحركات والفتحة أخف الحركات، والأثقل أكثر من الأخف فيظهر عندئذ جليا الفرق في الكمية بين يكرم ويضرب.

3.2. الشكل والدلالة في الصيغ الصرفية

درج علماء الصرف على اعتبار الصيغ الصرفية أشكالاً لها دلالتها الخاصة، فهي تدل على معان أولية ،و تطَّرد بعض المعاني في بعضها وتندر وتقل في بعضها الآخر، وتبرز تلك المعاني والدلالات في الوحدات المعجمية المشتقة من هذه الصيغ، فصيغة فاعل في الأفعال تدل على المشاركة في الحدث في أغلب الاستعمالات ونفس الصيغة في الأسماء لا وجود لها إلاّ بالتشكيل الصوتي الذي يتوافق مع الاسمية وكسر العين فتأتي صيغة فاعل لتدل على اسم الفاعل، ممّا لا يدع مجالا للشك أن كل صوت يطرأ على الصيغة يغير دلالتها القديمة ويعطيها دلالة جديدة، واختلاف الصيغ هو اختلاف في الأشكال واختلاف في المعاني وليس اختلافاً في الوزن أو المادة الصوتية فقط ، ولم يأت ذلك اعتباطاً، والصيغة بأصولها الثلاثة فَعَلَ وما يطرأ عليها من زيادات وتشكيلات صواتية متمايزة تؤدي إلى تنويعات وتفريعات في الأوزان والصيغ الصرفية لا ترجع فقط إلى تمايزات أشكالها ومبانيها،وإنما ترجع كذلك إلى تمايزات معانيها.

وهذه الاختلافات الصوتية بين الصيغ الصرفية لها دلالة سيميائية يؤديها شكل الكلمة فالانتقال مثلا من المعلوم إلى المجهول في الفعل المجرد يتم بنقل حركة فاء الفعل من الفتح إلى الضم مع كسر ما قبل آخره ويكون بصيغة فُعِلَ في الثلاثي وفُعلِلَ في الرباعي بضم الفاء وكسر ما قبل الأخير، فلماذا هذه الصيغة بالذات تدل على البناء للمجهول، وجميع صيغ المبني للمجهول تبدأ بالضم في الحرف الأول سواء كان أصليا أو زائداً ،أو ملصقاً كحروف المضارعة . فهذه علامة سيميائية تتمثل في فتح الحرف الأول في الأفعال المبنية للمعلوم وضمه في الأفعال المبنية للمجهول، وهذا الاختلاف ليس شكلياً ولكنه اختلاف قائم على مقاييس دلالية باعتبار الصيغة الصرفية المطردة علامة سيميائية وهذا ما نبه إليه ابن جني إذا قسم الدلالة إلى ثلاثة أقسام في قوله وهو يتكلم عن ثلاث دلالات مختلفة لثلاثة أدلة مختلفة وهي الدلالة اللفظية والدلالة الصناعية والدلالة المعنوية إذ يقول: "اعلم أن كل واحد من هذه الدلائل معتد مراعى مؤثر إلاّ أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب، فأقواهن الدلالة اللفظية ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية، ولنذكر من ذلك ما يصح به الغرض، فمنه جميع الأفعال ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه ودلالة معناه على فاعله فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظاً فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقر

على المثال المعتزم بها، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه وجرت مجرى اللفظ المنطوق به فدخلا بذلك في باب المعلوم بالمشاهدة . " [15] ج 3 ص 98

وهذه الدلالة الصناعية تصنعها الحروف الأصول والزوائد التي هي أبعاض وأجزاء الكلمة ، وتؤديها الحركات التي هي أبعاض الحروف "وللحروف معانٍ وظيفيةٌ أيضا تتضح حين نستخرج حرفا من الكلمة، أو نضيف عليها حرفاً، أو نصل حرفا فيها معه حرف منها ، فنجد المعنى يتغير مع كل من هذه الإجراءات، والمسؤول عن تغير المعنى في كل حالة هو تغير حرف من حروف الكلمة، وهذا يدلنا على أن الحرف يؤَدّي قسطاً من المعنى العام ، هو وظيفي في طبيعته و معنى ذلك ببساطة أن الحرف يؤَدّي وظيفة معيّنة بوجوده في إطار الكلمة. " [23] ص 119 والصيغة الصرفية هي إطار الكلمة الذي لا تخرج حروفها عن حدوده.

و الميزان الصرفي عبارة عن نظام دقيق تلتزم به أغلب الوحدات المعجمية ، ويعتبر قاعدة (une base) أساسية خالدة لضبط وإنتاج المفردات في اللسان العربي "إن اللغة العربية من بين سائر اللغات قد اتخذت لنفسها نماذج صرفية محددة الشكل سمّتها الموازين الصرفية ، وربطت بين الميزان الصرفي وبين الصيغة الصرفية ربطا يجعلهما يبدوان في شكل واحد في معظم الحالات. " [23] ص 174 ولا يختلف الوزن عن الصيغة الصرفية إلاّ عندما يقع حذف أو إعلال ، فوزن كلمة يجري مثلاً يفعل وكذلك صيغتها الصرفية ولكن إذا جزمناها وقلنا لم يجر أصبح وزنها يَفْعِ بكسر العين وحذف اللام، وهكذا فإن الوزن يُعنَى بالبنية السطحية للكلمة أما الصيغة الصرفية فتمثل بنيتها العميقة.

ونحن لا نتكلم بالصيغ الصرفية إنما نتكلم بأشكالها وهيآتها كما أننا لا نتكلم بالقواعد النحوية وإنما نتكلم بأشكالها وهيآتها، ومن هنا جاز لنا بل وجب علينا اعتبار الصيغ الصرفية التجريدية قوالب توليدية كقواعد النحو التوليدي ، هذا للكلام وتلك للكلمات ، يقول الدكتور تمام حسان " ويتكون من مجموع الصيغ وما يلحق بها في كل لغة نظام صرفي كامل صالح لأن يعبر تعبيراً تاماً لا غموض فيه عن هذه اللغة ، وكل صيغة لابد أن تختلف في الشكل عن كل صيغة أخرى من هذا النظام ، والسبب في هذه اللابدية أن وظائف الصيغ مختلفة، ومن ثم تقتضي هذه الوظائف صيغاً مختلفة لتجنّب الغموض في الدلالة. " [23] ص 174 وهذا ما يفسّر تعدّد الصيغ وتنوّعَها واطّرادَ بعضها دون بعض .

فالسبب المباشر هو تلك الوظائف التي تقوم بها الصيغ الصرفية ولا شك أن أهم تلك الوظائف الوظيفة الدلالية.

ويعتقد الدكتور تمام حسان إمكانية توسيع حروف الزيادة لتكون أكثر من هذه العشرة التي حدَّدَ بها النحاة القدامى الحروف التي يمكن أن تزاد في صيغة الكلمة المعجمية وصيغتها الصرفية في الوقت نفسه، ويفَنّد ما تَوَصّلَ إليه النحاة القدامى بقوله: "ولقد حدَّدَ النحاة حروف الزيادة في اللغة العربية الفصحى بحروف سألتمونيها وزعموا أن أي حرف من غير هذه الحروف لا ينبغي أن يعدّ زائداً في أي ظرف من الظروف ، ودعاهم هذا إلى القول بأصالة الحروف الأربعة في الكلمات الرباعية والخماسية التي يكون ما صلح منها للزيادة غير منتم إلى تلك الحروف المعيَّنة للزيادة. ولم يفسّر النحاة لنا الصلة القائمة بين عدد من الثلاثيات وبين عدد آخر مما زاد على الثلاثة، واعتبرت حروفه جميعاً أصلية على حين يشترك الثلاثي وما يقابله ممَّا زاد على الثلاثة في المعنى على صورة ما. " [20] ص 161 ويورد مستدلاً عل ما ذهب إليه مجموعة من الكلمات الرباعية التي تشبه في الصوت والمعنى الكلمات الثلاثية التي يعتبرها أصلاً لها ، ويفترض دائماً زيادة الحرف الرابع ، ويفترض لذلك وجود صيغ صرفية وأوزان جديدة لم يألفها ولم يعرفها العرب كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 04:الأوزان الصرفية الافتراضية

الكلمة الثلاثية	وزنها	الكلمة الرباعية	وزنها	الكلمة الثلاثية	وزنها	الكلمة الرباعية	وزنها
قلب	فعَلَ	شقلب	شفعل	عرد	فعل	عربد	فعبل
غرد	فعَلَ	زغرد	زفعل	بثر	فعل	بعثر	فعثل
فقع	فعَلَ	فرقع	فرعل	نمَّ	فعل	نمنم	فعنل
زلَّ	فعَلَ	زلزل	فعزل	رقَّ	فعل	رقرق	فعرل
درج	فعَلَ	دحرج	فحعل	عسَّ	فعل	عسعس	فعْعَلَ

و هذه الفرضية تفضي إلى توسيع حروف الزيادة لتشمل جميع حروف المعجم وهو ما صرّح به الدكتور تمام حسان فعلا بقوله معلقا على الأمثلة السابقة: " أفلا توحي هذه المقابلات بأن حروف الزيادة ليست قاصرة عند حد سألتمونيها ، وإنما يصبح كل حرف من حروف العربية صالحاً للزيادة . " [20] ص 162 لكن الأمر في الميزان الصرفي ليس بهذه البساطة، لأن الحكم بزيادة حرف أو أصالته مبني على قواعد علمية مستخلصة

من التحليل الوصفي الدقيق للصيغ الإفرادية في اللسان العربي، وتقوم على قرائن يعرف بها إن كان الحرف زائداً أو أصلياً، ولا داعي لإيراد جميع القواعد العلمية التي تحكم بزيادة الحرف أو أصالته أو تحكم بقبول بنية الكلمة أو رفضها، إنما أورد فقط مبدأً وحدا من تلك القواعد لإثبات أن ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان محض افتراض لا يخضع لسماع ولا لقياس ويتعارض معهما، وهو مبدأ عدم وجود النظير.

ويقصد بالنظير وجود كلمات كثيرة متناظرة تشترك في وزن واحد ، ويحكم بزيادة حرف أو صوت في الميزان الصرفي إذا كان له نظائر وأمثلة على غراره،ومن أدلة الزيادة " لزوم خروج الكلمة عن أوزان نوعها لو حكمنا باصالة حروفها نَرْجِس بفتح فسكون فكسر وهُنْدَلع بضم فسكون ففتح لبقلة ، وتاءي تَنْضُب بفتح فسكون فضم اسم شجر، وتَتْفُل بفتح فسكون فضم لولد الثعلب ، لانتفاء هذه الأوزان في الرباعي المجرد. " [19] ص 173 فهذه الأوزان لا تدخل في الرباعي المجرد لعدم وجود النظير في الوزن فوجب الحكم بأنها من مزيد الثلاثي كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 05 :الوزن الخاطيء والوزن الصحيح

	الكلمة	التشكيل الصوتي	الوزن الخاطئ	الوزن الصحيح
1	نرجس	فتح فسكون فكسر	فَعِل	نَفعِل
2	هندلع	ضم فسكون ففتح فكسر	فُعْلِل	فُنْعلل
3	تنضب	فتح فسكون فضم	فَعْل	تفعُل
4	تتفل	فتح فسكون فضم	فعلل	تفعل
5	زغرد	فتح فسكون ففتح	زفعل	فعلل
6	زلزل	فتح فسكون ففتح	فعفل	فعلل
7	فرقع	فتح فسكون ففتح	فرعل	فعلل

إننا إذا فتحنا الباب على مصراعيه – كما فعل الدكتور تمام حسان – لقبول جميع حروف المعجم لأن تكون أصلية أو زائدة أفسدنا الميزان الصرفي ، وحكمنا بوجود أوزان اصطناعية لم يعرفها العرب وليست في كلامهم، وقد صنف ابن خالويه كتابا طريفا رصد فيه الألفاظ والأوزان الشاذة التي ليست في كلام العرب يقول فيه مثلا: " ليس في كلام العرب اسم على فعتل إلاّ كلتا عند الجرمي، وعند سيبويه إنما هو كلوا فعلى ، فانقلبت الواو تاءً كما يقال تالله والأصل والله، وعند الكوفيين كلتا تثنية كلت والدليل على

أنّه واحد أن العرب تقول كلتا المرأتين قائمة ولا يقال قائمتان إلاّ في شذوذ، قال الله تعالى: (كلتا الجنتين أتت أكلها) ولم يقل آتتا . " [38] ص 46

فإذا كان وزن فعتل غير مقبول في الاستعمال العربي ولا يمكن إدخاله في جهاز الأوزان فمن الأولى التحفظ في قبول فرضية الأوزان الافتراضية أو الاصطناعية في الرباعي المجرد ولذلك فتح باب الإلحاق يقول ابن جني: " والدليل على أن فعللت وفعيلت وفوعلت ملحقة بباب دحرجت وذلك قولهم الشمللة والبيطرة والحوقلة والدهورة والسلقاة والجعباة فهذا ونحوه كالدحرجة والهملجة والقوقاة والزوزاة ،،، فلما جاءت بمصادرها على مصادر الرباعية والمصادر أصول للأفعال حُكم بإلحاقها بها ، ولذلك استمرت في تصريفها استمرار ذوات الأربعة فقولك بيطر يبيطر بيطرة كدحرج دحرجة ومبيطر كمدحرج وكذلك شملل يشملل شمللة وهو مشملل فظهور تضعيفه على هذا الوجه أوضح دليل على إرادة إلحاقه. " [15] ج 1 ص 222 فهذه الملحقات بالرباعي لأنها ذات مصدر نظير لمصدر الرباعي على نمط لفظي واحد ، ومصادر الرباعي كلها قياسية كمصادر هذه الملحقات، وفتح قائمة حروف الزيادة وإلغاء الرباعي ينتج لنا أوزانا ثلاثية مزيدة غريبة غير سماعية ، والأوزان الثلاثية أغلبها سماعي ولا مجال لأي سماع جديد لم يسمع من العرب ، وقد انتهى عصر الاحتجاج بالسماع، وإذن فهذه الأوزان الصناعية الافتراضية للرباعي المجرد أو الثلاثي المزيد بغير حروف الزيادة العشرة السماعية لا يمكن إدخالها ضمن جهاز الأوزان القياسية أو السماعية في اللسان العربي لانعدام نظيرها اللفظي.

وإذا نظرنا في الأوزان الجديدة التي افترضها الدكتور تمام حسان بسبب فتح باب الزيادة لتشمل جميع حروف المعجم فإننا نجدها لا تتلاءم مع الذوق العربي . لا يَحِس مستخدم الكلمة العادي بوجود الصيغة لأنها مكسوة بالتشكيل الصوتي الفيزيائي للكلمة المكونة لصورتها السمعية حيث تطفو الأصول المعجمية والزوائد مجهزة بالصوائت القصيرة والطويلة ، وتختفي الصيغة الصرفية في عمق الكلمة ، ولولا وجودها في اللسان العربي لما أمكن بناء الأسماء المعربة والأفعال المتصرفة بواسطة القياس والتمثيل فلا يمكن الكلام عن صيغ صرفية خارج هذا المجال البنيوي ، فبالصيغ الصرفية تتم هيكلة وتصنيف أغلب الوحدات المعجمية في اللسان العربي، فهي كالهيكل العظمي الذي تنمو فوقه الطاقة والعضلات فهو مختف وموجود وجوداً ضمنياً ولكن لا يعمل مجرداً ولا يشتغل إلاّ حينما يكسوه اللحم ويزينه الجلد واللباس والشعر.

فهل يمكن إذن اعتبار الصيغة الصرفية عظماً للكلمة لأنها ليست مختفية تماماً كما تختفي العظام فهي تحمل معنى وظيفيا هو معنى الصيغة الذي يضاف إلى المعنى المعجمي في الكلمة، والمعنى الذي تؤديه الكلمات في الجملة هو حصيلة تشكيلات صوتية مختلفة، هي التشكيلة الصوتية للصيغة الصوتية أو الوزن، والتشكيلة الصوتية للمادة المعجمية والتشكيلة الصوتية الصرفية والنحوية بواسطة المورفيمات بالإضافة إلى ما يقتضيه السياق من علاقات وتقديم وتأخير ونبر وتنغيم، ووزن الكلمة – أو صيغتها الصرفية– مكبوس في عمقها ولا يظهر في بنيتها السطحية، ويمكن اعتباره بنية الكلمة العميقة شأنه شأن النحو التوليدي الذي يعتبر البنية العميقة للجملة ، وقياسية الصيغ الصرفية لا تقبل إلاّ إذا عضدها الاستعمال ودعمها كلام العرب، وينبغي مراعاة ذلك في زيادة الإلحاق التي تكون في الثلاثي قصد إلحاقه بالرباعي، فبرغم وجود الصيغ الملحقة بالرباعي إلاّ أنّ الإلحاق لا يقبل إلاّ ما كان مستعملا مطرداً في كلام العرب ، وهو ما أكده ابن جني بقوله: "واعلم أن من قوة القياسي عندهم اعتقاد النحويين أن ما قيس على كلام العرب فهو عندهم من كلام العرب نحو قولك في قوله: كيف تبني من ضرب مثل جعفر ضربب هذا من كلام العرب ولو بنيت مثله ضيرب أو ضورب أو ضروب أو نحو ذلك لم يعتقد من كلام العرب لأنّه قياس على الأقل استعمالا والأضعف قياسا. " [15] ج 1 ص 125 فتوليد الكلمة من مادة صوتية يقتضي مراعاة الوزن والسماع ، فالقياس عند ابن جني لا يتم على الأوزان أو وفق الصيغ والأبنية وحدها وإنما يتم وفق كلام العرب، وحين جيء بمادة ضرب وتولدت منها كلمة مقبولة لأنها على مثال جعفر المستعملة باطّراد مع نظائرها، وألغيت بقية الكلمات الممكن توليدها وفق قائمة صيغ الإلحاق لعدم وجود نظير لها في كلام العرب واستبعدت هذه الكلمات الوهمية أو الافتراضية لأنها جاءت على أمثلة قليلة الاستعمال، وقول ابن جني لم يعتقد من كلام العرب لا يلغي قياسيتها وإمكانية المواضعة عليها، وخلاصة القول أن حروف الزيادة العشرة قد حددها استقراء كلام العرب ولا ينبغي إدخال كلمات عامية مثل شقلب وشقلل وبربر وفرفر لادعاء أنها ثلاثية وزيدت فيها الشين والباء والفاء فهذه الحروف ليست من حروف الزيادة، وهذه الكلمات أيضا ليست عربية ، ثم إن أصالة الرباعي قد أجمع عليها العلماء قديما وحديثا ولا دليل على أنها من مزيد الثلاثي إذا كانت خارج الأوزان والصيغ المستعملة.

إن اللغة العربية الفصحى لغة مهندسة هندسة عجيبة في نحوها وصرفها . وفيما يتعلق بالصيغ الصرفية يمكن اعتبارها نوتات موسيقية إيقاعية يقول محمد المبارك: "إن

صيغ الألفاظ يمكن النظر إليها على أنها أبنية مركبة على هيئة مخصوصة تتألف على مثالها حروف الكلمة الأصلية والزائدة ويمكن أن ننظر إليها من جهة أخرى على أنها أوزان موسيقية خاصة فإن جميع الألفاظ المبنية على هيئة فاعل مثلا هي من وزن موسيقي واحد(...) إن الكلمات التي تكون على بنية واحدة تجمعها رابطة الجرس والنغمة وتميزها في الكلام المسموع من غيرها من الألفاظ كما تجمعها أو تكاد رابطة التناظر التزييني " [30] ص 125 وكل صيغة صرفية تحتوي على نغمة إيقاعية يكون فيها أحد أصواتها أكثر وضوحاً وبروزاً فالكلمة الموزونة المنبورة يكون النبر فيها كالإيقاع الموسيقي وذلك النبر وإن كان يبدو في الكلمة ولكن أصله هو في الصيغة الصرفية "والواقع أن النبر في الكلمات العربية من وظيفة الميزان الصرفي لا من وظيفة المثال فنحن إذا تأملنا كلمة فاعل نجد أن الفاء أوضح أصواتها لوقوع النبر عليها وباعتبار هذه الصيغة ميزانا صرفيا نجد أن كل ما جاء على مثاله يقع عليه النبر بنفس الطريقة (...) حتى الأمر من صيغة الفاعل كجاهد وسافر تقع في نموذج هذا الوزن فتتلقى النبر على فاء الكلمة ومثل ذلك أن صيغة مفعول وكل ما جاء على مثالها يقع النبر في عين الكلمة فيها وما جاء على وزن مستفعل يقع النبر على التاء، و هلم جرا، ومن هنا لا نكون مبالغين إذا قلنا أن للنبر في الكلمات العربية موقعية تشكيلية وصرفية في نفس الوقت. " [21] ص 194 فبعض الصيغ الصرفية تشترك الأسماء والأفعال في مادتها المعجمية المكوَّنَة من مجرَّد الأصول والزوائد ، ولا يحدّد معناها غير الاستعمال بسياقاته المختلفة من خلال الشكل أي إخراج هذه الصوامت إلى صوائت قصيرة أو طويلة وتبقى الهيئة واحدة.

وإذا ألقينا نظرة نقارن فيها بين الصيغ الصرفية للأسماء والصيغ الصرفية للأفعال، فإننا نجد أن الفرق الجوهري بينهما هو اشتمال صيغ الفعل جميعها على دلالة الزمن، وصيغ الأسماء عارية تماما عن الدلالة الزمنية، وإذا ما دلَّت الأسماء على الزمن فليس بسبب من صيغتها الصرفية ، وإنَّما بسبب صيغتها النحوية ، فإذا قلت فلان فاعل خيراً فاسم الفاعل – كغيره من الأسماء المشتقة من الفعل – إذا عمل عَمَلَ الفعل دلّ على الزمن مثله، فهو فاعلٌ خيراً اليوم أو غداً، أمَّا إذا قلتَ فلان فعَّال خير أو فاعل الخير بالإضافة ، فهو لم يعمل عَمَلَ الفعل ،وهو يدلّ على الزمن الماضي ضمنيا، لأنَّ الصفات أحداث زمانها سابق لزمن التكلّم وهي قديمة.

وصيغ الأسماء لا تراعى فيها حركة اللام لأنها علامة نحوية تكتسيها وتكتسبها في التركيب وليست علامة صرفية بل هي علامة إعرابية، أما حركة اللام أو سكونها

في الفعل فهي علامة صرفية في الغالب وقد تدل على البناء الذي يدل على ثبات العلامة وعدم تنقلها للعوارض النحوية وقد تدل على البناء الذي هو عكس ذلك ونقيضه.

ولكن هذا الوضع لا يمنع من وجود صيغ متشابهة بين الأسماء والأفعال ، والاستعمال الشفهي الصحيح والاستعمال الكتابي المشكول والقرائن اللفظية والحالية هي التي تقرّر وتحكم .

ونحاول رصد هذه الصيغ المشتركة في الجدول التالي:

جدول رقم 06: الاشتراك الصيغي

الصيغة	الاسم	الفعل	الصيغة	الاسم	الفعل
يفعل	يزيد	يزيد	أفعل	أحمد	أحمد
	يحيى	يحيى		أكثر	أكثر
فَعَل	القال	قالَ			
فُعِل	القيل	قيلَ			

وهكذا نستطيع بتغيير حركة اللام أن نقلب الفعل اسما والاسم فعلا بفضل بعض الصيغ المشتركة. فظاهرة الأسماء التي على أوزان وصيغ الفعل تزداد انتشارا، وهي ظاهرة قديمة في اللسان العربي تطرق إليها النحاة منذ القديم فهذا بن ولاد التميمي النحوي المتوفى 332هـ يقول: " العرب تجري يهود مجرى مجوس في التأنيث، وهما نظيران وإذا أنثتهما وجعلتهما معرفة فقد لزم ترك منع الصرف بهاتين العلّتين، والرادّ معترف بهما، وجعل إدّعاءه علّة ثالثة ردّاً فإن صحّ ما قال أن الياءَ زائدة وجعلت من هاد يهود فهذه علّة ثالثة، والعلتان تكفيان في منع الصرف،و إذا جاء اسم أعجمي معرفة على وزن الفعل المضارع لمنعناه الصرف ولم نراع الوزن، وكذلك لو أن اسما مؤنثاً معرفة وقع في الكلام على وزن الفعل المضارع لمنعناه الصرف بالتأنيث والتعريف وألغينا العلّة الثالثة وكذلك لو وقع فيه أكثر من ذلك من العلل المانعة للصرف ." [44] ص 198

وقد علق الدكتور عبد المحسن سلطان على هذه المسألة قائلا بوجوب " توثيق العلماء في سماعهم ورفض الاحتمالات الأخرى ومثال ذلك أن سيبويه ذكر أنك إذا سميت بالظروف أو الأسماء أو الأفعال فلك أن تغيرها عن حالها التي كانت عليها، وتجعلها بمنزلة زيد وعمرو، و لك أن تتركها على حالها وتجعلها على الحكاية واستشهد للوجه الأول بقول ابن مقبل:

أصبح الدهر وقد ألوى بهم ... غير تقوالِكَ من قيل وقال

وقد ردّ عليه المبرد أن البيت لا يحتمل أن تكون قافية مقيدة ويكون قيلَ مفتوحا، فردّ عليه ابن ولاد بأن سيبويه سمع العرب تطلق قوافيه وهو ثقة فيما يرويه لأن احتمال تقييد قافية يعني تكذيب سيبويه فيما سمعه ." [44] ص 30 والاستعمال هو سيد الوضع وسيد الدلالة.

واعتبر عبد القاهر الجرجاني أن المصدر هو أصل المشتقات والفعل مشتق منه ، وعن المصدر تتوزع الوحدات المعجمية التي تشاركه في الأصل الاشتقاقي وتخالفه في الصيغة ، ويستدل عبد القاهر الجرجاني على أنّ المصدر تتولد منه جميع الفروع الاشتقاقية بدليلين:

الأول: دليل التضمن لأن الفعل يتضمن المصدر والمصدر لا يتضمن الفعل

"... فالفعل يتضمن المصادر والمصادر كما يدلّ هو على ما يدل عليه الضّرب. وإذا كان ذلك كذلك وجب الحكم أن الفعل فرع للمصدر ومأخوذ منه كما أن الأواني المصوغة من الفضة فرع عليها ومأخوذة منها، إذ حالها مع الفضة كحال الفعل مع المصدر ألا ترى أن السوار فضة، وليس الفضّة بسوار لأن فيه زيادة ليست في الفضة، كما أن الفعل مصدر وليس المصدر بفعل لأن الفعل يدل على الزمان والمصدر لا يدل عليه، فلما كان الأمر على ما وصفنا علمت أن الفعل مأخوذ من المصدر كما كانت الصور المختلفة مأخوذة من الفضة. " [45] ج 1 ص 111 ومن هنا شُبِّهَ التصريفي بالصائغ، وعملهما معاً هو الصياغة التي تعني تقليب المادة الأولية، المادة الخام في الأشكال والهيآت والصيغ الصرفية الوظيفية المختلفة، وهذا الدليل مقنع لأن البسيط يسبق المركب. و عمليه التركيب تتضمن الزيادة على البسيط.

الثاني: التفريع،فالفعل يتفرع ويتصرف إلى أشكال وصيغ مختلفة ولكن الطاقة التصريفية في المصدر قليلة، ولا يتفرع إلى أشكال مختلفة يقول الجرجاني: " ودليل آخر من نفس ما نحن فيه وهو أن المصدر يكون على مثال واحد نحو الضرب، والفعل يكون على أمثلة مختلفة كما أن الفضّة نوع واحد وما يؤخذ منها أنواع وصور متفاوتة. " [45] ج 1 ص 111 فوحدة الأصل وكثرة الشكل سمة تفريعية توزيعية تؤيد مقولة أن المصدر هو الأصل الذي تتفرع عنه جميع المشتقات. حيث يتفرع عنه الفعل وعن الفعل تتفرع الأشكال والأنواع الاشتقاقية الأخرى في عملية تحويلية توزيعية لا تختلف عن مفاهيم اللسانيات التحويلية التوزيعية الحديثة كما يتبين لنا ذلك في الخطاطة التشجيرية التالية:

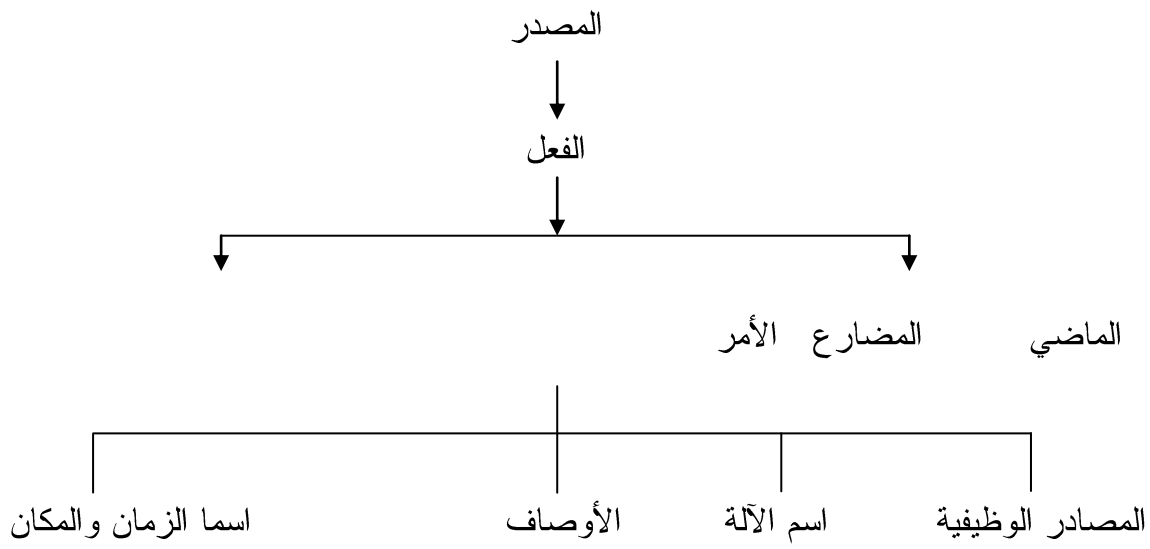

شكل رقم 01:التشجير التفريعي للمشتقات

ويلاحظ أن المصدر الذي يمكن أن يعتبر أصلاً اشتقاقياً هو المصدر البسيط الذي يدل على الحدث وحده ، أمّا المصادر الوظيفية الأخرى فإنها صور متفرعة ومشتقة كغيرها من المشتقات لاشتمالها على الأصل العام المشترك وهو المادة المعجمية وعلى شكلها الخاص.

4.2. المقطع في الصيغة الصرفية

المقطع هو دفقة صوتية متميزة كامنة في بنية الكلمة فيها قوة تعبيرية صاعدة أو نازلة أو ذات إيقاع تنغيمي " فالمقطع إيقاع صوتي يمثل مجموع العناصر التي تنتج من خفقة صدرية لغوية ، أي من ضغطة للحجاب الحاجز على الرئتين للتصويت يكون عنها جهد عضلي يتصاعد إلى القمة ثم يهبط حتى ينعدم ، و هذه الضغطة هي المدّة الفاصلة بين وقفتين من عمليات جهاز الصوت تولد وحدة كمية متميزة في التركيب وتختلف في مقدارها وصفاتها بين اللغات . " [46] ص 54 فالمقطع الصوتي يأتي وسطا في التقطيع المزدوج الذي جاء به أندريه مارتيني لأنّه يتناول كمية صوتية داخل

بنية الكلمة الواحدة، فهو أصغر دفقة للصوت اللغوي وليس صوتاً واحداً، وتتكون الكلمة من هذه القطرات الصوتية الصغيرة، وهي متكونة من مقاطع متسلسلة، والتمييز بين المقاطع أثناء الكلام هو الذي يحدد الخصائص والفواصل بين اللغات ، وهو الذي يؤسس المعنى " إن عمليات بنية المقطع تحاكي التوزيع العلائقي للصوامت والمصوتات ضمن الكلمة ، قد تحذف الصوامت أو المصوتات أو تقحم ، وقد يندمج مصوتان في مصوت واحد، وقد يغيّر جزيء واحد سمات المجموعة لتحول المصوت إلى منزلق ، وقد يتبادل عنصران، إذ أي واحد من هذه العمليات قد يسبب تغييراً في المقطع الأصلي. " [47] ص 76 والمقاطع لها وظيفة توزيعية في الكلمة ، كما أن الكلمات لها وظيفة توزيعية في الجملة .

وفي الكلمة يمكن تمييز هذه المقاطع والكميات الصوتية في كل لغة لأنّ الكلمة لها مفاصل وليست شرخاً واحداً ،و " يمثل المقطع درجة أعلى من الفونيم في سُلّم الوحدات الصوتية الفونولوجية ، لأن المقطع مركب من فونيمات مرتّبة ترتيبا معيّنا بحسب كل لغة، والمقطع من هذه الوجهة شكل من أشكال تجمع الفونيمات وتوزعها في الكلام بين صامت وصائت. " [48] ص 109 فمن المؤكد أن المقطع لا يمت بصلة إلى التقطيع المزدوج الذي تعرفه اللسانيات الحديثة التي تقطع الكلام إلى مونيمات وفونيمات أي إلى كلمات و أصوات ، و إنما المقطع هو وسط بينهما، فهو أصغر من المونيم وأكبر من الفونيم ، فهو درجة أعلى من الفونيم. وهو عنصر فونولوجي ينتمي إلى قواعد التشكيل الصوتي في الأنظمة اللغوية.

ويرى قاموس اللسانيات الفرنسي أن " المقطع نسمّي به البنية الأساسية التي تكون قاعدة لكل تجمع صوتي في السلسلة الكلامية، هذه البنية ترتكز على تمازج الأصوات أو الحروف المسماة تقليديا بالصوامت والصوائت. إن البنية الصوتية للمقطع تتحدد بمجموعة من القواعد التي تختلف من لغة إلى لغة ، ولكن المقطع الوحيد الموجود في جميع اللغات هو المقطع القصير المفتوح المتكون من صامت وصائت مثل مَ Ma. "[49] ص 470 ويمكن اعتبار وزن فَعَلَ مكونا من ثلاثة مقاطع في هذا الوضع ، وهي المقاطع القصيرة المفتوحة الموجودة في جميع اللغات هي فَ، عَ، لَ ، وعندما يوضع هذا المقطع القصير المفتوح في النسق فقد يتبدل ويتحوّل إلى مقطع آخر بسبب السوابق واللواحق السياقية . والجدول التالي يبين لنا أنواع المقاطع الأساسية في الكلمة :

جدول رقم 07: المقاطع الأساسية في الكلمة العربية

	نوع المقطع	التشكيل الصوتي من	النماذج
1	المقطع القصير المفتوح	صامت + حركة قصيرة	فَ . ــعَــ . لَ . مَ . يَ . نَ
2	المقطع الطويل المفتوح	صامت + حركة طويلة	في – فا – ــعُو
3	المقطع الطويل المغلق حركة قصيرة	صامتين بينهما حركة قصيرة	مِنْ . كي . لَمْ . مَوْ Min
4	المقطع الطويل المفتوح حركة طويلة	صامتين بينهما حركة طويلة	Bab – بابْ
5	المقطع الزائد في الطول	صامت+حركة قصيرة+صامتين بينهما متتاليان	Bint . بنت . بيت

لكن هذا النظام المقطعي لا يتناسب مع التشكيل الصوتي في اللغة العربية إلاّ في المقطع الأول القصير المفتوح ، لأن الصوامت في اللغة العربية تمتزج بالصوائت ولذلك لا يوجد عندنا في اللغة العربية حرف صامت في الكلمة سوى السكون ، فالمقطع الثالث هو في العربية يتكون من حرف صائت زائد حرف صامت وهو ما يرسم فعلا في الكتابة أمّا في اللاتينية فهو يتكون من صامتين بينهما صائت لأن للصوامت والصوائت في اللغات اللاتينية استقلاليتها التامة ، أما في العربية فالأمر مختلف .

ولكنّ بعض هذه المقاطع تقبلها العربية في مواضع محددة كالمقطع الخامس الذي تقبله اللغة العربية في الوقف وترفضه في الدَّرْج ، لثقل توالي الصامتين أو التقاء الساكنين إلاّ في الوقف " وهذه الحالة الأخيرة هي ما عبَّر عنه اللغويون العرب القدامى بالتقاء الساكنين على حدهما وهو أن يكون الأول حرف مد والثاني مدغما في مثله نحو دابّة وشابّة والضالّين و مدهامتّان وأحمارٌ وأصفارٌ وما أشبه ذلك فصيغة اِفْعَالَّ إذن ... فيها التقاء الساكنين على رأي النحاة ، أو بعبارة أخرى يجوز فيها ورود المقطع الرابع بالاصطلاح الذي يعرفه علماء الأصوات اليوم. " [50] ص 194 فصيغة افعالّ المطردة في الألوان والأحوال يجوز فيها التقاء الساكنين في الدرج ولكنها تعتبر حالة نادرة في نظام التشكيل الصوتي العربي .

وبعض هذه المقاطع التي ذكرناها ليست من المقاطع الخاصة باللغة العربية ، وعلم وظائف الأصوات أو الفونولوجيا الذي يهتم بالتشكيل الصوتي وأنواع المقاطع لم يعرفه العرب إلاّ باحتكاكهم باللسانيات الغربية الحديثة وما زال الاهتمام به في بداياته . والمهتمون بهذا الموضوع يحاولون تطبيقه على اللغة العربية مع مراعاة خصوصياتها

الصوتية ، والدكتور فخر الدين قباوة يقول وهو يدرس نظام المقاطع في اللغة العربية: " ثم ترى افتقاد مقاطع لغوية كثيرة في نسيج العربية، تقتضي جهداً صوتيا لتحقيق الأداء .(...) وما يتولد عنها في التركيب من صور معقدة عسيرة النطق السليم، وليس في العربية مقطع مكوّن من حركتين أو صامتين أو مدّين، أو حركة أو صامت أو مد، إذ لا يجتمع حركتان ولا مدّان ولا صامتان دون حركة بعد،ولا يلفظ مجرّد صامت أو مدّ أو حركة لفظا خالصا ،ولابدّ أن يرتكز مثل هذا على صوت آخر قبله أو بعده. ثمّ لا يتوالى فيها أربعة مقاطع قصيرة مفتوحة، في كلمة واحدة ،كما لا يجتمع صامتان بدون حركة بعد في غير الوقف . هذا هو الغالب وما جاء خلافه فهو مخصوص ببعض اللهجات ونادر. " [46] ص 56 واستقرئَت المقاطع في اللغة العربية فوجدوها لا تخرج عن سبعة أنواع "[45] ص 53 نبينها في الجدول التالي:

جدول رقم 08:أنواع المقاطع في الكلمة العربية

	نوع المقطع	التشكيل الصوتي من	النماذج
1	المقطع القصير المفتوح	صامت + حركة	مَ – فَ – ءَ – لَ
2	المقطع المتوسط الممدود	صامت + مد	يا – فا – عُو
3	المقطع المتوسط المغلق	صامت + حركة + صامت	كَيْ – قدْ – لوْ – مَفْ – يَفْ
4	المقطع الطويل المغلق	صامت + مد + صامت	باب – سور – ـــعُولْ
5	المقطع العنقودي	صامت + حركة + صامت + صامت	فِعْلْ
6	المقطع الطويل العنقودي بمتماثلين	صامت + حركة + صامتين	جَوَّ – حَبَّ – زيّ
7	المقطع المديد العنقودي بمتماثلين	صامت + مد + صامتين	حادّ – ضارّ (وهذا المقطعلا يكون في حشو الشعرالعربي بسبب التقاء السّاكنين)

وبعض هذه المقاطع يكون في البنية السطحية للكلمة ولا يكون في بنيتها العميقة ، وهي الوزن أو الصيغة المجردة مثلما هو الحال في المقطع الرابع حيث يكون حرف المد في البنية السطحية أصلياً فيرمز له بعين الكلمة أو لامها فباب وسور وزنهما فعل بدون مد ، والمقطع الخامس الذي هو في البنية السطحية ثنائي مضعف يكون في البنية العميقة ثلاثياً على وزن فعْل أي ليس بمتماثلين ، وكل صامت في آخر المقطع هو عرضة للتبدل ويخضع للسياق وذلك في المقطع الثالث والرابع والخامس والسادس والسابع ، وتعتبر الأوزان والصيغ الصرفية أنماطاً معيارية من المقاطع العربية التي يفرض نوعيتها وكيفيتها السياق الصرفي والسياق النحوي ، فمثلاً صيغة فَعَلَ للفعل الماضي تتكون

من ثلاثة مقاطع قصيرة مفتوحة ، ومن خصائص المقطع القصير المفتوح في اللغة العربية أن لا يتوالى أكثر من ثلاث مرّات في الكلمة الواحدة إلاّ في القليل مع استثقاله وكراهته ، ويمنع في الشعر منعاً باتاً، وبعض المقاطع لا ترد إلاّ عند الوقف كالمقاطع الثلاثة الأخيرة في الجدول السابق.

ونعتبر الوزن أصل النظام المقطعي في الأفعال المتصرفة والأسماء المُعْرَبة ، لأنّه يحدد الكميات الصوتية الأقصى والأدنى للكلمة الموزونة ، فهذا النوع من الكلمات لا يتكون من مقطع واحد كالضمائر أو حروف المعاني، ويتكون الوزن من عدة مقاطع منسجمة قد تظهر فيها تعديلات سطحية في الاستعمال كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 09:كمبة المقاطع في الكلمة العربية

الصيغة	كمية المقاطع	تفصيل كمية المقاطع
فَعَلَ	3	فـَ(مقطع قصير مفتوح)+ عَ(مقطع قصير مفتوح)+ ل(مقطع قصير مفتوح)
فَعَلَتْ	3	فـَ(مقطع قصير مفتوح)+ عَ(مقطع قصير مفتوح)+ لت (مقطع متوسط مغلق)
فَعَلْنَا	3	فـَ(مقطع قصير مفتوح)+ عل(مقطع متوسط مغلق)+ نا(مقطع متوسط ممدود)
فَعَلْتُم	3	فـَ(مقطع قصير مفتوح)+ عَلْ(مقطع متوسط مغلق)+ تم(مقطع متوسط مغلق)
فعلتما	4	فـَ(مقطع قصير مفتوح)+ عل(مقطع متوسط مغلق)+ تُ(مقطع قصير مفتوح) + ما (مقطع متوسط ممدود).
فعلتُنَ	4	فـَ(مقطع قصير مفتوح)+ عل(مقطع متوسط مغلق)+ تُنْ(مقطع متوسط مغلق) + ن (مقطع قصير مفتوح).
إفعَلْ	2	إف(مقطع متوسط مغلق) + عل(مقطع متوسط مغلق)
إفعلي	3	إف(مقطع متوسط مغلق) + عَ (مقطع قصير مفتوح) + لي(مقطع متوسط ممدود)

هذا نموذج يبين لنا أن الأوزان والصيغ الصرفية هي نظام مرن من المقاطع، وحروف الزيادة هي مقاطع إضافية تؤدي المعاني الوظيفية المنوطة بها في كل صيغة. والاختلاف في الصيغ والأوزان هو اختلاف في المقاطع، مضبوط بالسياق الصرفي والنحوي، وكذلك النبر والتنغيم يعتبران من العناصر الأساسية المكوّنة للمقطع في السلسلة الكلامية لأنّه " في علم اللغة الحديث يعرف المقطع الصوتي بأنّه الجزء من الكلام المحصور بين أدنى عملية انفتاح لأجهزة النطق لدى قيامها بإصدار الصوت ، ويلفظ المقطع بضغط منفصل للهواء المزفور لذا يعتبر المقطع قوسا من التوتر اللفظي. " [39] ص 63 فالمقطع جزء من البنية الإفرادية ، والحروف الأصلية والزائدة

هي أيضاً أجزاء حية من البنية الإفرادية ، لأن الكلمة هي كميات من الأصوات تجتمع وتنسجم في أسرة لتكوين وحدة معجمية، و يرى الدكتور تمام حسان أنه يمكن النظر إلى المقطع من عدة جوانب حيث يقول: " والمقاطع تعبيرات عن نسق منظم من الجزئيات التحليلية ، أو خفقات صدرية في أثناء الكلام، أو وحدات تركيبية أو أشكال و كميات معينة، فيمكن إذن أن يخلق نظام رمزي للمقاطع طبقا للنظرة الأولى أو الثانية أو الثالثة أو الرابعة، أي تبعاً لوجهة النظر التي ينظر بها إلى هذه المقاطع ولناحية دراستها دراسة معينة. " [21] ص 170 ونحتفظ في النظر للصيغ والأوزان الصرفية ومقاطعها الصوتية بكل هذه الاعتبارات .

فقد ننظر إليها كنسق منظم من الجزيئات التحليلية، فحروف المضارعة مثلا والضمائرالمتّصلة بالصيغة المجردة أو المزيدة هي جزيئات تحليلية وظيفية في الصيغة وفي الكلمة المشكلة منها قد تعتبر مقاطع مستقلة كما تمتزج بغيرها السابق أو اللاحق لتكوين المقطع بحسب الدور الصاعد أو الهابط أو الأساسي أو الهامشي للصوت اللغوي.

وينظر إليها على أنها خفقات صدرية في أثناء الكلام لأن التعبير ليس شرخاً واحداً، فيقتضي النبر والتنغيم والضغط على بعض الأصوات دون بعضها االآخَر للتمييز بين المقاطع بغية تحديد المعنى المقصود بتنظيم الوقف الواجب والجائز و الممنوع،و صعوبة القراءة بالنسبة لمتعلمي اللغات ناجمة فعلاً من عدم التمييز بين المقاطع، فتكون القراءة السريعة التي تؤدّى بنَفَس واحد قراءة آلية غير معبرة عن المعاني المقصودة وغير مفهومة، وكذلك القراءة البطيئة المتقطعة هي قراءة متعثرة لا تعرف حدود المقاطع ودرجة توتّر الصوت اللغوي في الكلمة الواحدة.

ويمكن النظر إلى المقاطع على أنها أدوات تركيبية كما نظر التصريفيون إلى حروف الزيادة ، كما يمكن النظر إليها على أنها أشكال وكميات معينة .

وبناء على هذا النهج نستطيع تحليل المقاطع المكونة للصيغ الصرفية المطردة وفق نظام التشكيل الصوتي في اللغة العربية لبيان فعاليتها في التعبير " هذا ويعرّف المقطع أيضاً بأنه الجزء من الكلام المؤلف من العنصر الأساسي المكوّن للمقطع مع ما يرافقه من أجزاء أقل تصويتاً منه ، والعنصر الأساسي المكون للمقطع هو الصوت

الأكثر قوة (تصويتا) في المقطع الذي يلفظ بطاقة كبرى بضغط منفصل للهواء المزفور مشكلاً بذلك قمة المقطع ، لذا فإن الصوت الصائت هو العنصر الأساسي المكوّن للمقطع ، أما المصوت الذي يلفظ مع صوت آخر ويتبعه من حيث التصويت فلا يمثل بمفرده مقطعا." [39] ص 64 ونظراً لأهمية المقطع وتفاوت أنواعه في القوة والضعف اهتم به العلماء القدامى في باب صفات الأصوات ومخارجها وفي قواعد التجويد لأجل تلاوة القرآن الكريم التلاوة المتواترة " ولابد من الإشارة إلى أن خلُوّ الدراسات اللغوية العربية عند أجدادنا من بحث المقطع بحثاً مقصوداً ومقعداً جعل أكثر الباحثين المحدثين من عرب ومستشرقين يذهب إلى أن العرب القدماء لم يعرفوا المقطع بمعنى (Syllabe) أما ما ورد منه في بحوث الأصوات فهو المخرج، والحق أننا لم نجد حتى الساعة بحثاً حول المقطع كما نعرفه الآن في أي من آثار اللغويين القدامى. " [48] ص 115

وسوف نحلل الصيغ الصرفية إلى مقاطعها الأساسية لأن لكل مقطع في الصيغة منحى إيحائيا وتنغيميا ، واستبدال مقطع بمقطع قد يغير الصيغة تماماً إذ " تأتي الكلمات العربية على مثال صيغ محددة تعتبر قوالب لها، ونحب هنا أن نعقد شبهاً بين هذه الصيغ الصرفية التي للكلمات وبين صيغ أخرى تنغيمية تتصل بالمعاني النحوية التي للجملة لا للباب المفرد، فالجمل العربية تقع في صيغ وموازين تنغيمية هي هياكل من الأنساق النغمية ذات أشكال محددة فالهيكل التنغيمي الذي تأتي به الجملة الاستفهامية وجملة العرض غير الهيكل التنغيمي لجملة الإثبات ، وهن يختلفن من حيث التنغيم عن الجملة المؤكدة، فلكل جملة من هذه صيغة تنغيمية خاصة فاؤها وعينها ولامها وزوائدها وملحقاتها نغمات معينة بعضها مرتفع ، وبعضها منخفض ، وبعضها يتفق مع النبر وبعضها لا يتفق معه، وبعضها صاعد من مستوى أسفل ، وبعضها هابط من مستوى أعلى ، فالصيغة التنغيمية منحنى نغمي خاص بالجملة يعين على الكشف عن معناها النحوي كما أعانت الصيغة الصرفية على بيان المعنى الصرفي للمثال . " [20] ص 236 فالكلام كله تموجات إيقاعية نغمية لأنه مؤسس على ميزان نحوي وصرفي، ولكن المقطع هو نغم صغير يتعاون مع غيره من المقاطع لتكوين النغمة في الصيغة الصرفية وتلوين الإيقاع في الصيغة النحوية.

إن تحليل الصيغ الصرفية المجردة إلى مقاطعها الأساسية يساعد في تحليل وضعها البنيوي ووصف ذراتها التي تحمل قيما خلافية تشحنها بالمعاني الوظيفية و تسعف بها الكلمة ، و تساعد في فهم نظامها المقطعي، فالمقاطع الصوتية في اللسان العربي من خلال

الأوزان والصيغ الصرفية موزونة ومضبوطة بنظام لا يقبل الزيادة فوق الحد ولا النقصان عنه ، لأن الأفعال لا تتجاوز بالزيادة ستة حروف ، والأسماء لا تتجاوز بالزيادة سبعة حروف ، وإذا كانت الأصول الثلاثة مرتبة ترتيباً مطرداً وهي ذات موقع ثابت، فإن حروف الزيادة العشرة تتميز بموقعياتها المختلفة مما يسمح بتطريز الصيغة الصرفية عبر تغيير المقاطع الصوتية ويعطيها شكلاً جديداً ودلالة جديدة.

الفصل 3
الوزن والصيغة الصرفية

اعتبر علماء الصرف القدامى أن الوزن والصيغة شيء واحد، ولا شك أن هناك نقاط تشابه بين الأوزان كلها وفروقاً فاصلة بين ما يسمى وزناً وما يطلق عليه الصيغة الصرفية.

1.3. البنية الثلاثية للوزن والصيغة الصرفية

تتحدد أشكال الكلمات في الميزان الصرفي بمقابلتها بمجموعة من الحروف الأصول لا تتعدى ثلاثة حروف يرمز لها دائماً بفاء الكلمة وعين الكلمة ولام الكلمة التي تتكرر في الرباعي، وكل الحروف الأصلية في الأفعال المتصرفة والأسماء المعربة يرمز لها بالفاء إن كانت أولا وبالعين إن كانت وسطاً وباللام إن كانت طرفاً، وهي بدورها تكون رموزاً للحروف الأصلية في الكلمة، أما الحروف الزائدة فيها فتمثل بأعيانها ولا يرمز لها، وتظهر في الكلمة ووزنها، والأصل سابق على الفرع.

واعتبر الثلاثي أصلاً تفرع عنه الرباعي والمزيد ، والكلمة في اللسان العربي قائمة على مبدإ الثلاثية "إن اللغة العربية تمتاز في تفريع المباني اللغوية ومعانيها باحتضان مبدإ الثلاثية ، إذ تحيط تلك المباني والمعاني بتوزيع هرمي ينصَبُّ من قمة التصويت إلى قواعد الأداء والتركيب ، وهذه الميزة ذات اقتصاد لغوي، لأنها تتضمن اليسر بتوسطها بين الأحادية الصارمة و الثنائية الضيقة ، وبين ما بعد الثلاثية وما فيها من تعقد وانتشار. " [46] ص 78 ولا يوجد في هذا اللسان العربي المبين أسماء معربة أو أفعال متصرفة تقوم على اقل من ثلاثة أحرف إلاّ في القليل النادر، ولكن أصل وضعه ثلاثي وفي الاستعمال وقع فيه حذف أو إعلال من أجل الاقتصاد والتخفيف.

وأكثر الصيغ الإفرادية شيوعاً ودوراناً على الألسنة ما كانت بنيتها على الأوزان والصيغ الصرفية الثلاثية تجرداً ، وزيادة لمعنى زائد على الصيغة الثلاثية، وتعتبر الصيغ الثلاثية أكثر اطراداً من غيرها وهي ظاهرة جلية وجديرة بالدراسة في الوقائع اللغوية للسان العربي، يقول التهانوي وهو يعرّف الثلاثي "" الثلاثي عند الصرفيين اسم أو فعل يوجد فيه ثلاثة أحرف أصول ، بمعنى أنّه لا يوجد به زائد من هذه الثلاثة ، يسمى القطب

الأعظم على ما في بعض شروح المراح ...والرباعي فرع الثلاثي إذ لم يوجد فيه سوى هذه الأحرف الثلاثة كزيد وضرب ويسمّى ثلاثيا مجرداً،وإن وجد فيه سوى هذه الأحرف كإكرام واستنصر يسمى ثلاثيا مزيداً فيه ومزيداً أيضاً ، وذو الثلاثة عندهم هو الأجوف المعتل العين. " [51] ج 1 ص 233 ورغم كثرة التسميات الاصطلاحية للثلاثي فإنه يتموضع في التجريد والزيادة والإلحاق.

ونشأة الرباعي هي أصلاً من الثلاثي لأنهم لم يضيفوا رمزاً رابعاً للأصل الرابع في الميزان الصرفي ، وإنما كُرِّرَتْ لامه فجعلوه على وزن فعلل ، ولا أريد مناقشة هذه النظرية التي تعتبر الرباعي فرعاً عن الثلاثي ، أو التي ترى غير ذلك، لكن من المؤكد أن بنية الكلمة العربية في العموم الغالب ثلاثية مجردة أو مزيدة لأن أوزانها كذلك، ويصح عندئذ تسمية الثلاثي بالقطب الأعظم لأنّ مدار اللغة عليه، وما زاد عنه فهو إما بزيادة في الأصل كما في الرباعي أو بزيادة على الأصل ببعض حروف الزيادة العشرة ، أماّ في الملحق فتكون الزيادة السماعية ببقية حروف المعجم، والأبنية الصرفية متنوعة لكن " الثلاثي أكثرها استعمالاً ، وأعد لها تركيباً ، وذلك لأنه حرف يبتدأ به ، وحرف يحشى به ، وحرف يوقف عليه (...) وليس اعتدال الثلاثي لقلة حروفه فحسب، فإنه لو كان كذلك كان الثنائي أكثر منه وليس كذلك، بل له ولشيء آخر، وهو حجز الحشو الذي هو عينه بين فائه ولامه لتباينهما ولتعادي حالهما، لأنّ المبتدأ به لا يكون إلا متحركاً والموقوف عليه لا يكون إلاّ ساكناً، فلما تنافرت حالاهما وسّطوا العين حاجزاً بينهما لئلاّ يفجأ الحس بضدّ ما كان آخذاً فيه ومنصباً إليه. " [40] ج 2 ص165

وهذا التبئير في الثلاثي ظاهرة في اللسان العربي هي سر سهولته وانتشاره لأن المباني الإفرادية أكثرها مؤسس على مبدإ الاعتدال والاقتصاد والذوق الذي يتوَّخّاه الميزان الصرفي ووزن الكلمة خاصة في الصيغ الصرفية المطردة الأكثر استعمالاً "ويعود سبب تصرف المفردات الثلاثية إلى خفتها دون غيرها من المفردات والأبنية الرباعية والخماسية (...) لأن أقل ماتكون عليه المفردات المتمكنة ثلاثة أصول ، لذلك فإن من حق المفردات والصيغ التي تستأثر بكثرة الزيادة على أصولها أن تكون أصلا للعربية دون غيرها ، والقواعد إنما تبنى على الأكثر ، أما القليل فيعد شاذا عن تلك القواعد أو محفوظا لا يقاس عليه . وتلك هي صفة قواعد اللغة العربية التي بنيت على الألفاظ الأكثر استعمالا ، وهي المفردات الثلاثية الأصول ، وبناء على ذلك فإن في استطاعة هذه القواعد حفظ اللغة العربية وإبعادها ومتكلميها عن الوقوع في الخطإ عند

استعمال مفرداتها . " [52] ص 71 ومن علامات تيسير القرآن الكريم للذكر والتداول كما هو منصوص عليه اختيار الله تعالى له هذا اللسان العربي المشرق المبين، وكذلك تعتبر ظاهرة الحفظ والرواية والتواتر اللفظي وانتشار الحكم الخالدة والأمثال السائرة من خصائص الأمة العربية بأسباب يهيئها لها لسانها وتتيحها لها لغتها بما تحتويه من صيغ ثلاثية خفيفة على اللسان وخفيفة على الجنان، لأننا لم نر النصارى ولا رهبانهم يحفظون الإنجيل. ولا اليهود و لا أحبارهم يحفظون التوراة ، كما رأينا المسلمين يحفظون القرآن الكريم عن ظهر قلب، عربهم وعجمهم، صغارهم وكبارهم ، كما يحفظون أحاديث النبي عليه الصلاة والسلام وقصائد الشعراء وكلام الأدباء ومجموعات لا تحصى من الأقوال السائرة والحكم والأمثال الدائرة .وهذا كله لسهولة اللسان العربي ويسر ألفاظه واتزان مفرداته، و اطراد الثلاثي فيه .وهذا ما نستدل به على سهولة تعليمية اللغة العربية إذا استعملت الصيغ الصرفية والصيغ النحوية بصفة كافية في التدريب والتمرين اللغويين، وقد وجدنا في التاريخ شعوبا تتعرب أو تستعرب ويكون منها أعلام أفذاذ في العلم والأدب يفحمون العرب بعربيتهم فصاحة وبلاغة كابن المقفع وأبي نواس وابن الرومي وأدباء وشعراء الأندلس الإسبان ، كما ظهر مستشرقون كبار في العصر الحديث في أوروبا وأمريكا وآسيا يكتبون باللغة العربية ويحاضرون بها ويعملون في قنوات إعلامية أوروبية معربة ، وهذا دليل قاطع على سهولة تعليمية اللسان العربي ووظيفيته .

والصيغ الثلاثية المطردة في الاستعمال ليست وسيلة لتيسير النطق فحسب بل هي أيضاً وسيلة عملية لتكثير مفردات اللغة وهذا الدكتور ناصر حسين علي يقول مقرراً وظيفة الصيغ الثلاثية: " ولما كثُر استعمالها احتاجوا إلى الصياغة على أمثلتها ومن هنا تعدّدت وسائل إنتاجها فشملت الاشتقاق بأقسامه الثلاثة والنحت والتركيب والتوليد والارتجال والإلحاق " [52] ص 264 فالصيغة الثلاثية أداة مطواعة لتوليد مفردات جديدة بمختلف طرق التوليد وأساليبه، ولكل لغة طرقها في التوليد المعجمي وتكثير مفرداتها ولكن اللغة العربية تمتاز بالصيغ الصرفية التي تمكّن المتكلم من إنتاج كلمات على شكل الكلمات التي يسمعها وإن لم يسمعها، وتدور هذه الصيغ في نوع محدد من المفردات هي الأسماء و الصفات و الأفعال يقول الدكتور تمام حسان "ولما كانت الأسماء والصفات والأفعال هي وحدها صاحبة الصيغ الصرفية كانت هي أيضا مجال التوليد ، أما الضمائر والخوالف والظروف والأدوات فلا توليد فيها ، لأنّ بناءَها لا يكون على مثال الصيغ الصرفية ، ولأنّ معانيَها وظيفية ، ومحدودة ، ومقصورة على السماع في الوقت نفسه، ولا تَتَطَلَّب اللغة الجديدَ من المعاني الوظيفية ، ولكنها تَتَطَلَّب الجديدَ من المعاني

المعجمية، فلا يكون إثراء اللغة بإضافة الجديد من الضمائر والخوالف والظروف والأدوات إلى ما يوجد فيها فعلا، وإنما يكون بإضافة الأسماء والصفات والأفعال ذات الصيغ ، لأن الصيغ هي مجال التوليد والارتجال . " [20] ص 151 وهذا المجال هو نشاط المتكلمين، وتفكيرهم، وحركتهم، وإضافاتهم المختلفة، فهم كلما فعلوا ذلك وجدوا في اللغة العربية فرصة متاحة للتَّوليد المعجمي عن طريق الصيغ الصرفية ، فيُسَمّون ، ويصفون، ويفعلون. واللغة تسمح لهم بإضافة الجديد فيها، إذا كان في تفكيرهم الجديد الذي يحتاجون إلى التعبير عنه .

أمّا المجال الذي تحتفظ به اللغة لنفسها، فهو هذه الضمائر، وحروف المعاني ، والأسماء المبنية الوظيفية كأسماء الإشارة والاستفهام والموصولة ، وهي قليلة معدودة لا ارتجال فيها، ولا توليد ،ولا صيغة صرفية، ولا وزن "إن الصيغة الصرفية هي وسيلة التوليد والارتجال في اللغة، فإذا أردنا أن نضيف إلى اللغة كلمة جديدة عن أحد هذين الطريقين فإننا ننظر فيما لدينا من صيغ صرفية ، وفيما تدل عليه كل صيغة من المعاني ، ثم نقيس المعنى الذي نريد التعبير عنه على المعاني التي تدل عليها الصيغ ، فإذا صادفنا الصيغة المرادة صنعنا الكلمة الجديدة على غرارها توليداً أو ارتجالاً . " [20] ص 151 وهذا هو دور الصيغ الصرفية و وظيفتها الأساسية مع الأصول الثلاثية مجرَّدة أو مزيدة في إثراء اللغة العربية وإمدادها بمفردات جديدة ، كلَّما دعت الحاجة ، مع غيرها من الروافد الأخرى " وتضافرت هذه الروافد المتعددة في إنتاج المزيد من المفردات تلبية للطلب المتزايد عليها من الشعراء والناثرين وعموم المتكلمين ، ونتيجة لذلك زادت مفردات العربية وكثرت ثروتها فأدى ذلك إلى نموّها وتطورها وتسجيلها لكافة الحضارات الإنسانية التي نشأت على أرض العرب والبلدان التي فتحوها ، وهناك سبب آخر لكثرة الصيغ الثلاثية في العربية وهو تمكنها من التصرف، أما الثنائي فلا معنى له إلاّ مع غيره، فلم يتصرف ولم يكن الرباعي أو الخماسي أكثر تصرفاً من الثلاثي لأن كثرة أحرفهما أدَّت إلى طولهما فولدتا الملل عند الناطقين بهما ومن ثم قل استعمالهما وتصرفهما لذلك ، وبناءً على رغبة العرب وتعلقهم بالصيغ الثلاثية لسهولتها وكثرة تصرفها طلبوا المزيد من مفرداتها وأبنيتها ، فكان هذا سبباً في إيجاد مختلف وسائل إنتاج الكلمات الجديدة التي سبق ذكرها ، وصارت الصيغ الثلاثية تبعاً لذلك وسيلة لتكثير مفردات العربية. " [52] ص 256 فالوضع البنيوي يراعي في كل الأحوال جمالية الاستعمال و وضوح الدلالة لأن اختيار الصيغ الثلاثية التي تمثل الأغلبية الساحقة من

الثروة المعجمية العربية لم يأت اعتباطاً أو وليد الصدفة العمياء، بل هو اختيار متبصر حكيم .

وأمور اللغة العربية مضبوطة بهذا الاختيار المعلل لبناء الكلمة وبناء الوزن على أصول ثلاثية " و هذا التبئير المركزي لظاهرة الثلاثية نتلمسه في كثير من ظواهر الصياغة للألفاظ ، فمن ذلك مثلاً أن حروف المعجم تنتظم تسمية كلّ منها في أحرف ثلاثة نحو ألف وجيم ودال وصاد وعين وفاء وكاف وميم وياء ، ولذا قيل أن مثل يد و أخ وأب وفم شاذ في الاستعمال يرتد إلى الأصول الثلاثية يدي وأخو وأبو وفوه وليس له أصل في الثنائي، ويظهر منه ذلك في عمليات التثنية والجمع والتصغير، وكأن بعض العرب استعجله الاستعمال فلم ينتظر تلك العمليات الثانوية وضعّف الحرف الأخير في المفرد فقال يدّ و أخّ و أبّ وفمّ. " [46] ص 88 وهذه الحالات الشاذة في الاستعمال منتشرة بكثرة في العربية الدارجة فبالإضافة إلى الأمثلة السابقة نقول دمّ بتضعيف الميم وهذا قياساً على صيغ ثلاثية أخرى مطردة في الوضع والاستعمال فتلحق هذه الأمثلة الشاذة في الاستعمال الفصيح أو في الاستعمال العامي بتلك الصيغ الصحيحة الثلاثية الجاري استعمالها مثل عمّ وأمّ. كما يسمح الاستعمال النحوي ببعض العمليات الإجرائية في بعض الكلمات بشرط أن تكون رباعية وذلك كالترخيم الذي يعتبر أحد اختيارات المتكلم الأسلوبية فلا يباح اللجوء إليه في الكلمات الثلاثية ويمنع ترخيمها لأنه سيعيدها بذلك إلى الثنائية وهو خروج عن أصل الاعتدال ولا يسمح الميزان الصرفي بغير الاعتدال.

يقول الدكتور فخر الدين قباوة مؤكداً محورية التبئير الثلاثي في اللّغة العربية:
" وعندما يستثقل الاسم في النداء ويخفف بالترخيم فإنه غالباً ما يرد إلى البؤرة الثلاثية ، وذلك كان من شروط القياسي منه أن يتجاوز ثلاثة أحرف ليصير بالترخيم إلى الخفة المرجوة في اللفظ العربي... وأيا ما كان الأمر فإنّ ما عرضناه حتى الآن يتبين لك منه أنّ مبدأ الثلاثية ذو سلطان ظاهر في توزيع وقائع اللغة العربية . " [46] ص 89 ومبدأ تَوَخّي الخفَّة واجتناب الثقل يتوارد في كل الأوضاع اللغوية العربية ، أصواتا، وإفراداً، وتركيباً. فالصوامت مثلاً وهي كل حروف الأبجدية العربية ما عدا حروف المد، منها الخفيف ، والأخفّ. والصوائت كذلك ،وهي الضمَّة ، والفتحة ،والكسرة . والضمة ثقيلة ، والكسرة خفيفة ، وأخف منها الفتحة ولذلك تظهر إعرابيا على الواو والياء ويؤتى من أجلها بالحرف المحذوف في المنقوص ، بخلاف قسيمتيها اللتين تقدَّران إعرابيا في تلك المواضع لعلّة الثقل ، وهذا معروف مطَّرد في النحو العربي.

أما بالنسبة للَّصوامت فتظهر خفَّتها أو ثقلها باعتبار المجهود العضلي الذي يبذله المتكلم في إخراجها، ولذلك روعي في بناء الكلمة تناوب المخارج وتباعدها ،وهذا في الصيغة الصرفية وفي الصيغة اللفظية معاً ،حتى لا يضطرَّ المتكلم إلى إخراج أكثر من حرف من مخرج واحد ، في وقت واحد ، خاصَّة إذا كان المخرج بعيداً كأقصى الحلق، وهذا النظام الصوتي التوليدي يراعي الخفَّة في تجاور الحروف العربية في الكلمة الواحدة اعتمادا على المخرج ، حتى لايقع تدافع الحروف وضغطها على المخرج الواحد في الوقت الواحد ، ومن الطبيعي أن يأتي انتشار الثلاثي واطّراده مبنيا على أساس مراعاة الخفَّة لأنَّه حرف يبدأ به، وحرف يحشى به، وحرف يوقف عليه، وهذا هو الميزان.

وكلام العرب كله قائم على الخفَّة والسلاسة، والنظام اللغوي العربي يمنع التمثيل الفونولوجي لبعض الأصوات رغم وجود ما يبرّرها بسبب كراهة الثقل. وذلك كمنع بعض علامات الإعراب من الظهور وتقديرها تقديراً بسبب الثقل، كقولنا القاضي ينهى عن المنكر. فكلمة القاضي وينهى كلتاهما معربة قدّرت فيهما علامة الإعراب في الأولى بسبب الثقل، وفي الثانية بسبب التعذر، فالواو والياء المدّيتان تقدّر فيهما علامة الإعراب إذا كانت ضمة أو كسرة للثقل.

وقد ذكر ابن جني في سر صناعة الإعراب أن الحروف الهجائية تختلف مراتبها في الاطّراد ،ولها في تأليف الكلمات المفردة نظام مطّرد ، وقانون متّبّع، تحقيقا للخفَّة واجتنابا للثقل. ويقول زيادة على ذلك في هذا الشأن: " واعلم أن هذه الحروف كلَّما تباعدت في التأليف كان أحسن. وإذا تقارب الحرفان في مخرجيهما قبح اجتماعهما، ولا سيَّما حروف الحلق، ألا ترى إلى قلّتها بحيث يكثر غيرها ؟! وذلك نحو الضغيغة و المهه و الفهه، وليس هذا ونحوه في كثرة حديد ومديد وسديد.. " [53] ج 1 ص 65

وإذا كان هذا هكذا يراعى ويعتبر في الألفاظ المفردة والوحدات المعجمية ، والعبارات المركبة بالجمل النحوية ، فإن نظام اللغة العربية الصرفي والنحوي يقوم بضبط قواعد هذا التجانس الصوتي ، و لا سيَّما بواسطة الأوزان والصيغ الصرفية ،التي تَتَحدَّد فيها مقاطع الكلمة التي تضبط أصوات المفردات كمّا وكيفا، بتحديد عددها ،و مواقعها، وأشكالها الصوتية. ويبقى بعد ذلك بعض التعديل الخارجي اللفظي بدواعي

الاستعمال، بناءً على قواعد التمثيل الصوتي لهذه الأوزان والصيغ ، بحسب مخارج وصفات الحروف في اللسان العربي المبين.

وقد اصطلح العلماء قديماً وحديثاً على أنّ الثلاثية هي مبدأ التصريف وعادته وعدَّته المتينة ، لأنَّ الأسماء المتمكنة المعربة والأفعال المتصرفة، هي وحدها التي يطالها علم التصريف. لأنها ذات بنية صوتية مرنة ، سهلة التشكيل، وتخضع للتطبيع الصرفي، بسبب الوقائع اللغوية الصرفية والنحوية الطارئة عليها أثناء الاستعمال . أمَّا الجامد من الأفعال، والمبني من الأسماء والحروف المعنوية، فإنَّها سماعية وليست من المولَّد المشتقّ بواسطة الصيغ والأوزان، وليست ممَّا قيس على سمت وهيئة كلام العرب، ولا يمكن التصرّف فيه، لأنه انتقل إلى التداول اللساني بواسطة السماع، ولا يتمثَّل فيه أيّ عَرَض من أعراض الَّصرف أو النحو تحت تأثير الاستعمال اللفظي ، ولذلك جاز خروجه عن قواعد علم التصريف، فصيغ على حرفين، أو أقل، كما في حروف المعاني .

و هذا لأن الميزان الصرفي ليس ثقيلاً ولا توزن به الأثقال، و إنما هو كميزان الشعرة ، يوزن به الذهب ، وما إذا كلَّما خَفَّ حلا وغلا، كالكلمات العربية الرشيقة، الممشوقة، الموزونة ،الخفيفة الوقع في اللسان والسمع، " فالمستوى الصوتي يرصد تغيّرات شكل اللفظة ضمن التركيبات اللغوية مما يفتح للأديب أفقاً على استغلال التدرجات الإيقاعية الناتجة عن تلك التغيّرات وتوظيفها دلاليا وجماليا في نصه . " [54] ص 34 فالجانب الجمالي في اللفظة المفردة العربية يكون بسبب الوزن، والجانب الدلالي يكون بسبب الصيغة الصرفية المطردة ،التي هي وزن دلالي وجمالي في الوقت ذاته " إن اللفظة ذاتها شيء رنَّان، وتقوم بوظيفتها كما هي في الشعر، فالمعنى ينتمي إليها، ومنها يأتي إلى الشيء، لكن هذا المعنى – حتى لو تعلَّق بجرسها– يعتمد على روابطه مع مجموع اللغة، ومن ثمّ تتبع قيمة اللفظة من تدخلات سياقها، ومن ماديتها الخاصّة ومن مظهرها بوصفها لفظة. لكنّ الثابت في الأحوال كلّها، أنّ الألفاظ تعدّل معنى الأشياء خصوصاً في الأدب، والكاتب المبدع هو القادر على تعديل نظام اللغة بغية توليد المعاني الجديدة، أو إظهار الجوانب الخفية للمعاني القائمة ، وذلك لا يكون إلاّ ثمرة اختياره لأفضل ما في حوزته من الألفاظ التي من شأنها أن تعبّر عن مشاعره وأفكاره. " [54] ص 36 ولو ذهبنا نبرهن على خفة وجمال الكلمات العربية الموزونة لطال بنا الكلام، ولخرجنا عن الموضوع، لكن المؤكد أن الأوزان والصيغ الصرفية هي التي تمد المفردات العربية بنصيب وافر من جمالياتها وموسيقاها، ومن هنا كان للصرف أوزانه كما كان للشعر أوزانه فهي ليست لغة

الشعر فحسب بل هي في ذاتها لغة شاعرة كما صرح بذلك الأستاذ الكبير عباس محمد العقاد رحمه الله ، فالقيمة الشعرية والجمالية في المفردة العربية مضمونة بفضل هذا الميزان الصرفي الخفيف.

ولهذا الغرض الجمالي والدلالي ، كان الثلاثي أعدل الأبنية وأرشقها وأدورها في الاستعمال، وأكثرها تداولا، فهو الوزن الأكثر اطّراداً، يقول السيوطي: " والفعل إمَّا ثلاثي أو رباعي(...) ولم يأت الاسم المجرَّد على ستَّة لئلا يوهم التركيب، ونقص عنه الفعل حرفا لثقله بما يستدعيه من الفاعل والمفعول وغيرهما ، وما يدل عليه من الحدث والزمان، ولم يأت واحد منها على أقلّ من ثلاثة لأنها أقل ما يمكن اعتباره، إذ من عوارض الكلمة الابتداء بها والوقف عليها ، ولا ابتداءَ بساكن، ولا وقف على متحرّك، فوجب ألاّ يكون حرفاً واحداً وإلاّ كان مستحقاً للسكون والحركة معا، وهو محال فبقيَ أن يكونَ على حرفين ، حرف متحرّك للابتداء، وحرف ساكن للوقف ، لكنَّهم يكرهون اجتماعَ المتضادَّين ففصَلوا بينهما بحرف . " [55] ج 1 ص 260 وعندما نلقي نظرةَ تمعّن في هذا التعليل العلمي لاطّراد الصيغ الثلاثية ، ندرك أن العرب جعلوا للغتهم طبعّاً يوافق طباعهم ، ووضعاً يشبه أوضاعهم، فانساقت في سياقهم ، وانسابت في عروقهم ، وجرت في أوصالهم ، وتعاطفوا معها، وأحبوها كما يحبون الكائنات الحيَّة ، ولم يروا لها نظيراً بين اللّغات، ولا جديرا بالإعراب غيرها، وكأنَّهم هم الذين وضعوها، وصنعوها، واصطلحوا عليها، وعلى طباعها المجانسة لأذواقهم. أو أنَّ واضعَها راعى أحوالهم النفسية ، وذوقَهم اللغوي السامي، فأجرى على ألسنتهم كلمات مشكَّلة كَقطَع السكّر وحبّات الحلوى، يراعي – زيادة على المعنى – حسنَ الشكل، وجمال الهندسة ، وأسلوب الأداء، وجمال التلقي، فهي مفردات مبنية بناءً تلفظياً وظيفيا وفق صيغ موزونة، يستعذبها ويستخفها الصغير والكبير، الذكر والأنثى، ممَّن لا يعاني لثغة، ولا لكنة، ولا عجمة، ولا حبسة ،ولا أيَّ مرض من الأمراض اللغوية العضوية ، التي تعوق عن الأداء والاستعمال، ونظراً لخفَّة واعتدال كلمات هذه اللغة فضّلها الله تعالى لتكون لسانا خالداً لكتابه الخالد ونبيه العالمي الخاتم.

وحتى الصيغ الثلاثية ليست كلَّها مطَّردة ، و إنما المطَّرد منها ما يتوافق مع مبدإ الخفَّة، ويستسيغه الذوق، ولذلك اطَّردَت عشرة أبينة فقط من أصل اثني عشر بناءً في الأسماء الثلاثية ،وألغَوْا وزنين ثلاثيين في الأسماء والصفات وهما:

1. فُعِل: بضم فكسر، وكأنهم تركوه كصيغة خاصة بالفعل المبني للمجهول ، وهو وزن تحويلي وليس وزنا أصليا.
2. فِعُل: بكسر فضم ، لعسر الانتقال من الكسرة إلى الضمة.
وحتى الأوزان الثلاثية العشرة المنتخبة ، بينها تفاوت كبير في الاطّراد والاستعمال.

وإذا كانت الصيغة الصرفية الثلاثية مطَّردة في الوضع الصرفي ، وتكون في حالة من حالات الاستعمال مستثقلة ، فيقع اللجوء إلى حذف بعض حروف الكلمة ، ويبقى الوزن على حاله ، وتكون الكلمة في الاستعمال على غير صورة صيغتها لأننا " إذا أخذنا الفعل وقى(...) وأردنا أن نصوغ منه على مثال افْعَلْ ،وجدنا هذا الفِعْلَ يؤول إلى قِ . فإذا أردنا أن نقابلَ الحرفَ الجديدَ الموجودَ من هذا الفعل بنظيره في الصيغة، لوجدنا أنَّ ما يقف بإزائه من حروف الصيغة هو العين المكسورة (ع) فإذا سألنا أنفسَنا من أيّ الصيغ هذا الفعل قِ ، لقلنا دونَ تردّد أنَّ صيغتَه هي صيغة افعَل، فإذا سألنا فما بال هذه العين المكسورة ، تقف هنا بإزاء الفعل في صورته النهائية، فإن الجواب هو أنَّ هذه العينَ المكسورةَ تمثّل الميزان ، ولا تمثّل الصيغة، فالفرق بين الصيغة وهي مبنى صرفي وبين الميزان وهو مبنى صوتي، تفريق هام جداً له من الأهمية ما يكون منها للتفريق بين علمي الصرف والأصوات . وقد يتَّفق هيكل الصيغة في صورته مع هيكل الميزان ، فالفعل ضَرَبَ صيغته فَعَلَ وميزانه فَعَلَ أيضاً ، ولكنَّهما قد يختلفان. " [56] ص 27
فالميزان الصرفي يعمل على تشكيل الكلمات تشكيلاً صوتيا، يتجانس فيه الصوت اللغوي مع أنفاس المتكلم، ولذلك وضع لها ثلاثة أصول لا أكثر ولا أقلّ .

وهذه الأصول الموضوعة المطَّردة كذلك ، يمكن تعديلها في الاستعمال بحذف أطرافها، تخفيفاً على المتكلم ، كما في صيغ أفعال الأمر من المعتلّ بأنواعه، وهي تعديلات صوتية في الوزن، يقتضيها الاستعمال ، كما يمكن تبيينه في الجدول التالي :

جدول رقم 10: التعديلات الصوتية في الوزن [36] ص 256

الكلمة	المبنى الأصلي	المبنى الطارئ	الوزن الأصلي	الوزن الطارئ
قال	قوَلَ	قالَ	فَعْلَ	فَالَ
سَعَى	سَعَيَ	سَعَى	فعَلْ	فَعَى
اِضْطَرَبَ	اِضْتَربَ	اِضْطَرَبَ	اِفْتَعَلَ	اِفْطَعَلَ
يعِي	يَوْعِي	يَعِي	يَفْعِلُ	يعِلُ

والوزن الطاريء في البنية السطحية هو وزن صوتي ، وليس بوزن صرفي ، إلاّ عندما يتوافق مع الميزان الصرفي ، فمثلا إذا نظرنا إلى الأوزان الطارئة للكلمات المذكورة في الجدول أعلاه وهي (فَالَ، فَعَى ، اِفْطَعَلَ ، يَعِلُ) ، فهذه الأوزان لا يعترف بها الميزان الصرفي الذي ينظر إلى الوزن الأصلي للكلمة ، فإذا لم تتوافق الكلمة مع وزنها الأصلي اُسْتُدِلَّ بالوزن الطاريء على وجود إعلال أو إبدال في بنيتها السطحية .

إنّ ظاهرة التصرُّف في الميزان الصرفي بالحذف والتعديل من دواعي الاستعمال الضرورية من أجل تخفيف الكلمة . أما الصيغةُ الصرفيةُ فهي مُطَّرِدَة ، وتبقى صيغةً للكلمة التي تُبْنَى عليها رغم أنها معدّلة في النطق والتلفُّظ،وهذا التعديل هو تعديل صوتي لا تعديل صيغي. وهذا التصرُّف لا يقف عند حدود التعديل أو الحذف ، بل إنّه قد يصل إلى حد العدول الكُلِّي عن الصيغة الأصلية لنفس الغَرَض ، كما ألمح إلى ذلك ابن الحاجب بقوله: " واللفظ في الأصل مصدر اُسْتُعْمِلَ بمعنى الملفوظ به، كما اسْتُعْمِلَ القَوْلُ بمعنى المقول . وهذا كما يقال الدينار ضرب الأمير، أي مضروبه. والكلام بمعناه ولكنه لم يوضع في الأصل مصدراً على الصحيح إذ ليس على صيغة مصادر الأفعال التي تنصبهاعلى المصدر نحو كلمته كلاما وتكلم كلاماً بل هو موضوع لجنس ما يُتَكَلَّمُ به . " [57] ج 1 ص 33 فهذا ومثله عدولٌ صرفيٌّ عن بعض صيغ اسم المفعول إلى صيغ أخرى أخفّ منها كصيغ المصادر، أو عدول عن بعض صيغ المصادر القياسية ، إلى مصادر أخرى سماعية مثل الكلام من تكلَّم وكلَّمَ ، والخصام من خاصَمَ ، وقد جرى الاستعمال بهذا الاستبدال الذي ألمح إليه ابن الحاجب.

وحتّى حروف المعجم فإن فيها الخفيفَ و الثقيل، والصيغ الصرفية تتكوَّنُ من الأصل الثلاثي الذي هو خفيف بهذا العدد ، وهو أقل الجمع عند العرب، ولما أوضحناه من خفّة بنائه في التجريد والزيادة ،لأن حروف الزيادة العشرة كلها موصوفة بالخِفَّة بناءً

على قول ابن جني: " اعلم أنَّ حروفَ المعجم تنقسم على ضربين، ضربٍ خفيفٍ ، وضربٍ ثقيلٍ . وتختلف أحوال الخفيف منها ، فيكون بعضه أخفَّ من بعض . وتختلف أيضاً أحوال الثقيل منها ، فيكون بعضُه أثقلَ من بعض. وبالجملة فأخَفُّ الحروف في كلامهم، وأقلُّها كلفةً عليهم الحروف التي زادوها على أصول كلامهم، وتلك الحروف العشرة التي سَمَّوْها حروف الزيادة . " [53] ص 811 ويعلِّل ابن جني وجود الهمزة وهي حرف ثقيل مع حروف الزيادة التسعة الخفيفة قائلاً: " فإن قلتَ ألستَ تعلم أنَّ الهمزةَ مستثقلةٌ عندهم، ولذلك ما دخلها الحذف والبدل في كثير من الكلام، فَلِمَ ذكرْتَهَا في الحروف الخفيفة ؟ا فالجواب أن الهمزة وإن كانت كذلك ، فإنك قادرٌ على إعلالها وقلبها والتلعُّبِ بها تارةً كذا وتارةً كذا، وهذا لا يمكنك في الجيم ولا في القاف ولا في غيرها من الحروف الصحاح، وأيضاً فإنّ مخرجَها مجاورٌ لمخرج أخفِّ الحروف وهي الألف ، وأيضاً فإنها لتباعدها من الحروف ما يستروح إلى مخرج المتقارب مما بعُدَ عنها بها، ألا ترى أنك تقول دأب فتفصل بين الدال والباء بالهمزة فيكون ذلك أحسن من فصلك بينهما بالفاء لو جاء عنهم دفب ، وتقول نأل فتفصل بها بين النون واللام ولو فصل بينهما بالراء فقيل نَرَل لم يكن حسناً. فالهمزة وإن ثقلت في بعض الأحوال وتباعدت ففيها من المنفعة في الفصل ما ذكرت. هذا مع ما وصفناه من مجاورتها للألف وأنها مما يمكن إعلاله و التلعُّبُ به . " [53] ص 811

وإهمال كثير من الصيغ اللفظية الثلاثية واستبعادها من مجال الاستعمال، جاء نتيجةً لثقلها وتجافي بعض حروفها، ولم يكن بسبب صيغتها الصرفية،أو ثِقَلِ وزنها ، لأن كلمة الصيغة الصرفية أو الوزن في الميزان الصرفي مضادَّة لكلمة الثقل مهما كان نوعه ، وكيفما كان سببه . والحروف التي تزاد على الصيغة الصرفية الأصلية المعروفة بحروف الزيادة كلها حروف خفيفة، حتى الهمزة المعدودة مع الحروف الثقيلة لها نسب و وشائج تصلها بالحروف الخفيفة كما ذكر ابن جني. والحروف الثقيلة هي حروف الحلق الستة : الهمزة ،والحاء، والخاء، والعين ،والغين، والهاء، وحروف أقصى اللسان هي الجيم، والقاف، والكاف.غير أنَّ للهمزة ميزتَها الخاصَّة .

إن الصيغ الصرفية المطَّرِدة مجرَّدةً ومزيدة ، مبنيةٌ بناءً يراعي خِفَّةَ المفردات الموزونة بها، فالأصول في الصيغة الصرفية رموز ثابتة لأصول الكلمة الخفيفة بعددها الثلاثي، والحروف الزائدة كلها من الحروف الخفيفة ، ماعدا الهمزة وهي حالة خاصَّة كما ذكرنا، و هو الوضع الذي يسمح بتوليد مفرداتٍ عربيةٍ طريَّة ،لا مَشَقَّةَ فيها ولا

ثقل،وهذا سِرٌّ من أسرار لغتنا الجميلة، لغةِ القرآنِ الكريم ، وميزة من مميِّزاتها لا تتوفَّر في غيرها من اللغات.

وقد أدرك هذه الأسرار الدقيقة الكامنة في أصوات اللسان العربي علماء الأصوات وعلماء اللغة العرب قبل ظهور اللسانيات في الغَرْب . ولا زالت نظرياتهم في علم الأصوات سارية المفعول، لأنَّها مؤسَّسَةٌ على مبدإ المناسبة الصوتية في الأوزان والألفاظ " و المناسبة الصوتية هي جزء من نظام اللغة العام ، تنتج عن اتفاق يُوَحِّدُ بين جميع الأعضاء النطقية، بحيث لا نجد صوتا مناوئا لصوتٍ مجاور، ولا عضواً منافيا في وضعه النطقيِّ لعضو آخر، وإنَّما تتعاون الأعضاء النطقية في خلق نوع من الانسجام الحركيِّ في أثناء العمليةِ النطقية، وقبله انسجام في حروف الكلمة ، والجملة ، فلا يكون هناك صوتٌ شاذٌّ عن صوتٍ آخرَ، ولا حركة مناقضة لحركةٍ أخرى، فيؤَدِّي ذلك إلى نوع من التوازن والتوافق. " [58] ص 139 وما يظهر في البنية السطحية للكلمة العربية في حالتي الإفراد والتركيب، قوامه بنيتها العميقة ، التي تراعي قواعدَ التخفيفِ والتناسبِ في الصيغ الصرفية ، والصيغ النحوية ، في الوضع الأصلي للكلمة والجملة، ويجري على ذلك الاستعمال مراعاة للتخفيف والأحوال المناسبة له .

وللمقاطع الصوتية في الكلمة دورُها في تحقيق المناسبة، فالكلمة مُكوَّنَةٌ من وَحَدَاتٍ صوتية ، والبنية الثلاثية اطردتْ في الاستعمال بناءً على هذه المناسبة الصوتية، يقول الدكتور أحمد عفيفي: " وتنتج المناسبة عن طبيعة الوحدات الصوتية ، فالوحداتُ الصوتية داخِلَ الكلمةِ لابدَّ من اختلاف قيمتها، فمنها الوحدة الصوتية الطويلة ، أو القصيرة ،ومنها القوية، أو الضعيفة ، ومنها الساكنة ،أو المتحركة. وكلُّ هذا يشيرُ إلى أنَّ الوحداتِ الصوتيةَ لا تتساوى قيمتها في الكلمة الواحدة . لهذا نجد تناقضاً بين أجزائِها أحياناً ، فيُؤَدِّي ذلك إلى المُناوأَة والمنافاة في النطق ، وتَعَثُّرِ أعضاءِ الجهاز النطقي، فتلجأ اللغةُ إلى التخلّص من ذلك عن طريق الظواهرِ التي تتجلَّى من خلال المناسبة ، والتوافق، والانسجام . " [58] ص 140 وتوازن الحركات والسكنات يضبطه الميزان الصرفي، من خلال الأوزان بصفة عامة والصيغ الصرفية بصفة خاصة.

وتحتلُّ الصيغ الثلاثية أكثر من 77% من بين الأوزان الثلاثة مائة وثمانية التي ذكرها سيبويه ، وهي نسبةٌ عاليةٌ جدّاً كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 11:هيمنة الأوزان الثلاثية

	نوع الأوزان الاسمية	عددها
1	الثلاثي المجرد	10
2	الثلاثي المزيد	228
3	الرباعي المجرد	05
4	الرباعي المزيد	56
5	الخماسي المجرد	04
6	الخماسي المزيد	05
	المجموع	308

2.3. اطّراد الصيغ الصرفية

الاطراد مصطلح نحوي وصرفي ،وهو وصف لما يكثر استعماله من القواعد اللغوية النحوية والصرفية ، و " الطَّرد وصفُ لما وقع له الاطراد، والتتابع، وعدم التخلُّف ، كأنْ يقال مثلا وزن فواعل مطَّرِدُ في جمع فوعل، كجوهر وجواهر، وفاعل كطابع وطوابع، و فاعلاء كقاصعاء و قواصع ." [59] ص 139 ويكون الاطراد متضمناً معنى الدوام والخلود، واستمرار الوجود ، والنشاط المتعاقب،وهو الوصف الذي لا يصدق إلاّ على اللغة العربية وحدها. و يرى الدكتور محمد الخضر حسين أنّ اللغة العربية لا تموت ، حيث يقول مُحِقًّا: " ليس من الهَيِّنِ أن توضع لغة تتلقاها كل الأمم بالقبول على معنى أن تهجر لغاتها وتقيم هذه اللغة مكانها، وإذا فرضنا أن شعوباً غير عربية رضيت أن تتخلّى عن لغاتها، فإن الشعوب الذين ينطقون باللغة العربية أحرص الناس على حياة لغتهم، فمن المحال أن يتبدلوا بها لغة أخرى، وإن تضافر على هذه اللغة أمم الأرض جميعاً، تأبى هذه الشعوب هَجْرَ اللغة العربية ، وتحويل ألسنتها إلى لغة أخرى، تأبى ذلك لأنها لغة القرآن الذي هو معجزة الرسالة ومنبع الهداية ، ولأنها تملك من فصاحة الكلم، وحكمة الأساليب، وغزارة المادَّة ، ما يجعل خطيبَها أو شاعرَها أو كاتبَها المجلّى في حلبة البيان، فلو زهدت هذه الشعوب الإسلامية في اللغة العربية كانت قد فرّطت في جنب الله، وأضاعت من يدها لساناً بلغ في الإبداع أقصى ما يمكن أن تبلغه لغات بني الإنسان. " [60] ص 14 فاطِّراد القاعدة ، والأوزان ، لا يعني دائماً اطِّرادَ الاستعمال الذي له دوافعُ خاصّة.

وقد حدَّد ابن جني الاطِّرادَ والشذوذَ في علاقة ثنائية بين القياس والاستعمال، لأن كل واحد منهما قد يكون صفة ثابتة في القياس ومنتفية في الاستعمال، أو غير ذلك ، في احتمالات منطقية بها تحدَّدَتْ أنواع الاطراد والشذوذ في أربعة.

وقد بيَّنَ أنَّ مسألةَ الاطِّراد والشذوذ يراعي فيهما الدارسُ المنهجَ الوصفيَّ لكلام العرب حيث يقول: " جعل أهل علم العرب ما استمرَّ من الكلام والإعراب وغيره من مواضع الصناعة مُطَّرِداً ، وجعلوا ما فارق عليه بقيَّةَ بابه ، وانفردَ عن ذلك إلى غيره شاذًّا ، حملا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما . " [15] ج 3 ص 97 فالاطراد والشذوذ صفتان متقابلتان تنتفي إحداهما بثبات الأخرى ، ويكون الاطراد والشذوذ في ثلاثة أشياء كما قرَّر ابن جني:

الأول: في الكلام. **الثاني:** في الإعراب. **الثالث:** في مواضع الصناعة.

ولا شكَّ أنّه يقصد بمواضع الصناعة القياس وأدواته الصرفية المتمثلة في مجموع الأوزان والصيغ الصرفية المجردة والمزيدة ، وقد صرّح بذلك ضمن تفصيله للدلالة وأنواعها ومنها الدلالة الصناعية إذ يقول: " وإن كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قِبَلِ أنها إن لم تكن لفظاً ، فإنها صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ، ويستقرُّ على المثال المعتزم بها . " [15] ج 3 ص 97 والاطراد والشذوذ قد يكون في هذه الصيغ واستعمالاتها، وهي مواضع الصناعة .

ويبين الجدول التالي أنواع الاطراد والشذوذ كما حدَّدها ابن جنِّي مُعَلِّقاً على النوع الأول وهو المطرد في القياس والاستعمال بأنّه: " هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة . "[15]ج1ص97

جدول رقم 12 :أنواع الاطراد والشذوذ

	النوع	تعليق ابن جني وأمثلته
1	المُطَّرِد في القياس والاستعمال	هو الغاية المطلوبة والمثابة المنوبة ،كما قال ابن جِنِّي ، مثل: قام زيد ، ضربت عمروا، مررت بسعيد .
2	المُطَّرِد في القياس الشاذُّ في الاستعمال	نحو الماضي من يذر، ويدع ، وكذلك قولهم مكانٌ مبقل، هذا هو القياس والأكثر في السماع بأقل والأوّل مسموع أيضاً .
3	المُطَّرِد في الاستعمال الشاذُّ في القياس	مثل استنوق الجمل ، واستصبت الأمر.
4	الشاذُّ في القياس والاستعمال	كتتميم مفعول فيما عينه واو ،مثل: ثوب مصوون وفرس مقوود.

وإذا كان الاطراد مفهوماً في القياس والاستعمال ، فالشذُّوذ يُستَخْدَمُ بمفاهيمَ مختلفةٍ لا يهمنا كثير منها في هذا البحث ، لأنهم " أجْرَوْا المعنى اللغويَّ للشذُّوذ بين الانفراد، والتفرُّق، والنُّدْرة ، والقِلَّة ، والقولِ الخارجِ عن القاعدة النحوية أو الصرفية، وكل ذلك واقع في معانٍ متقاربةٍ إلى حدٍّ ما . " [61] ص 17 والأوزان والصيغ الصرفية هي أدوات القياس و وسائله ، ولذلك لا يوجد أيُّ وزنٍ شاذٍّ في اللغة العربية ، وإن كانت هناك أوزانٌ قليلةُ الاستعمال . وإنما نُطْلِقُ صِفَةَ الشُّذوذ على القياس الذي هو نوع من الاستعمال، ولا نطلقه على الوزن أو الصيغة ، ولذلك كان سيبويه يعلِّق على الأوزان الصرفية بقوله قليل، أو لا يعلم في الأسماء والصفات غيره]9[ج 4 ص 365 ولا يستعمل في هذا الموضع كلمة شاذّ ، لأن الشُّذوذَ لا يكون إلا في القياس أو الاستعمال، ولا يكون في القاعدة أو الوزن .

أمَّا ابن خالويه ، فيستعمل مصطلح " **ليس في كلام العرب** " لبعض الأوزان الافتراضية التي لم يرد فيها سماع ، ولم تستعمل في القياس ، أو ورد فيها موزونات قليلة ، وهي لم تطَّرِدْ في الاستعمال كقوله: " ليس في كلام العرب ما جاء على تُفْعُل إلاَّ تُرْتُب وتُدْرُؤ، وتَتْفُل لغةٌ في تُتْفُل وهو ولد الثعلب ويقال تَتْفُل . فأمَّا تُرْتُب ، الأمرُ الثَّابت ، ما هذا الأمر بتُرْتُب أيْ راتب، ثابت. " [38] ص 120 كما يقول " ليس في كلام العرب فاعل صفة جُمِعَتْ على فواعل ،إلا أربعة أحرف، فارس وفوارس، وهالك وهوالك ، وخاشع وخواشع، وناكس ونواكس، لأن فواعل إنما هي جمع فاعلة لا فاعل ، مثل ضاربة وضوارب . وأما فاعل إذا كان اسمًا فإنه يجيء على فواعل كثيراً، حاجب وحواجب، خاتم وخواتم . " [38] ص 123 فهو يستعمل مصطلح الشذُّوذ لِما لم يطَّرِدْ في الاستعمال الصرفي وكانت أمثلته معدودة . وذلك لأن كلمة الشذوذ يغلب عليها معنى الخطإ ، ومخالفة القاعدة ،وعدم الاستحسان. وهذه ليست موجودة في الأوزان وإن قلّ استعمالها، لأن " الشذوذ هو الخروج عن القياس ، وعدم الاتِّساق مع المألوف من القواعد العامة ، أو هو مخالفة القياسِيِّ ، من غير نظر إلى قلَّتِه وجودته وكثرته . والشذُّوذ من الأحكام الشائعة التي يكثر ذكرها في مجال تقويم القواعد النحوية ،حتى أنّه يعتبر ظاهرة بارزة تعْلِن عنها كل مراجع النحو ومصنفاته . " [59] ص 113 وما دام الشذوذ هو مخالفة القياس ، و الخروج عن القاعدة، فإن قِلَّةَ استعمال القاعدة لا يسمّى شذوذاً، وهكذا فإن الاطِّرادَ في المسائل الصرفية ليس مقابلا للشذوذ.

وقد لاحظ العلماء هذا التفاوت في استعمال الأوزان والصيغ الصرفية فصنَّفوها بحَسَب هذا التفاوت إلى أصناف ، كما فعل محمد المبارك الذي قسَّم الأوزان الصرفية إلى ثلاثة أصناف [30] ص 130

الصنف الأول: الأوزان والصيغ الكثيرة الاستعمال.
الصنف الثاني: الأوزان القليلة الاستعمال.
الصنف الثالث: الأوزان النادرة الاستعمال.

ويقول في تعريف الصنف الأول وهو موضوع البحث الذي سميناه بالصيغ الصرفية المطردة : " الأبنيةُ الكثيرةُ الاستعمالِ كَأَبْنِيَةِ الأفعال المعروفة ، وتصاريفها ،والمشتقات السبعة ، والجموع القياسية السالمة منها وغير السالمة ، وهذه الأبنية مطَّرِدةٌ قياسيةٌ ويمكن أن نقول عنها أنها صيغٌ حَيَّة . " [30] ص 130 وبسبب هذه الصيغ الحية، فإن اللغة العربية هي أكبر اللغات الحية، وأرحبها، وأثراها. والدليل على ذلك صارخ، لا ينكره إلاّ جاحد ،أو حاسد ، أو جاهل، فهي لغة الحياة.وقد نقل محمدالخضر حسين الخبر التالي الذي يؤكد صفة الخلود والبقاء للغة العربية إذ يقول: " كتب جول فرن قصة خيالية بناها على سُيَّاحٍ يخترقون طبقاتِ الكرة الأرضية ،حتى يصلوا أو يدنوا من وسطها ، ولمَّا أرادوا العودةَ إلى ظاهر الأرض، بدا لهم أن يتركوا هنالك أثراً يدل على مبلغ رحلتهم. فَنَقَشُوا على الصخر كتابة باللغة العربية، ولمَّا سُئِلَ جول فرن عن وجه اختياره للغة العربية، فال :" إنها لغة المستقبل". ولا شك أنه يموت غيرها وتبقى حية حتى يرفع القرآن نفسه . " [60] ص 14

وقصص جول فرن الخيالية مؤسَّسةٌ على تَكَهُّناتٍ واستشرافاتٍ مستقبليةٍ أَثْبَتَ الواقعُ العلميُّ تَحَقُّقَ الكثيرِ منها. فَلِمَ لا يتحقَّقُ الاستشرافُ لمستقبلِ اللغةِ العربية التي يعتقد كثيرٌ من أبنائها أنَّ المقصودَ باللُّغاتِ الحيَّةِ غيرُها ، وهي اللغات الأجنبية فقط. واللغةُ العربيةُ حيَّةٌ بأصواتها ، ومفرداتها ، وتراكيبها ،ونشاطها،ووزنها. وهي ليست حيَّةً في البنية السطحية فقط ،على مستوى الكلام والكلمات، بل هي أيضاً حيَّةٌ على مستوى البنيةِ العميقة، بفضل صرفِها المتضمن لهذه الصيغ الصرفية الكثيرة الاستعمال ،التي نعتها محمد المبارك بالصيغ الحية، وبفضل نحوها المتضمن للصيغ النحوية الوظيفية على مستويات الفصاحة ، والبلاغة ، والبيان ، والإعجاز .

وأمّا الصنفُ الثاني من الأوزان والصيغ القليلة الاستعمال، فيقول عنها محمد المبارك: "هي التي وَرَدَ على وزنها عددٌ من الألفاظ يمكن عدُّه وإحصاؤه ، ولكنها وقفت عند هذا الحال المنقول عن العرب ، دون زيادة فيها، وذلك مثل (فعالية، رفاهية،علانية، سواسية ...إلخ) و (فِعِّيل، سِكِير، صِدِّيق، غِرِّيد، شِرِّير...إلخ) و(أُفعولة، أُعْجوبة، أُسْطورة، أُحْدوثة ...إلخ) ، ورأينا في هذا النوع من الأبنية، أنه يحتمل وجهين ، أحدهما أن هذه الأبنية كانت حية، ثم جمدت ووقفت فيها الحياة ، وبقيت الكلمات التي ولدتها مستمرة الاستعمال ، ولكن الصيغة التي ولدتها عقُمَتْ. وثاني الاحتمالين ، أنها صيغ جديدة ، حديثة المولد ، ولكنها لم تر النور حتى هاجمها النحاة واللغويون حين تدوين اللغة والنحو، وضبطوها على تلك الحال ، فحالوا بينها وبين المسير، و وقفوا دون نموِّها على اعتبار أنهم وجدوها عند أصحابها العرب هكذا محدودة العدد ، ولم يراعوا أنها كانت في بدء نموِّها ،وأوَّلِ نشأتها. وأن اللغة لو استمرت في حضن أهلها ، ولم تنتقل إلى أهل الصنعة من النحاة واللغويين، لنمت وترعرعت. وفي هذا النوع من الأبنية يقع الخلاف بين القائلين بالقياس والقائلين بالسماع، وكأنَّ الحُجَّةَ القائمةَ في نفوس القائلين بالقياس، هي أنَّ العددَ الواردَ على وزن من الأوزان كافٍ لاعتبار هذه الصيغة حية، وإن كان ما نقل عن العرب من الأمثلة من وزنها محدود . " [30] ص 130 ونحن لا ندخل في هذه الحملة التي شُنَّتْ على اللغويين والنحاة ، ولسنا إطلاقا مع الرأي الذي يتَّهمهم بتجميد اللغة وإعاقتها عن النموِّ ، بل نرى عكس ذلك تماما ، لأن اللغة يجمّدها الإهمال ، وينمّيها الاستعمال ، ولولا جهودهم لما عرفنا كيف نحافظ على لغة القرآن ولا كيف نقرأه ونحفظه ،ولا كيف نتداول ذخائر التراث . وهذه الأوزان والصيغ القليلة الاستعمال، هي كذلك صيغ حية، ولكنَّ موزوناتِها المسموعةَ قليلةٌ في عصر أو آخر، وقد تعود إلى النشاط بعد عصر التدوين ، وقد تشتدُّ الحاجة إليها فتستعمل بكثرة في عصرنا الحديث ، فليس يعني استعمالها القليل في العصور القديمة قلَّةَ استعمالها في العصور القادمة ، لأنها جهازٌ متوفِّرٌ للقياس عليه عندما تدعو الضرورة إلى وضع ألفاظ ومصطلحات جديدة ، كما هو الشأن بالنسبة للمصدر الصناعي الذي لم يكن مطَّرِدَ الاستعمال، وأصبح اليوم مطرد الاستعمال.

أمّا الصنف الثالث من الأوزان فـــ " هو النادر الاستعمال، كالصيغ التي جاء على وزنها كلمة ، أو بضع كلمات، وهو ما أسْماه المتقدمون نوادر الأبنية ،وافرد له ابن قتيبة في أدب الكاتب والسيوطي في المزهر فصولاً خاصَّة، ومثاله وزن فعلوت وجاء منها ملكوت وجبروت ورحموت ورهبوت، وفعُّول منها سُبُّوح وقُدّوس ، وفاعيل ومنها قابيل

و هابيل وآمين ،وفِعْيَل منها عثْيَر وعِزْيَن ، وفِعِل ولم يرد منها إلاّ إبِل و إطِل وهو الخصر وإبِد لغة في الأبد وهما متروكان، وفعَّيلَي ومنها خصِّيصى ، وبضع ألفاظ أخرى. ورأينا في هذا النوع من الأبنية التي لم يرد على وزنها إلا كلمة أو كلمات قليلة جداً، أنها بقيَّةٌ باقيةٌ لصيغٍ كانت حيَّةً ولكنها ماتت من عهد بعيد، وقد ترجع إلى العهد الذي كانت فيه اللغات السامية لغة واحدة ، أو لهجاتٍ متقاربةً إذا صحَّ أنَّ اللغاتِ الساميةَ كانت لغةً واحدة. والرجوع على كل حال إلى اللغات السامية الأخرى والبحث في صيغها وأبنيتها، ولا سيما في العصور القديمة، يعين الباحث في هذا الموضوع وينير السبيل، وثمَّةَ احتمالاتٌ أخرى، منها أنَّ بعضَ هذه الألفاظِ غريبُ الأصلِ، دخل اللغة العربية من عهد بعيد واحتفظ بصيغته الأجنبية، ومنها أن بعض الكلمات دخل عليها تغيير في لفظها وتبديل في بعض حروفها وحركاتها ،أو بَعُدَ العهدُ بأصلها، حتى نُسِيَ وجُهِل وظُنَّتْ أنها أصلية. وأخذ اللغويون يبحثون عن وزنها وبنيتها. وبالجملة فإن الأبنية التي من هذا النوع، يمكن أن نُسَمِّيَها أبنيةً ميتةً وأن نعتبر الألفاظ الباقية على وزنها من رواسب الماضي البعيد . " [30] ص 132

وسبب هذا التقسيم تفاوت القيمة التي تَتَمَتَّعُ بها بعض الأوزان دون البعض الآخر، مِمَّا يجعل بعضَها أكثرَ استعمالاً ودوراناً على الألسنة . والصيغ الصرفية التي تحمل المعاني الوظيفية تكون مطَّرِدة وكثيرة الاستعمال ، وهذا هو السبب الرئيسي في الاطِّراد، أمَّا الأوزان التي لا تحمل المعاني الوظيفية فتبقى أوزاناً قليلة أو نادرة الاستعمال ، ويشتمل الميزان الصرفي على أوزان قياسية وأوزان غير قياسية ،والصيغ الصرفية هي الأوزان القياسية ، والأوزان القليلة الاستعمال هي الأوزان غير القياسية،و هي التي لا تكثر أمثلتها، ولا يعثر عليها في الأحداث الكلامية إلا بالسَّماع . وقد يكون هذا السَّماعُ قليلاً أو مشكوكاً فيه، لأنَّ الطاقةَ الصرفيةَ والنحويةَ في هذه الأوزانِ القليلةِ الاستعمالِ ضعيفةٌ أو مفقودة.

وفي المقابل فإن الأوزان القياسية هي التي تكثر أمثلتها وموزوناتها ويَطَّرِدُ استعمالُها في الاشتقاق والتوليد ، ويمكنُ القياسُ عليها بسهولة ، وتعتبر قاعدة ثابتة (base) ونظاماً دائماً(regle) في توليد وقياس المفردات.

ويجبُ التفريقُ بينَ الأوزانِ السماعيةِ التي تخضعُ أمثلتُها المُعْجَمية لمجرَّد السماع والنقل، ولا يمكن إنتاجُ أمثلةٍ جديدةٍ قياساً عليها إلاّ بعد المواضعة والاتفاق والاستعمال،

كما يقتضيه وضع المصطلحات الجديدة ، وفق الشروط والضوابط العلمية، وتبقى مع ذلك مجرَّد أوزانٍ صرفية، وليست كالصيغ الصرفية التي هي أوزان قياسية ، وقوالب طيّعة للمفردات الموزونة في اللغة العربية ، تُصَبُّ فيها بحسب الدواعي النحوية ، والدوافع الدلالية ، وقد تنحرف عن معانيها الوظيفية المعيارية لِغَرَضٍ بلاغي أو أسلوبي.

إن الصيغة الصرفية يلازمها الاطِّرادُ وكثرةُ الاستعمال، أمَّا الأوزانُ الصرفيةُ فهي غير مطَّردة ، ويمكن تلخيص هذا المفهوم في القاعدة التالية وهي أن كل وزن مطرد هو صيغة صرفية وبالاستقراء نستنتج ما يلي:

1. كل صيغ الأفعال صيغ صرفية مطردة، ولا يوجد أي وزن من أوزان الأفعال لا يمكن القياس عليه.
2. إن أوزان الأسماء منها المطرد وغير المطرد ،ولا يعنينا في هذا البحث سوى المطرد.

والوزن في الصيغة الصرفية يؤدي معنى وظيفيا بارزا في الوحدات المعجمية ، والصيغة هي عنصر من العناصر الصرفية التي تؤدي وظيفتها في التركيب: " والمعنى الوظيفي على المستوى الصرفي ذو أنواع ، منها المعنى الذي ينسب إلى أقسام الكلمة، كالاسمية والوصفية، والفعلية، والظرفية، إلخ. ومنها المعنى الذي ينسب إلى عناصر التصريف، كالتكلم ،والخطاب، والغيبة ،والتذكير، والتأنيث، والإفراد، والتثنية، والجمع، والتعريف، والتنكير. ومنها المعاني المتعلِّقة بالصيغ المجرَّدة، كالطلب ،والصيرورة، والمطاوعة، والتكلُّف ،واعتقاد الشيء على صفة، والاتِّخاذ ، والمبالغة ، والتفضيل ، والتعجُّب، والأدواء ، والألوان ، والحركة ، والزمان ، والمكان ،والآلة ، والمَرَّة ،والْهَيْئَة ، إلخ .ومنها معاني الزوائد واللواحق ، كالتوكيد ، والتصغير، والتعدية، إلخ. وَكُلُّها معانٍ وظيفيةٌ تُؤَدِّيها العناصر التصريفية ، داخلةٌ في عِداد المعاني العرفية . " [62] ص 291 والصيغة الصرفية المطَّرِدة تحمل معنى وظيفياً خاصا تضيفه لكلّ الكلمات المشتركة في الوزن الواحد.

الفصل 4
وظائف الصيغ الصرفية المطّردة

لابد من تحديد المجالات الوظيفية للصيغة الصرفية المطردة التي تتميز بها عن بقية الأوزان، من أجل توضيح وتحليل قيمتها كنخبة من الأوزان الموظَّفة بكثرة في بناء الكلمات العربية وإنتاجها، وقابليتها باستمرار للوضع والاستعمال لِما تؤدِّيه من وظائفَ في الكلمة ، معزولة ، وفي سياقها النحوي . ونرصد هذه الوظائف فيما يلي:

1.4.المناويل المحدودة للكلمات

الصيغُ الصرفيةُ مناويلُ متناهيةٌ لمجموعةٍ غيرِ متناهيةٍ مِنَ الصيغِ الإفرادية،و هذا يجعلها في مرتبة واحدة مع النحو التوليدي، هو في إنتاج الجمل ، وهي في إنتاج الفمردات " وتنشأ البنيات اللغوية من ائتلاف الصيتات ، ويأخذ هذا الائتلاف وجهين: الوجه الأول ويتعلَّق باللغة ، وهو كونها مناويل لغوية تندرج تحت المستوى التصريفي ،أو تحت المستوى التركيبي ، وتتمثَّل المناويل على المستوى الأول في مناويل الكلمات ، كما تتمثل على المستوى الثاني في مناويل الجمل. الوجه الثاني ، وهو كونها ائتلافات من أصوات منطوقة بالفعل، تحقق المناويل اللغوية على المستويين الصرفي والتركيبي في السياقات الفعلية للكلام . " [36] ص 228 وتدخل الصيغ الصرفية في الإطار العام لعلمي الصرف و النحو، باعتبارهما من أنظمة اللغة ، لأن اللغة هي مناويل منظَّمة على المستوى الصرفي ، والمستوى التركيبي، تُمَكِّنُ مستعمليها من بناء كلامهم وفقاً لهذه المناويل ، فينتجون بفضلها بنى إفرادية بفضل الصيغ الصرفية، و بنى تركيبية بفضل القواعد النحوية.

وهذه الصيغ الصرفية المطَّرِدة هي " عوامل تصريفية تتعلق بالقواعد التي درج عليها العرب في بناء صيغ المصرَّفات ومبانيها. وهذه القواعد تقوم على أساس الاعتباطية، أي أنه لا يمكن أن تكون هناك صلة طبيعية أو علاقة قابلة للتفسير بين اسم الفاعل– مثلا – والتنوُّعات المختلفة التي يأتي عليها . " [36] ص 259 وتعتبر الصيغة الصرفية كالنحو وسيلة توليدية إنتاجية ، تسمح للمتكلم بصياغة وحدات معجمية متنوعة على منوالها، كما تعتبر وسيلة قياسية لتمييز الأفعال عن الأسماء والصفات ، إذ لكل واحد من هذه البنى التقسيمية صيغ صرفية خاصة "و لعلّ أهمّ ما يميِّز الصفات عن الأسماء هو أن مادَّتَها الاشتقاقية تمتدُّ إلى صيغ فعلية ووصفية أخرى، وهذه السمة تقرِّبها

– مبنى – من طابع الأفعال فتنتمي مثلها إلى أصول اشتقاقية، وتتَّصِل أسبابها بصيغ أخرى،أو تتصرَّف إلى صيغ غير صيغها. على عكس صيغ الأسماء التي لا تجد تحت صيغها أفعالا، أو أن مادتَها لا تقبل العلاقات الاشتقاقية فيما بينها."[42] ص 69

فبواسطتها تَتَحَدَّدُ الفروقُ البنيوية ، ويتم تصنيف الكلمات التي يطالها الميزان الصرفي إلى اسم أو صفة أو فعل، فهي وحدة صرفية تتلبَّس بها الكلمات، فالكلمة الموزونة تأخذ شكلها وهيئتها من وزنها وصيغتها ، وهي المقوِّم الأساسي في بنائها و وجودها، وبها توزن الأسماء المُعرَبة والأفعال المتصرِّفة، وهذه هي الوظيفة التي تقدِّمها الأوزان والصيغ الصرفية للُّغة، وتصبح هذه الصيغ الصرفية بحكم التواتر وكثرة الاستعمال ضرورية، ومقوِّماً أساسيا من مقومات النظام اللغوي في اللسان العربي .

يقول الدكتور عبد السلام المسدي: " وترتكز ظاهرة التحوُّل في صلب بناء اللغة من الاعتباط إلى ما يشبه التعلُّق بالضرورة ، على مبدأين أساسيين هما تعامل الإنسان مع اللغة، وتعامل اللغة مع الزمن، فمن حق اللفظ إذا أفاد في اللغة دلالة ما أن يطَّرِد اقترانه بما لا ينتقض تعاقد الجماعة ، ولا يفسد أمر الإصطلاح العرفي بينهم. ولمَّا كانت علاقة الألفاظ بمدلولاتها في أصل انبعاثها علاقة تواطئية محضاً ، تعذّر على العقل أن يشرِّعها إلاّ بعد أن تتواتر في الاستعمال بحكم قانون الاطِّراد " [63] ص 18 وفعلاً أصبحت المناويل الصرفية التي تحدِّد صيغ الأفعال والمشتقات متواترة ومطردة في الاستعمال على مستوى اللغة ومستوى الكلام ، بحيث لا نستطيع تحييد الأوزان والصيغ الصرفية ، ممَّا يبيِّن وظيفتَها اللسانيةَ كقواعدَ متناهيةٍ لإنتاجِ وتوليدِ مفرداتٍ غيرِ متناهية.

وهي بهذه الأوضاع وسيلة لتمييز الوحدات الصرفية، بواسطة نبر الكلمة المُسْتَمَدِّ أصلاً من الصيغة أو الوزن " واللغة العربية بهذه الميزة ، قد امتلكت الوسيلة التي تمكِّن العلماء من تحديد مواضع النبر على صيغها وأوزانها، بل إنها كما يبدو تتميَّز عن لغاتٍ أخرى عديدة توصف بانها لغات نبرية في هذا التحديد الصرفي(...) ويصبح النبر حينئذٍ على مستوى الصيغة الصرفية ، أو الكلمة، ذا قيمة صرفية تتمثَّل في تقديم القِيَم الخلافية التي تفرِّق بينَ طوائفَ منَ الصيغ مثلِ فَعَلَ وفَعَّلَ و فَاعَلَ و فَعِيل ، حيث يُفَرَّقُ بينَ الكلماتِ الأربعِ بالكَمِّيَة ، وبين الثلاثة الأولى وبين الرابعة بالنبر، حيث يقع النبر في الكلمات الثلاث الأولى على المقطع الأول ، في حين يقع النبر في الكلمة الرابعة على المقطع الثاني ." [64] ص 178 والمعاني الخلافية بين الوحدات المعجمية تؤَدِّيها الصيغة ، لأن صيغ الأسماء تختلف عن صيغ الأفعال، وفيها تنوُّعٌ خلافي وهو ما يؤكِّده

الدكتور حسام البهنساوي في قوله: " إن نبرالكلمة أو الصيغة الصرفية المفردة ، هو نبرٌ صامت، صَمْتَ القاعدةِ نفسِها، وَصَمْتَ اللغة كذلك، وهذا النوع من النبر إنما يمثِّل مقرَّرات القاعدة ، ولا علاقة بينه وبين متطلَّبات السياق (...) والحق أن طبيعة الصياغة العربية لأبنيتها ومفرداتها قد مكَّنَتْ العلماءَ من تصنيفها ، وتقسيمها في أقسام و أوزان صرفية، صحيحٌ أن هذه القوالب والموازين تستوعب كثيراً من مفردات وألفاظ القالب بدقة تامة ، لكنَّ بعضَ الألفاظ والمفردات قد تختلف أو تخرج عن قالبها وميزانها، لكنْ هذه القوالب والأوزان في نهاية الأمر، هي الوعاء المناسب لِصَبِّ الصيغة واحتوائها . " [64] ص 178 ويتميز نوع من المفردات بهذه الأوزان والصيغ، من بين أنواع أخرى من المفردات لا يمكن إخضاعها إطلاقاً لهذه الأوزان.

ولكن هذه الأوزان تؤدي وظائف لغوية صرفية خاصة في طاقتها التوليدية ، فهي صيغ وبنى تحتية ،داخلية ، عميقة وهي إحدى أهم دعائم الصرف العربي "... وقد نجد بين الصيغة التحتية وصيغة الاشتقاق عدداً من الصيغ الوسيطة، كل واحدة فيها تختصُّ بقانون واحد، إنّ هذه الصيغ الوسيطة ليس لها أهمية كبيرة . إن الصيّغَ المهمةَ في الاشتقاق ، هي الصيغةُ التحتيةُ (الأولى) وصيغة الاشتقاق (الأخيرة) . " [47] ص 126

وهذه الصيغ الوسيطة هي ما يطرأ على الأوزان أثناء الاستعمال، من حذف وإبدال ، وهي حالات طارئة ، تدلُّ على مرونةِ الصيغِ والأوزانِ ، فهي ليست صلبة أو قاسية. وإنما هي وحدات مرنة ، قابلة للتوليد والتفريع، وليست مجرَّد قوالب شكلية اعتباطية لا معنى لها ولا تخطيط فيها ، وكل صيغة من تلك الصيغ فيها قابلية لحمل المعاني الوظيفية الأولية التي يحددها الصرف، والمعاني الإضافية التي يضفيها السياق والاستعمال.

2.4. المعاني الوظيفية للصيغ الصرفية المطردة

المعنى الوظيفي هو ما تحمله الصيغة في حالة التجريد من المادة المعجمية، فهي أوزان ذات دلالة أوَّلية خاصَّة ، تعتبر جزءاً من دلالة الكلمة ومعناها. وكثير من هذه الأوزان والصيغ اصطلح على تسميته بمعانيها الوظيفية التي تؤدِّيها وتقدِّمها الكلمة ، مثل صيغ المبالغة ، وأفعل التفضيل ، واسم الآلة ، واسم المكان ، واسم الزمان، وكل هذه التسميات مستخلصةٌ من الوظيفة المعنوية التي تحتوي عليها الصيغة الصرفية التجريدية ،

وسمَّاها ابن جني بالدلالة الصناعية ، يقول الدكتور تمَّام حسَّان : " إنَّ بنية الكلمة أو وزنَها عنصرٌ من العناصر الأساسية التي تحدِّد معناها ، ولولا ذلك لالْتَبَسَتْ معاني الألفاظ المشتقَّة من مادَّةٍ واحدة. فالصيغة هي التي تقدِّم الفروقَ بين كاتب ، ومكتوب، وكتابة، أو بين شريك، واشتراك، وشركة، فهي التي تُخَصِّصُ المعنى وتُحَدِّدُه كتحديد معنى الفاعلية فيما كان على وزن فاعل من الثلاثي، أو مُفْعِل من اَفْعَلَ ، أو مُفْتَعِل من اِفْتَعَلَ، ومعنى المفعولية في أوزان اسم المفعول ، أو معنى الطلب في استفعل كاستنصر واسترحم . " [20] ص 140 وهذه القيمة الدلالية تكمن في الوزن وما يقدِّمه للكلمة من معنى وظيفي، ويصبح الوزن ذاته عنصراً من العناصر المكوِّنة للوحدة المعجمية الموزونة في اللسان العربي ، بفضل هذه المعاني الوظيفية الكامنة بالقوة في الصيغة الصرفية المطَّرِدة ، والمجسَّدة بالفعل في المفردة المُشَكَّلة على منوالها.

وزيادة على المعاني الوظيفية الكامنة في الصيغ الصرفية ، توجد المعاني الصرفية فيها أيضاً ، فمثلاً نستطيع بفضلها التفريقَ بين الاسم والفعل ، وتعيينَ نوع الاسم ونوع الفعل. وفي هذا الشأن يقول الدكتور تمَّام حسَّان أيضا : "على أنَّنا يمكننا النظر إلى الأمر من زاوية أخرى نتناول بها المعاني الصرفية الشهيرة ، أو ما يرصده الصرف لكل منها من المباني التي تشتمل داخل كل مادة على جميع ما تَصَرَّفَ من هذه المادة ، كالمصدر بأنواعه ، والميميات ، والصفات من الأفعال ، فكل هذه التصريفات يفترض أن تفيد هذا المعنى ، كل من زاويته الخاصّة ، فالمصدر يفيد المعنى من زاوية الحدث ، والميميات تفيد المعنى نفسه من زاوية مكانه ، أو زمانه ، أو آلته ، والصفات تفيده هو أيضاً من زاوية دلالتها على موصوف بالحدث ، والأفعال تفيده من زاوية الاقتران بين زمنه وحدثه، ولكنَّ القسطَ المشتركَ بينَ هذه التصريفات جميعاً أنها تشتمل على حروف بعينها ، مرتّبة في جميعها ترتيباً موحّداً ، فتتّفق في هذه الحروف ، وفي ترتيبها ، وفي الأصليِّ والزائدِ منها . " [20] ص 140 فالحدث يتقولب في صيغ مختلفة ، ويأخذ أشكالاً مختلفة ، لكل شكل منها معناه الخاص المكتسب من صيغته ، لأن هذا المعنى يطّرِد في جميع الأحداث التي تصاغ في نفس الوزن، ونظراً لهذا التواجد الذي يتَّخِذه الحدث في هذه الصيغ ، سمّى بعض الباحثين هذا الصنف من المشتقات بالصيغ الحدثية ، التي يمكن النظر إليها من زوايا متنوعة نظراً لتنوُّع وظائفها ، تقول الدكتورة صفية مطَّهري في تعريف الصيغة الإفرادية الحدثية: " إنَّ الصيغة الإفرادية الحدثية ، هي ذات الدلالة الزمنية ، وهي ما تعرف بالصيغة الصرفية، فهي شكل الكلمة أو مادتها الأصلية التي تتكوَّن منها ، وهيئتها التي بنيت عليها حروفها سواء أكانت أصلية أم زائدة ، و

وظائفها الصرفية التي تمتاز بها وهي دلالتها على الحدث المقترن بالزمن ، وإيحاءاتها الدلالية الناتجة عن مادتها وهيئتها التي بنيت عليها ، وعن استعمالاتها المختلفة والمتنوعة التي اكسبتها بتنويعها دلالات عديدة . " [65] ص 43 وكون الصيغة الصرفية في وضع الدلالة على الحدث ، في مختلف أوضاعه ، يجعلها ذات وظيفة صناعية تثري بها وتنمّط المادة المعجمية ، لأننا بواسطتها يمكن أن نصنِّف المادة المعجمية وفق هذه المعاني الحدثية التي تؤديها.

وتمتاز الصيغة الحدثية باتصافها بالحدث ، ولذلك كانت الصيغ الصرفية المطَّرِدة في أغلبها تحمل الوصف بالحدث و " الصفة هي كل كلمة تدل على موصوف بالحدث ،وتشمل الصفة ما يلي: صفة الفاعل (اسم الفاعل) ، صفة المفعول(اسم المفعول) ، صفة المبالغة(مبالغة اسم الفاعل) ، صفة التفضيل(اسم التفضيل) ، الصفة المشبهة، فالصفة مبنى صرفي عام تندرج تحته هذه الصفات الخمس التي يختص كل منها بصيغ معيَّنة. أما معنى الصفة الصرفي فهو دلالتها على الموصوف بالحدث عامّة، على حين أن كل صفة من هذه الصفات تختص بمعنى محدَّد . " [34] ص 161 ومهما يكن هذا المعنى المحدَّد ، فهو يتضمَّن الوصف بالحدث وفق المعاني الوظيفية التي تحتويها الصيغة الصرفية المطَّرِدة، وإن كانت الصفة قريبة من الفعل في دلالتها على الحدث ، وقريبة من الاسم في دلالتها على الموصوف بالحدث ، فإنها تتميز عنهما بما يلي [34] ص 161

أولا: لها صيغ خاصة بها.

ثانيا: تدل على موصوف بالحدث ولا تدل على مسمى.

ثالثا: زمنها نحوي يستفاد من السياق.

رابعا: الإضافة فيها ذات وظيفة زمنية فإذا كانت مضافة دلت على المضي ، وأما إذا كانت منوَّنة فإنها تدل على الحال أو الاستقبال.

وللغة العربية بفضل هذه الأوزان المعبّأة بالمعاني الأولية طريقتان في صناعة المعاجم، و نوعان من المعاجم ، النوع الأول معاجم الألفاظ ، التي تعتمد على الصيغة الثلاثية المجرَّدة من الزيادة والمعنى، والنوع الثاني معاجم المعاني التي تصنِّف الألفاظ حسب صيغتها الصرفية وتشكيلتها الصوتية ، يقول محمد المبارك: " إنّ الألفاظ العربية يمكن أن تصنَّف على وجهين، أوّلُهما أن تصنَّف حسب موادها وأصولها ، فتجمع الألفاظ التي ترجع إلى أصل واحد وتشترك في حروفها الأصلية في زمرة واحدة مهما تختلف

أشكالها وأبنيتها، وهذا ما فعله أصحاب المعاجم العربية إذ جمعوا الألفاظ وصنَّفوها على حسب حروفها الأصلية. والوجه الآخر يكون بجمع الألفاظ التي تتساوى أوزانها وتتماثل صيغها وأبنيتها مهما تختلف أصولها وموادّها كجميع الألفاظ الدالة على الآلة مثلا، والمتشابهة في هيآتها وبنائها ، أو الدالة على الفاعل ، والتي هي على وزن فاعل من الثلاثيات ،والرَّابط بين الألفاظ في التصنيف الأول والعنصر المشترك بينها هو المادّة الأصلية أو الحروف الثلاثة والمعنى العام الذي تؤدّيه هذه الحروف. وأمّا في التصنيف الثاني فالرابط بين الألفاظ في زمرة واحدة والعنصر المشترك بينها هو شكل البناء والتركيب والوزن الموسيقي من جهة والمعنى الذي يتحصَّل من هذا البناء أو الوزن من جهة أخرى ." [30] ص 115 وهكذا تُقَدِّمُ الصيغُ الصرفيةُ منهجين مختلفين للمعجمية العربية ، قبل اكتشاف نظرية الحقول الدلالية في التفكير اللساني الغربي.

وإذا كان ابن جني يسمي المعنى الذي تؤدِّيه الصيغة بالدلالة الصناعية ، فإن الدكتور تمَّام حسَّان يطلق عليه مصطلح المعنى الوظيفي إذ يقول: " ولا شكَّ أنَّ ثمَّةَ وظائفُ محدَّدَةٌ للصيغ الصرفية العربية ، فوظيفة صيغة الفاعل غير وظيفة صيغة المفعول، والمجرَّد غير المزيد، و وظائف صيغ الزيادة محدَّدةٌ صرفيا ، نستطيع أن نطَّلِعَ عليها في كل كتب الصرف ، ولسنا هنا بصدد الكلام المفصَّل في وظائف كل صيغة صرفية على حدة ، والذي يهمّنا إنما هو الإشارة إلى وجود وظائف محدَّدة لكل صيغة (...) ويصدق على مجموع المعاني الذي يؤديه الصوت والحرف والموقع والمقطع والصيغة والعلاقة ، اصطلاح المعنى الوظيفي ، لأن لكل واحد من هذه الأمور وظيفة خاصة يؤَدِّيها ، ويساهم بأدائها في بيان المعنى العام و وُضوحه." [23] ص 120 ويؤكِّد هذا المعنى في سياق آخر بقوله: " وفي الصرف مورفيمات لها أسماء خاصة كالطلب، والصيرورة، والمطاوعة ، والتعدِّي، واللزوم ، والافتعال، والتكسير، والتصغير، والوقف، وهلمّ جراً ، تعبِّر عنها على الترتيب علامات هي اِسْتَفْعَلَ ، وانْفَعَلَ ، وأَفْعَلَ ، وفعّل ، وافتعل ، وصيغ التكسير، والتصغير، وعدم الحركة، فالطلب في الصرف مورفيم ، وفي النحو والبلاغة باب ، وصيغته علامة صرفية . ومثل ذلك يمكن أن يقال في البقية، والصيغة بالنسبة إلى المورفيم علامة ، وبالنسبة إلى أمثلتها المختلفة ميزان صرفي، فلها هذان النوعان من التسمية، وهي بالاعتبار الثاني ملخص شكلي لطائفة من الكلمات تقف منها موقف العنوان من التفصيل الذي تحته، ثم إنّها باعتبارها علامة لابد لها أن تدل على معنى خاص هو معنى المورفيم، غير أن هناك فرقاً بين معنى العلامة الصرفية التي هي

الصيغة ، وبين معنى الكلمة التي هي المثال ، فالمعنى الأول وظيفي ، والثاني معجمي . " [21] ص 207

فالصيغة الصرفية ليست مجرد مبنى شكلي بل هي مورفيم كما هو مصطلح على تسميته في اللسانيات الحديثة: " إنّ المورفيم مبنى صرفي على صور متعددة ، كما أنّ له وظائف تتجلّى في بيان العلاقة بين الكلمات ذوات الدلالة المعجمية ، وتحديد أشكال الصيغ ومعانيها الوظيفية، وتوضيح المقولات الصرفية والنحوية الرئيسية، وإذا نظرنا في المباني الصرفية من جهة ما تؤدِّيه من معنى ، أو تقوم به من وظيفة ضمن النظام الصرفي ، وجدنا أنّ بالإمكان أنّ تُقسَّم إلى ثلاثة أقسام هي عناصر الدرس الصرفي في أكثر اللغات الإنسانية المعروفة ، والأقسام هي مباني التقسيم أو أقسام الكلام ، مباني التصريف الدالة على الجنس والعدد والتأنيث والشخص والتعريف ، مباني القرائن السياقية كالإسناد ، والرتبة ، والنبر، والتنغيم ، ونحو ذلك . " [34] ص 156 وتندرج الأوزان والصيغ الصرفية ضمن مباني التقسيم ، التي تحدِّد أنواع الكلمات الموزونة ومعانيها التي تأخذها من مورفيم الصيغة ، كمعنى الفاعلية، أو المفعولية ، أو المبالغة ، و " تتميَّز اللغة العربية بمرونة ومطواعية فائقة تيسر صياغة الألفاظ الدقيقة التعبير، والواضحة الدلالة ، بحيث أنَّ وزن اللفظة كثيراً ما يحدِّد مدلولها إن كان اسم آلة ، أو اسم مكان ، أو زمان، أو اسم هيئة، أو مرّة ، أو اسم فاعل ، أو مفعول، أو اسم تفضيل ، أو صفة مشبَّهة، أو مصدراً ، أو صيغة مبالغة، أو تصغير، إلى غير ذلك مما ليس له نظير في اللغات الأخرى." [66] ص 39 فكل معنى من هذه المعاني يجد صيغاً وقوالب خاصة كي تُصَبَّ فيها المادة المعجمية لصياغة الكلمة التي تحمل المعنى المعجمي والمعنى الوظيفي للصيغة ، بفضل هذا المورفيم الذي هو الصيغة الصرفية.

ولكن يبدو أن القدامى لم يكن لهم اهتمام كبير بالتوليد المعجمي ، لاكتفائهم واستغنائهم بالسماع عن القياس ، إلاّ فيما توجبه الضرورة ،ولذلك لم يولوا معاني الصيغ كبير اهتمام أو عناية ، واقتصروا على مبانيها الشكلية، أو وظائفها النحوية . وإنما كانت عنايتهم بمعاني الأبنية وما تشتمل عليه من معان وظيفية عنايةً عَرَضِيَةً وهامشية " إنّ كثيراً منا الآن لا يدرك كثيرا من معاني الأبنية ، ولا يميز بينها ، فهو لا يميز مثلا بين نشيط ونَشِط ، وعَسِر وعسير، وأحمق وحَمِق، وأجرب وجَرِب ، وصديان وصَدٍ ، وعطشان وعَطِش ، وغيرها كثير في الصفة المشبهة، ولا يميِّز بين مفعول و فعيل وفعيلة في الاسم المفعول ، فلا يعرف الفرق بين مقتول وقتيل مثلا ، وذبيح وذبيحة(...) إننا الآن

نستعمل الأبنية مجرَّدة عن معناها الدقيق المميِّز، فنقول هو نشيط أو نَشِط كما يحلو لذوقنا ،لا كما يقتضي المعنى ، ولا نقصد باستعمال كلّ منهما معنى خاصا به ، وكذلك عسير وعَسِر، وقل مثل ذلك عن أكثر الأبنية في الجموع والمبالغة وغيرها . وسبب ذلك يعود إلى أنَّ الأقدمين لم يركِّزوا البحث في هذه المسألة ، ولم يقطعوا في شأنها بشيء ، بل كانت دراساتهم في الغالب مُنْصَبَّة على كيفية صوغ البناء، وهل هو مسموع أو مقيس مجرداً من المعنى ." [67] ص 6

ويمكن عدّ مثل هذا الغلط في معاني ودلالات الصيغ الصرفية من اللحن الصرفي ، أواللحن الصيغي ، الذي يدلُّ على الجهل بالخصائص الصرفية في اللغة العربية ،ويفسد نظمها ، خاصة إذا وجدنا مثل هذا اللحن في أعمال الأدباء والمبدعين ، وأفوال الخطباء والمعلِّمين والباحثين وكتاباتهم . فهناك فرق في المعنى بين أعمى وعَمٍ ، وفرحان وفَرِح ، ولا يعالج مثل هذا اللحن الخفي إلاّ بالاهتمام بدلالة الصيغة الصرفية وتنوع معانيها.

3.4. مبدأ القيمة في الصيغة الصرفية المطردة

إن إنفاق الكلام كإنفاق المال ، لا يحسن فيهما التقصير عن الحاجة ، أو الزيادة عليها، والذي يعرف قيمة الكلمة العامرة يدرك جلياً تفاهة الكلمات الفارغة ، فلا يعطيها أدنى أهمية ، ولا يلتفت إليها بحال في موقفي التلقي والتأدية " إن الكلمات تُسَكُّ كما تسك العملات ، وتظل متداولة ما دامت سارية المفعول ، فهي – أي الكلمات _ عملة التفكير، ونحن نمتلك منها أرصدة سائلة، بقدر ما نمتلك ناصية لغة معيَّنَة، وعندما نتفاهم مع أحد فإننا نتفق على ثمن يجب دفعه ، وعندما لا نكون مخلصين فإننا لا ندفع إلا كلاماً زائفاً. وعندما نصف اللغة والنقود معاً بأنهما رصيدان ، فإنما نلفت النظر إلى دوريهما في تحقُّق الفرد، فهما قدرة كامنة ، تجعل تحقُّق الفردية ممكناً ، عن طريق توسيع نطاق الفعل عند من يمتلكونها ، وبالتالي تعينهم على التكيُّف في المجتمع . " [68] ص 8 وهذه القيمة التعبيرية تتضمنها الكلمة المفردة ،و تتضمنها الجملة بكل تنوعاتهما .

ولعلّ بعض الأنواع الإفرادية أو التركيبية أغنى في القيمة من بعضها الآخر، ويعتبر التواضع والاصطلاح نوعاً من التوافق الاجتماعي على قيمة الكلمة ، حتى تصبح صالحة للتداول والاستعمال كالعملة تماماً ، ولكن قيمتَها ليست ثابتة كقيمة المعادن النفيسة، وإنما تتغيَّر قيمتها طرداً وعكساً ، تَبَعًا للتواضع والاستعمال، فهي فعلاً كالعملة المسكوكة، وإن كانت من ورق أو حديد أو صك، لكنَّ قيمتها مضمونة بتواطؤ المجتمع ." فاللغة

ينبغي اعتبارها أمراً له قيمته ، ليس بالمعيار المعنوي وحده، لكن أيضاً بالمعيار المادي، كما أن قيمة النقود تتجاوز بكثير وظيفتها باعتبارها أداة لتبادل السلع الاقتصادية. وكل من اللغة و النقود تدين بوجودها للاعتماد المتبادل بين الناس على الرغم من أنهما تباعدان بين الناس ، من خلال كونهما وسيطاً لتفاعلهم اجتماعياً، وفضلاً عن ذلك فإن بينهما علاقات ذات أهمية فيما يتعلَّق ببناء المجتمع ، فالنقود أيضاً تقوم بوظائف اتصالية ، كما أنّ اللغة تقوم بوظائف اقتصادية." [68] ص 33

وهذا التشبيه التمثيلي بين الكلمة والعملة ، أو بين المال واللغة ، لم يأت اعتباطيا ، أو مجرَّد إشباعٍ لنزعةٍ بلاغية، فقد تكلَّم دو سوسير المنظّر الأول للسانيات الحديثة عن القيمة الألسنية للكلمة ، باعتبارها فكرة منظمة في مادة صوتية إذ يقول : " عندما نتكلم عن قيمة كلمة فإننا نفكر عادة و قبل كل شيء بخاصتها في تمثيل فكرة ما، و هنا يكمُن أحد مظاهر القيمة الألسنية، فإن كان الأمر كذلك ففي أي شيء تختلف هذه القيمة عمَّا نسمِّيه بالدلالة، أتكون هاتان الكلمتان مترادفتين ؟ إننا لا نرى ذلك على الرغم من كون الاختلاط سهلاً . " [69] ص 139 وهذا الكلام علمي دقيق جداً، إذاً لو كانت القيمة تتمثَّل في الدلالة وحدها لكانت اللغة مادية براغماتية ولكانت أغنى اللغات هي التي تكثر فيها الكلمات ، وأفصح الناس وابلغهم هم الذين يتمتعون بأوسع معجم ذهني . ومتكلم اللغة يدرك أن ليست القيمة في كثرة الكلام أو الكلمات، أو قلتهما. وليست الكلمة ذات قيمة ثابتة ، فهي وإن كانت كالعملة من جهة ، فهي حية تنمو ، تزيد أو تنقص قيمتها بحسب مستعمليها ومواطن استعمالها ، كما تنمو الثروة، ولكن ما جدوى الثروة الضخمة لمن لا يعرف وجوه الاستعمال ، وطرق الاستخدام. وحتى هذه الثروة لم نصنعها بأيدينا وإنما هي تراكمات التاريخ والحضارة ،و تراث الآباء والأجداد الذين كانت لكل جيل منهم لغته الخاصة، واستعماله الخاص في إطار اللغة العربية الجامعة .

وحتى في العصر الجاهلي اتسمت اللغة العربية بالغنى وسط القبائل العربية ، بمعنى أن كل قبيلة كان لها اكتفاؤها الذاتي في المجال المعجمي، يقول أحمد أمين في هذا الصدد: " زحمت المترادفات الكثيرة المكان الذي نحتاجه لمعان ومدلولات لا نجد لها كلمة واحدة، وقد كان لكل قبيلة عذرها، فليس لها للدلالة على الشيء الواحد إلاّ كلمة أو كلمتان تؤدّي بها أغراضها . فلما جاء الجامعون للُّغة جمعوا كل الكلمات ، لكل القبائل ،أو أكثرها، وقدَّموها لنا لاستعمالها .وفي التضخُّم ضرر كالهزال. ولم تكن هذه القبائل العربية في درجة واحدة من الفصاحة، فقد اشتهر بعضها بأنه أفصح من بعض، ولم تكن

في درجة واحدة من السلامة ، فقد سلمت بعض القبائل وحافظت على عربيتها لبعد مكانها عن الاختلاط والفساد ، ولذلك لما جاء العلماء يروون اللغة تحرَّوْا وفضَّلوا بعضاً على بعض. " [70] ج 2 ص 246 لكن هذه الثروة المعجمية ، أو التضخُّم المعجمي سطحي، ولا يطال البنى الإفرادية العميقة التي يبقى عددها ثابتاً وهيئتها واحدة.

وقيمة الصيغ الصرفية كقيمة الأدوات والآلات ، تبقى ثابتة لا يبتذلها الاستعمال لأنها أولاً بُنىً وقوالب تستعمل كقوالب وأشكال، وثانياً لأنها تحمل معانياً وظيفيةً كلّيةً ثابتة، فهي كالرصيد في البنك يجده المستعمل كلما احتاج إليه ، لصرفه في تشكيل وحدات معجمية جديدة تحمل بعض تلك المعاني الكلية: " ولو تأمَّل ناظر في لغة العرب وتفحَّص هذه الأبنية والأوزان عبر العصور المتوالية ، لوجد أن الثبات غالب عليها ، فصيغة الفاعل والمفعول من مختلف أوزان الأفعال ، وصيغ المكان والزمان والتفضيل ، لم تتبدَّل منذ العصر الجاهلي حتى عصرنا الحاضر، وليس من حاجة في الحقيقة إلى تبديلها ، لأن ما تد ل عليه من معان كلية ، ومن قوالب فكرية ، كمعنى الفاعلية ،والمفعولية ، والمكانية ، ثابت لا يتغير، وممكن حصوله هو أن تنشأ في ذهن الإنسان خلال تطوره الفكري والاجتماعي معان كلية جديدة، تحتاج إلى قوالب أو صيغ جديدة ،وقد حدث شيء من هذا في تاريخ العربية ، فقد استعمل في العصر العباسي ما سَمَّوْه المصدر الصناعي كالإنسانية والحيوانية ، وإن كانت الصيغة التي استعملت ليست إلا صيغة النسب المعروفة مع تاء الاسمية التي تلحق بعض الصفات ، فتنقلها إلى الاسمية كالقائمة والسائمة ، وقد استعملنا نحن اليوم هذه الصفة ، لحاجتنا إلى التعبير عن المذاهب، كالمادية والوجودية والاشتراكية ، كما استعملها لمثل هذا الغرض أهل العصر العباسي ولا سيما الفلاسفة والمتكلِّمون ." [30] ص 284 أما اليوم ، فقد اطَّرَدَتْ هذه الصيغة أكثر في الاستعمال للتعبير عن العلوم العصرية ، والأفكار، والنظريات العلمية.

ولا يمكن نسبة العجز أو الفقر اللغوي إلى اللغة العربية وأنظمتها ، لأن الوضع يشهد على عكس ذلك ، فالعربي العاجز لغوياً إنَّما هو كذلك لأنّه عاجز فكريا ،أو يعمل على تدمير ذاته العربية بتدمير لغته، فقد يكون الإنسان غنياً ، لكنه لا يحسن التصرف في ماله ، كالعربي الذي لا يحسن استعمال لغته. ولا توصف اللغة العربية أبداً بالجمود أو الفقر وهي تمتلك هذه الصيغ الصرفية ذات المعاني الكلية ، والقيم الثابتة، كما يقول محمد المبارك: " إنَّ العربية على حالها الحاضرة من حيث الأبنية والصيغ غنية حتى لا تضارعها فيه لغة أخرى من اللغات الراقية التي تفي بحاجات الإنسان فيمثل هذا

العصر الذي نحن فيه. وإن الصيغ ليست إلاّ قوالب عامّة للمعاني ، وقد دلت التجربة خلال قرون طويلة وفي ميادين مختلفة ، أن هذه الصيغ كافية لسدّ الحاجة." [30] ص 286 وتعميم هذه الصيغ الصرفية ، وتعليمها ، والتمرين عليها ، هو الذي يمكِّن من صوغ الكلمات وصياغة الجملة بطريقة آلية عفوية بالنسبة لمستعمل اللغة العربية ، ويقضي على العجز والقصور اللغويين لدى المتكلم.

فالصيغ الصرفية هي معايير للقياس التطبيقي " وهذا القياس التطبيقي هو الذي نكتسب به أساليبنا في الكتابة والتكلم أيضاً، فالأسلوب العربي الفصيح الذي يطبع الشخصية الكاتبة أو الناطقة لكل واحد منا ، هو نتيجة لتفاعل آلاف التراكيب الفصحى التي حفظناها ثم نسيناها فانطبعت لها في ذواكرنا آلية تركيبة معَّينة، فكان لنا منها أسلوب خاص ، فإذا انبرينا للكتابة أو التكلّم بالفصحى طفت هذه الآلية المكتسبة من أغوارها وسبحت مع القلم في الحبر، ومع اللسان في اللعاب ، وامتزنا بها عمّن سوانا."[62] ص 153 والقياس التطبيقي أو ما سُمِّيَ قديماً بمسائل التمرين ، هو الوسيلة البيداغوجية الفعَّالة لتعلُّم استعمال اللغة العربية الفصحى المعروف بانتحاء كلام العرب .

وقد يكون هذا القياس اتلتطبيقي خاطئا كما في كثير من الأمثلة التي تذكر في مسائل التمرين ، يتم قبولها لأنها على سمت كلام العرب وإن لم تكن من كلامهم مثل كلمة ضربب التي تشبه كلمة جعفر، فالحس اللغوي الكامن في ذهن المتكلم الكفء يجعله قادرا على توليد كلمات عربية جديدة بواسطة القياس وإن كان هذا القياس خاطئا:" ...ويمكن اعتبار القياس الخاطيء مسؤولا عمّا يسمى بالأخطاء الشائعة ،ذلك أن القياس يبدأ عادة عند فرد يقوم به للمرة الأولى ثم قد لا يصوّب فينتشر ويزيد ويقلده غيره من الناس ، ومن هنا ينشأ ما يسمى بالأخطاء اللغوية الشائعة .وللقياس الخاطيء أثر كبير في تطور الصيغ والدلالات في بعض الأحيان ، فتشابه كلمة سراويل وهي مفردة في اللغة الفارسية بصيغة جمع تكسير في اللغة العربية وهي صيغة فعاليل جعل العرب يقيسونها على تلك الصيغة من صيغ الجمع ، ويشتقون لها مفردا قياسا على مفردات ذلك الجمع فيقولون سروال." [71] ص 176 وهذا هو انتحاء سمت كلام العرب بواسطة الصيغ والأوزان.

والانتحاء غير النحو، كما يقول الدكتور تمَّام حسَّان:" وهذا القياس الاستعمالي ممّا يطبّقه مجمع اللغة العربية في صوغ المصطلحات وألفاظ الحضارة ، لأن المبدأ الذي يحكم عمل المجمع في هذا الحقل هو القاعدة التوجيهية التي لخصها ابن جني بقوله ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب . وحين يضع أعضاء المجمع هذه الألفاظ يصوغونها على مثال أشباهها عندهم ، ولا يدخلون في نقاش نظري حول اللفظ المقترح إلاّ عند

تعارض الأقيسة والاختيارات ، أمّا فيما عدا ذلك فالقياس تطبيقي الطابع، فإذا اقترب من أي قياس نحوي فذلك هو قياس الشبه، لكنه مع ذلك الاقتراب ما يزال بعيداً عنه بُعْدَ التطبيق عن النظر. أما القياس الثاني ، فهو القياس النحوي ،أو هو النحو كما يراه النحاة . وإذا كان القياس الأول قياس الأنماط ، فهذا القياس الثاني قياس الأحكام، وإذا كان القياس الأول هو الانتحاء، فإن الثاني هو النحو ." [62] ص 154 والانتحاء يكون في الاستعمال النمطي الصحيح للقواعد والأحكام الموجودة في النحو والصرف .

واهتمت الدراسات اللغوية قديماً وحديثاً بالجوانب الإنتاجية في اللغة ، وخاصة فيما يتعلق ببناء الكلمة، بعد استكمال الدراسة في الأصوات يقول الدكتور عبد الصبور شاهين:" وينتقل علم اللغة بعد ذلك إلى دراسة بناء الكلمة، والقوالب التي تتحكم في هذا البناء من لغة إلى أخرى، فيدرس أنواع الاشتقاق ،وطُرُقَ الصياغة ، ووضع السوابق واللواحق في كل حالة من هذه الحالات ، والتغيُّرات الصوتية الناشئة عن تجاور الأصوات ، وقضايا الإعلال والإبدال." [72] ص 111 وبناء الكلمة يتم وفق مجموعة من الآليات النحوية والصرفية، وتتم معظم الإجراءات المتعلِّقة ببناء الكلمات في ورشات ومصانع علم التصريف بواسطة الميزان الصرفي .

ولا يمكن نفي طريقة الإلصاق عن اللغة العربية ، ولكنها تتم في حضن الصيغ والأوزان الصرفية التي تجعل جذر الكلمة الواحد يتقولب داخلها ، فتولد كلمات جديدة ،عن طريق القولبة والتغيُّر الداخلي كما سمَّاه الدكتور عبد الصبور شاهين بقوله: " ليس معنى هذا أن العربية جهلت طريقة الإلصاق ، فقد يأتي من هذا الأصل نفسه كلمات (مكتوب، ومكتوبة، ومستكتب، واكتتاب) وفيها سوابق ، ولواحق، وحشو في وسط المادة، وفي العربية عدد غير قليل من هذه اللواصق بالإضافة إلى اعتمادها على طريقة التحوُّل في المصوِّتات، وهي الطريقة التي أفادتها وفرة في الصيغ ، وثروة في الكلمات، وكثرة في الصور المشتقة من أصل واحد . وهو أمر لم تعرفه لغة أخرى غير العربية." [72] ص 113 وهكذا تكتسب اللغة العربية بفضل ميزانها الصرفي وصيغها الصرفية قيمة إضافية تتميز بها عن غيرها من لغات العالم. وقد ظهرت في اللسانيات الحديثة علوم جديدة مختصَّة في صياغة الكلمة المفردة كعلم المصطلح ، وعلم صناعة المعاجم،وعلم الاشتقاق ، وغيرها من العلوم المستقلَّة عن علم الصرف ، ومن المؤكَّد أنه سيأتي يوم يتطوَّر فيه البحث ويتقدَّم ، وينشأ علم جديد في اللسانيات قد يُسمَّى **علم الصيغ** ، يساهم به الدرس اللساني العربي على المستويين ، النظري والتطبيقي .

الباب الثاني
الصيغ الصرفية المطردة للفعل

الفصل1
الفعل مصطلحاً ومفهوماً

1.1. تعريف الفعل

الفعل نوع من أنواع الكلمة يعرفه سيبويه قائلاً: " وأمّا الفعل فأمثلةٌ أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء ، وبُنِيَتْ لما مضى ، ولما يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع، فأما بناء ما مضى فذهب وسمِع ومكث وحَمِدَ ، وأمّا بناءُ ما لم يقع فإنه قولك آمراً اذهبْ واقتلْ واضربْ ، ومخبرا يذهبُ ويَضرِبُ ويقتلُ ويُضْرَبُ وكذلك ، بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت ، فهذه الثلاثة التي أُخِذَتْ من لفظ أحداث الأسماء ، ولها أبنيةٌ كثيرة . " [10] ج1ص410 و هذا التعريف ينصُّ على أن الفعل مشتق من الاسم إذا أريد به الإحداث، واعتبر الأفعال أمثلة لأبنيتها الكثيرة، وهكذا فإنّ سيبويه قد ذكر بالإجمال مكوّنات الفعل فهو حاصل معادلة ينكبس فيها الحدث مع الزمن . وأشار إلى عنصر ثالث يساهم في تكوين الفعل وهو الوزن ، أو الصيغة ، وهو ما عبّر عنه بالأبنية الكثيرة.

ويُعَرِّف الزمخشري الفعل بقوله: " الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان . " [72] ص 27 ويعرِّفه ابن يعيش قائلا : " والفعل في الاصطلاح ما دل على معنى في نفسه ، مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة . وفي اللغة نفس الحدث الذي يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو نحوهما . " [74] ص27

و يحاول ابن الخَشَّاب وضع حد لمصطلح الفعل ، فيقول: "وأمّا الفعلُ فحدّه أنّه لفظة تدل على معنى في نفسها ، مقترنٍ بزمان مُحَصّل. فقولنا تدل على معنى في نفسها احترازاً من الحرف ، لأنَّ الحرف يدلُّ على معنى في غيره، وقولنا تدل على زمان ، لأنّ الفعل وضع ليدل على الزمان، ولهذا انقسمت معانيه في الدلالة على الزمان بأقسام الزمان ، فكان ماضيا ، وحاضراً ، ومستقبلاً ، كما أنّ الزمان منه ماض ، وحاضر، ومستقبل. والفرق بينه وبين الاسم ، أن الاسم لا يدل مع معناه على زمان ذلك المعنى، إلاّ المصادر خاصّة ، فإنّها تدل على أزمنة مبهمة ، فزادوا في حدِّ الفعل لفظة محصّل ليقع الفرق بين الأفعال ومصادرها . " [75] ص14 فالزمن هو أقوى مكوّنات الفعل ، ولهذا وجدنا أفعالاً في اللغة العربية تشتمل على عنصر الزمن الماضي ، أو المضارع ، أو الأمر، ولكنّها لا تدل على أي حدث ، وهي الأفعال الناقصة المعروفة بكان وأخواتها ، التي يدل أكثرها على الزمن . ويعلِّل تسمية الحدث المقترن بالزمن

بمصطلح الفعل قائلاً: " وسمَّوْهُ فعلا ولم يسمُّوه عملا، لأنّ الفعل أعمّ من العمل ، ألا ترى أنّك إذا أمرتَ مأموراً بالبناء مثلاً فقلت ابنِ دارا فأُتَمَر ، جاز أن يقول قد عملتُ ما أردتَ وجاز أن يقول قد فعلت. ولو قلت تكلَّمْ مَثَلاً ففعل، لم يقل إلاّ قد فعلتُ ، ولم يحسن أن يقول قد عملت. فالفعل على ما أريتك أعمّ من العمل ، فلذلك لقَّبوا هذا القسم فعلا ولم يلقِّبوه عملاً " [75] ص15 ولهذا يدخل في مفهوم الفعل الأحداث الحركية الفيزيائية وتغيُّرات الأحوال ، لأن كل عمل فعل وليس كل فعل عملاً.

وخص ابن مالك الفعل بمنظومة سمَّاها لامية الأفعال ، ذكر فيها قيمة الفعل ، وأهمية معرفته بالنسبة لعالم اللغة ومستعملها ، يقول شارح اللامية : " والمراد هنا بالفعل الصناعي ، من ماض، ومضارع، وأمر. مع ما يشتمل على حروف الفعل ، ومعناه من مصدر، واسمي فاعل ومفعول ، واسمي زمان ومكان ، وما يلتحق بهما . وذلك لأن علم التصريف يبحث فيه عن أحوال أبنية الكلم، والكلم اسم وفعل وحرف ، ولاحَظَّ للحروف في التصريف ، وكذا الأسماء المبنية والأفعال الجامدة ، لقوة شبهها بالحروف، لأنها لا تقبل التغيير، فصار علم التصريف مختصاً بالأصالة بالأفعال المتصرفة ، والأسماء المتمكنة . وهو في الفعل أصل ، لكثرة تغييره ، لظهور الاشتقاق فيه، والناظم رحمه الله خصّ هذه المنظومة بالفعل ، لما ذكره من أن إحكامه مفتاح علم اللغة ." [76] ص8 هذه هي قيمة الفعل في اللغة ، لأنّه محور الأداء اللغوي ، ناهيك عن كونه محور علم الصرف ، بسبب التغيير الصرفي والنحوي الذي يتعرض له على مستوى البنية السطحية، لأنّه يعبر عن الأحداث ، والأخبار، والوقائع. وقلّما يسلم المتعلمون من الأخطاء والمزالق في تصريف الأفعال ، في جميع اللغات . و تقديم علم الصَّرف على علم النحو في تعليم وتحليل اللغات تقديم منهجي ، مؤسَّس على اعتبار أهمِّية الفعل وخصوصياته ، لأنّه أوّل ما يحتاج إليه متعلم اللغة.

ويعرِّف التهانوي الفعل بقوله: " الكلمة ثلاثة أقسام ، لأنها إمّا أن تستقل بالمفهومية أولاً، الثاني الحرف، والأول إما أن تدلّ بهيئتها على أحد الأزمنة الثلاثة أولاً، الثاني الاسم والأول الفعل، فالاسم ما دلّ على معنى في نفسه ، غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة. والفعل ما دلّ على معنى في نفسه مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة والحرف ما دلّ على معنى في غيره " [51] ج2ص435 فالفعل والاسم يشتركان في كونهما يحملان معنى مستقلاً وهو المعنى المعجمي، وينفرد منه الفعل باقترانه بأحد الأزمنة الثلاثة التي تميزه عن الاسم فالزمن عنصر أساسي في تعريف الفعل والصيغة الصرفية هي مناط الزمن يقول

التهانوي أيضا: "اعلم أن الفعل مشتمل على ثلاثة معانٍ يدل عليها مفصّلة ، أحدها: الحدث الذي هو المعنى المصدري. وثانيها: الزمان . وثالثها:النسب إلى فاعل ما، فالمادة موضوعة بالوضع الشخصي للحدث والهيئة ، أي الحركات مع الترتيب، والحروف الزوائد موضوعة بالوضع النوعي لنسبة ذلك الحدث وزمانه ." [51] ج 2 ص 460 والمقصود بالنسبة إلى فاعل الإسناد ، فالفعل يكون دائماً مسنداً كالخبر ولا يكون مسنداً إليه ، لأنّه وصف عامّ وحدث مقترن بزمان ، وليس ذاتاً ولا يمكن الإسناد إليه كالاسم الذي صح إسناده والإسناد إليه، فالفعل إذن هو "أحد أقسام الكلمة الثلاثة ، وهو ما دلّ على حدث مقترن بالزمن(...) وقد حدّه بعض النحويين بأنّه ما كان صفة غير موصوف ، أي يوصف به ولا يكون موصوفاً ." [58] ص174 وإذا اعتبرنا أن الفعل وصف غير موصوف فينبغي أن نضيف إليه عنصري الزمن والصيغة الصرفية، لأن الصفة غير الموصوفة يشترك فيها الفعل مع المصدر، غير أن الفعل مقترن بالزمن ، والمصدر غير مقترن به.

والزمخشري يقول: " الفعل ما دلّ على اقتران حدث بزمان . " [73] ص313 وكأنه لاحظ أن هذا التعريف لا يفي بالوظيفة التنظيرية للفعل فكمّله ببيان خصائص الفعل التي لا تدخل في التعريف النظري فقال: "ومن خصائصه صحة دخول قد، وحرفي الاستقبال والجوازم ولحوق المتصل البارز من الضمائر، وتاء التأنيث الساكنة ، نحو قولك: قد فعل وقد يفعل وسيفعل وسوف يفعل ولم يفعل وفعلت ويفعلن وافعلي وفعلت . " [72] ص315 وليس من سمات الحدود تكثير الأمثلة وتفصيل الخصائص . وكثير من كتب النحو والصرف استغنى عن تعريف الفعل بالحد ، واكتفى بتعريفه بأنواعه وخصائصه ، فالحملاوي لا يعرِّف الفعل ، وينتقل إلى الخوض مباشرة في تقاسيمه [19] ص24 وكأنّه معروف محدَّد ،أو كأنّه ليس له حدٌّ يعرف به، وحتى في الدراسات المعاصرة للفعل لا توجد محاولة جادة لوضع حد للفعل فالدكتور تمام حسان ينقل تعريف القدامى للفعل قائلا: " عرّف النحاة الفعل بأنّه ما دلّ على حدث وزمن . " [20] ص104 وهذا التعريف الوصفي للفعل قد يدخل معه فيه الأسماء المشتقة التي لها علاقة بالفعل ، كاسم الفاعل ، والضفة المشبهة ، واسم المفعول ، وصيغ المبالغة ، فإنها وإن لم تكن فعلاً ، لكنها تعمل عمل الفعل في بعض الأحيان إذا توفرت الشروط السياقية لإعمالها.

وذكر السيوطي القصة التالية التي تؤكِّد على أن الدلالة على الحدث والزمن ، تكون في الأسماء كما تكون في الأفعال قال: " حدَّث المرزباني عمَّن سمِع الكسائي يقول : اجتمعت وأبو يوسف القاضي عند هارون الرشيد ، فجعل أبو يوسف يذمُّ النحو ويقول: ما النحو ؟ا فقلت وأردت أن أعلِّمه فضل النحو: ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامِك، وقال الآخر أنا قاتلٌ غلامَك. أيهما كنتَ تأخذ به؟ قال: آخذهما جميعاً. فقال له هارون: أخطأت، وكان له علم بالعربية. فاستحي وقال: كيف ذلك؟ فقال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال أنا قاتلُ غلامِك ، بالإضافة، لأنه فعل ماض،وأمّا الذي قال أنا قاتلٌ غلامَك ، فإنَّه لا يؤخذ، لأنه مُستقبَل لم يكن بعد، كما قال الله تعالى: (وَ لا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلاَّ أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ) . فلولا أن التنوين مستقبل ما جاز فيه غدا . " [40] ص وقد أسمح لنفسي بالقول أن هذه الحكاية موضوعة ،ما في ذلك شك للتعليم ، ومداهنة السلطان ، ومعارضة الموالي والمولّدين ، إذ لا يعقل أن يكون أبو يوسف القاضي يُجَرِّم بهذه السرعة بل التسرّع ، وفي حضرة الخليفة ، من ليس مجرماً . لأن مثل هذه التصرفات تنسب إلى العوامّ لا إلى الخواصّ ومن بينهم القضاة الذين من شيمهم التثبّت واستنباط المعاني من النصوص ، ولكن هذه الحكاية تندرج ضمن الطرق البيداغوجية المنتهجة في التعليم ، وهي طريقة التعليم عن طريق الحكايات والقصص ،والهدف التعليمي في هذه الحكاية هو أن اسم الفاعل يعتبر فعلا إذا عمل وكان منوّناً فهو مضارع ولذلك سمّاه الكوفيون بالفعل الدائم . وتعريف الفعل بأنه ما دلّ على حدث وزمن يحتاج إلى فاصلة تخرجه من الاسم، وفرّق ابن السراج بين الزمن في الفعل والزمن في غير الفعل ، فالزمن في الفعل زمن محصل وأما الزمن في في غير الفعل فإنّه زمن غير محصل [77] ص139 والزمن في الفعل يكون بمقتضى الصيغة وأما في غيره فإنّه ضمني.

2.1. نظرية الفعل

الفعل مكوِّن ركني في الكلام . وأول ما يبدأ به متعلِّم اللغة التمرن على تصريف الأفعال وإسنادها للتوصل إلى بناء الجملة القائمة على الإسناد وهو ما يعرف في اللسانيات الحديثة بمصطلح المران على القوالب. والنحاة العرب لم يهتمّوا بتعريف الفعل كما اهتمّوا بتصريفه وبيان علاماته وسماته التي تدل عليه ويخالف بها الاسم وهي، مورفيمات تلحق الفعل وحده.

و علامات الفعل محصورة ، قليلة العدد ، وهي تاء الفاعل ، وياء المخاطبة ، وتاء التأنيث الساكنة ، ونون التوكيد الخفيفة أو الثقيلة. وهذه العلامات لا تقدِّم لنا مفهوماً نظرياً للفعل، وتبقى نظرية الفعل في النحو العربي ناقصة وغير واضحة ، فالفعل يحتاج بالفعل إلى تعاريف نظرية مفهومية حقيقية ، ولا يكتفي في تعريفه بالعلامات والسمات الخاصة به. أو تعريفه بأنه الحدث المقترن بالزمن . وما قيل في الفعل يقال أيضاً في الاسم والصفة والحرف.

والأفعال نمط من البنى الإفرادية المطواعة للعمليات التصريفية وهي تتكيف بمرونة مع ضمائر الرفع المنفصلة بواسطة الإسناد و" يرى النحاة أن التصريف أصله للأفعال فهي تُصرَّف للدلالة على أزمنة مختلفة ، ويتَّصل بها ألوان من الضمائر والحروف يكون لها أثر كبير في صيغها، ولذا كان الجمود في الأسماء أكثر منه في الأفعال، بل إن جمهور الأفعال خاضع للتصريف ، وجوامد الأفعال قليلة جداً . " [35] ص274 إنّ هذه المرونة التصريفية المميزة تهيِّئ الفعل في اللسان العربي لاحتلال المكانة المركزية في علم الصرف ، ومع ذلك فإن الاهتمام بوضع نظرية مكتملة للفعل غير موجود ، والاهتمام بصيغه الصرفية قليل.

وربما يسبقنا المستشرقون إلى ملء مثل هذه الفراغات العلمية في دراسة خصائص اللسان العربي ، ومما يؤكِّد ذلك قول فيكتور خراكوفسكي وهو يشرع في دراسة الأفعال السببية العاملة " لا توجد عملياً في علم اللغة العربية أعمال مكرسة خصيصاً للأفعال السببية وللتراكيب التي تتألف منها، أما القواعد الوصفية للغة العربية فلا تهتم بشكل عام بالأفعال السببية . " [78] ص135 ويقول متحدثاً عن نوع آخر من الأفعال غير مدروس في اللغة العربية وهي التي سمّاها بأفعال الموقف الشخصي: " ... حتى الوقت الراهن ، بالرغم من وجود عدد كبير في اللغة من أدوات الموقف وأفعاله وكلماته ، لا توجد في المصادر القواعدية العربية مصطلحات الموقف، فعل الموقف، أداة الموقف، كلمة الموقف، والآن إلى جانب كلمات الموقف توصف بالتفصيل أفعال الموقف وهي التي نسميها أفعال الموقف الموضوعي العاملة ، أما أفعال الموقف الشخصي العاملة فلم تكن حسب علمنا محلا لدراسة خاصة. بالرغم من أنها تذكر في بعض كتب القواعد لدى تعداد الأفعال التي تعمل في صيغة المضارع المنصوب بأن لأفعال أخرى . " [78] ص197 ويقول أيضاً في نوع آخر من الأفعال غير مدروس في اللغة العربية " يتم في كتب القواعد العربية جزئياً تمييز أفعال الطور العاملة ، ويجري وصفها وبذا تختلف عن الأفعال السببية

وأفعال الموقف ، ولابد من الإشارة إلى أن نفس مصطلح أفعال الطور – كما يمكن أن نستنتج– لا يدخل في نظام المصطلحات المستعملة في علم اللغة العربية التقليدي، كما لا يستعمل في الدراسات الحديثة في اللغة العربية. تدخل عادة الأفعال التي نسميها أفعال الطور في كتب القواعد في فئة أفعال الوجود والتكوُّن (المصطلح العربي أخوات كان) أو في فئة أفعال البداية (المصطلح العربي أفعال الشروع). " [78] ص227 وهذا يؤكد على أنّ الفعل غير مدروس بشكل مكتمل في العربية في مستوييه السطحي والعميق.وهذا يتطلّب وجود دراسات مقارنة للفعل ، تندرج ضمن النحو العام ، لمعرفة خصوصيات الفعل في اللسان العربي .

وقد اتُّهم الفعل في اللسان العربي بأنه غير قادر على التعبير عن دقائق الزمن كما هو الشأن مثلا بالنسبة للفعل في اللغة الفرنسية حيث لا يوجد للفعل ماض زمني واحد فهو يعبر بدقة عن فروق الزمن ففيه الماضي البسيط (le passe simple) الذي هو أقرب إلى زمن التحدُّث من الماضي المركَّب (le passe compose) وهو أيضا أقرب إلى زمن التحدُّث من الماضي الأبعد المصطلح عليه بغير الكامل (l imparfait) وهذه الدقائق الزمنية موجودة في كل الأفعال في كل اللغات ، ولكن في اللسان العربي لا تعبّر الصيغة الصرفية عن هذه الدقائق الزمنية ، ولكن يعبّر عنها السياق النحوي والقرائن الحالية واللفظية ، وهذا يدخل في باب الاقتصاد اللغوي و الفعل دقيق في العربية بنمطه الخاص.

يقول الدكتور إبراهيم السامرائي معبِّرا عن إشكالية نظرية الفعل في اللسانيات العربية: " الفعل مادة لغوية مهمة في بناء الجملة، وهو لا يعدو أن يكون حدثاً يجري على أزمنة مختلفة ، تختلف في المبنى ، كما تختلف في الحال والاستقبال ، كما يعرب عن اتّفاق وتركيب هذه الأزمنة ببعضها، وليست العربية بدعا بين اللغات في هذا السبيل، فقد دلّ الاستقراء على نضج الفعل العربي وقدرته على الإعراب عن دقائق الزمن." [79] ص14 الفعل العربي يعرب عن دقائق الزمن ، ولكن هذه الدقائق الزمنية غير موصوفة نحويا أو صرفيا فالماضي عندنا واحد ،والمستقبل واحد ، في حين أننا حينما نتأمل الفعل فالفعل الواحد يتكوّن من عدّة أحداث وعدّة أزمنة ومن مكوّنات أخرى سمّاها الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري ذرّات الفعل في قوله: " وهذا التوجّه نحو تعدّد الأحداث في الفعل البسيط يتعارض والتفكير التقليدي الذي يفترض أن الفعل يدلُّ على حدث واحد إضافة إلى الزمن ، مع أن هناك ما يوحي بأن الحدث مركَّب في كثير من

الحالات ، فهذا هو المشكل الأول، أي كيف نفكّك الأفعال أو الأحداث ، وما هي العناصر الأولى أو الذرات الحدثية، فإذا قلنا مثلا ضرب ينبغي أن نتساءل عمّا هي ذرَّات الضرب . " [25] ص14 فالفعل يقوم بأدوار مختلفة داخل الجملة ، حيث يعبّر عن الحدث ، والزمن، والفاعل ، وغيرها. وكل هذه الأدوار مصهورة ومكبوسة في صيغه المختلفة باختلاف هذه الأدوار الدلالية.

وأكثر ما يقع التصريف والتغيير في الأفعال لأنها تتصرف بالإسناد ، وتختلف صيغها بالإسناد وبالزمن الذي تصرَّف إليه، كما نجده في قول ابن عصفور حين يعرِّف التصريف بقوله: " وأمّا التصريف ، فتغيير صيغة الكلمة إلى صيغة أخرى، نحو بنائك من ضرب مثل جعفر فتقول ضربب(...) واشباه ذلك مما تصرف إليه الكلمة على وجوه كثيرة ، وهو شبه الاشتقاق ، إلاّ أن الفرق بينهما أنّ الاشتقاق مختصّ بما فعلت العرب من ذلك، والقياس لما فعلته العرب ولما نحدثه نحن بالقياس . فكل اشتقاق تصريف وليس كل تصريف اشتقاقا. " [80] ج1ص52

ولا اشتقاق ولا تصريف إلاّ بمنوال وصيغة ، وتسمَّى العلاقة بين الوحدات المعجمية المتشابهة الحروف بالعلاقة الاشتقاقية ، وسمّاها علماء البلاغة بالجناس الناقص ،لأنّ هناك مجانسةً لفظية غير كاملة بينهما .ويقول ابن جني في تعريف التصريف: " التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول فتتصرَّف فيها بزيادة حرف ، أو تحريف بضرب من ضروب التغيير، فذلك هو التصّرف فيها ، والتصريف لها ،(...) نحو قولك ضرب فهذا مثال الماضي ، فإذا أردت المضارع قلت يضرب ، أو اسم الفاعل قلت ضارب ،أو المفعول قلت مضروب ،أو المصدر قلت ضربا، أو فعل ما لم يسم فاعله قلت ضُرِب ، وإذا أردت أن الفعل كان أكثر من واحد على وجه المقابلة قلت ضارَبَ ، فإن أردت أنّه استدعى الضرب قلت استضرب ، فإن أردت أنه كثَّر الضرب وكرّره قلت ضرَّبَ ، فإن أردت أنّه كان فيه الضرب في نفسه مع اختلاج وحركة قلت اضطرب ، وعلى هذا عامَّة الصرف في كلام العرب . " [12] ص52 ويشبِّه ابن جني التصريف بالتلعُّب بالمادة المعجمية من خلال إخراجها في صور متنوّعة بواسطة الصيغ المختلفة ، إذ يقول: " فمعنى التصريف هو ما أريناك من التلعُّب بالحروف الأصول، لما يراد فيها من المعاني المفادة منها، وغير ذلك . " [13] ص6 واشتهار الفعل بالتصريف وتعرّضه له بكثرة مُتَأَتٍّ من تنوّع واختلاف التحويلات ، كتحويل وجهة الإسناد ، وتحويل الزمن، وتحويل

المعنى بحروف الزيادة . وفي كل هذه التحويلات التصريفية الثلاثة تتبدَّل الصيغة الصرفية للفعل المتصرّف.

3.1. الخصوصيات الزمنية في الفعل

يعتبر الزمن جزءاً من الفعل في جميع اللغات ، وله فروقه الصرفية(المورفولوجية) الخاصة به في كل لغة ، ولكن اللغويين العرب لم يتعمَّقوا في دراسة هذه الفروق والخصوصيات الزمنية ، واكتفوا بصيغتين صرفيتين دالَّتين على الزمن ، هما فعل للماضي ، ويفعل للحال والاستقبال ، وقد اصطلح على تسمية الحال أو الاستقبال بالمضارع الذي له علاقة بالشكل ، ولا علاقة له بالزمن ، وذلك لاهتمامهم بأشكال الفعل وعدد حروفه التي يضارع بها الاسم ،أو قد يخالفه بسببها .وحتى الأسماء فقد جعلوا علَّة بناء بعضها مضارعتها للحروف ، في اللفظ أوالشكل وهو ماصرَّح به ابن مالك في ألفيته بقوله :

والاِسم منه مُعرَبٌ ومبني لشَبَهٍ من الحروف مُدني

كالشبه اللفظيِّ في اسمَي ْجئتنا والمعنويِّ في متى وفي هنا

كما "كان اهتمامهم بالفعل من حيث كونه عاملاً ، بل أقوى العوامل يعمل ظاهراً ومقدراً، متقدماً ومتأخراً، ومن أجل ذلك لم يولوا مسألة الدلالة الزمانية حقها. وكأنهم تخلَّصوا في دراستهم للفعل بالتعلق بالأشكال ، وذلك أن ما كان على فَعَلَ ونحوها دالٌّ على المضي ، وما كان على يَفْعَلُ ونحوها دالٌّ على الحال والاستقبال ، ولم يقفوا وقفاتٍ طويلةً على هذه الصيغ ليروا كيف تتصرف إلى حدود أخرى تعرب عن الخصوصيات الزمانية . "[79] ص18 والواقع أن الوقوف على الخصوصيات الزمانية لا يدخل في علم الصرف ، وإنما يدخل في علم المعاني من الدرس البلاغي ، حيث تجد التعرُّض للأوضاع البنيوية وأغراضها المعنوية ، و علم الصرف يهتم بشكل وبنية الكلمةوالتغيُّرات الصرفية (المورفولوجية) التي تطرأ عليها، لدواعي الاستعمال.

والفعل هو موضوع للدراسة في الصرف والنحو والبلاغة ، ولا يمكن أن تكون نظرية مكتملة للفعل إلاّ من خلال هذه العلوم الثلاثة ، والاكتفاء بفحص الصيغة من منهج الصرف ، والتعرُّض للخصوصيات الزمانية التي تتضمَّنها من صلاحيات علم المعاني في البلاغة ، وهذا نظراً لديناميكية الفعل وفاعليته في الأحداث اللغوية والوقائع التعبيرية

المختلفة: " يحتلُّ الفعل في اللغات العالمية منزلة سامية جدّاً ، إلاّ أنها تختلف فيما بينها من حيث السمات التي تطبعه بها. ولعل اللغة العربية وما بقي من الساميات أكثر لغات العالم عناية بالفعل ، وأقربها إلى الكمال في تمييزه من غيره ، فهو ذو أبنية وصيغ خاصَّة لا يشاركه فيها الاسم ، ومن أجل ذلك لا يلتبس الأمر على القارئ كما يلتبس عليه في لغات أخرى . " [81] ص81 فوضوح الفعل من الناحية الشكلية واختلافه عن أشكال الاسم من خصائص اللغة العربية " ويتبين لك فضل العربية على غيرها حين تعلم أن الفعل في بعض اللغات العالمية الحية لا يمتاز بشكله اللفظي ، ففي حالات كثيرة تستعمل الكلمة الواحدة اسماً في موضع ، وفعلاً في موضع آخر، من غير أن تتبدل لها صيغة أو يتغيَّر لها بناء . " [81] ص82 أمّا الفعل في اللغة العربية فيمتاز بصيغه الضابطة لعدد حروفه التي لا تقل عن ثلاثة، ولا تتجاوز الستة حروف بالزيادة ، في حين يمكن أن يتجاوز الاسم هذا العدد من الحروف.

وخصَّصَتْ اللغة العربية صيغتين للدلالة على الزمن الصرفي ، هما فَعَلَ للماضي ، ويَفْعَلُ للمضارع ، وهما يعبِّران عن البنية العميقة المؤسِّسة للزمن الصرفي في الفعل العربي ، أما الزمن النحوي فإنه ينشأ من سياق الجملة وما يدخل فيها على الفعل ، ولا تصنعه الصيغة وحدها و" لا تحتفظ كل السياقات للتناول الصيغي فَعَلَ/يَفْعَلُ بتعبيريته الزمنية حسب القدماء، فهذا التناوب مقصور على السياقات المجرَّدة من كان ، ومن الأدوات الوجهية ، والموجهات، والنفي ...إلخ . ولهذا كلّما حقَّقَتْ الصيغة معنى زمنيا آخر غير زمنها المجرَّد، عدُّوا ذلك من السياقات الخاصَّة، وتُبَيِّن المعطيات العربية أن المُضَيَّ ليس دائماً مرتبطاً بالصيغة فَعَلَ. وأن الحال والاستقبال ليسا مرتبطين دائماً بالصيغة يَفْعَلُ، وهذا الأمر يسري على اسم الفاعل والصفات عموما ، إذ لا تفيد دائماً الحال . " [82] ص56 وعدم التفريق بين زمن الفعل الصرفي وزمنه النحوي ، هو الذي دعا بعض الدارسين ، إلى اعتبار أن اللغة العربية قد أهملت الدقائق الزمنية ، ولم تهتم بها كاهتمام اللغات الأخرى " ولم يفت كثيراً من الباحثين الغربيين أن يرموا العربية بالنقص في قدرتها على الوفاء بحاجات التعبير عن الزمن ، فقد شاع بين هؤلاء أنّ اللغات السامية ناقصة في دلالة الأفعال على الأزمنة ، ومنها اللغة العربية . واللغات الأوروبية في زعمهم أرقى منها بكثير، ولعلّ من مكامن هذه التهم فضلاً عن العقدة العرقية والعداء الحضاري ، جهل كثير منهم بطبيعة اللغة العربية . " [2] ص129 ومن خصائصها التي تتميّز بها امتلاكها للصيغ الصرفية التجريدية ، التي ليست بكلمات ولكنّها أوزان ومناويل للكلمات ، وهو ما لا تملكه أية لغة غيرها .

ولا يمكن مقارنة اللغات الأخرى باللغة العربية في هذا المجال ، خاصة وأنها تمتلك نوعين من الزمن في الأفعال ، الأول الزمن الصرفي الذي تحدّده الصيغة ، والثاني الزمن النحوي الذي يحدّده السياق في الجملة وملابساتها اللفظية والمعنوية: " لقد افترض القدماء كما هو معلوم أنّ هناك ارتباطاً قوياً بين الصيغة الصرفية والزمن ، وقسّموا الزمن إلى ماض، وحال، ومستقبل . وهناك من تصوّر الأمر داخلاً في هذا التنوّع الزمني ، في حين أنّه جزء من التنوّع الصرفي فحسب ، وقالوا إنّ فَعَلَ للماضي ، ويَفْعَلُ للحال والاستقبال، وافْعَلْ للحال والاستقبال عند البصريين، أمّا الكوفيون فيثبتون تقسيماً مختلفاً، الماضي ، والمستقبل ، والدائم الذي يفيده بناء فاعل . " [82] ص49 وهذا دليل على الاهتمام بالزمن في النحو العربي ، من خلال حصره في الشكل أو الصيغة الصرفية، لاطّرادها في المستوى الصرفي " بيد أننا نجد أن فَعَلَ قد ترد لغير الماضي، وأنَّ يَفْعَلُ قد ترد لغير الحال والاستقبال ، وكذلك بناء فاعل فهو لا يرد دوماً للدلالة على ما افترضه الكوفيون. وإذا قمنا ببعض الاستقراء للمعطيات ، وجدنا أن الأشكال التي أوردها القدماء لا تلَخِّص الأزمنة المختلفة والممكنة في اللغة العربية ، كما أن هذه الصيغ تؤلَّف مع أدوات وأفعال وأشكال صرفية أخرى ، فتُؤَدِّي دلالاتٍ زمنيةً أعقد وأدق ." [82] ص49 والإطِّراد في المستوى الصرفي يمكن ضبطه وقياسه وتعليمه ، أما الزمن النحوي فلا يمكن القياس عليه لأنه يختلف باختلاف المعاني ، ولو جئنا نصبط الخصوصيات الزمنية في النحو لاكتسبنا عدّة صيغ فعلية مركّبة مثل فَعلَ يفعَل وهكذا .

وتأتي قيمة صيغ الفعل من كونها دالَّة على الزمن الماضي، أو الحاضر، أو المستقبل ، وهي الدلالة الصناعية كما سمَّاها ابن جني ، حيث يقول: " ألا ترى إلى قام ودلالة لفظه على مصدره ، ودلالة بنائه على زمانه ، ودلالة معناه على فاعله. فهذه ثلاث دلائل من لفظه، وصيغته، ومعناه. وإن كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظاً فإنها صورة يحملها اللفظ . ويخرج ويستقرُّ على المثال المُعْتَزَمِ بها ، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق . " [15] ج3ص98 ويؤكِّد الدكتور تمَّام حسَّان أن الفعل يدل على الزمن بصيغته على المستوى الصرفي بقوله: " وأما معنى الزمن فإنّه يأتي على المستوى الصرفي من شكل الصيغة، وعلى المستوى النحوي من مجرى السياق، ومعنى إتيان الزمن على المستوى الصرفي من شكل الصيغة ، أن الزمن هنا وظيفة الصيغة المفردة، ومعنى أن الزمن يأتي على المستوى النحوي من مجرى السياق أن الزمن في النحو وظيفة السياق ، وليس وظيفة صيغة الفعل

،لأن الفعل الذي على صيغة فَعَلَ قد يدل في السياق على المستقبل، والذي على صيغة المضارع قد يدل فيه على الماضي، فقول النحاة والزمن جزء منه، قولٌ مقبولٌ على مستوى الصرف فقط . " [20] ص104 فصيغة فعل تدل دائماً على الزمن الماضي صرفيا، ويدخل على هذه الصيغة أحد حروف المضارعة للدلالة على الحال أو الاستقبال لكن على المستوى الصرفي ، وللنحو حكمهُ في الزمن.

واعتبر الأمر فرعاً عن المضارع ، فكلاهما يدل على الحال أو الاستقبال ، لأن الأمر يكون بصيغة المضارع المتضمنة لزمن الحال أوالاستقبال ، مع حذف حرف المضارعة، وحذف حركة الإعراب، يقول سعد الدين التفتازاني موضحاً الأمر بالصيغة: " وأمّا الأمر بالصيغة فسمّي بذلك لأن حصوله بالصيغة المخصوصة دون اللام ، وهو أمر الحاضر أي المخاطب ، فهو جارٍ على لفظ المضارع المجزوم ، في حذف الحركات والنونات التي تحذف في المضارع المجزوم ، وكون حركاته وسكناته مثل حركات المضارع وسكناته، أيْ لا تخالف صيغة الأمر صيغة المضارع، إلاّ بحذف حرف المضارعة، ويعطى آخره حكم المجزوم . " [83] ص69 ونرى بهذا هيمنة صيغتي الماضي والمضارع في الدلالة على الزمن ، ولذلك اعتنى علماء الصرف بهاتين الصيغتين دون صيغة الأمر، لأن صيغة الأمر هي صيغة المضارع معدّلة ومبدّلة للدلالة على الأمر، ولأنّ الأمر من المضارع بعد نزع حرف المضارعة . [78] ص45 ونجد هذا عند الزمخشري في تعريف الأمر بأنّه: " هو الذي على طريقة المضارع للفاعل المخاطب، لا يخالف بصيغته صيغته، إلاّ أن تنزع الزائدة فتقول في تَضَعُ ضَعْ. وفي تُضَارِبُ ضَارِبْ ،وفي تُدَحْرِجُ دَحْرِجْ ، ونحوها مما أوله متحرّك ، فإن سكّن زدت لِئَلاَّ تبتدئ بالساكن همزة وصل، فتقول في تَضْرِبُ اِضْرِبْ ، وفي تَنْطَلِقُ اِنْطَلِقْ . " [73] ص155 والأمر لا يكون إلاّ مع المخاطب في الحالات الخمسة للخطاب ، وتحذف من صيغة المضارع حرف مضارعته وعلامة رفعه.

إن الصيغة الصرفية للفعل الماضي أو للفعل المضارع لا تعبِّر بمفردها إلاّ عن الزمن الصرفي أما زمن الفعل الحقيقي أو الدلالي فتدخل فيه عوامل نحوية وسياقية أخرى تحدده، وهذا يدعونا إلى التأكيد على أنّ الصيغة الصرفية ليست مخصصة للدلالة على الزمن وإنّما هي موضوعة للدلالة على الفعل ونوعه فحسب.

و يؤكد عدم اختصاص الصيغة في الدلالة على الزمن دخول أدوات النفي عليها قال سيبويه: " إذا قلت فَعَلَ فإنّ نفيه لم يفعل ، وإذا قلت لقد فَعَلَ فإنّ نفيه ما فَعَلَ ، لأنّه كأنّه قال والله لقد فعل فقال والله ما فعل . " [10] ج 3 ص117 إنّ نفي صيغة فَعَلَ يكون بما التي تبقيها على حالها الزمني ، وبلم التي تقلبها إلى المضارع شكلاً ويبقى الزمن على حاله، فتصبح صيغة يفعل بعد لم دالّة على الماضي، ولذلك سمّيت لم حرف نفي وجزم وقلب. ويؤكّد سيبويه على وجود الفرق بين النفي بما والنفي بلم ، ولا شك في وجوده ، إذ لا تقبل اللغة صيغتين بمعنى واحد " إن النفي بما آكد من النفي بلم ، لأن القَسَمَ أو الحَلِفَ توكيد على عبارة سيبويه نفسه . " [84] ص221 فالصيغتان تدلاّن على زمن واحد ، وهو الماضي المنفي ولكنّ صيغة ما فعل أوكد من صيغة لم يفعل وأقوى في النفي، ولكنّ أغلب مستعملي اللغة العربية اليوم ومعلّميها لا يحرصون على مراعاة هذا الفرق واعتباره، وهذا يدخل في تعدُّد المعنى الوظيفي للصيغة الواحدة. وحتى بدون نفي الصيغتين فَعَلَ ويَفْعَلُ فإنهما ليستا مختصتين للدلالة على الزمن الصرفي فقط "وتبعاً للقدماء يمكن أن تجعل المعاني الزمنية للصيغتين فعل ويفعل كالتالي:

* فصيغة فَعَلَ تدل على الماضي، وهو الغالب، والحال إذا قصد به الإنشاء نحو جاءني زيد قد أسرع ، وعلى الاستقبال إذا اقتضى طلباً أو وعداً نحو حفظك الله وبعتك الشاة.

* أمّا صيغة يفعل فتترجّح في الحال إذا كانت مجرَّدة ،ويتعيَّن فيها الحال إذا اقترنت بالظرف الآن أو الساعة وما في معناهما، وتتعيَّن للاستقبال وينصرف معناها للمضي وتفيد الاستمرار نحو فلان يقري الضيف ويصنع الجميل ، وتدل على العادة نحو زيد يقدم في الحروب ويسخو بموجوده ، وتدل على الاستمرار في الماضي نحو كنت أراه." [81]ص57 وإذا تتبَّعْنا كلام العرب وجدنا بما لا يدع مجالاً للشك ، أن الصيغة الصرفية لا تدل وحدها على الزمن والذي كرّس عكس هذا المفهوم كون الزمن عنصراً ومكوِّناً أساسياً في الفعل.

4.1. خصائص صيغ الأفعال المورفولوجية

المقصود بالخصائص المورفولوجية السمات البنيوية التي تميِّز صيغ الأفعال ، وتفترق بها عن صيغ الأسماء، فقد ذكر ابن جني أن الفعل نكرة ، وصيغ الأفعال لا يدخل عليها التنوين ، ولا ألف التعريف ، ولا تضاف ،ولا تجر. وهذه السمات من خصائص الفعل ومورفيماته. ويعلِّل عدم تعريف الفعل بقوله: "ومن ذلك امتناعهم من تعريف الفعل وذلك أنه إنما الغرض منه إفادته، فلا بدّ أن يكون منكّراً لا يسوغ تعريفه .لأنه لو كان

معرفة لما كان مستفاداً، لأن المعروف قد غُني بتعريفه عن اجتلابه ليفاد من جملة الكلام وبذلك قال اصحابنا: اعلم أن حكم الجزء المستفاد من الجملة أن يكون منكوراً، والمفاد هو الفعل لا الفاعل. ولذلك لو أخبر بما لا شك فيه لعجب منه وهزيء من قوله، فلما كان كذلك ، لم يجز تعريف ما وضعه على التنكير، ألا تراه يجري وصفاً على النكرة وذلك نحو مررت برجل يقرأ فهذا كقولك قارئ ، و لو كان معرفة لاستحال جريه وصفاً على النكرة . "[15] ج3ص233 وهذه الخاصية مطَّرِدة في جميع صيغ الأفعال الصرفية واللفظية فكونها نكرة ليس معناه أن تأتي مجرَّدة من ألف التعريف، بل معناه عدم تقبُّلها لهذا المورفيم الخاص بالأسماء، وعدم تقبلها للتنوين وإن كان علامة تنكير في الأسماء ومورفيما تنكيريا. ولكن الدليل النحوي الوحيد الذي جاء به ابن جني على كون الفعل نكرة هو أنّه يأتي صفة للنكرة فقط دون المعرفة ، والصفة تابعة للموصوف . ويقول ابن جني كذلك " ومن ذلك امتناعهم عن تنوين الفعل ، وذلك أنه استمر فيه الحذف والجزم بالسكون لثقله ، فلما كان موضعا للنقض منه، لم تَلِقْ به الزيادة فيه ، فهذا قول ، وإن شئت قلت أن التنوين لَحِقَ في الوقف مؤذناً بالتمام ، والفعل أحوج شيء إلى الفاعل، فإذا كان من الحاجة إليه من بعده على هذه لم يَلِقْ به التنوين اللاحق للإيذان بالتكامل والتمام ، فالحالان إذن كما ترى ضدان . " [15] ج 3 ص240

إن العلة المعنوية تؤثِّر مباشرة في بنية الصيغة الفعلية عمقاً وسطحاً ، فالفعل لا يكون إلاّ مسنداً، ولا يكون أبداً مسنداً إليه ، فهو كالخبر والخبر والإسناد كلاهما معنويان لهما سمة بنيوية وهي التنكير، لأنهما حادثان ، وهو ما أكده ابن جني حين قال عن الفعل أنّه لو كان معرفة لما كان مستفاداً، وكون الفعل والجملة الفعلية من النكرات لأنهما يأتيان صفة للنكرة ويؤولان إلى النكرة ، والقاعدة تقول أن الجمل بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال.

ومن الخصائص المورفولوجية للأفعال وصيغها الصرفية شدّة الارتباط بالضمائر البارزة المتحركة، حتى كأنها جزء منها ،وسمّوا الفعل ذا الأربعة وذا الثلاثة، وقالوا عن الأجوف أنّه ذو الثلاثة ، لأننا نقول قلْتُ قُلْتَ قَلْتِ نظراً لبنيته السطحية الملفوظة ، فكأن هذا الضمير جزء من الفعل ، يعوّض جزءه المحذوف . أما الناقص فهو ذو الأربعة "ويُسَمَّى الناقص ذا الأربعة لأنه مع إسناده لتاء الفاعل يصبح أربعة أحرف مثل سعيت ورجوت. " [59] ص228 وبسبب هذه الخاصية المورفولوجية ترد صيغ الأفعال مسندة إلى تاء الفاعل في كثير من المصادر مثل فعلت أو أفعلت وفاعلت،وذكر ابن جني أن تاء

الفاعل المتصلة به كالجزء منه في قوله " ووجه شبه تاء افتعلت بناء افتعل أنهما ضمير الفاعل ، وضمير الفاعل قد أُجْرِيَ في الكثير من أحكامه من الفعل مجرى بعض أجزاء الكلمة من الكلمة، وذلك لشدّة اتصال الفعل بالفاعل . " [53] ج1ص220 وذكر أدلة لأبي علي الفارسي على ذلك نذكر منها دليلين هامين.

الدليل الأول: تسكين لام الفعل إذا اتصلت به تاء الفاعل "وذلك نحو ضربْت ودخلْت وخرجْت،وإنما فعلوا ذلك لأنهم كرهوا أن يقولوا ضَرَبَتُ ودَخَلَتُ وخَرَجَتُ لتوالي أرتبعة متحركات ، فلولا أنهم قد نزّلوا التاء من ضربْت منزلة راء جعفر منه (...) وأنزلت التاء من فعلت منزلة جزء من الفعل . "[53] ج1ص220

الدليل الثاني: وجود حروف تتصل بالفعل اتصالاً لازماً وهي مورفيم الفاعل ، يقول ابن جني: "ودليل له وهو من أغربها وألطفها وهو قولهم في التثنية يقومان ، فالنون علامة الرفع بمنزلة ضمة الميم من يقوم في الواحد، وعلامة الرفع ينبغي أن تلحق المرفوع مع انقضاء أجزائه، بلا فرق ولا تراخ، فمجيء النون في يقومان بعد الألف التي هي ضمير الفاعلين يدل من مذهبهم على أنهم أحلوّا ضمير الفاعل محل حرف الإعراب من الفعل . " [53] ج1ص222 إن علامة الإعراب في الأفعال الخمسة وهي النون ثبوتاً وحذفاً التي زحزحت عن موضعها الأصلي وهي مجاورة أو ملاصقة لام الفعل بحاجز ياء المخاطبة ، أو ألف الإثنين ، أو واو الجماعة ، لدليل قاطع فعلاً على شدّة اتصال الفاعل بصيغة الفعل ، سواء على مستوى البنية السطحية ، أو على مستوى البنية العميقة التي تمثلها الصيغة الصرفية .

وهذه الحروف التي تزاد على الصيغة الصرفية المجرَّدة ، ينبغي أن تكون لها وظيفة تحويلية ، حيث تحوّلها من صيغة إلى أخرى ، ومن معنى إلى آخر، وتنقله إليه ، يقول الاستراباذي: " اعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق لابد لزيادته من معنى ، لأنها إذا لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ، ولا لمعنى ، كانت عبثاً. فإذا قيل مثلا ، إنَّ أقالَ بمعنى قال ، فذلك منهم تسامح في العبارة (...) والأغلب في هذه الأبواب أن لا تنحصر الزيادة في معنى ، بل تجيء لمعان على البدل ، كالهمزة في أفعل تفيد النقل ،والتعريض، وصيرورة الشيء ذا كذا، وكذا فعّل وغيره . " [85] ج1ص84 وهذه الصيغ الصرفية المزيدة للأفعال لا تفهم معانيها إلاّ بكثرة الأمثلة الدالة عليها من الأفعال التي تشترك في معنى الصيغة الصرفية ، وتختلف في المعنى المعجمي.

ويمكن اعتبار المعنى الكامن في الصيغة الصرفية معنى بالقوة ، لا معنى بالفعل، ولا تخفى قيمة المعنى الكامن بالقوة ، وهو معنى تجريدي يجعله الاستعمال معنى بالفعل، والاستعمال هو الذي يجعل هذه الزيادة مطّردة في معنى دون آخر، والاستعمال يفترض السماع وتضييق مجال القياس في استعمال الصيغ الصرفية "وليست هذه الزيادات قياساً مطّرداً ، فليس لك أن تقول مثلاً في ظَرُفَ أَظْرَفَ ، وفي نَصَرَ أَنْصَرَ(...) وكذا لا نقول نصّر ولا دخّل ، وكذا في غير ذلك من الأبواب ، بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعيّن ، وكذا استعماله في المعنى المعيّن. فكما أن لفظ أذهب وأدخل يحتاج فيه إلى السماع فكذا معناه الذي هو النقل مثلاً،ليس لك أن تستعمل أذهب بمعنى أزال الذهاب، أو عرّض للذهاب، ونحو ذلك . " [85] ج1ص85 إلاّ أن بعض هذه الزيادات انتشرت معانيها الوظيفية واطّردت كالتعدية والمشاركة والمطاوعة، وهذه الصيغ المطّردة في معان معيّنة يمكن القياس عليها وإن لم يرد فيها سماع منقول ،وهو ما نصّ عليه محققو شرح شافية ابن الحاجب للاستراباذي بقولهم في الهامش "والذي نراه أنّه إذا كثر ورود أمثلة لصيغة من هذه الصيغ في معنى من هذه المعاني، كان دليلاً على أنّه يسوغ لك أن تبني على مثال هذه الصيغة لإفادة هذا المعنى الذي كثرت فيه، وإن لم تسمع اللفظ بعينه . " [85] ج1ص85 ويبقى بعد فهم معنى الصيغ أن يكون المعنى المعجمي مفهوماً ومقبولاً.

ولا يلزم من مجيء الفعل مزيداً واطّراده في الاستعمال في بعض الصيغ الصرفية أن يستعمل مجرَّداً، أو أن يطّرد في جميع الصيغ الصرفية الخاصّة بالأفعال.

والغالب أن تكون على الأصل الثلاثي المستعمل ، ولكن قد تجيء زيادات لأصول ثلاثية على وزن فعل المجرد ولكنه غير مستعمل كما وردت ملاحظة في قول الاستربـاذي: "والأغلب أن تجيء هذه الأبواب ممّا جاء منه فعل ثلاثي، وقد تجيء ممّا لم يأت منه ذلك كألجم وأشحم وجلّد وقرّد واستحجر المكان واستنوق الجمل ونحو ذلك وهو قليل بالنسبة إلى الأول . " [85] ج1ص85 ولكنه يدل على أن المادة المعجمية للفعل المجرّد التي تكون أصلا للزيادة ليس بالضرورة أن تكون مستعملة.

الفصل 2
الصيغ الصرفية المطَّرِدة للفعل المجرَّد

هي الصيغ المتكونة من الحروف الأصول وليس فيها حرف من حروف الزيادة.
والفعل المجرد إمّا ثلاثي أو رباعي ، لا أكثر ولا أقل.

1.2. الفعل الثلاثي المجرَّد

إن الفعل الثلاثي المجرد يحظى بصيغ صرفية قليلة وإن كان كثيراً في الاستعمال والدوران على الألسنة ، ولكنَّ هذه الصيغ الصرفية مطَّرِدة ونشطة نشاطاً ملحوظاً.
وهي ثلاث صيغ في الماضي فَعَلَ فَعِلَ وفَعُل [84]ج1ص64 ، الأولى بفتح العين ،والثانية بكسرها، والثالثة بضمّها، و هذه الصيغ المجرَّدة للفعل الثلاثي تمتاز بالغموض والصعوبة أكثر من غيرها من الصيغ الصرفية، لأنَّ استعمالَها يعتمد على السماع خاصة في صيغة المضارع الخاصة بكل صيغة منها. والجدول التالي يوضِّح تَصَرُّفَ هذه الصيغ وتفريعاتها في المضارع.

جدول رقم 13:التفريعات الصوتية للفعل الثلاثي المجرد [15] ص9

فَعَلَ(بفتح العين)	فَعِلَ(بكسر العين)	فَعُلَ(بضم العين)
1. يفعِل(بسكر العين) مثل: يضرب – يجلس.	1. يفعَل (بفتح العين). مثل: يعلم – يسمع – يفهم.	1. يفعُل(بضم العين). مثل: يركم– يعظم – يشرف.
2. يفعُل (بضم العين) مثل: يكتب – يدرس	2. يفعِل (بكسر العين) مثل: يحسب.	
3. يفعَل (بفتح العين) إذا كانت عينه أو لامه حرفا حلقيا.مثل: ينجح – يقرأ		

وفي استعمال هذه الصيغ الصرفية قد نجد اختلافاً وضعيا بنيويا فالفعل الواحد قد يكون مستعملا بصيغتين مثل مَكَثَ ومَكُث ، وكَبَرَ و كَبُر، وجبَن و جبُنَ، بفتح العين وضمها، وبعض هذا وارد في الاستعمال القرآني "ويمكن أن نَرُدَّ السبب في وجود هاتين

الصيغتين اللغويتين الاستعماليتين إلى اختلاف اللهجات فلعلَّ صيغةَ فَعُل(بالضم) تختصُّ بالقبائل البدوية أمَّا الصيغة فَعِل فربَّما كانت لقبائلَ حضرية(...) ولسنا نعني بهذا أنَّ لَهَجَاتِ البدوِ قد خلت من الكسرات ، أو أن لهجات الحضر لا تعرف الضمّات ، وإنما كل الذي نهدف إليه هو أنّه إذا رويت لنا الكلمة بروايتين إحداهما تشتمل على ضمّ في موضع معيّن من هذه الكلمة ، والأخرى تتضمّن الكسر في نفس الوضع من الكلمة رجَّحنا أنَّ الصيغة المشتملة على الضمّ تنتمي إلى بيئة بدوية ، وأنّ المشتملة على الكسر تنتمي إلى بيئة حضرية، وكذلك نرجِّح أنَّ الصيغتين أو الروايتين كانتا تستعملان في زمن واحد ، ولكن في بيئتين مختلفتين، فليست إحداهما بالأصل والأخرى فرع عنها ، أو ليست إحداهما متطوِّرة عن الأخرى، بل إن الصيغتين وجدتا معا . " [85] ص91 وتبقى تلك الأنماط الاستعمالية خاضعة للسماع ، وقد يكثر استعمال أحد النمطين دون الآخر، فمثلا في قوله تعالى: "فَمَكُثَ غَيرَ بَعِيد " [1] سورة النمل ، الآية 22 بضمّ الكاف في مكُث ، وفي قوله تعالى: "وَبِدَارًا أَن يَكبَرُوا " [1] سورة النساء ، الآية 6 بفتح الباء في يكبروا صيغتان استعماليتان قرآنيتان غير مطَّرِدَتين في الاستعمال العام الذي يميل إلى استعمال مَكَثَ بفتح الكاف، وكَبُرَ بضم الباء.

1.1.2.صيغة فَعَلَ (بفتح العين)

أما صيغة فعَل بفتح العين فإنها تأتي في المضارع بكسر العين وبضمها وبفتحها كما نراه في قول الجرجاني: "أمّا فعَل بفتح العين ومضارعه يفعِل ويفعُل متعديا ولازما كضرب يضرب ، وجلس يجلس ، ونصر ينصر، وعثر يعثر، ويجيء على يفعَل – بالفتح– ما كان عينه أو لامه حرفا حلقيا . " [15] ص9 فالمطَّرِد المستعمَل في صيغة فَعَلَ أن تكونَ في المضارع بكسر العين وضمِّها،أمَّا إذا جاءت في المضارع مفتوحة العين كما كانت في الماضي ، فإنَّ ذلك يدلُّ على أنَّ عين الفعل أو لامه من حروف الحلق .

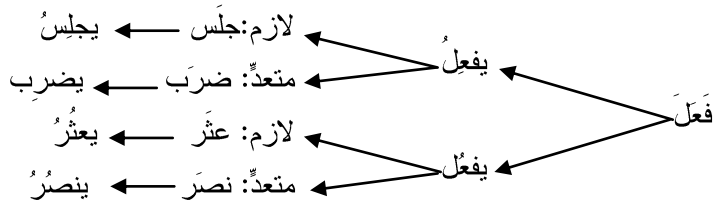

شكل رقم 02:صيغة فَعَلَ بكسر العين أو ضمها في المضارع

و ما كان مضارعه مفتوح العين كماضيه فهو مطَّرِدٌ فيما كانت عينه أو لامه حرفا حلقيا. وحروف الحلق ستة هي: الهمزة، والهاء ، والحاء، والخاء، والعين، والغين، كما نوضِّحه بأمثلة في الجدول التالي:

جدول رقم 14: أثر حروف الحلق في عين الفعل ولامه

حرف الحلق	عين الفعل	لام الفعل
الهمزة	سأل – يسأَلُ.دأَب –يدأَب	قرأ – يقرَأ . ملأ– يملَأ
الهاء	وهَبَ – يهَب. ذهب – يذهَب	جبَهَ – يجبَه .
الحاء	شحذ – يشحذ	سمح – يسمح
الخاء	فخر– يفخر.زخَر – يزخَر.	سلَخ – يسلَخ
العين	بعث – يبعَثفعل – يفعَل	صنع – يصنَع .وضَعَ.يضَعُ
الغين	فغَر – يفغَر	دمغَ – يدمغَ. فرَغَ.يفرَغُ

ويعلّل ابن جني قلّة استعمال صيغة يفعَل من فعَل بفتح العين فيهما قائلاً: " إنَّ يفعل بفتح العين ليس بابه فَعَل، وإنما بابه فعِلَ ، نحو شرِب يشرَب ، وركِب يركَب ، فلم يجز أن يلزم الفتح لأنّه ليس بابه. " [11] ص79 ولكن لحروف الحلق خصوصيتها وبها نقلت هذه الأفعال إلى غير بابها ، وذلك لعلَّة التخفيف "هذه الحروف حلقية مستفلة ، والضمّة والكسرة مرتفعتان من الطرف الآخر من الفم ، فلما كان بينهما هذا التباعد في المخرج ضارعوا بالفتحة حروف الحلق ، لأنّ الفتحة من الألف والألف أقرب إلى حروف الحلق لتناسب الأصوات ويكون العمل من وجه واحد . " [51] ص وجاء هذا الوزن فعَلَ أو الصيغة في رأس القائمة الترتيبية لصيغ الأفعال الثلاثية المجرَّدة وهذا الترتيب هو حسب كثرة استعماله في كلام العرب.

2.1.2.صيغة فَعِلَ (بكسر العين)

أمّا الصيغة الثانية لماضي الثلاثي المجرَّد فهي صيغة فعِل بكسر العين في الماضي ويفعَل بفتحها في المضارع ، وتأتي ثانية في الترتيب: " وتسمّى أبنية فعَل يفعِل نحو ضرب يضرِب ، و فعَل يفعُل نحو نصر ينصر، وفعِلَ يفعَل علِمَ يعلَمُ ، دعائم الأبنية . وذلك لاختلاف حركاتها في الماضي والمضارع أوّلاً ، وكثرة استعمالها في الكلام

ثانيا . " [51] ص121 ولأن الأفعال المتعدية في الثلاثي المجرد لا تكون إلاّ من هذه الصيغ التي تكثرأفعالها في الكلام ، ففعِل بكسر العين يكون مضارعها يفعَل بفتح العين ، وهي أيضاً من دعائم الصيغ.

3.1.2.صيغة فَعُلَ (بضم العين)

وأمَّا الصيغة الثالثة للفعل الثلاثي المجرَّد فهي فَعُل بضم العين يقول فيها الجرجاني: " وأما فعُل بضم العين فمضارعه بالضمّ لا غير ككرُم يكرُم ، وشرُف يشرُف ، ولا متعديَ في هذا الباب. " [15] ص 12 و يرى الدكتور ناصر حسين علي أنَّ هذه الصيغة لا تستعمل في كلام العرب إلاّ قليلاً لثقل الضمة [51] 166 ويقول الحملاوي: "وهذا الباب للأوصاف الخِلقية وهي التي لها مُكْث، و لك أن تحوِّل كلَّ فعل ثلاثي إلى هذا الباب للدلالة على أن معناه صار كالغريزة في صاحبه، وربما استعملت أفعال هذا الباب للتعجب فتنسلخ عن الحدث ." [18] ص33 ولم يذكر أمثلة من الأفعال على هذا التوظيف لهذه الصيغة الدالة على الهيآت والغرائز وربما يدخل فيها مكُث الذي ذكرناه سابقاً وفقُه كذلك.

و يمكن ضبط الصيغ الصرفية الستة للفعل الثلاثي المجرّد في الجدول التالي:

جدول رقم 15:أوزان الفعل الثلاثي المجرد

الماضي	المضارع
1. فعَل (بفتح العين)	يفعُلُ (بضم العين)
2. فَعَلَ (بفتح العين)	يفعِلُ (بكسر العين)
3. فَعَلَ (بفتح العين)	يفعَلُ (بفتح العين)
4. فعِلَ (بكسر العين)	يفعَل (بفتح العين)
5. فعِل (بكسر العين)	يفعِلُ (بكسر العين)
6. فعُلَ (بضم العين)	يفعُل (بضم العين)

فالفعل الثلاثي المجرد له ثلاث صيغ فقط في الماضي وتتحوَّل في المضارع إلى ست صيغ كما أوضحناه في الجدول السابق ، وكان ينبغي أن ترتَّب غير هذا الترتيب لولا مراعاة كثرة الاستعمال ودرجة الاطِّراد: " فعَلَ بفتح العين هو أكثر الأبنية استعمالا ...

وفعِل بكسر العين هو أقل استعمالاً من الأول ولكنه كثير... وأما فعُل بضم العين فهو أقل الأبنية استعمالاً ." [26] ص113

ومن خلال الجدول التالي نجد ترتيب صيغ الثلاثي المجرَّد للأفعال حسب كثرة ورودها واستعمالها. [78] ص105

جدول رقم 16:ترتيب أوزان الفعل الثلاثي المجرد

	صيغة الماضي	صيغة المضارع	المثال
1.	فعَل (بفتح العين)	يفعُلُ (بضم العين)	نصَرَ – ينصُرُ
2.	فعَل (بفتح العين)	يفعِلُ (بكسر العين)	ضربَ – يضرِبُ
3.	فعَلَ (بفتح العين)	يفعل (بفتح العين)	قرأ – يقرأ
4.	فعِلَ (بكسر العين)	يفعَل (بفتح العين)	فرِح – يفرَحُ.
5.	فعُلَ (بضم العين)	يفعُل (بضم العين)	كرُم – يكرُم
6.	فعِلَ (بكسر العين)	يفعِلُ (بكسر العين)	حسِب – يحسِب

ونرى في جميع هذه الصيغ الدور المحوري الذي تؤدّيه العين فعليها يتم الارتكاز في الماضي والمضارع ، وعلامتها هي المعتبرة في الترتيب والقياس، وحتى في الاستعمال النحوي فإن العين هي قلب الفعل النابض بالحركة المميِّزة، فقد تحذف لام الفعل ، أو فاؤه ، أو يحذفان معا ، وتبقى العين وحدها شاهداً على الفعل مثل ق و فِ على وزن عِ من صيغة الأمر اِفْعَلْ الطلبية.

والأفعال الثلاثية هي في أوضاعها الماضية الثلاثة بفتح العين ،وضمها ، وكسرها ، وما يتفرّع عنها في المضارع المناسب لكل صيغة سماعية. وقد يجيء بالسماع ما لا يمكن توليده بالقياس يقول ابن خالويه: " ليس في كلام العرب فعل يستوعب الأبنية الثلاثة فَعَل وفعِل وفعُل إلاّ كمَل وكمِل وكمُلَ ، وكدَر الماءُ وكدِر وكَدُرَ، وخثَر العسلُ وخثِرَ وخَثُرَ، وسخُوَ الرجل وسخِيَ وسخا ، وسريَ وسرى وسرُوَ " .[37] ص35 ولكن هذا هو ما انتهى إليه سماعه ، ولا شك في إمكان وجود أفعال أخرى على شاكلة هذه الأفعال التي تستوعب الصيغ الصرفية الثلاثة أذكر على سبيل المثال منها مما لم يذكره ابن خالويه فَقَهَ وفَقُهَ و فَقِهَ ، و بَرَأَ و بَرُؤَ وبَرِئَ ، ونَبَهَ ونَبُهَ ونَبِهَ . و لا أرى أن كل هذه الأفعال

سماعي أو مستعمل ، ولكن بالتمرين والقياس نجد أن في بعض هذه الأفعال قابلية واستعدادا لاستيعاب الصيغ الصرفية الثلاثة للفعل الماضي المجرد .

4.1.2. أصالة صيغة الفعل الثلاثي المجرد

تتفرع كل صيغة من هذه الصيغ إلى صيغة مضارعة، ويقتضي الوضع أن يكون للثلاثي تسع صيغ في حالة التجريد باعتبار أن كل صيغة ماضية في الثلاثي المجرد تتفرع عنها ثلاث صيغ في المضارع كما يتضح في الجدول التالي:

جدول رقم 17:المستعمل والمهمل من أوزان الفعل الثلاثي المجرد

الصيغة الصرفية	حركة العين	استعمال الصيغة
فعَل – يفعُل	بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع	مستعملة
فعَل – يفعِلُ	بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع	مستعملة
فعَلَ – يفعَلُ	بفتح العينين	مستعملة
فعِلَ – يفعَل	بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع	مستعملة
فَعِلَ – يفعِل	بكسر العينين	مستعملة
فعِلَ – يفعُل	بكسر العين في الماضي وضمها في المضارع	مهملة
فَعُلَ – يفعَل	بضم العين في الماضي وفتحها في المضارع	مهملة
فَعُلَ – يفعِلُ	بضم العين في الماضي وكسرها في المضارع	مهملة
فعُل – يفعُل	بضم العينين	مستعملة

و يرى العلماء أن هذه الصيغ المستعملة تتفاوت درجاتها ، ويرى الميداني أن اختلاف العينين في الماضي والمضارع هو علّة اطِراد الصيغة وسبب كثرة استعمالها وسمَّاها الدعائم حيث يقول: "الثلاثي ستة أبواب ، ثلاثة منها تسمى دعائم الأبواب ، وهي فَعَل يفعُل، وفعَلَ يفعِلُ ، وفعِلَ يفعُلُ ، مثل نصر ينصُر، وضربَ يضرِبُ ، وعلِم يعلَم، فأمَّا المفتوح العين في الماضي والمستقبل نحو منَع يمنَع فإنه لا يدخل في الدعائم ، لأنّه لا يجيء إلاّ أن يكون فيه أحد حروف الحلق في موضع العين أو اللام. والمضموم العين في الماضي والمستقبل لا يجيء إلاّ للطبائع والنعوت. والمكسور فيهما لا يدخل في الدعائم لقلَّته ،ولأنه ليس منه شيء إلاّ وقد يجوز فيه لغة أخرى إلا القليل. فرجع المحصول إلى تأسيس الثلاثة . " [16]ص9 فقد انتخبت ثلاث صيغ يمكن أن نسميها دعائم الصيغ

الفعلية لأنها كثيرة الاستعمال و " هذه الأبنية أساس يجب مراعاته فلا يحيد عنه متعلم أو باحث . " [28] ج1ص150 وهذه الصيغ نصطلح على تسميتها دعائم الصيغ هي:

جدول رقم 18:دعائم الصيغ الصرفية

الصيغة الصرفية	حركة العين
فعَل – يفعُل	فتح العين في الماضي وضمها في المضارع مثل كتب يكتُبُ
فَعَل – يفعِلُ	فتح العين في الماضي وكسرها في المضارع مثل نزل ينزل
فعِلَ – يفعَل	كسر العين في الماضي وفتحها في المضارع مثل ركِب يركَبُ

وهذه الصيغ الصرفية هي الأكثر استعمالاً ، وقد علَّل الميداني عدم اعتبار ما تشابهت حركة عينيه في الماضي والمضارع من دعائم الأبنية بقلّة الاستعمال ، لأنه يُستعمَل بشروط كالذي تكون عيناه مفتوحتين في الماضي والمضارع فلا بد أن تكون عينه أو لامه حرفا حلقيا، والذي يكون مضموم العينين في الماضي والمضارع فإنه لا يكون إلا لازماً ويكون في الطبائع والنعوت ولكنه مطَّردٌ في شرطه وإطاره الخاص، وهناك علّة ثانية وهي وجوب اختلاف عين الماضي عن عين المضارع في الحركة حيث يقول: " فرجع المحصول إلى تأسيس الثلاثة، مع صِحَّةِ ذلك في القياس. وذلك أن الماضي مخالفٌ في المعنى للمستقبل، فوجب المخالفة بينهما في بناء أمثلتهما، فلما فتحت العين في الماضي لزم ضمها أو كسرها في المستقبل ،ولما كسرت العين في الماضي وجب ضمّها أو فتحها على حكم ما مضى الآن. " [28] ج1ص151 وهو ما أكدّه ابن جني في قوله: " قد دلّت الدلالة على وجوب مخالفة صيغة الماضي لصيغة المضارع ،إذ الغرض في جميع هذه المثل إنما هو لإفادة الأزمنة، فجعل لكل زمان مثال مخالف لصاحبه. وكلَّما ازداد الخلاف كان في ذلك قوّة الدلالة على الزمان، فمن ذلك أن جعلوا بإزاء حركة فاء الماضي سكون فاء المضارع، وخالفوا بين عينيهما، فقالوا ضرَبَ يَضْرِبُ وقتل يقتل وعلِم يعلَم. " [14] ج1 ص375 وكل صيغة تمتاز بخصوصيتها الصوتية فصيغة فعَل تدل بتشكيلها على المضي وصيغة يفعل تدل بتشكيلها الصوتي على الحال أو الاستقبال على مستوى الصيغة الصرفية أو على مستوى البنية العميقة المجرَّدة ، و على مستوى البنية السطحية في الفعل لابد من الاختلاف بين حركة العين في الماضي والمضارع دلالة على اختلاف الزمن . ومع ذلك فقد تستعمل أفعال متساوية العينين في الماضي والمضارع في الأحوال التالية فَعَلَ يفْعَلُ(بفتح العينين) و فَعِلَ يفْعِلُ (بكسر العينين) و فَعُلَ يَفْعُلُ (بضم العينين) .

وهذه الصيغ وإن كانت مستعملة فليست من دعائم الصيغ لخروجها عن المعيار وعن الشرط يقول ابن جني: " فقد نجد في الثلاثي ما تكون حركة عينيه في الماضي والمضارع سواء، وهو باب فعُل نحو كرُمَ يكرُم وطرُف يطرُف، قيل على كل حال فاؤه في المضارع ساكنة ، وأمَّا موافقة حركة عينيه فلأنه ضرب قائم في الثلاثي برأسه. ألا تراه غير متعدٍّ البتة، وأكثر باب فَعَلَ وفعِلَ متعدٍّ، فلما جاء هذا مخالفا لهما –وهما أقوى وأكثر منه– خولف بينهما وبينه فووفق بين حركة عينيه وخولف بين حركتي عينيهما. " [14] ج1ص376 وابن جني يتكلم في هذا الصدد عن حالة من الحالات الثلاث وهي حالة فعُل يفعُل بضم العينين ويعتبرها واردة بهذا الوضع لأنها صيغة تدل على معنى وظيفي مطَّرِد ، وهو الطبائع النفسية والصفات الحِلقية ولأنها كذلك فهي الصيغة الوحيدة اللازمة دائماً، وقد علَّلُوا فعَل يفعَل بفتح العينين بورود لام الفعل أو عينه حرفا حلقيا فبماذا يعلِّلُون يا ترى الحالة الثالثة وهي فعِل يفعِل بكسر العينين ؟ وهي سماعية وأقل الصيغ الصرفية للفعل الثلاثي المجرد استعمالا .

5.1.2. اللزوم والتعدي في صيغ العمل الثلاثي المجرَّد

اللزوم والتعدي من أحوال الفعل التام وعمله النحوي ، فهما صفتان قويتان في الفعل ، تؤَثِّر كل صفة منهما في الجملة بحركة إعرابية في الفاعل والمفعول به.
واللزوم: " صفة للافعال القاصرة عن التعدِّي والتي لا تتجاوز فاعلها إلى مفعول به، حيث يتِمُّ معناها دون حاجة إليه ،وسمِّيت بذلك لأنها تلزم فاعلها ولا تتعدَّاه ، وتُسمَّى كذلك أفعالا قاصرة لقصورها عن المفعول به ، أو لاقتصارها على الفاعل(...) وتسمَّى أيضاً غير واقعة وغير مجاوِزة . " [58] ص203

والتعدِّي " هو تجاوز الفعل فاعله إلى مفعول يحتاج إليه ويُكَمِّلُه، ولهذا يُسمَّى الفعل المتجاوز متعدِّيا، ويقابل التعدِّي اللزوم ، وهو اكتفاء الفعل بفاعله. " [58] ص146
والتعدِّي واللزوم من صفات الأفعال، لا من صفات الصيغ الصرفية، لأنهما يُمَثِّلان الوظيفة النحوية للفعل، لكن بعض الصيغ الصرفية يَتَحَتَّم فيها اللزوم وضعاً وبعضها الآخر يتحدد فيها اللزوم أو التعدّي بحسب الاستعمال أو الزيادة .
و في الثلاثي المجرَّد يتحتَّم اللزوم في صيغة واحدة هي صيغة فعُلَ يفعُل بضم العين في الماضي والمضارع،وهذا النوع من الأفعال مستقلٌّ بذاته حيث " لا يتعدّى البتة ، نحو ظَرُفَ وشَرُفَ. " [79] ج1ص180 وما دامت هذه الصيغة لم تستعمل إلاّ لازمة لم تكثر

أفعالها، وقلَّ استعمالها ، وهذا أحد الأسباب التي جعلت هذه الصيغة أقلَّ الصيغ الثلاثية استعمالاً فعيناها متساويتان في الماضي والمضارع ويتحتم فيها اللزوم ، كما أن أفعالها لا تدل على الحدث كما تدل عليه بقية الأفعال: " وهذا النوع من الأفعال ليس فعلاً بأتم معنى الكلمة وإنما يدل على الاتصاف بصفة لذلك فهو قليل العدد نسبياً قليل التصريف(...) مجال الاشتقاق فيه ضيِّق ، فلا يشتق منه اسم المفعول لقصوره على فاعله وعدم مجاوزته له . " [26] ص 117 ويضيف الدكتور صالح سليم الفاخري قائلاً في خصائص هذه الصيغة الثلاثية: "فضلا عن أن الحدثية فيه لا تكاد تبين فإذا قلت كَرُم فأنت تتحدَّث عن صفة أصبحت لازمة فيمن نتحدث عنه ، لا عن حدث جرى أو لا يزال يجري ، مثل قرأ محمد يقرأ محمد ، فالقراءة وقعت في الأول وهي حدث ، وفي الثاني مستمرة في الوقوع أو الحدوث، وقد تبدو بعض الأفعال دالة على حركة في ظاهر أمرها مثل قرُب وبعُد لكنَّها في الحقيقة تدل على صفة القرب أو البعد الناتجة عن الحركة ولا تدل وحدها على الفعل ولذلك يعوِّضها في هذه الأحوال أحد مشتقاتها مثل ابتعد اقترب . " [26] ص118 و بالإضافة إلى قلّة استعمال هذه الصيغة فإنها تستعمل بشروط على مستوى البنية السطحية إذ " لم يرد من هذا الباب يائي العين إلا لفظة هيُؤ صار ذا هيئة، ولا يائي اللام وهو متصرف إلاّ نهُو من النهية بمعنى العقل ولا مُضَعَّفًا إلاّ قليلا كشرُرت. " [18] ص33

والصيغة الثلاثية المهيمنة هي صيغة فعَل المفتوحة العين ، لها في المضارع ثلاث صيغ بمعنى أنها أكثر مرونة ، وتمنح للمستعمل الحالات الثلاثة الممكنة وهي ضم العين وكسرها وفتحها، أما صيغة يفعَل بفتح العين فإنها تعدّ فرعاً عن الصيغتين السابقتين كما قال الاستراباذي في شرح شافية ابن الحاجب " اعلم أن أهل التصريف قالوا إن فعل يفعل بفتح العين فيها فرع عن فعل يفعُل أو يفعِل – بضمها أو كسرها في المضارع – وذلك أنهم لمّا رأوا أن هذا الفتح لا يجيء إلاّ مع حرف الحلق ،و وجدوا في حرف الحلق معنى مقتضيا لفتح عين مضارع الماضي المفتوح عينه كما يجيء ، غلب على ظنهم أنها علّة له، ولمّا لم يثبت هذا الفتح إلاّ مع حرف الحلق ، غلب على ظنهم أنّه لا مقتضى له غيرها، إذ لو كان لثبت الفتح بدون حرف الحلق ، فغلب على ظنهم أن الفتح ليس شيئاً مطلقاً غير معلل بشيء كالكسر والضم . " [84]ج1ص117 ويصعب أن نجد في اللغة العربية وضعا غير معلَّل، وصيغة يفعُل أو يفعِل بضم العين أو كسرها في المضارع لها أوضاع استعمالية معلَّلة، ذكر بعضها ابن الحاجب . [84] ج1ص115 نلخصها في هذا الجدول:

جدول رقم 19:العلة البنوية لضم أو كسر عين الفعل المضارع

يفعُل (بضم العين)	يفعِلُ (بكسر العين)
1. الأجوف بالواو: يقوم – يصوم	1. الأجوف بالياء: يجيء – يسير
2. الناقص بالواو: يدعو – يلهو	2. الناقص بالياء: يأتي – يرمي
3. المضعَّف المتعدي: يشُدُّ – يمُدُّ	3. المضعَّف اللازم: يفرُّ – يشِبُّ

ويقع على مستوى البنية السطحية بحسب أنواع الحروف الأصلية أو أنواع الفعل توجيه المتكلم إلى استعمال الصيغة الصرفية المناسبة، قال الاستراباذي: " ولزموا الضم في الأجوف بالواو ، والمنقوص بهما ، والكسر فيهما بالياء . " [84] ج1ص115 فوضع الفعل الصحيح غير وضع الفعل المعتل ، أو الفعل المضعّف كما تبين لنا ذلك في الجدول السابق. وبسبب اختلاف هذه الأوضاع على مستوى البنية السطحية جاء مضارع فَعَلَ المفتوح العين بصيغتين صرفيتين مُطَّرِدتين هما يفعُل ويفعِل بضم العين وكسرها وهما صيغتان قياسيتان في هذا الوضع، "فقالوا قياسي مضارع فعل المفتوح عينه بالضم أو الكسر، وتعدى بعض النحاة – وهو أبو زيد – هذا وقال كلاهما قياس وليس أحدهما أولى به من الآخر، إلاّ أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ويقبح استعماله. فإن عرف الاستعمال فذاك وإلاّ استعملا معاً ، وليس على المستعمل شيء. وقال بعضهم القياس الكسر لأنه أكثر وأيضاً هو أخف من الضم . "[84]ج1ص117

ومعرفة الاستعمال قديما كانت تحصل عن طريق السماع الطبيعي الحي، أمّا وقد انتهى عصر السماع فإن معرفة الاستعمال اليوم تحصل من خلال التعليم والتدريب على استعمال هذه الصيغ الصرفية من خلال تمارين وزن وتصريف الأفعال و " اهتمّ التصريفيون متقدموهم ومتأخروهم بأمثلة التصريف لأنها ضرورة للمعلم و المتعلم . " [28]ج2ص346 ولمعرفة أوضاع الاستعمال في الأفعال كثرت الكتب المخصَّصة لتصريف الأفعال بإسنادها إلى الضمائر، والاستراباذي قد وسّع على المستعمل إذا لم يعرف السماع بأن جعله يختار إحدى الصيغتين وليس عليه شيء إلاّ أنّه مظنة للخطإ لأن هذا المستعمل ينبغي له أن يكون على علم بالسماع كله حتى يباح له استعمال إحدى الصيغتين ، ولكن ابن يعيش لا يرى اختيار استعمال إحدى الصيغتين عند عدم معرفة السماع ويقول: " ... والمضارع منه يجيء على يفعِلُ ويفعُل بكسر العين وضمها، ويكثران فيه، حتى قال بعض النحويين إنه ليس أحدهما أولى من الآخر، وقد يكثر أحدهما

في ألفاظ الناس أولى من الآخر ويقبح استعماله، وقال بعضهم إذا عرف أن الماضي فعَل ولم يعرف المستقبل فالوجه أن يجعل يفعِلُ بالكسر لأنه أكثر، والكسرة أخف، وقيل هما سواء فيما لا يعرف ،وقيل إن الأصل في المضارع المتعدّي الكسر نحو يصرب ، وإن الأصل في المضارع غير المتعدي الضم نحو يسكت، قال هذا مقتضى القياس، إلاّ أنهما قد يتداخلان فيجيء هذا في هذا وهذا في هذا. " [13] ص39 والجدول التالي يؤكِّد التداخل في استعمال الصيغتين في المتعدي ، وصيغة يفعِل بكسر العين تطَّرد في المتعدّي كما ذكر ابن يعيش إلاّ أن التداخل يبقى موجودا.

جدول رقم 20:العلة المعنوية لضم أو كسر عين الفعل المضارع

يفعُل (بضم العين)		يفعِلُ (بسكر العين)	
اللازم	المتعدي	اللازم	المتعدي
يسجد	يعبد – يكتب	يجلس – يقفز	يغرس– يضرب
يقعد	يدرس – يحرث		يغفر – يفقد
يرقد			يسرق – يقصد

وقد يحدث مجيء الفعل المضارع من الثلاثي المجرد مما يكون ماضيه مفتوح العين بالصيغتين كلتيهما مضموم العين ومكسورها ، وهو كثير في اللغة العربية لاحظه العلماء وذكره ابن قتيبة في أدب الكاتب في الأفعال التي تختلف صيغتها الصرفية ومعناها واحد وبعضه مذكور في القرآن الكريم.

وهذه الظاهرة المتمثلة في استعمال الصيغتين للفعل الواحد في هذا الموضع سماعية وليست مطَّرِدَة، ولا يستعمل المتكلم الواحد صيغتين وإلا فإنه سوف يتكلم بلغتين ، وإنما سمعت الصيغتان من مصدرين مختلفين متباعدين ولا تجتمعان إلا عند من يهمه جمع اللغة ورصد الاستعمالات المختلفة ، وحتى معلم اللغة أو متكلمها العالم بالصيغتين لا يستعمل إلاّ صيغة واحدة، وقد أرجع العلماء هذا الاستعمال إما إلى التوسّع اللغوي في كون الصيغتين متساويتين وليست إحداهما أولى من الأخرى ، وإما إلى التداخل اللغوي حيث تكون قبيلة (رقعة لغوية) استعملت إحدى الصيغتين والأخرى استعملت الثانية، فانتهتا إلينا معاً.

وهكذا يتضح أن استعمال إحدى هاتين الصيغتين يكون بالسماع أو القياس وليستا مترادفتين وحتى استعمالهما معاً إنما ورد إلينا بواسطة السماع " وفي الأفعال ما يلزم مضارعه في الاستعمال إما الضم وإما الكسر ،وذلك إما سماعي أو قياسي، فالسماعي الضم في قتل يقتل ونصر ينصر وخرج يخرج مما يكثر، والكسر في ضرب يضرب ويعتب وغير ذلك مما لا يحصى، والقياس كلزوم الضم في الأجوف والناقص الواويين، والكسر فيهما يائيين . "[84] ج1ص118 لأن القياس والسماع من ضوابط اللغة العربية ولوزامها الثابتة التي تحفظها من البلى والبلاء ، وتمكّنها من التوسّع والنموّ مع المحافظة على أوصافها وأوضاعها وقواعدها، وليس كل ما نعرفه عن اللغة نستعمله.

6.1.2. المعاني الوظيفية

هل تعتبر صيغة فَعَلَ المفتوحة العين مع تفريعاتها الثلاثة في المضارع مجرَّد صيغة صرفية دالَّة على الوزن والزمن، ولا تعطي لفعلها شيئاً غير ذلك كما يظهر باديءَ الأمر؟ ولكنَّ احتلال هذه الصيغة رأس قائمة صيغ الأفعال كلها، ولا سيما الثلاثية المجرَّدة يلقي في الروع شيئا قد يخفى ولكنه يقتضي البحث والتقصي، يقول الدكتور عصام نور الدين وقد لاحظ نشاط هذه الصيغة الصرفية: " وقد جاء فَعَلَ لجميع المعاني تقريباً، لأنّه أخفُّ أبنية الأفعال، ولا يجيء غير فَعَلَ بمعنى من المعاني إلاَّ ونرى هذا المعنى موجوداً فيه، لأنَّ اللَّفظ إذا خف وكثر استعماله واتّسع التصرّف فيه استعمل لمعانٍ لا تنضبط. " [87]ص130 أمَّا خِفَّة هذه الصيغة فتأتي من اشتمالها على ثلاثة مقاطع صوتية قصيرة متساوية ومتشابهة في الحركة، وهي متكوِّنة من ثلاثة أصول من دون زيادة وهي أقلُّ وأخفُّ كميةً منَ الأصوات يُبنى عليها الفعل المتصرِّف " ويُلاحَظ أن فاء الفعل مفتوحة هنا دائماً حتى يحصل للمتكلم العذوبة في اللفظ، ويصغي السامع إليه لأنس السامع بالأخف، بخلاف الاسم فإنه لما كان خفيفاً يُجَوِّزون الابتداء به بالثقيل ."[87] ص129 إذ يجوز أن يكون الحرف الأول في الاسم ثقيلا بالضمة أو الكسرة لأن الاسم خفيف ، والخِفَّة هي أهمُّ خصائص هذه الصيغة التي ترد بها معان كثيرة مستقاة من المادَّة المعجمية لا من الصيغة نفسها، بمعنى أن هذه الصيغة غير مخصّصة لأية دلالة صناعية معيَّنَة، وما نسبوه إليها من الدلالات والمعاني الكثيرة يعود في الواقع إلى المعنى الذي تحمله الكلمة لا المعنى الذي تحتويه الصيغة. وهذا يجعلها مفرّغة ومحايدة وصالحة لاحتواء المعاني الكثيرة ولذلك تأتي فَعَلَ بفتح العين لمعان كثيرة .[84]ج 1ص70 وما أتى لمعان كثيرة مطَّرِدة لا معنى له في ذاته. أمّا صيغة فَعِلَ بكسر العين في الماضي

المطَّرِدة بفتحها في المضارع فهي أقلُّ استعمالاً من الأولى ولكنها كثيرة .[26]
ج1ص114 وقلّة استعمالها متأتِّية من أنّها لا تُستعمل في معان كثيرة كسابقتيها قال الإستراباذي: " وفَعِلَ تكثر فيه العلل والأحزان وأضدادها، نحو سقِم ومرِض وحزِن وفرِح، ويجيء الألوان والعيوب والحِلَى كلها عليه. " [84] ج 1 ص71 وقال الإستراباذي " والغالب في وضعه أن يكون للأعراض من الوجع وما يجري مجراه . " [84] ج 1ص72 وقال الحملاوي: " ويأتي من هذا الباب الأفعال الدالة على الفرح وتوابعه، والامتلاء والخلو والألوان والعيوب، و الخِلق الظاهرة، التي تذكر لتحلية الإنسان في الغزل. " [18] ص 32 وأهم ما تمتاز به هذه الصيغة

1. أنّها تستعمل لازمة ومتعدية وتطَّرِد في اللازم أكثر من المتعدي.
2. تكون مفتوحة العين في المضارع، وتأتي مكسورة العين في المضارع لكنَّ ذلك قليل.
3. تستخدم في معان وظيفية مطَّرِدة، هي معان صناعية قوية في الصيغة.

والجدول التالي يرصد المعاني الوظيفية لصيغة فعِلَ في الماضي بكسر العين التي رصدها علماء اللغة بواسطة الاستقراء .

جدول رقم 21:المعاني الوظيفية لصيغة فَعلَ (بكسر العين)

معاني صيغة فعِلَ بكسر العين	الأمثلة
العلل والأوجاع والأمراض	مَرِضَ – عمِيَ
الأحزان وتوابعها	حزِنَ – أسِفَ – غضِبَ
الأفراح وتوابعها	طرِبَ – فرِحَ
الامتلاء والخلو	غنِيَ– فقِرَ– علِمَ – جهِلَ
الألوان والعيوب	أدِمَ–سمِرَ– كَبِرَ– صغِر– صفِرَ
الخِلق الظاهرة التي تذكر لتحلية الإنسان	

وفعل بضم العين في الماضي والمضارع تأتي الخامسة في الترتيب بحسب المضارع أي قبل الأخيرة والثالثة أي الأخيرة بصيغتها هذه الماضية ولا تبنى للمجهول لأنها لازمة وقال ابن جني: " ولا يكون مضارعه إلاّ مضموماً نحو يكرُم ويظرُف لأنه باب على حياله موضوع للغرائز. والهيئة التي يكون عليها الإنسان من غير أن يفعل بغيره شيئاً بخلاف فَعَلَ وفعِل اللذين يكونان لازمين ومتعديين. " [13] ص 44 ويقول الاستراباذي: " اعلم أن فعُلَ في الأغلب للغرائز أي الأوصاف المخلوقة كالحسن والقبح والوسامة

والقسامة والكبر والصغر والطول والقصر والغلظ والسهولة والصعوبة والسرعة والبطء والثقل والحلم والرفق ونحو ذلك. وقد يجري غير الغريزة مجراها إذا كان له لبث ومكث نحو حلُم وبرُع وكرُم وفحُش. وقوله و من ثمة كان لازماً لأن الغريزة لازمة لصاحبها ولا تتعدى إلى غيره هكذا قيل. وأقول أيش المانع من كون الفعل المتعدي طبيعة أو كالطبيعة. " [84]ج1ص74 وقد تعرضنا لهذه الصيغة حين تطرقنا إلى التعدي واللزوم لأن هذه هي الصيغة الوحيدة التي لا تأتي إلاّ لازمة.

أما صيغة فعِلَ يفعِل بكسر العين في الماضي و المضارع فقد جعلها الحملاوي في الترتيب السادس أي الأخير في صيغ الأفعال الثلاثية المجردة لأنها أقلها استعمالاً قال: " قليل في الصحيح كثير في المعتل . " [18] ص33

7.1.2. الجدول الإسنادي

والجدول الإسنادي لصيغة الفعل الثلاثي المجرد تعتبر معياراً للأوضاع التصريفية والنحوية للفعل إذا لم تدخل عليه العوامل أو إحدى نوني التوكيد ، كما يبين ذلك الجدول الإسنادي التالي:

جدول رقم 22:الجدول الإسنادي للفعل

الضمائر		الماضي	المضارع	الأمر
المتكلم	أنا	فعلْتُ	أفعَلُ	
	نحن	فعلْنَا	نفعلُ	
المخاطب	أنت	فعلْتَ	تفعلُ	افعَلْ
	أنتِ	فعلْتِ	تفعلين	افعلي
	أنتما	فعلتما	تفعلان	افعلا
	أنتم	فعلتم	تفعلون	افعلوا
	أنتنّ	فعلتُنّ	تفعلْنَ	افعلن
الغائب	هو	فعَلَ	يفعل	
	هي	فَعَلَتْ	تفعل	
	هما	فعلا– فعلتا	يفعلان – تفعلان	
	هم	فعلوا	يفعلون	
	هنّ	فعَلْنَ	يفعلن	

هذا هو النموذج الأوَّل المعياري لتصريف الفعل الثلاثي المجرَّد وإسناده إلى ضمائر الرفع المنفصلة، ونلاحظ أن الزيادات التي طرأت على أوضاعه المختلفة ليست زيادات بنيوية أو زيادات في الصيغة، لأن هذا الإسناد جميعه لصيغة الفعل الثلاثي المجرّد فعل، ولكنها زيادات مورفولوجية .

ويعتبر كل حرف زائد أثناء التصريف مورفيما دالاً على معنى صرفي معين.
والصيغة النموذجية التي تدخل في الجدول الإسنادي و تنوب عن بقية الصيغ الثلاثية هي صيغة فعل بفتح العين في الماضي والمضارع ، رغم أن الفعل المضارع المفتوح العين ينبغي أن يكون حلقي العين أو اللام ولكن طبيعة التحويل أنها تحدث تلقائيا على مستوى الفعل من خلال البنية الخارجية، والفعل هو الذي يخضع الصيغة أ ي الصيغة هي التي تخضع للفعل وتستجيب للتشكيلات الصوتية المختلفة التي تنسجم مع طبيعة الفعل بالتغيير، والحذف، والقلب، والإعلال، والإبدال، بما لا يخرج بحال عن الميزان الصرفي " والبنية الخارجية هي الهيئة النهائية التي تبدو فيها محتويات البنية الداخلية ، وهذه البنية ليست مفترضة بل هي ما تكون عليه اللغة في تهيئتها للاستخدام من قبل متكلمي اللغة، وقد تتطابق البنيتان الداخلية والخارجية في حالة عدم وجود افتراض تغيير في البنية الداخلية ، وأمَّا في حالة وجود تغيير مفترض ، فإن البنية الخارجية هي آخر هيئة مفترضة. "[35] ص229 وصيغة فعل المفتوحة العين في الماضي والمضارع تمثِّل البنية الداخلية الخام النموذجية ولذلك تدخل مباشرة في الجدول الإسنادي.

ونلاحظ أن الفعل الماضي لا تدخل عليه السوابق المورفولوجية ، إذ يبدأ فيه بفاء الفعل الأصلية مباشرة ، وتدخل عليه مورفيمات إلحاقية دالة على الضمائر الإسنادية كتاء الفاعل، وتاء المخاطبة، وتاء التأنيث الساكنة ، وغيرها. والمضارع تدخل عليه الزيادات الإلصاقية المتمثلة في السوابق واللواحق ونستطيع تتبع ذلك فيما يلي:

جدول رقم 23:الزوائد الصرفيةعلى الصيغ الصرفية في الجدول الإسنادي

نوع الزيادة	الماضي	المضارع	الأمر
السوابق		حروف المضارعة أ–ن– ي–ت مفتوحة في حالة البناء للمعلوم ومضمومة في حالة البناء للمجهول	ألف الوصل التي يؤتى بها للإمكان لأنه لا يمكن أن يبدأ بساكن
اللواحق	*تاء التأنيث الساكنة *ضمائر الرفع البارزة	* ضمائر الرفع البارزة * زيادة النون الدالة على الرفع في الأفعال الخمسة	ضمائر الرفع البارزة ياء المخاطبة – ألف الإثنين– واو الجماعة نون النسوة

ويمكن بواسطة تصريف الصيغة الصرفية كتصريف الفعل ، معاينة الأحوال الخاصة لأوضاع الأفعال ، والأفعال الخمسة ، والحالة الإعرابية،وكل وضعية إسنادية . مما ييسّر تصريف الأفعال ويسهّل إعرابها إذا ما استغلت الصيغة الصرفية في مجال تعليم اللغة العربية فالمعلم لا يحتاج إلى النماذج الفعلية سوى في التطبيق، أمّا العمليات النظرية فيمكن إجراؤها كلها على الصيغة الصرفية، وهذا يندرج في الأسلوب التعليمي الحديث ، المعروف بالمران على القوالب .

وهذا الجدول الإسنادي تدخل فيه الصيغة النموذجية التي تمثِّل البنية الداخلية العميقة للفعل ، وهذا يصدق على جميع صيغ الفعل الأخرى المزيدة " وتدخل الصيغة في الجدول كما تدخل الأمثلة ، فنحن نستطيع أن نُصَرِّفَ الصيغة من غير الاستعانة بأمثلتها ، وهذه خاصة من خواص اللغة العربية ، وربما كانت في اللغات السامية أيضاً (...) ومثل هذا يمكن أن يتم مع كل صيغة من صيغ الأفعال ، فيكون نتيجة ذلك تصريفاً داخل مورفيم الافتعال ، بحسب اختلاف الضمائر الشخصية التي يعبِّر كل منها عن مورفيم آخر هو التكلم ،أو الخطاب ، أو الغيبة ، مع مورفيم الإفراد ، أو التثنية ، أو الجمع ." [20] ص 209 وهذا التصريف الافتراضي للصيغة الصرفية للفعل داخل الجدول الإسنادي ، يجعلها تكتسب مورفيمات ضرورية بحسب حالات الإسناد بواسطة الإلصاق " واكتفاء الصرف بالصيغة كاكتفاء الأصوات بالصوت ، واكتفاء التشكيل بالحرف والمقطع ، استكفاء فرضه التحليل، وإلاّ فليست هذه إلاّ مفهوماتٍ منهجيةً لا تعبيراتٍ باللُّغة، ونحن لا

نتكلم أصواتاً، ولا حروفاً ، ولا مورفيمات ، ولا صيغاً ، وإنما نتكلم جملا مفيدة مركبة من هذه الأجزاء التحليلية التي يعتبر النظر المنهجي مسؤولا عن أكثرها حيث يخلقها باعتبارها وسائل تقسيمية ، وأدوات لتناول مادة اللغة تناولا لا يبنى على منهج خاص . " [20] ص210

واستعمال الصيغ الصرفية بهذا الشكل المنهجي المختصر، يعني أنه يسهِّل على متعلم اللغة ومعلِّمها استعمال الأفعال، ودراسة نظامها الصرفي والنحوي ،والاكتفاء بتصريف الصيغة الصرفية وحدها في جداول إسنادية مختصرة و توظيفها نموذجا بيداغوجيا للتمارين التطبيقية التي يقدمها المعلم ويمارسها المتعلم ، ويدرك وجودها المتكلم بواسطة الحسّ اللغوي الذي هو مظهر من مظاهر الكفاءة اللغوية. ولنا أن نتصور لو حذفنا أية صيغة من صيغ الفعل كم من فعل سنعجز عن صوغه واستعماله . فالصيغة الصرفية الواحدة تمثِّل مجموعة غير متناهية من الأفعال التي تصاغ على منوالها " لأن الأبنية في الأفعال مراعاة لا يختلط بعضها ببعض أبداً، لأن الفعلية إنما حصلت بسبب البنية والوزن . " [84]ج1ص86

وصيغة فعل وضعها الخليل بن أحمد الفراهيدي منهجا لجمع مادة معجمه العين لاشتراك الفعل والاسم فيها ، واستعمل فيها طريقة التقليبات بتبديل مواضع المادة الثلاثية أو المدخل الثلاثي ، في موضع الفاء مرة ، وموضع العين مرة ، وموضع اللام مرة أخرى . وأسَّس معجمه العين " بطريقة إحصائية قامت على جملة من الأسس منها حجم الكلمة – الترتيب الصوتي – نظرية العناصر– التوافيق والتباديل بدءاً بالثاني مما يلي الأول . " [88] ص23] وكانت الصيغة هي العنصر الأساسي لتحديد حجم الكلمة ، وترتيبها الصوتي ، فأحصى كل المستعملات ، و وجد كثيرا من المهملات ، وهي كلمات كانت أسماءً وأفعالاً موافقة للصيغ الصرفية ولكن لم يستعملها العرب ، ويرى بعض العلماء أن الخليل بن أحمد قد أحسن صنعاً بحفظ هذه المهملات التي لها أهميتها هي الأخرى وقيمتها اللسانية ، فقد تستعمل يوما ما و " تبقى تلك المهملات رصيداً احتياطيا ينتظر ما يناسبه من المقاصد الجديدة البعيدة عن المألوف فيستعمل حينذاك، ثم في هذا أيضاً اقتصاد للجهد العلاجي، إذ يستعمل المتكلم من التراكيب ما هو محدود في أحرف قليلة ، وألصق بخبرته ومختزناته اللغوية ، وأشيع في أدائه وتعبيره . " [45] ص37

والواقع اللغوي في اللغة العربية يؤكِّد أن هناك أفعالاً ثلاثية مجرَّدة كثيرة كانت مستعملة أصبحت اليوم مهملة ،وأفعالاً أخرى كانت مهملة صارت اليوم مستعملة، لأن اللغة تأخذ من هذا لهذا، ومن هذا لهذا، عبر تطورها التاريخي، ولكن بشكل غير ملحوظ . ووضع المفردات التي لم تستعمل قط في كرسيِّ الاحتياط ليس في شيء من حفظ اللغة، لأن هذه المفردات لم تدخل في اللغة أبداً، أما المفردات التي كانت مستعملة ثم تقلَّص استعمالها أو أهملت تماماً فإن حفظها يعتبر من حفظ اللغة ، لأن إهمال بعض المفردات قد يكون لسبب من الأسباب ، وهذا وضعها جانبا فربّمَا تدعو الحاجة إلى استعمالها من جديد ، دون لجوء إلى التوليد .

وتبقى الأفعال الثلاثية المجردة وقفاً على السماع " ولو تتبعت الصيغ الأصلية للفعل الأكثر شيوعة في العربية وهو الثلاثي ، لرأيت أن حرف العين فيها يتلبس الفتح أو الكسر أو الضم ، وذلك في الماضي نحو سحَب وقطَع وخرَج، وعلِم وشرِب وركِب وعظُم وحسُن وكرُم ، ومثله أيضاً في المضارع نحو يطرَب ويعلَم ، ويعرِف ويجلِس، ويكتُبُ ويعظمُ ، وفي الأمر اعلَم واجلِس واكتُب . وإن تقرّيت تلك الحالات الثلاث التي يتلبسها الفعل وما يتوزعها من معاني الأحداث الواقعة، تبيّن لك فيها شبه توزُّع غالب عليها ، فالفتح للعين في الماضي يكون للأفعال العلاجية نحو حشَد وقسَم ومنَع ونقَل وذهَب وحجَب وركَض، والكسر يغلب في الأحوال مثل خضِر ومرِض وكبِد وعطِش وعرِجَ ورهِب ، والضم يتوضّع في الصفات اللازمة كالغريزة والطبيعة ومثال ذلك فضُح وجبُن وصغُر وضخُم، وأنت ترى لزوم الفتح في الفاء على الرغم من تنوّع حركة العين وتوزيعها ذلك التنوع في المعاني المذكورة . " [45] ص81 إنَّ تغيير حركة عين صيغة فَعَلَ هو إذن تغيير وظيفي دلالي. وإذا كانت العين هي قلب الصيغة الصرفية ،فإنَّ حركتها في الفعل تحمل دلالات مطَّرِدة كما رأينا في القول السابق، ونلخصه في الجدول التالي:

جدول رقم 24:معاني حركة عين الفعل الثلاثي المجرد

الصيغة الصرفية	المعنى المطرد	الأمثلة
فعل (بفتح العين)	الأفعال العلاجية	ضرب – قطع – فتح
فعِلَ (بكسر العين)	الأحوال	مرِض – عطِش– فرِحَ
فعُلَ (بضم العين)	الصفات اللازمة كالغريزة والطبيعة	فصُح – كَبُرَ – حَلُمَ

8.1.2. الكناية عن الفعل بصيغة الفعل الصرفية

و تتميز الصيغ الصرفية الفعلية مجردة ومزيدة جميعها بقبولها للدخول في الجدول الإسنادي ، لأن صيغة الفعل ليست مجرد وزن بل هي كناية عن الفعل ، وتعامل كالفعل، كما جاء في القرآن الكريم " وفعلتَ فعْلتك التي فعلت وأنت من الكافرين، قال فعلتها إذا وأنا من الضالين " [1] [سورة الشعراء ، الآيتان 19و 20 . فيمكن إسناد جميع الصيغ الصرفية الفعلية إلى ضمائر الرفع المنفصلة الاثني عشر، و بها يتم تحديد الأوضاع البنيوية للفعل في كل حالة من حالات الإسناد عبر الصيغ الصرفية ، وهذا يؤدِّي بنا إلى إبداء ملاحظتين ،الأولى: سهولة تصريف الصيغ المطَّردة للفعل بإثبات ما يتعلق بها من السوابق واللواحق والدواخل في كل حالة نظريا، ويكون التطبيق بعد ذلك على الفعل. الثانية: تساعد الصيغ الصرفية الفعلية على ممارسة علم الإعراب لأنّها حالات مطَّردة ومحصورة يمكن حفظها والقياس عليها بجهد قليل.

يقول الدكتور تمام حسان في بيان وظيفة الجدول الإسنادي: " إذا وضعنا الفعل في جدول إسنادي فإننا سنعلم من الجدول طريقة إسناد الفعل إلى الضمائر المختلفة ، وما يترتَّب على ذلك في بعض الإسنادات من إعلال ، أو إبدال ، أو نقل ، أو حذف ، أو غير ذلك. " [19] ص106 .و الجدول الإسنادي عبارة عن أرضية يمكن أن يقوم عليها تصريف جميع الأفعال بإبدال الصيغة وإحلال الفعل محلّها كما يظهر في الجدول الإسنادي التالي:

جدول رقم 25:استعمال الجدول الإسنادي في تصريف الأفعال

	الضمائر	الماضي	المضارع	الأمر
المتكلم	1. أنا	فَعَلْتُ	أفعَلُ	
	2. نحن	فَعَلْنَا	نفعَلُ	
المخاطب	3. أنتَ	فَعَلْتَ	تفعَلُ	اِفعَلْ
	4. أنتِ	فَعَلْتِ	تفعلينَ	اِفعلي
	5. أنتما	فعلتما	تفعلانِ	اِفعلا
	6. أنتم	فعلتم	تفعلونَ	اِفعلُوا
	7.أنتنّ	فعلْتُنَّ	تفعَلْنَ	اِفعَلْنَ
الغائب	8. هو	فَعَلَ	يفعَلُ	
	9. هي	فَعَلَتْ	تفْعَلُ	
	10. هما	فعلا – فعلتا	يفعلانِ – تفعلانِ	
	11. هم	فَعَلُوا	يفعلون	
	12. هنّ	فَعَلْنَ	يفعَلْنَ	

وفي هذا الجدول تلخيص لجميع أحوال الفعل عبر الصيغة الصرفية فقط ،وكل الصيغ الصرفية للأفعال المجرّدة أو المزيدة تتموضع في هذا الجدول الإسنادي ، ودراسة هذا الجدول فقط تمكِّن معلم اللغة من تقديم صورة نموذجية لأحوال الفعل ، ويمكن قراءة هذا الجدول أفقيا ، كما يمكن قراءته عمودياً. كما يمكن تفريغه من الصيغة الصرفية وتعويضها بصيغة فعلية بناء على الصورة النموذجية للصيغة، ولو يستعمل هذا الجدول كورقة عمل في تصريف الأفعال لأغنى عن مئات الجداول التي تحشى بها الكتب دون جدوى.

وما يقف أمام المتعلم وكثير من المعلمين كحجر عثرة هو علم الإعراب تحقيقاً وتطبيقاً ، ومن خلال هذا الجدول الإسنادي للفعل بواسطة الصيغة يتأتى تسهيل هذا العلم وتبسيطه.

2.2. الفعل الرباعي المجرّد:

الفعل الرباعي المجرّد هو: " ما تألَّف من أربعة أحرف أصول تقابل بالفاء والعين واللاَّم (فعلل) وله بناءٌ واحد هو فعلل، مثل دحرج، بعثر، طمأن، عسكر، زحلق، عرقل، برهن، زخرف. " [26] ج1ص128 قال ابن يعيش: " وأمّا الفعل الرباعي فله بناء واحد وهو فعلل ، وهو على قسمين متعدّ ، وغير متعدٍّ، فالمتعدي نحو سرهفته ودحرجته ،وغير المتعدي نحو دربخ وبرهم. " [13] ص89 والأمثلة التي ذكرها لصيغة الفعل الرباعي غير مستعملة في العربية الفصحى المعاصرة ما عدا دحرج ، ولعلها أمثلة من الأفعال العامية القديمة ، وهذا لا يعني أن صيغة فعلل لم تكن مستعملة بكثرة في القديم ثم اطَّرد استعمالها بعد ذلك، لأن الأمثلة والشواهد من القرآن والشعر والنثر تؤكد على اطِّرادِ هذه الصيغة واستعمالها منذ القديم.

وذكر الحملاوي أن أكثر ما جاء على هذه الصيغة هو من المنحوت إذ يقول: " للرباعي وزن واحد وهو فعلل ، كدحرج يدحرج ، و دربخ يدربخ ، ومنه أفعال نحتتها العرب من مركّبات فتحفظ ولا يقاس عليها ، كبَسْمَلَ إذا قال بسم الله ، وحَوْقَلَ إذا قال لا حول ولا قوة إلاّ بالله ، وطَلْبَقَ إذا قال أطال الله بقاءك ، ودَمْعَزَ إذا قال أدام الله عزّك، وجعفلَ إذا قال جعلني الله فداءك . " [18] ص 39 وهذه الصيغة الصرفية يمكن أن تُنحت على منوالها أفعالٌ جديدةٌ من الجمل المركَّبة ، أي أنّها تكبس الجملة وتختزلها في صيغة فعلل ، وهي أفعال سماعية مستعملة في الكلام.

ولا يقاس على وجود مثل هذه الأفعال السماعية للحكم على اطراد النحت من المركب على صيغة فعلل ، لأنها أفعال قديمة لها قيمة تاريخية ولها استعمالات خاصة متعلقة بالفقه والآداب السلطانية ، وبعض هذه الأفعال ما زال مستعملاً قليلا. وهذه جملة من الأفعال السماعية المنحوتة على صيغة فعلل من المركب:

- بسمل : قال بسم الله الرحمن الرحيم .
- صلعم : قال صلى الله عليه وسلم .
- حوقل : قال لا حول ولا قوة إلا بالله .
- طلبق : قال أطال الله بقاءك .
- دمعز : قال أدام الله عزك .
- جعفل : قال جعلني الله فداءك .
- هلّل : قال لا إله إلا الله .
- حيعل : قال حيَّ على الصلاة .

وتبقى القائمة مفتوحة لتضم أفعالاً أخرى سماعية منحوتة من جمل مركبة استعملت في زمن ما كتابة أو نطقاً للاختصار ثم انتهى أو قل استعمال تلك الأفعال ، ولكن تبقى صيغة فعلل قادرة على اختزال مثل تلك الجمل بالنحت من مادتها لفعل جديد فيه بعض أصواتها ويؤدّي معناها بالكامل.

و يرى أحمد بن فارس أن الفعل الرباعي كلّه منحوت من مادة سابقة ، ولكنه اعتمد على مبدإ السماع ، وانتهج منهج التعليل الظني ولم يصرِّح بقيمة الصيغة الصرفية المجردة للفعل الرباعي ودورها في التمكين من النحت إذ يقول: " اعلم أن للرباعي والخماسي مذهبا في القياس يستنبطه النظر الدقيق ، وذلك أن أكثر ما تراه منه منحوت ، ومعنى النحت أن تؤخذ كلمتان وتنحت منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بحظ ، والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم حيعل الرجل قال حيّ على الصلاة(...) فعلى هذا الأصل بنينا ما ذكرناه من مقاييس الرباعي ، فنقول أنّ ذلك على ضربين أحدهما المنحوت الذي ذكرناه ، والضرب الآخر الموضوع وضعاً لا مجال له في طريق القياس. " [89] ج1ص328 وذكر للمنحوت أمثلة من الأفعال والأسماء ، مبيناً مادتها الأصلية السابقة ، موضحاً أن أغلبه يأتي من أصلين ، وبتعبير أدق من فعلين ،

و تلك الأمثلة استعملت قديما وهي اليوم مهملة لأنها غير مستعملة في كلام المعتدّ بلغتهم ، وكان عليّ أن أختار من تلك الأمثلة ما يجري به الاستعمال اليوم لبيان قيمة الصيغة واطرادها ، لا لبيان قيمة المثال في حد ذاته الذي قد يعتريه الإهمال بعد طول الاستعمال، أمّا الصيغة الصرفية فهي سُنَّةٌ نظامية في اللسان العربي ،ومقياس من مقاييسه الخالدة خلود العربية، يقول أحمد بن فارس: " ... ومن ذلك بحثرت الشيء إذا بدّدته ، والبحثرة الكدر في الماء ، وهذه منحوتة من كلمتين من بحثت الشيء في التراب وقد فسّر في الثلاثي ومن البثر الذي يظهر على البدن." [89] ج1ص330

والمستعمل اليوم بعثر لا بحثر، وربما يكونان فعلين مختلفين أحدهما ما زال والآخر قد زال ، لأن المفردات قد تموت كما يموت الأفراد ، ولكن تبقى الصيغة الصرفية كما يبقى النوع، ويقول ابن فارس كذلك في مثال آخر: " ومن ذلك قولهم بلطخ الرجل إذا ضرب بنفسه الأرض، فهي منحوتة من بطح وأبلط إذا ألصق ببلاط الأرض. "
[89] ج1ص320 إن صيغة الفعل الرباعي المجرد يمكن أن تخضع للتحليل على مستوى البنية السطحية، وإذا كان القدامى قد استطاعوا أن ينحتوا أفعالاً على مقياس فعلل مع قلة حاجتهم إلى ذلك مقارنة بحاجتنا إليه، فإن باب النحت ما زال مفتوحاً ، وقد تدعو الحاجة إليه.

ويلخص أحمد بن فارس مذهبه فيما زاد على الثلاثي المجرد زيادة أصلية سواء كان في الفعل أو الاسم بقوله: " العرب تنحت من كلمتين كلمة واحدة ، وهو جنس من الاختصار(...) وهذا مذهبنا في أن الأشياء الزائدة على ثلاثة أحرف فأكثرها منحوت . " [90] ص210 لأن الاختصار والإيجاز من طبيعة البيان في اللسان العربي ، كما أن وجود حرف أصلي ثانٍ في الصيغة الصرفية فعلل وهي اللام ، لدليل على وجود أصلين مكبوسين في صيغة واحدة بقي من أحدهما أثر وهو اللام الثانية .

أمّا الرباعي الموضوع وضعاً على غير مادة سابقة فلم يورد له ابن فارس تعريفاً وإنما ذكر له أمثلة إذ يقول مثلاً: " بَشْرَطَ اللحم شَرْشَرَهُ ، بَرْشَمَ الرجل إذا وجم وأظهر الحزن، وبَرْهَمَ إذا أدام النظر. " [89] ج1ص335 ويرى الدكتور رمضان عبد التواب أن النحت على أربعة أنواع [49ص302] تتم كلها بواسطة المادة اللغوية والمادة الصرفية أي الصيغة الصرفية فعلل.

والتشكيل الصوتي لصيغة فعلل يشبه التشكيل الصوتي لصيغة يفعل من حيث البدء بالفتحة التي يليها السكون ، من أجل أن لا تتوالى أربع حركات كما يقتضيه النظام الصوتي في اللسان العربي " وقد التزموا فيه الفتحات لخفتها ، ولما لم يكن في كلامهم أربع حركات متوالية في كلمة واحدة فسكَّنوا الثاني لأن التسكين في غيره متعذر، أما الأول فلتعذّر الابتداء بالساكن، وأمّا اللام الأولى فلئلاّ يلزم تجاورُ ساكنين عند اتصال الضمائر المتصلة المرفوعة المتحركة ، وأمّا اللام الثانية فلأن الوزن لا يحصل بحركات الآخر وسكونه لأن الماضي مبني على الفتح . " [87] ص170

والرباعي أثقل من الثلاثي لذلك كانت له صيغة صرفية واحدة وأمثلته الفعلية المستعملة قليلة إذا ما قورنت بالثلاثي ،لأن من طبيعة اللغة العربية الخفة والذلاقة خاصة في الأفعال التي تكثر الحاجة إليها ويتم استعمالها أكثر من الأسماء " ويرى بعضهم أنّه خص بهذا البناء لأن الرباعي أثقل من الثلاثي ، فوجب أن يكون فيه سكون ليخفِّف ثقله حتى لا تجتمع أربعة أحرف متحركة متوالية في كلمة واحدة، ولم يستطيعوا إسكان الأول لعدم إمكان الابتداء بالساكن، ولا إسكان الثالث حتى لا يلتقي ساكنان إذا سكِّن الرابع لاتصاله بضمير رفع أو لسبقه بحرف جزم ، فلهذا سكّن الحرف الثاني، وفتح الأول لخفّة الفتح ولاختصاص الضم بالبناء للمجهول ، ولأن الفتحة أخفّ من الكسرة " [10] ص388 وهكذا فإن أمور بنية الكلمة مضبوطة بهذا التوزيع الخفيف.

وهذه الصيغة الرباعية المجردة تمكّن المستعمل من إنتاج أفعال جديدة لم يستعملها العرب من قبل بواسطة الارتجال ، والنحت ، والتعريب أيضاً . على عكس صيغ الأفعال الثلاثية المجرّدة التي لا تسمح بشيء من ذلك سوى ما كان مصدره السماع. وبسبب كثرة الحاجة إليها وهي صيغة واحدة لا تكفي ، ألحقوا بها بعض الصيغ المزيدة في الثلاثي، أي أنهم وسَّعُوها بواسطة الإلحاق إذ " يُعَدُ الإلحاق أحد وسائل تكثير المفردات العربية وتنمية ألفاظها وتنويع كلماتها ، فبواسطة زيادة بعض الأحرف لغرض الإلحاق يمكن إنتاج كلمات مختلفة من أسماء وأفعال ضمن صيغ العربية المعروفة دون تعديها ، فإلى جانب الفعل صمع ومعناه صغرت أذنه–مثلا– أوجدوا الفعل صومع عن طريق زيادة الإلحاق واستعملوه في مجالات أخرى لا يمكن أن يؤديها الفعل صمُع ، وكذلك القول بالنسبة للفعل شمل ومزيده شملل، ويمكن إنتاج مختلف المفردات عن طريق تكرير لام الكلّمة للإلحاق، واستخدام كافة حروف الهجاء العربية في زيادة الإلحاق عن طريق التكرير، هذا الذي استخدمه العرب في كلامهم . " [51] ص229 فتصبح صيغ معينة من الثلاثي المزيد

بحرف كالرباعي المجرد ، وزيادة الإلحاق يرى النحاة أنها ليس لها معناها الخاص ، وإنماهي لمجرد الإلحاق أو لغرض لفظي فقط حيث لا يمكن استعمال الفعل الثلاثي المجّرد لانتفاء السماع ألحقوه بالرباعي بزيادة حرف ، وعرف الحملاوي الإلحاق قائلا: " هو أن تزيد في البناء زيادة لتلحقه بآخر أكثر منه ، فيتصرّف تصرّفه . " [18] ص40 أي الزيادة في الثلاثي قصد إلحاقه بالرباعي المجرد فيصبح كالرباعي المجرد وهو على قسمين هما الإلحاق السماعي والإلحاق القياسي .

أما الإلحاق القياسي، فهو مختص بتكرير لام الكلمة للإلحاق بغيرها، فتظهر لام الكلمة في الوزن والموزون مثل: جلبب، شعلل. وهذه الصيغة مشهورة في نحت أفعال جديدة من الأوضاع اللغوية المختلفة الصوتية والإفرادية والتركيبية والنحت يسميه القدامى بالاشتقاق الكبّار، وبهذه الطريقة " نحت العرب أفعالاً جديدة اصطناعيا على شكل الفعل الرباعي المتعدي فعللَ ومطاوعه الخماسي اللازم تفعلل، وكان هذا النحت من كلمة أو كلمتين أو عدّة كلمات، ولم يشترطوا في المنحوت منه أن يكون فعلاً متصرفاً، أو اسما معرباً، بل اشتقوا أحيانا من أسماء الأعيان . " [91] ص126 ونضيف إلى النماذج المتقدمة في المنحوت من المركب النماذج التالية في المنحوت من عدة أنواع من الكلمات على وزن فعلل أو إحدى ملحقاتها:

جدول رقم 26:نماذج من المنحوتات

نوع النحت	المنحوت
النحت من الأصوات	قرقر – زقزق
حقل العلوم الإنسانية	فلسف
حقل العلوم التجريبية	هندس– بيطر– صيدل–بستر– كلور– أكسد– هدرج
المنحوت من كلمات معربة	برمج– مركس– جمهر
النحت من الأسماء	خندق– فرنس– جزأر – أمرك فبرك – دقرط
النحت من المشتق	مَنْهَجَ – مَوْقَفَ – مَوْضَعَ

وهذا يبرهن على إبطال نظرية أصل الاشتقاق مرة أخرى ، ويثبت عدم جدواها، فليس الفعل مشتقا من الاسم ،وليس الاسم مشتقا من الفعل، وإن كانت المشتقات في الدرس الصرفي يقصد بها دائماً الأسماء المنشبعة التي لها صلة بالأفعال، ولكننا في الاستعمال نجد اللغة سمحت لمستعملها باشتقاق الأفعال من الأسماء، و اشتقاق الأسماء من الأفعال ، وذلك بفضل الصيغة الرباعية والملحقات بها، وكل الصيغ الصرفية المطَّرِدة .

وينقسم الفعل الرباعي المجرد على مستوى البنية السطحية إلى قسمين هما الرباعي المضعّف والرباعي غير المضعّف كما بتّضح ذلك في هذا الجدول:

جدول رقم 27:نوعا الفعل الرباعي

نوع الرباعي	تعريفه	الأمثلة
الرباعي المضعّف	فاؤه ولامه الأولى من نوع واحد مع عينه ولامه الثانية ويكثر في الفصيح والعامي وهو قياسي	زلزل – قلقل– بلبل – زحزح.
الرباعي غير المضعّف	كل حروفه مختلفة ، وهو سماعي وأمثلته نادرة أو قليلة .	بعثر – دحرج .

وقد لوحظ استعمال صيغة الفعل الرباعي المجرد في الفصيح والعامي ، يقول الدكتور تمام حسان: " ومن الملحقات الصرفية أيضاً أن تكرر فاء الكلمة بين العين واللام إذا تماثلت العين واللام في الثلاثي فأصبحتا حرفاً واحداً مشدّداً، فإذا أخذت أفعالاً ثلاثية مثل جرّ، هدّ، عسّ، كفّ ، ثرّ، زلّ. وجدت أن الرباعي تتكرَّر فيه الفاء بين عنصري الحرف المشدّد بعد فكِّه، فرباعيات هذه الأفعال هي جرجر، وهدهد ، وعسعس ، وكفكف ، وثرثر، وزلزل. والفاء المكرَّرة في كل هذا زيادة صرفية إلحاقية ،لا حرف أصلي ، تشهد على ذلك الصيغة الثلاثية المجرَّدة. " [20] ص128 وهذا رأي الدكتور تمام حسان الذي يمثل مذهب الكوفيين ومذهب أبي على الفارسي في كون الرباعي ملحقاً بالثلاثي وليس أصلاً قائماً بذاته. ولكن تكرار الأصل في الصيغة يجعل له لامين أصليتين في

صيغة فعلل ، ولو كانت اللام الأولى زائدة كما يرى الدكتور تمام حسان لظهرت في الصيغة الصرفية وفي الوزن معاً ، كما هو المنهج العام المتبع مع جميع الحروف الزائدة التي تُمَثَّلُ بذواتها في الصيغة الصرفية ولا تمثل بالأصول، فلم نقل في سلسل مثلاً المأخوذ من سَلّ أن وزنه فعفل لأن تكرار فاء الكلمة يكون في السطح ولا يكون في العمق ، و لا وجود لصيغة فعفل ومثيلاتها في اللسان العربي ، لأن الفاء أصل واحد لا يتكرر بحال من الأحوال ، ولم نقل أنّ وزنه فعسل باعتبار أن السين من حروف الزيادة لأنّها هنا ليست في موضع الزيادة الذي حدده لها الميزان الصرفي ، و حروف الزيادة لا تأتي دائماً زائدة ، و الزيادة هنا زيادة وضعية لصناعة الرباعي .

وأمثلة الزيادة التي تجعل من الأصل الثلاثي أصلاً آخر رباعيا قائماً بذاته كثيرة " ومن ذلك سلطن ،أي جعله سلطاناً أو صيَّره سلطاناً، والسلطان هنا ليس مصدراً كما في اللغة الفصيحة أي معنى السلطة، بل هو بمعنى صاحب السلطة ، أي ما يقابل الملك أو الأمير كما استعمل عند العثمانيين في هذه الدلالة، وكان ينبغي أن أعرض لهذا الفعل مع الأفعال التي اشتقت من أسماء الأعيان (...) ولما كان لهذا الفعل العامي فعل فصيح يشترك وإياه في المادة نفسها (سلط) ... وقد زيدت النون على الثلاثي فصار رباعيا وهي النون في سلطان نفسها . " [78] ص165 وهكذا في الفعل الرباعي على مستوى البنية السطحية فهو لا ينضبط انضباط الصيغة الصرفية على مستوى البنية العميقة ، ولا يثبت ثباتها وهي مطردة في الوضع والاستعمال سواء العامي أوالفصيح ، ولا تستعمل كلمة سلطان اليوم إلاَّ بمعنى الملك أو الحاكم ، ولكنَّها في القرآن الكريم مستعملة كمصدر بمعنى السلطة والنفوذ كما في قوله تعالى : " إنَّ عِبادي لَيسَ لك عليهم سلطان ، إلا من اتَّبعك من الغاوين. "[1] الحجر ، الآية 41 أي ليست لك عليهم قوة ولا سلطة ولا قدرة .

واستعمال الفعل الرباعي في القرآن الكريم قليل ، يمكن القول أنّه نسبي جداً إذا ما قورن استعماله باستعمال الفعل الثلاثي المجرد . وفي هذا الاستعمال القليل للفعل الرباعي سر ينبغي اكتشافه ، لأنه ليس أدل على الخصوصيات والفروق بين الصيغ المتنوعة من كتاب الله المعجز.

وقد ورد في القرآن الكريم ثمانية أفعال فقط من الرباعي المجرد [92] ص14هي: زحزح– حصحص – كبكب– وسوس – عسعس – دمدم – زلزل – بعثر – قال الله تعالى:

1. " فمن زحزح عن النار وأدخل الجنة فقد فاز و ما الحياة الدنيا إلاّ متاع الغرور. "[1] [سورة آل عمران ، الآية 158
2. "قالت امرأة العزيز الآن حصحص الحق. "[1] [سورة يوسف ، الآية94
3. " فكبكبوا فيها هم والغاوون. " [1] سورة الشعراء، الآية94
4. "ولقد خلقنا الإنسان ونعلم ما توسوس به نفسه. " [1] سورة ق ، الآية 16
5. " فكذّبوه فعقروها فدمدم عليهم ربهم بذنبهم فسواها. " [1] سورة الشمس ، الآية 14
6. " والليل إذا عسعس، والصبح إذا تنفَّس. " [1] سورة التكوير ، الآيتان 17و18
7. " إذا زلزلت الأرض زلزالها. " [1] سورة الزلزلة،الآية1
8. "وإذا القبور بعثرت. " [1] سورة الانفطار، الآية4

وقد تستعمل بعض هذه الأفعال في القرآن الكريم أكثر من مرة مثل فعل وسوس ، وكل هذه الأفعال جاءت من نوع الرباعي المضعف إلاّ بعثر، ومنها المبني للمجهول ومنها المبني للمعلوم حسب ما يقتضيه السياق القرآني.

3.2. الإلحاق في الأفعال وصيغه الصرفية

عرف علماء الصرف مجموعة من الأفعال الثلاثية المزيدة لم يعترفوا بنسبتها إلى الثلاثي المزيد بحرف واحد، فألحقوها بالرباعي ولم يعترفوا بنسبتها إلى الرباعي، فجعلوها كالمعلقة، وسمَّوها بالملحقة ،وهذه الإشكالية كان لها ما يبررها في القديم الذي يعتمد على السماع في الغالب ويركن إلى الاستعمال، أما الصيغ الصرفية الملحقة بالرباعي وخاصة المتعلِّقة بالأفعال فليس هنالك ما يمنع اليوم من اعتبارها صيغاً رباعية.

1.3.2. مفهوم الإلحاق

قال الإستراباذي في شرح الشافية: "ومعنى الإلحاق في الاسم والفعل أن تزيد حرفاً أو حرفين على تركيب زيادة غير مطردة في إفادة المعنى ، ليصير بذلك التركيب بتلك الزيادة مثل كلمة أخرى في عدد الحروف وحركاتها المعينة والسكنات كل واحد في مثل مكانه في الملحق بها ، وفي تصاريفها من الماضي والمضارع والأمر، والمصدر واسم الفاعل واسم المفعول إن كان الملحق به فعلاً رباعيا . " [84]ج1ص52 فالزيادة في

الإلحاق لفظية وليست زيادة معنوية كما هي بالنسبة للثلاثي المزيد. ففي الرباعي الملحق زيد الحرف ولم يعرف له معنى مطرد وتكاد تكون الصيغة الصرفية للفعل الرباعي والصيغ الملحقة به أوزاناً لا تحمل معنى وظيفياً. والإلحاق زيادة على الفعل الثلاثي لحرف غير مطرد في ذلك الموضع من الزيادة، وسبقت الإشارة إلى أن حروف الزيادة لا يلزم أن تكون دائماً زائدة إلاّ في مواضع معينة ومطردة للزيادة وزيادة الإلحاق تكون:

1- بزيادة حرف ليس من حروف الزيادة.

2- أو بزيادة حرف من حروف الزيادة في غير موضع الزيادة.

3- وأن لا يكون الحرف الزائد يؤدي معنى إطلاقاً ولذلك ألحقوا المزيد به بالفعل الرباعي المجرد.

وهذا هو الفرق الجوهري بين الصيغ الفعلية الملحقة بالرباعي والصيغ الفعلية الثلاثية المزيدة، وللحكم بالإلحاق ينبغي " أن لا تكون تلك الزيادة في مثل ذلك الموضع مطردة في إفادة معنى كما أن زيادة الهمزة في أكثر وأفضل للتفضيل ، وزيادة الميم في مَفعل للمصدر أو الزمان أو المكان ، وفي مِفعل للآلة ، ومن ثم لم نقل بأن مثل هذه الزيادات للإلحاق وإن صارت الكلم بها كالرباعي لظهور كون هذه الزيادات للمعاني فلا نحيلها على الغرض اللفظي مع إمكان إحالتها على الغرض المعنوي . "[50] ج 4 ص86

ومعنى ذلك أن الحرف الزائد هو لزيادة المبنى ولا يحمل معنى خاصا وليس مورفيما يضيف معنى خاصا بذاته إلى الفعل كحروف المضارعة وتاء المطاوعة وغيرها من المورفيمات الحرفية ، لأن المورفيم هو أصغر وحدة دالة ، وزيادة الإلحاق هي زيادة فونيم وليست زيادة مورفيم، و الفونيم لا يكون إلاّ في زيادة الإلحاق.

2.3.2. فائدة الإلحاق

والإلحاق ليس عملية اعتباطية أو عبثية فاللغة التي شرف الله بها الإنسان وهي صورة باطنه الفكري والروحي لا تعرف العبث وخاصة في اللغة العربية لغة الوحي والرسالة، وحاجة المتكلم إلى اللفظ جعلته يزيد على الثلاثي حرفا في مبناه ليحصل له ما يشبه الفعل الرباعي في مبناه لغرض نفسي تعبيري لا يؤديه إلاّ الرباعي يقول الإستراباذي: " وفائدة الإلحاق أنه ربما يحتاج في تلك الكلمة إلى مثل ذلك التركيب في شعر أو سجع ولا نحكم بعدم تغير المعنى بزيادة الإلحاق على ما يتوهم ، كيف وإن معنى حوقل مخالف لمعنى حقل ، وشملل مخالف لشمل معنى ، وكذا كوثر ليس بمعنى

كثر."[84]ج1ص52 والحكم بأن زيادة الإلحاق تكون لغرض لفظي بسبب الدوافع التعبيرية للمتكلم الذي يريد تضخيم الفعل وتثقيله في السياق الخاص الذي لا يناسبه إلا الرباعي أو الملحق به ، واللفظ إنما يوضع لمعنى مطرد جلي،أو لمثل هذه المعاني الخفية غير المطردة ، وإخراج الثلاثي من فئة الثلاثي بسبب زيادة حرف لا معنى له يضيفه في ذاته إضافة مطردة ، وإلحاقه بالرباعي زيادة في الكمية والرباعي أثقل من الثلاثي و أقل منه استعمالاً و وجودا، والإلحاق وسيلة من وسائل تكثيره وتوسيع استعماله و " يعد الإلحاق أحد وسائل تكثير مفردات العربية وتنمية ألفاظها وتنويع كلماتها ، فبواسطة زيادة بعض الأحرف لغرض الإلحاق يمكن إنتاج كلمات مختلفة من أسماء وأفعال ضمن صيغ العربية المعروفة دون تعديها . " [51] ص229

والمبدعون واللغويون يدركون قيمة الإلحاق وطريقته أكثر من غيرهم من مستعملي اللغة لأنهم مستعملون ذوو قدرة وكفاءة عالية ، وقد ذكر ما يشبه هذا المعنى أبو علي الفارسي لابن جني في هذا الحوار البياني لوظيفة الإلحاق ودوره في تنمية اللغة: " قال ابن جني: وسألت أبا علي الفارسي عن هذا الموضع في وقت القراءة بالشام والعراق وأنا أثبت ما تحصّل من قوله فيه.

فقال (أبو علي الفارسي): لو اضطّر شاعر الآن لجاز أن يبني من ضرب اسما وفعلاً وصفة وما شاء من ذلك ، فيقول ضربَبَ زيد عمرا، ومررت برجل ضربب، وضربب أفضل من خرجج لأنه إلحاق مطرد من الإلحاق نحو هذا رجل ضربني لأن هذا الإلحاق مطرد وليس أن تقول هذا رجل ضَرْيَب ولا ضَرَوْب ، لأن هذا لم يطرد في الإلحاق فقلت له: أترتجل اللغة ارتجالا؟!

فقال: نعم. لأن هذا الإلحاق لما اطرّد صار كاطراد رفع الفاعل. ألا ترى أنك تقول طاب الخشكنان فترفعه وإن لم تكن العرب لفظت بهذه الكلمة لأنها أعجمية(...) وإدخالهم الأعجمي في كلامهم كبنائك ما تبنيه من ضرب وغيره في القياس.

قال ابن جني: وهذا من طريف ما علقته من أبي علي وهذا لفظه أو معنى لفظه. " [11] ص71

وقد لاحظ ابن جني على شيخه أن مثل هذا النوع من الإلحاق يكون ارتجالاً في اللغة – والمقصود باللغة هنا المفردات – لأن الشاعر عندما يضطر يضع أفعالاً غير مستعملة ولا مسموعة من قبل ، فأَرجعَ مثل هذا النوع من الإلحاق إلى ما يشبه ارتجال الكلام إذا عرف النحو، وأصبح ملكة راسخة كالغريزة فصيغ الإلحاق بالرباعي هي صيغ صرفية

توليدية تساعد على ارتجال المفردات كما يساعد النحو على ارتجال الجمل وفق الصيغ النظامية.

وصيغ الإلحاق بالرباعي المجرد تشترك في بعضها الأسماء والأفعال. ولكن الفعل في العربية له صيغه الخاصة التي لا يشاركه فيها الاسم، وما ذكره أبو علي الفارسي عن عدم اطِّرَادِ صيغة ضيرب واطِّرَادِ ضربب إنما ذلك في الأسماء لا في الأفعال.

يقول ابن خالويه: " ليس في كلام العرب فَعْيَل إلاّ في حرفين ضَهْيَد الرجل الصلب، و صَهْيَد موضع، وإنما يجيء فَيْعَل الياء قبل العين مثل صيقل و صيرف، ومن غريب هذا الباب الفَيْخَر والفَيْغَر الجرذان العظيم... " [37] ص90 وهذه كلها أسماء سماعية موضوعة وضعاً كالأسماء والأفعال الثلاثية ولا علاقة لهذه الأسماء بالفعل ، ويمكن أن نشتق من هذه الأسماء القليلة أفعالاً ومن هذه الأفعال الأسماء المتعلقة بها، فرجل سَيْطَرُ على وزن فيعل الملحق بالرباعي غير موجود في اللغة ولكن الموجود فيها مسيطر على وزن مفيعل ، وهذا يدل على وجود صيغة فيعل واطرادها في الفعل دون الاسم لأن للفعل أحكاماً خاصة. قال الله تعالى: " لست عليهم بمسيطر. " [1] سورة الغاشية ، الآية 22
ومن هذا الفعل جاءت كلمة السيطرة على وزن فعلله أو فيعله التي هي المصدر القياسي للفعل فعلل والملحق به فيعل.

3.3.2. الأوزان الصرفية للفعل الملحق بالرباعي

و للفعل الثلاثي سبعة أوزان صرفية متفاوتة الاستعمال يلتحق فيها بالرباعي فعلل هي:

1- فعلل: مثل جلببه أي ألبسه الجلباب ، وهي الصيغة القياسية الوحيدة ، والبقية كلها أوزان سماعية .

2- فوعل: مثل جورب.

3- فعول: مثل دهور.

4- فيعل: مثل بيطر، وسيطر، وهيمن.

5- فعيل: مثل، شريف.

6- فعلى: واصلها فعلي قلبت الياء ألفاً لتناسب الفتحة.وليس لهذه الصيغة أمثلة مستعملة .

7- فعنل: مثل قلنس – بزنس.

واعتبرت كل هذه الصيغ غير مطردة ما عدا واحدة منها هي الصيغة الأولى فعلل بتكرير اللام ، وصرح بهذا المازني في قوله: " وهذا الإلحاق بالواو والياء لا يقدم عليه ، إلاّ أن يُسمع فإذا سُمِع قيل ألحق ذا بكذا بالواو والياء ، وليس بمطرد . فأما المطرد الذي لا ينكسر فأن يكون موضع اللام من الثلاثة مكرراً للإلحاق مثل مهدد وقردد وسؤدد وعندد. والأفعال جلبب يجلبب جلببة. " [11] ص70 فالصيغة المطردة في الوضع والاستعمال للفعل الملحق بالرباعي هي صيغة فعلل ، لأنها فعلاً ملحقة بالرباعي كالنسخة طبق الأصل، أو حذو النعل بالنعل، لأنه إلحاق بالرباعي والفعل الرباعي المجرد له صيغة صرفية وحيدة وضعاً واستعمالاً هي صيغة فعلل ، فينبغي أن يكون الملحق به أيضاً على وزن فعلل، و " جميع حروف الهجاء تزاد للإلحاق بتكرير لام الكلمة التي يراد إلحاقها بغيرها(...) ومعنى ذلك أن الحرف الذي جيء به بالزيادة للإلحاق قصد منه تكثير حروف الكلمة الملحقة ، لتكون على وزن كلمة أكثر منها حروفاً في الصيغة واللفظة نفسها نحو الفعل صَعْرَر ومعناه دحرج ، والذي كررت لامه وهي الراء ليلحق بوزن دحرج وصار كلاهما على وزن فعلل . " [51] ص232

وقد لاحظ أبو علي الفارسي وابن جني أن الإلحاق معناه زيادة حرف لتحلق الكلمة الأقل بالكلمة الأكثر في الفعل أو الاسم ، ولذلك ينبغي أن تكون الزيادة بتكرير اللام في الصيغة والكلمة معاً ، لأن هذه الزيادة ينبغي أن تكون في الطرف لا في الوسط، وهذا التعليل يصعب قبوله في مجال اللغة الموسومة بالاعتباط الوضعي في البنية ، ولا يمكن قياس أوضاع اللغة على أوضاع السلوك البشري المختلف ، فمن الغريب أن يقول ابن جني في تعليل وجوب تكرير اللام في زيادة الإلحاق من أجل الإقناع باطراد صيغة فعلل دون غيرها من الصيغ الملحقة بالرباعي ما نصه: " لأنك إذا أردت أن تلحق شيئاً بشيء أكثر حروفا فلابد من زيادة تبلغه ذلك الغرض المطلوب. وينبغي أن تكون الزيادة عند انقضاء حروف الكلمة الأصول ولا تجيء الزوائد قبل أن نستوفي ماله من الأصول لأنه كان يكون حكمك لو فعلت ذلك حكم من له دراهم فاحتاج إلى إنفاقها فتركها بحالها لم يعرض لها ، وذهب يدّان غيرها فينفقه. فلما فني ما ادّانه عاد على ماله بالنفقة، فهذا ليس في حزم من بدأ بإنفاق ماله فلما فني ونفد دعته الضرورة إلى أن يدّان ويسأل الناس فهو حينئذ أعذر من الأول . " [51] ص70 وهذه العلة منطقية وليست علة لغوية .

وتجدر الإشارة إلى وجود إشكالية في قبول جميع الصيغ الصرفية للإلحاق ، وكأنهم لم يقتنعوا منها بغير صيغة فعلل ، أما باقي الصيغ فاعتبروها غير مطردة ، رغم أن

الاستعمال يشهد على كثرة استعمال صيغة فوعل و فيعل و فعيل و فعول ، والأمثلة غير معجزة. ونطرح في هذا الصدد سؤالين وجيهين قد نتطرق في الجواب عنهما إلى إعادة قراءة المقولات الصرفية ، لأن الأحكام الصرفية القديمة قد يجيء تغييرها وتطويرها مع الزمن ، والسؤال الأول هو: لماذا لا نلغي الإلحاق تماماً و نجعل الأوزان الملحقة بالرباعي أوزاناً رباعية ابتداءً عوض أن نجعل صيغة وحيدة للفعل الرباعي المجرد ، وسبع صيغ للمحلق به فنجعل صيغ الملحق به السبعة أوزانا صرفية للفعل الرباعي المجرد؟ والسؤال الثاني : هو لماذا لا نجعل الصيغ الملحقة بالفعل الرباعي المجرد من مزيد الثلاثي عوض إلحاقها بالرباعي ، ما عدا صيغة فعلل التي فيها تكرير اللام، فكما نجد في الثلاثي صيغة فاعل فلماذا لا نجد فعول وفيعل؟.

الفصل3
الصيغ الصرفية االمُطَّرِدة للفعل المزيد

حدّد الميزان الصرفي حروف الزيادة العشرة المجموعة تركيبا في كلمة سألتمونيها، كما حدد المواضع الدالة على زيادتها أو أصالتها ، وهذا التحديد الدقيق يؤكّد معيارية الميزان الصرفي المضبوط ، الضابط لبنية الأفعال المتصرفة والأسماء المشتقة ، في اللغة العربية، والزيادة على الأصل ليست اعتباطاً بل لها أسبابها الداعية إليها.

1.3. أسباب الزيادة

لا يوجد في اللغة صوت لا وظيفة له ، والزيادة في المباني زيادة في المعاني ، وهي التي تؤدي إلى الاشتقاق فالمزيد مشتق من المجرد ، وسمّى الجرجاني الأفعال المزيدة بالأفعال المنشعبة وعرّفها بقوله: " هي ما زادت على ثلاثة أحرف أصول، أو على أربعة أصول ، وتسمّى المزيد فيها، والزائد ما سقط في بعض تصاريف الكلمة كواو قعود فقد في قَعَدَ ، وكألف ضارب فقد في ضرب، وما ثبت فهو أصلي، وعين قلت ثابت تقديراً . " [16] ص 20 ويقول قدامة بن جعفر: " ولكلّ زيادة من هذه الزيادات معنى تحدثه في الفعل إذا دخلته . " [94] ص 54

فالزيادة في الأفعال هي لاستحداث فعل آخر يختلف في معناه عن أصله المجرد ، أو فروعه المزيدة ، بسبب اختلاف الصيغ التي تحدد الحروف المزيدة ومواضعها لأن: " الاشتقاق هو استحداث كلمة أخذاً من كلمة أخرى ، للتعبير بها عن معنى جديد يناسب المعنى الحرفي للكلمة المأخوذ منها، أو عن معنى قالبي جديد للمعنى الحرفي مع التماثل بين الكلمتين في أحرفها الأصلية وترتيبها فيهما . " [95] ص 10 وذكر الأشموني في شرح الألفية سبعة أسباب للزيادة وهي:

1. للدلالة على معنى جديد كحرف المضارعة وألف المفاعلة ومورفيمات المطاوعة.
2. للإلحاق كما ذكرنا في صيغ الثلاثي الملحق بالرّباعي مثل كوثر وجدول وبرنس وبزنس...
3. للمد كألف رسالة وياء صحيفة و واو حلوبة.
4. للعوض كتاء زنادقة و إقامة وسين يستطيع.
5. للتكثير كميم سنهم و رزقم وابنم زيدت لتفخيم المعنى وتكثيره.

6. للإمكان كألف الوصل في افعل واستفعل وانفعل لأنه لا يمكن يبدأ بساكن، وكهاء السكت نحو عه وقه وصه لأنه لا يمكن أن يبدأ بحرف ويوقف عليه.
7. كهاء السكت في نحو ماليه ويازيداه زيدت لبيان الحركة وبيان الألف [96] ج 4 ص 54

والزيادة مهما كان نوعها لها سبب تأتي من أجله ، و وظيفة تقوم بها ، أو معنى تؤديه فهي زيادة وظيفية بواسطة الميزان الصرفي في الأفعال أو الأسماء، ولا تكون أبداً اعتباطية أو عشوائية وإنما تكون دائماً لسبب وعلّة في كل حالة اقتضت زيادة حرف أو أكثر في موضع أو آخر، ولكن بعضها يكون زيادات في الاستعمال فقط وليس زيادات في الصيغة ولا يسمّى عندئذ زيادة وإنما يسمّى اتصالاً كالضمائر البارزة أو المتصلة ونون التوكيد ، لأنّ هذه المورفيمات وإن زيدت فهي في حكم الانفصال، وإنما جاء بها الاستعمال لأداء معنى خاص لا يؤدى إلاّ بها ، ويقتضيها السياق النحوي الذي يغيِّر الأوضاع الصرفية في التركيب لا في البناء.

و ذكر الإستراباذي وظيفة الزيادة وقال أنها تكون لأحد الغرضين التاليين:
الأول: الحاجة.
الثاني: التوسع في اللغة.
وقد وضحهما قائلا: " والزيادة قد تكون زيادته للحاجة كما في زيادات اسم الفاعل واسم المفعول ومصادر ذي الزيادة ونحو ذلك، وكزيادات الإلحاق ، وقد يكون بعضها للتوسّع في الكلام كما في سعيد و حمار وعصفور، ويجوز أن يقال في زيادة الإلحاق أنها للتوسّع في اللغة ، حتى ولو احتيج إلى مثل ذلك البناء في الوزن والسجع كان موجوداً . " [65] ج 1 ص 66 وينبغي التأكيد على أنّه مهما كانت الوظيفة التي تؤديها الزيادة فهي زيادة موزونة لها موضعها في الميزان الصرفي ، ولها كميتها ،ولها قيمتها، واللغة تتحرك وتحيا بواسطة الأفعال التي تمثل الأحداث الواقعة في الأزمنة المختلفة ، ولذلك يطال التصريف الأفعال المبنية ولا يطال الأسماء المبنية التي لا صلة لها بالأفعال فهي لا توزن إذ ليس لها وزن ولا صيغة ، فهي كالأحجار أو كالأشياء أو الكتل اللغوية الجامدة على حالة واحدة.

أما الفعل المتصرف مبنيا كان أو معرباً ، فإن له صيغاً وأوزانا معلومة ، والزيادة تكون في الأفعال أوّلاً قبل الأسماء، وتكون دائما لمعنى، فإذا كانت حركة فاء الفعل

وحركة عينه تدلان على معناه ووظيفته كما رأينا في صيغ الفعل الثلاثي المجرد ، فزيادة الحروف أولى بالدلالة على المعنى الزائد، ويرى ابن جني أن الزيادة أصلها الفعل لا الاسم ويقول: " ويدل على أن الزوائد بابها الأفعال أن أبا عثمان ذهب إلى أن الألف والنون الزائدتين في آخر الفعلان بابها أن تكون في آخر غضبان وعطشان و نحوهما من الصفات التي تشبههما قال: قالوا لأن غضبان صفة والصفة قريبة من الفعل والزيادة بالفعل وما شابهه أحق . " [12] ص 59 والأسماء المتعلقة بالفعل إما أنها تشبه الفعل كاسمي الفاعل والمفعول ، أو تشبه ما يشبه الفعل كالصفة المشبهة وصيغ المبالغة ، وتكون بين الفعل وهذه الصفات علاقة اشتقاقية .

وكل زيادة في الفعل تستوجب وجود تلك الزيادة في الاسم المشتق منه،ويؤكد ابن جني على أن الزيادة أصلها الفعل بقوله: " ومن ذلك أيضاً أنك لا تجد اسما اجتمع في أوله زيادتان إلاّ أن يكون جارياً على الفعل ، نحو منطلق ومستخرج ، فلولا أنهما جاريان على الفعل الذي هو أحق بالزيادة لما جاز وقوع زائدين في أولهما ، وكذلك ما أشبههما من أسماء الفاعلين و المفعولين و المصادر والأمكنة ، فقد علمت أن الفعل في الزوائد أقعد ." [12] ص 59 وهذا يؤدي بنا إلى الجزم بأن الزيادة في صيغ الأسماء المزيدة هي زيادة وظيفية للدلالة على معنى وظيفي بالزيادة ، و هي مشتقة من أفعالها المزيدة إذا سلمنا بأن الزيادة أصلها في الأفعال.

2.3. صيغ الفعل الثلاثي المزيدة

الزيادة في صيغ الفعل الثلاثي غرضها الزيادة في المعنى للزيادة في المبنى، " وقد يزاد الثلاثي بواسطة لواصق و زوائد تدل على معانٍ صرفية معينة. " [20] ص 134 والزيادة عملية تحويلية وظيفية ، لأنها لا تكون إلاّ لهذه المعاني الصرفية المحدّدة ، يقول ابن القطاع الصقلّي (ت 515 هج) مبينا الدور التحويلي للزيادة " والأفعال الثلاثية كلها ضربان،ضرب لا يتعدّى مثل قام وقعد ،وضرب يتعدَّى مثل ضرب وأكل.فإذا أردت أن تعدِّيَ ما لا يتعدَّى عدَّيته إلى الزمان والمكان والأشخاص بحروف الصفات ، وبنقله إلى الرباعي مثل أقمته وأقعدته " [97] ص 25 ونعته حروف الزيادة بأنها حروف الصفات وصف دقيق لأن المعاني التي تضاف إلى الفعل بحروف الزيادة تخصصه بصفة ما .

وقد ذكر الدكتور تمام حسان كل الزيادات ،كما ذكر أهم المعاني لكل زيادة ، نرتبها كما يلي

جدول رقم 28:معاني الصيغ الصرفية للفعل الثلاثي المزيد [97] ص 139

الصيغة المزيدة	الزيادة وموضعها	معنى الزيادة	المستعمل في القرآن
أفعل	الهمزة تسبق فاء الكلمة كأكرم	معناها الغالب التعدية والصيرورة	243 بالمكرر
فاعل	الألف بين فاء الكلمة والعين كقائل	المشاركة والموالاة	65 بالمكرر
فعَّل	تضعيف عين الثلاثي مثل كرّم	ومعناها الغالب التعدية والإزالة	170 بالمكرر
انفعل	النون الساكنة قبل الفاء	ومعناها الغالب المطاوعة	15
افتعل	التاء بين الفاء والعين مثل اجتمع	ومعناها الغالب الاتخاذ والاضطراب	98
افعلّ	تضعيف اللام مثل احمرّ	ومعناها الغالب الألوان والعيوب	2 أبيض واسود
تفعّل	التاء قبل الفاء مع تضعيف العين مثل تعلَّم	ومعناها الغالب المطاوعة والاتخاذ	80
تفاعل	التاء قبل الفاء مع الألف بعدها مثل تباعد	ومعناها المطاوعة والمشاركة	40
استفعل	السين والتاء قبل فاء الكلمة مثل استخرج	ومعناها الطلب والصيرورة	71
افعوعل	تكرار العين مع توسط الواو بين شطريها	صار ذا كذا	غير مستعملة
افعالّ	زيادة الألف بين العين واللام مع تكرار اللام	ومعناها الغالب التحول	غير مستعملة
افعوّل	زيادة واو مشدّدة بين العين واللام	ومعناها الغالب التحرك	غير مستعملة

ونطلع على صيغ الفعل الثلاثي المزيد ومصادرها القياسية في الجدول التالي:

جدول رقم 29: المصادر تالقياسية للفعل الثلاثب المزيد

كمية الزيادة	العدد	الماضي	المضارع	المصدر
الفعل الثلاثي المزيد بحرف	3	أفعَل فعَّل فاعَل	يُفعِل يفَعِّل يفاعل	إفعالا تفعيلاً مفاعلة
الفعل الثلاثي المزيد بحرفين	5	تفعَّل تفاعل افتعل أفعلَّ انفعل	يتفعّل يتفاعل يفتعل يفعلّ ينفعل	تفعّلاً تفاعلاً افتعالا افعلالا انفعالا
الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف	4	استفعل أفعوعل افعوَّل افعالَّ	يستفعل يفعوعل يفعوِّل يفعالُّ	استفعالا افعيلالا افعوَّالا افعيلالا

هذه اثنتا عشرة صيغة للفعل الثلاثي المزيد ، وهي متفاوتة في الاستعمال بقدر الحاجة الداعية إليها والمعنى الذي تقدمه كل صيغة " وأنت ترى هذه الصيغ تتقمّص المواد اللغوية للأفعال المجردة نفسها مع زيادة بعض الحروف المحصورة في قولنا سألتمونيها أو تكرار حرف معيّن من أصل تلك المواد ، فلست بحاجة أن تستعين بمواد معجمية جديدة للتعبير عن الجهات المركّبة كما هو شائع في كثير من اللغات الأجنبية . وفي هذا اقتصاد كبير للجهد الذهني والعضلي يتعذّر علينا حصره . " [46] ص 90

ولأهمية الفعل وضرورة دخوله في الجدول الإسنادي ما عدا الجامد منه جاءت صيغه المجرّدة والمزيدة قليلة جدّاً إذا ما قيست بصيغ الاسم ، ولكنها مع ذلك تنتج كل الأفعال في اللغة العربية على أنماطها التي لا تخرج عنها ، يقول الدكتور فخر الدين قباوة وهو يشيد بأهمية وقيمة الصيغ الصرفية للأفعال المجرّدة والمزيدة: " ثم انظر في صيغ الأفعال،

تجد أن كلاً منها يضم في بنيته معاني الحدث والزمّان المحصّل سواءً أكان ماضياً أم مضارعاً أم أمراً، ومجرّداً أم مزيداً، وعندما تنقله إلى صيغة المبني للمجهول يحتفظ بدلالتيه المذكورتين، ويضيف إليهما أن القائم بالحدث غير معيّن . وإذا صغت نحو شَعَر على وزن فَعُل وقلت شَعُر أضفت إلى الدلالتين الأصليتين أن الحدث صار كالطبيعة في الفاعل أو مما يُتعجَّب منه (...) والزيادة لحرف واحد أو أكثر على لفظ الفعل تحوّل صيغته إلى نمط جديد، وتضيف إليه معنى يمثل ذلك النمط، فإذا هو يتضمن معاني مركبة تغني عن ألفاظ وتراكيب في اللغات الأعجمية، فتضعيف العين وحده قد يفيد التعدية أو التكثير أو المبالغة أو الإزالة . " [46] ص 92

واللغة العربية نمط خاص يتميز عن اللغات الأخرى بوجود هذه الصيغ الصرفية التي تسمح بالتدريب على تصريف الأفعال وإنتاجها فضلاً عن استعمالها استعمالا صحيحاً بعيداً عن التعقيد، فنوع الحركة في العين أو في الفاء يحمل معنى خاصاً ونوع الزيادة يحمل معنى خاصاً.

وصيغة أفعالّ بتضعيف اللام من الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف شائعة ومستعملة في عاميتنا نقول أبياضَّ السعد وأزيانّ، وأحمارَّ الوجه وأصفارَّ، واضياقَّ الصدر، وهو استعمال فصيح في اللسان الدارج، وربما اعتبرناها بسبب الاستعمال العامي غير فصيحة وهي من الفصيح صيغة صرفية ومثالاً لفظيا ، لأن صيغة أفعالّ موجودة في هذه الأفعال ذات الاستعمال العامي، قال ابن يعيش: " وقد يقصّر افعالّ لطوله فيرجع افعلّ .قال سيبويه وليس شيء يقال فيه اِفعالَّ إلاّ يقال فيه اِفعلّ إلاّ أنّه قد تقلّ إحدى اللغتين في الكلمة وتكثر في الأخرى، فقولهم اِحمرّ واصفرّ واخضرّ وابيضّ أكثر من احمارّ واصفارّ واخضارّ وابياضّ ، وقولهم اشهابّ وادهامّ أكثر من اشهبّ وادهمّ . " [14] ص 84

ويبدو أن هذا مظهر من مظاهر شجاعة العربية وكرمها لأنها تنازلت عن صيغة افعالّ كما هي في الوضع لفائدة العامية وذلك لأن هذه الصيغة فيها كمّية كبيرة من الأصوات وهي ذات مقطع طويل مغلق أي فيه التقاء الساكنين من دون وقف وهو ما تضيق به اللغة العربية الفصحى، فكان استعمال صيغة افعالّ في الدارجة أنسب لأنها لا تضيق بالطول وتميل إلى السكون لأنها غير إعرابية، يقول رمضان عبد التواب: " فصيغة افعالّ يغتفر فيها التقاء الساكنين على رأي النحاة ، أو بعبارة أخرى يجوز فيها ورود المقطع الرابع بالاصطلاح الذي يعرفه علماء الأصوات اليوم، غير أننا لا يصح أن

ننسى أن كل ذلك خاص بالنثر، أما الشعر فإن هذا المقطع الرابع لا يجوز فيه أصلاً إلاّ في الوقف على القافية ، أي أنّه لا يجوز في أمثال دابّة وشابّة والضالّين و مدهامّتان واحمارّ واصفارّ وغيرهما. " [50] ص 195

ونظرا لكون صيغة افعالّ تحتوي على مقطع طويل فقد قل استعمالها في اللغة العربية، وهي مرفوضة في الشعر، ولكنها في النثر أو في الكلام " قد يكون هذا المقطع مكروها فقط وذلك إذا تحقق فيه الشرطان الآتيان:

أ) أن يكون في آخر الكلام في حال الوقف عليه مثل باب،ناس.

ب) أن يكون الحد الثاني وهو الصوت الصحيح الأخير مكرراً في المقطع الذي يليه وذلك كما في الأنماط التالية: الضالّين ،احمارّ، دابّة.

ومع أنه جائز في ظل هذين الشرطين إلاّ أنّه مقطع مكروه في العربية ويمثّل أقل المقاطع دورانا فيها. " [98] ص 19

3.3. المعاني الوظيفية

الصيغ الصرفية المزيدة هي أوضاع بنيوية وقوالب تلبي كل حاجات المتكلم بالعربية إلى الأفعال، وكل نوع من أنواع الزيادة يؤدي معنى وظيفيا يقول الإستراباذي مقرِّراً الحكمة من الزيادة: " اعلم أن المزيد فيه لغير الإلحاق لابد لزيادته من معنى لأنها إن لم تكن لغرض لفظي كما كانت في الإلحاق ولا لمعنى كانت عبثاً، فإذا قيل مثلاً إنّ أقال بمعنى قال فذلك منهم تسامح في العبارة... لا بد في الهمزة في أقالني من التأكيد والمبالغة، والأغلب في هذه الأبواب أن لا تنحصر الزيادة في معنى بل تجيء لمعان على البدل كالهمزة في أفعل تفيد النقل، والتعريض، وصيرورة الشيء ذا كذا ، و كذا فعّل وغيره . " [85] ج 1 ص 83

فالزيادة دائما تؤدي وظيفة لسانية إما أن تكون لزيادة اللفظ عند الحاجة إلى اللفظ كما في زيادات الإلحاق، وإما أن تكون لزيادة المعنى عند الحاجة إلى المعنى كما هو الشأن بالنسبة لمزيد الثلاثي ومزيد الرباعي في صيغ الأفعال " والفعل المزيد بحرف من حروف الزيادة المجموعة في عبارة سألتمونيها يزيد مبناه بزيادة معناه. " [92] ص 22

ويزيد معناه بزيادة مبناه كذلك، فالزيادة ليست عبثاً خاصة في تصريف الفعل بل هي وسيلة لتأدية المعاني وتنمية اللغة "... إذا أردت التعبير عن زيادة في جهة الفعل

المتصرف من المجرد وما أكثر ذلك في عالم الفكر والتجارب لقيتك أنماط محدودة أيضاً تصبّ في قوالبها تلك المقاصد المتجددة ، وهنا نجد نحو أفعل وفاعل وفعّل وانفعل وافتعل واستفعل جاهزة للعمل فيما تتطلع إليه من الأداء، وأنت ترى أن هذه الصيغ تتقمَّص المواد اللغوية للأفعال المجرَّدة نفسها مع زيادة بعض الحروف المحصورة في قولنا سألتمونيها أو تكرار حرف معيّن من أصل تلك المواد، فلست بحاجة أن تستعين بمواد معجمية جديدة للتعبير عن الجهات المركبة كما هو شائع في كثير من اللغات الأعجمية. " [46] ص 90

ويزاد إلى الفعل الثلاثي المجرد حرف أو حرفان أو ثلاثة قصد إضافة عنصر من عناصر المعنى المكونة للفعل ، أو لتحويل معنى الصيغة الصرفية الثلاثية المجردة إلى معنى آخر، وهنا نطرح سؤالاً جوهرياً وجيهاً هل المعنى الزائد هو في الحرف الزائد أم في الصيغة بكاملها ؟، وكثير من علماء اللغة يتتبعون المعنى في حروف الزيادة ، لكن حروف الزيادة ليست من حروف المعاني بل هي من حروف المباني ولا معنى لها خارج الصيغة الصرفية للفعل ، وعندما تتموضع في موضع معين من الصيغة الصرفية للفعل تؤدي ذلك العنصر من المعنى وهذا ما يجعلنا نؤكد على أن المعنى الصرفي هو في الصيغة الصرفية المزيدة بكاملها ، وليس كامناً في الحرف الزائد وحده ، وهو ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان حين قال: " يتكلم النحاة أحياناً عن معنى التاء في افتعل هو الافتعال ويسمونها تاء الافتعال ، وعن أن معنى السين والتاء في استفعل هو الطلب ، مما يشير إلى أن هؤلاء يعلقون معنى ما بحروف الزيادة فيجعلون حروف الزيادة لواصق لا زوائد، ولكننا نرى النحاة في الوقت نفسه يفردون بابا خاصا يسمّونه معاني صيغ الزوائد،مع إضافة كلمة صيغ إلى الزوائد، وبذا يجعلون المعاني الوظيفية التي هي فروع على معاني التقسيم مما تفيده الصيغ لا الزوائد ،وهذا في رأيي هو المنهج الأمثل لعلاج الموضوع . " [20] ص 160 واللواصق بأنواعها الثلاثة هي مورفيمات تحمل معنى مستقلا تضيفه إلى الكلمة التي تلتصق بها ، وتكون إضافة المعنى عن طريق الإلصاق ، وهذا الوضع يختلف مع حروف الزيادة التي هي حروف مبان بالمعنى الحقيقي ولا تحمل أي معنى قبل توظيفها في البناء ، ولذلك وجب اعتبارها زوائد وليست لواصق.

والمعنى الوظيفي هو في الصيغة الصرفية بكاملها وليس في الحرف الزائد وحده، ويعلّل تمام حسان وجوب هذا الاعتبار قائلا : " إننا لو أسندنا هذه المعاني الوظيفية إلى الزوائد لخرجنا بها عن طابع الزيادة إلى الإلصاق، لأن العنصر الوحيد من عناصر

ما دون الصيغة الذي ينفرد بالدلالة على معنى وظيفي عام هو اللاصقة، أما الزوائد فلا يمكن أن ننسب إليها بمفردها معانٍ صرفية عامة ، وغاية ما يمكن أن ننسبه إليها هو الدلالة على معنى الجهة في الحدث. " [20] ص 161 ويضيف إلى هذا سبباً آخر هو " أن استخلاص الزائد وعزله عن الكلمة إن كان مقبولاً في السين والتاء وفي تاء الافتعال فليس مقبولا في عناصر أخرى كالتضعيف والتكرار الذي يصعب معه نسبة الزيادة إلى أحد المكررين وهلم جراً ، ومن هنا لا تستقل هذه العناصر بمعان مستقلة ، وإنما تكون جهات لفهم معنى الحدث كما ذكرنا منذ قليل، لذلك كان المنهج السليم أن ننسب المعنى الوظيفي الصرفي للصيغة إلى الصيغة المزيدة كلها لا إلى زوائدها . "[20] ص 161

فالمعاني الوظيفية التي تؤدّيها حروف الزيادة لا تكون فيها وهي معزولة حتى توضع في إطارها البنيوي من خلال الصيغة الصرفية والصيغة اللفظية وهذه المعاني الوظيفية لا تطَّرِد إلا في الأفعال والأسماء المشتقة منها، بمعنى أن لها صلة وثيقة بالحدث.

1.3.3. المعاني الوظيفية لصيغة أفعَلَ

ونبدأ في باب الثلاثي المزيد بحرف بهذه الصيغة التي تزاد فيها الهمزة قبل فاء الفعل وهي همزة قطع وتؤدي هذه الصيغة عدّة وظائف بحسب المقام والسياق كما يظهر فيما يلي:

جدول رقم 30: المعاني الوظيفية لصيغة أَفْـــعَـلَ

المعنى الوظيفي	الشرح و الأمثلة
1. التعدية	1.جعل الفعل اللازم متعديا. مثل: أقعَدَ وأقام. 2.جعل المتعدي إلى مفعول متعديا إلى مفعولين. مثل:أفهمت– أسمعت. و هذه وظيفة نحوية مطردة في صيغة أفعل.
2. صيرورة شيء ذا شيء	أورقت الشجرة وأثمرت، أصبحت ذات ورق وذات ثمر.
3. الدخول في الشيء كالظرف مكانا أوزمانا	أصبح – أمسى – أعرق – وأشأم.
4. السلب والإزالة	أعجمت الكتاب أزلت عجمته . أشكيته أزلت شكواه.
5. مصادفة الشيء على صفة	أبخلت فلانا وجدته بخيلا ، وأحمدته وجدته حميداً.
6.الاستحقاق	أحصد الزرع استحق الحصاد . أزوجت هند استحقت الزواج.
7. التعريض	كأرهنت المتاع وأبعته عرضته للرهن والبيع. اقتلته عرضته لأن يكون مقتولا ، اسقيته جعلت له ماء وسقيا شرب أو لم يشرب اقبرته جعلت له قبراً قبر أو لم يقبر.
8. أن يكون بمعنى استفعل	كأعظمته أي استعظمته.
9. أن يكون مطاوعاً لفعل بالتشديد	مثل فطرّته فأفطر.
10. التمكين والإعانة	كأحفرته النهر أي مكنته من حفره.

و في كثرة المعاني الوظيفية للصيغة الصرفية الواحدة دلالة على عدم اختصاصها كما راينا في صيغة فعّل بفتح العين ، إذ يبقى المعنى الوظيفي غامضاً حتى يأتي المثال فيدل عليه، ويأتي مثال آخر فيدل على معنى آخر مخالف ، فالمعاني الوظيفية ليست بالقوة في مثل هذه الصيغ الصرفية وهو مالاحظه الإستراباذي في قوله: " وقد يجيء أفعل لغير هذه المعاني وليس له ضابطة كضوابط المعاني المذكورة كأبصره أي رآه و أوعزت إليه أي تقدّمت ، وقد يجيء مطاوع فعّل كفطرّته فأفطر وبشرّته فأبشر وهو قليل . " [85] ج 1 ص92

وبعض هذه المعاني التي ذكرها علماء الصرف لصيغة أفعل بل إن كثيراً منها قديم وقد انتهى استعماله في هذه الصيغة، وقد ذكر الحملاوي وهو قريب من عصرنا أنّ أفلس معناها صار ذا فلوس [19] ص 45 في المعنى الثاني لصيغة أفعل أي صيرورة شيء ذا شيء ، والمعنى الجاري عندنا عكس ذلك تماماً، ولا أظن أن الحملاوي لم يطلع على الحديث النبوي المتواتر الذي يذكرفيه المفلس بمعنى الذي فقد فلوسه ومتاعه وليس بمعنى الذي جعلت له الفلوس .

ولكن المعنى الوظيفي المطرد في صيغة أفعل ، أنها تكون دائماً إحدى الوسائط للتعدية فقد تكون التعدية أيضاً بصيغة فعّل بتضعيف العين أو بحرف الجر وهو قليل وهذه وظيفة نحوية مطردة في صيغة أفعل. أما المعاني الأخرى فليست قياساً مطرداً كما قال الإستراباذي: " وليست الزيادات قياسا مطرداً فليس لك أن تقول مثلا في ظرف أظرف وفي نصر أنصر، ولهذا ردّ على الأخفش في قياس أظنّ وأحسَبَ وأخال على أعلم وأرى، وكذا لا تقول نصّر ولا دخّل وكذا في غير ذلك من الأبواب بل يحتاج في كل باب إلى سماع استعمال اللفظ المعين وكذا استعماله في المعنى المعيّن. فكما أن لفظ أذهب وأدخل يحتاج فيه إلى السماع فكذا معناه الذي هو النقل مثلا فليس لك أن تستعمل أذهب بمعنى أزال الذهاب أو عرّض للذهاب أو نحو ذلك . " [85] ج 1 ص 84 ومن يقرأ هذا الكلام يدرك للفور قدمه ، كما يدرك كيف تتطور اللغة وتتغيّربعض القواعد .

ومعنى هذا أن المعنى في الصيغة ضعيف لكثرة الاشتراك وتعدد البدائل ، والضعيف يقوّيه غيره ولذلك فالمعاني الوظيفية الكثيرة تهجم على هذه الصيغة الصرفية ولا تقوى هي على أن تتخصص وتنفرد بمعنى وحيد تشتهر به كغيرها من الصيغ.

2.3.3. المعاني الوظيفية لصيغة فَعَّلَ

الصيغة الثانية للفعل الثلاثي المزيد بحرف واحد هي صيغة فعّل هي أيضاً كسابقتها لا تختص بمعنى وظيفي واحد فقد ذكروا لها ثمانية معان وظيفية ولابد من تسجيل ملاحظة وهي أن هذه الصيغة أقوى من صيغة أفعل وكلما نقُصت المعاني الوظيفية التي تؤديها الصيغة قويت ودخلت في المعنى الوظيفي الذي تؤديه بنفسه دون الاستعانة بالأمثلة بل الأمثلة هي التي تستعين بها كما سنرى فيما بعد حين التعرض للصيغة الصرفية ذات المعنى الوظيفي الواحد، والمعاني الوظيفية لصيغة فعّل نتتبعها في الجدول التالي :

جدول رقم 31:المعاني الوظيفية لصيغة فَـــعَّـــلَ (بتضعيف العين) [19] ص 9

المعنى الوظيفي	الشرح والأمثلة
1. التكثير في الفعل	كجوّل وطوّف
2. صيرورة الشيء شبه شيء	حجَّر الماء، جعله مثل الحجر في عدم الحركة والسيلان
3. نسبة الشيء إلى أصل الفعل	كفسّقت زيداً أو كفّرته أو كذّبته أو سرّقته أي نسبة إلى الفسق أو الكفر أو الكذب أو السرقة.
4. التوجه إلى شيء	شرّقت و غرّبت
5. اختصار حكاية الشيء	سبّح – كبّر – هلّل – أمّن
6. قبول الشيء	كشقّعت زيداً. قبلت شفاعته
7. التعدية	وتشترك فيها مع صيغة أفعل مثل: قعّد، وركّب، ونزّل
8. الإزالة	وتشترك فيها مع صيغة أفعل،مثل: قشّرت الفاكهة أي أزلت قشرتها

3.3.3. المعنى الوظيفي لصيغة فاعَلَ

والصيغة الوحيدة من صيغ الفعل الثلاثي المزيد بحرف الدالة على معنى وظيفي بالفعل هي صيغة فاعل قال الحملاوي: " ويكثر استعماله في معنيين أحدهما التشارك بين اثنين وهو أن يفعل أحدهما بصاحبه فعلاً فيقابله الآخر بمثله ، وحينئذ فينسب للبادئ نسبة الفاعلية وللمقابل نسبة المفعولية ، فإذا كان أصل الفعل لازماً صار بهذه الصيغة متعدياً نحو ماشيته والأصل مشيت ومشى، وفي هذه الصيغة معنى المغالبة ويدل على غلبة أحدهما بصيغة فعل من باب نصر ما لم يكن واوي الفاء أو يائي العين أو اللام ." [19] 48 فهذه الصيغة تدل على معنيين يكثر استعمالهما فيهاالأول: المشاركة والثاني:المغالبة،

وهذا ما يؤدي إلى خصوصية هذه الصيغة في هذين المعنيين اللذين تطرد الحاجة إليهما ويكثر استعمالها من أجلهما.

4.3.3. المعاني الوظيفية لبقية صيغ الفعل الثلاثي المزيد

ونستعرض المعاني الوظيفية المطردة لبقية الصيغ الصرفية في الفعل الثلاثي المزيد في الجدول التالي:

جدول رقم 32 :المعاني الوظيفية لبقية الصيغ الصرفية للفعل الثلاثي المزيد [19] ص 45

الصيغة الصرفية	المعنى الوظيفي
فاعل	الاشتراك بين اثنين أو أكثر في الحدث مثل لاكَمَ ، لاعَبَ. حادَثَ. المغالبة : خاصَمَ ، ضارَبَ، نافَسَ.
انفعل	يكون لمعنى واحد وهو المطاوعة ولهذا لا يكون إلا لازما: انكسر، انفتح. لا يكون إلا في الأفعال العلاجية.
افتعل	ذكر له الحملاوي ستة معان ليست كلها مطردة منها الاتخاذ كاختتم أي اتخذ خاتما. والاجتهاد والطلب كاكتسب ، والتشارك كاختصم و الإظهار كاعتذر والمطاوعة كاعتدل.
افعلّ	يأتي غالبا لمعنى واحد و هو قوة اللون أو العيب ولا يكون إلا لازما. كابيَضَّ واعورَّ،و اعمَشَّ
تفعَّلَ	ذكر له الحملاوي خمسة معان هي: 1.مطاوعة فعّل مضعف العين:نبهته فتنبّه وكسرته فتكسر 2.الاتخاذ: كتوسَّل 3.التكلف: كتصبَّر 4.التجنب: كتخرَّج، وتهجَّد. 5.التجريد: كتعلم وتجرع.
تفاعل	ذكر له الحملاوي أربعة معان : 1.التشريك بين اثنين فأكثر: تخاصم– تقاتل– تشاتم. 2.التظاهر بالفعل دون حقيقته: تمارض. تجاهل. تغافل. 3.حصول الشيء تدريجا كتزايد وتناقص. 4.مطاوعة فاعل كباعدته فتباعد.
استفعل	1. الطلب حقيقة: استغفر. 2. الصيرورة حقيقة: استحجر الطين 3. اعتقاد صفة الشيء: استحسنت، استصوبت. 4. اختصار حكاية الشيء: استرجع. 5. القوة: استهتر واستكبر. 6. المصادقة: استكرمت، استملحت.

4.3. صيغ الفعل الرباعي المزيدة

أصل الرباعي صيغة واحدة مجردة تتفرع منها بالزيادة ثلاث صيغ فقط، وبالإلحاق ثلاثة عشر صيغ فتحصل لنا إجمالاً سبعة عشرة صيغة للفعل الرباعي واحدة مجردة ، و ثلاث صيغ مزيدة إلاّ أنّ درجتها في الاستعمال تتفاوت قلّة وكثرة لأن الفعل لا يحتمل التثقيل والرباعي ثقيل ، ومزيد الرباعي أثقل ، وهذه الصيغ الرباعية المزيدة والملحقة ثقيلة وطويلة فقلّما تستعمل ، على عكس الرباعي المجرد أو الرباعي المزيد بحرف والجدول التالي يرصد صيغ الفعل الرباعي المزيدة:

جدول رقم 33:الصيغ الصرفية للفعل الرباعي المزيد

نوع الزيادة	الصيغة الرباعية المزيدة ومصدرها القياسي
الرباعي المزيد بحرف	تفعلل يتفعلل تفعلا مثل تدحرج يتدحرج تدحرجاً
الرباعي المزيد بحرفين	افعنلل يفعنلل افعنلالا مثل: افرنقع يفرنقع افرنقاعا
	افعللّ يفعللّ افعلالا مثل: اقشعر يقشعر اقشعرارا.

وصيغة تفعلل تفيد المطاوعة وهي أكثر صيغ الرباعي المزيد استعمالاً. أما صيغة افعنلل فتكاد تنقرض من الاستعمال ولم نجد لها إلاّ أمثلة معدودة متداولة منها احرنجم غير المستعمل في العربية الفصيحة المعاصرة ، أما صيغة افعللّ التي نجد لها بعض الاستعمالات مثل اقشعر التي تغيرت دلالتها الحقيقية واختارت الدلالة المجازية في الاستعمال الحديث: " لأنّه يقال قشعر جلد الرجل إذا انتشر شعر جلده في الجملة ويقال اقشعر جلده إذا انتشر شعر جلده مبالغة . " [88] ص 171 ربما يكون هذا استعمالا قديماً أو استعمالا إقليميا لأن اقشعرَّ في الاستعمال الفصيح المعاصر لها مدلول له علاقة بالجلد لا بالشعر.

ولم يستعمل في القرآن الكريم سوى ثلاثة أفعال من الرباعي المزيد هي: اطمأن، اقشعرّ، واشمأزَّ [93] ص 14 وقد جاءت في قوله تعالى:

1. " الذين آمنوا وتطمئن قلوبهم بذكر الله ألا بذكر الله تطمئن القلوب ." [1] الرعد: 28
2. " الله نزّل أحسن الحديث كتابا متشابها مثاني تقشعر منه جلود الذين يخشون ربهم " [1] الزمر:23
3. " وإذا ذكر الله وحده اشمأزت قلوب الذين لا يؤمنون بالآخرة ." [1] الزمر : 45

الفصل 4
استعمال الصيغ الصرفية للأفعال

1.4. استعمال الصيغ الصرفية في الفعل الصحيح

ينقسم الفعل إلى صحيح ومعتلّ ، والصحيح ثلاثة أنواع السالم ، والمهموز ، والمضعَّف.

4 .1. 1. السالم

لا تسلم الصيغة الصرفية إلاّ في الأفعال السالمة و الفعل السالم "هو الفعل الذي سلمت حروفه من الهمزة والتضعيف و العلَّة نحو سلِمَ و علم . " [99] ص 235 والسلامة في الأفعال هي "وصف للفعل الذي سلمت حروفه الأصلية من الهمزة و التضعيف وحروف العلّة، وأمثلته ضرب و كتب و شرب .ويحكم على الفعل بالسلامة إذا كانت حروفه الأصلية وهي الفاء والعين و اللام غير مهموزة ولا مضعَّفة، وحكمه عند الإسناد ألاَّ يحذف منه شيء إذا اتصل بالضمائر. "[59] ص 106 فهو يتطابق تماما مع صيغته الصرفية ولا يحدث فيه حذف عند الاستعمال ، على عكس الأفعال الأخرى التي لا تتطابق تماما مع صيغها الصرفية ، وقد يكون الفعل السالم ثلاثيا أو رباعيا ، مجرَّداُ أو مزيدا .

فالفعل السالم هو النوع الوحيد من الأفعال الذي ينضبط مع الصيغ الصرفية و يتكيف معها وضعا واستعمالا ، و يستحسن استعماله في الأمثلة النموذجية لتدريب المتعلمين على استعمال الصيغ وتصريف الفعل ، لأنه يتوافق مع المعيار ولا يحدث فيه حذف ولا إعلال " و لا عبرة في الحكم على سلامة الفعل بما فيه من زيادات خارجة عن أصوله ، فالأفعال قاتل و أكرمَ و بيطر أفعال سالمة على الرغم مما فيها من الزيادات كالألف في الأول والهمزة في الثاني و الياء في الثالث . " [59] ص 106 ولا يكاد المستعمل اليوم ينتبه إلى أنواع الأفعال و الفروق بينها على مستوى البنية السطحية الملفوظة. فإنَّ وصفَ السلامة وإطلاقَه على هذا النوع من الأفعال يعني فيما يعنيه تمثيلَ الصيغةِ الصَّرفيةِ بحذافيرها أصواتا وكمِّيات ، و حتَّى الصِّيغة الصَّرفية الاصطلاحية للفعل يمكن اعتبارها سالمة لانطباقها مع مفهوم السلامة .

إن بناء الفعل الثلاثي الصحيح في الماضي على السكون إذا أسند إلى ضمير رفع متحرك تتحكَّم فيه القوانين الصوتية للصيغة الصرفية ، و خاصة القانون الذي يرفض توالي أربع حركات في كلمة واحدة،هذا القانون الذي يفتتح به باب التصريف يبقى مطَّرِدًا وان انتفت علته في باقي أبواب التصريف كما يؤكد ذلك الدكتور رمضان عبد التواب بقوله : " كما أن كراهة توالي أربعة مقاطع من النوع الأول هو المسؤول عن تطور ضربت مثلاً عن ضَرَبَتُ (....) أماّ مثل استخرجتُ مثلا فليس فيه توالي هذه المقاطع الأربعة إنما المسؤول عن تسكين لام الفعل فيه هو القياس على باقي صيغ الأفعال ، و طرد الباب فيها على وتيرة واحدة . " [100] ص 124

2.1.4 . المهموز

المهموز نوع من أنواع الفعل الصحيح وهو "ما كان أحد أصوله همزة نحو أخذ وسأل وقرأ. " [19] ص 27 وقد تحتل الهمزة موضع الفاء مثل أخذ أو موضع العين مثل سأل أوموضع اللام مثل قرأ ، ويشترط فيه ليكون نوعا من أنواع الصحيح أن لا يكون في أصوله حرف علة ، فإذا كان في أصوله حرف علة يصبح مهموزا معتلا لا مهموزا صحيحا " فالمهموز قد يكون صحيحا كأمر وسأل و قرأ ، ومعتلا نحو آل و وأل و رأى. " [85] ج1 33 و المهموز أنواع " فالمهموز الفاء يقال له القطع ،و المهموز العين يقال له النبر، والمهموز اللام يقال له الهمز. " [16] ص 14

و المهموز يستعمل وفق الصيغة الصرفية في الماضي و المضارع والأمر ما عدا أربعة أفعال هي أخذ، أكل، أمر، سأل التي تحذف فيها الهمزة في بعض الاستعمالات " فالفعلان أخذ و أكل تحذف همزتهما وجوبا خذ، خذي، خذا، خذُوا خذن . كل ، كلي، كُلا، كُلوا، كُلْن . والفعلان أمر و سأل تحذف همزتهما إذا كانا في أول الكلام : مر، مري، مُرا، مُروا ، مُرْن . سل، سلي، سلا، سلوا، سَلْنَ، فإن لم يكونا في أول الكلام جاز حذف الهمزة و ثبوتها و الثبوت أكثر. " [35] ص 256 و قد جاء في القرآن الكريم ما يؤيد هذا الاستعمال .

إن هذا النوع من الأفعال قريب جدا من السالم ولا تحدث فيه تغييرات كثيرة إلا في الأمر قال الميداني : " ويسمَعُ مثل حذف الفاء في قولهم كُل و خُذ ومَرْ، و الأصل اأكْل واأخْذ واأُمُر، فحذفت الهمزة التي هي فاء الفعل و استغني عن همزة الوصل فبقي كل و خُذ و مُر، فلا تتجاوز هذه الكلمات الثلاث . " [29] ج 2ص 154 فلا توجد غير هذه

الكلمات الثلاث في حذف الفاء في الأمر، وتوجد كلمة سأل التي تحذف عينها في الأمر ، فلا تتعدى الأفعال المهموزة التي تتعرض للتغيير هذه الأربعة.

وتقول الشارحة : " وهنا يذكر الحذف الشاذ كحذف الهمزة من الأفعال الثلاثة أخذ وأمر وأكل ، و الأ مر من هذه الأفعال بعد حذف حرف المضارعة و اجتلاب همزة الوصل للتمكن من نطق الفاء الساكنة هو اُأْخُذْ و اُأْكُلْ و اُأْمُرْ ، لكنهم لكثرة استعمالهم لهذه الأفعال اتجهوا إلى التخفيف فحذفت فاء الفعل أي الهمزة الثانية المقطوعة فلم يكن ثم داع لوجود همزة الوصل فحذفت. " [29] ج 2 ص 153 ويكفي هذا الكلام للاستدلال على أن الاستعمال هو الذي يؤسس القواعد اللغوية لا العكس ، فتخفيف هذه الأفعال هو بسبب التقاء همزة قطع بهمزة وصل ، و التقاء همزتين فيه صعوبة ، وهذه الأفعال كثيرة التداول، فوجب حذف الهمزتين معا ، و جاء الفعل على وزن عُل بحذف الفاء في خُذ و كُل و مُر،وعلى وزن فَــل في سَل .

وقد جاء حذف الهمزة في الأمر من الفعل سأل و إثباتها في القرآن الكريم في قوله تعالى: " سَلْ بني إسرائيل كم آتيناهم من آية بينة . " [1] البقرة: 211 وفي قوله تعالى : "واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها و إنّا لصادقون . " [1] يوسف: 82 وحذف الهمزة تسامح لغوي لعدم وجود ضرورة توجب هذا الحذف و إنما هي فسحة لغوية للمتكلم بحذفه لعين الفعل من الأمر من أجل الاستعجال في الأمر والتخفيف على اللسان بتقصير الفعل . و قد ورد في القرآن الكريم حذف الهمزة في الماضي المهموز في قوله تعالى : " سالَ سائل بعذاب واقع . " [1] المعارج : 1 وحتى في الاستعمال الدارج تحذف الهمزة ولكن مع بقاء الألف فيصبح هذا الفعل الصحيح يشبه الفعل الأجوف سال يسيل ولكن السياق يزيل اللبس تماما ، ولولا وجود هذه الكلمة سال في القرآن بمعنى سأل في مفتتح سورة المعارج لما اعترف أحد بفصاحتها على الرغم من أنها ما زالت مستعملة ومتداولة في العامي دون الفصيح ، فنقول سالْ عليه بمعنى سلْ عنه أو سلِّم عليه.

وشأن الهمزة وهي أصلية في الفعل المهموز ، كشأنها وهي زائدة في الفعل المزيد، تخضع للقوانين الصوتية في بنية الكلمة العربية يقول الدكتور رمضان عبد التواب : " وقد يكمِّل القياس القانون الذي بدأه القانون الصوتي ، أي أنَّ القانون الصوتي يؤثِّر في بعض أمثلة الظّاهرة اللغوية ، ثم يَطْرُدُ القياسُ البابَ على وتيرة واحدة في الأمثلة الباقية ،

فمثلا مضارع وزن أفعلُ المسند إلى ضمير المتكلم مثل أُكرِم الأصل فيه أَؤْكْرِمُ فتوالى فيه مقطعان متماثلان . وقد عرفنا من قبل أن العربية تفِرُّ من توالي الأَمثال فتحذف أحد المقطعين المتماثلين وبذلك يصبح الفعلُ أكْرِمُ ، ثمَّ تقاس باقي صيغ المضارعة على وتيرة واحدة . " [100] ص 123 وحذف الهمزة الزائدة في الفعل المضارع يكون بسبب اطِّرادِ النظامِ الصَّرفيِّ و تطبيقا لمبدإ الفرار من توالي الأَمثال الصوتية ، حيث تتجاورُ همزة المضارعة مع همزة الفعل المزيدة ، فتبقى همزة المضارعة الوظيفية و تحذف الهمزة المزيدة ،وذلك هو الأَوْلى ، فتصبح أكْرِمُ على وزن أُفعِلُ وصيغة أُفعِلُ، وصارت كل صيغ الفعل المضارع من أَفْعَلَ في الماضي على وزن واحد في المضارع بحذف الهمزة من أجل النظام و أطِّرادِ الباب .

إنَّ اطِّرَادَ البابِ الصَّرفيِّ قاعدةٌ نظاميةٌ في الصَّرف العربي لأنَّ " صيغ تصريف وزن معيَّن توجد في الذهن في مجموعات مترابطة ، فلو جاءَ القانون الصوتي و أراد أن يعمل و كان من جرَّاءِ عمله الإخلالُ بذلك الترابط ، فإنَّ القياس يلغي القانون الصوتي بسبب ما يسمى باطراد الباب على وتيرة واحدة ، مثال ذلك أن القانون الصوتي يحتم أن ينطق الفعل عبد مثلا عند إسناده إلى تاء الفاعل عبتُّ بإدغام الدال في التاء تبعاً لقانون المماثلة أو التأثر المدبّر ..... غير أنّ القياس على باقي صيغ تصريف هذا الفعل مثل عبدوا وعبداً يحتّم الإبقاء على الدال لكي يطرد الباب على وتيرة واحدة، وعندئذ نرى أن العرب يفصلون بين صوتي الدال والتاء هنا بحركة محذوفة هي ما سماها اللغويون بقلقلة الدال. " [100] ص 123 وليس كل مهموز صحيحاً، فقد يكون المهموز معتلاً فيخرج من دائرة الفعل الصحيح ولا يسمى مهموزاً بل يسمى فعلاً معتلاً ، وليس في هذا أي إشكال لولا وجود فعل رأى الذي يكثر أيضاً استعماله لشدّة الحاجة إليه ، فإنه يتصرف تصرف المهموزوتصرُّف المعتلّ بمعنى أنَّ المهموزَ نوعان صحيح ومعتلٌّ، وسنبين ذلك في جدول إسنادي تقارن فيه بينه وبين نظيره نأى:

جدول رقم 34:إسناد الفعل المهموز

الضمائر	الماضي		المضارع		الأمر	
أنا	نأيت و رأيت		أنأى	وأرى		
نحن	نأينا ورأينا		ننأى	ونرى		
أنت	نأيت	ورأيت	تنأى	وترى	انأ	ورَ
أنتِ	نأيتِ	ورأيتِ	تنأين	وترين	انأي	ورَيْ
أنتما	نأيتما	ورأيتما	تنأيان	وتريان	انأيا	وريا
أنتم	نأيتم	ورأيتم	تنأون	وترون	انأوْا	ورَوْا
أنتن	نأيتن	ورأيتن	تنأين	وترين	انأين	ورين
هو	نأى	ورأى	ينأى	ويرى		
هي	نأت	ورأت	تنأى	وترى		
هما	نأيا	ورأيا	ينأيان	ويريان		
هم	نأوْا	ورأوْا	ينأون	ويرون		
هن	نأين	ورأين	ينأين	ويرين		

أنّ هذين الفعلين نأى ورأى هما من باب فعَل يفعَل بفتح العينين لأن عينيهما همزة وهي حرف حلقي، ورغم هذه الوضعية المتطابقة لهذين الفعلين نأى ورأى ،إلاّ أننا نجد همزة رأى أو عين الفعل لم تثبت إلاّ في الماضي ووجب حذفها في المضارع والأمر، على عكس همزة نأى التي لم تضطرب ولم تتغير في أي حال من أحوال الإسناد ، مما يدل على أن فعل رأى له تصريف شاذ عن القياس، والذي حدث في المضارع " الأصل يرأى نقلت حركة الهمزة لمشابهتها لحروف العلة إلى الساكن الصحيح قبلها فسكنت فالتقى ساكنان الهمزة والألف المقصورة فحذفت الهمزة فأصبح يرى. وأما الأمر فإن الأصل فيه ارْأَ حذف حرف العلة للبناء ولما كانت الهمزة تشبه حرف العلّة وهي متحركة وما قبلها ساكن نقلت حركتها إلى الراء فسكنت فحذفت ، ثم حذفت همزة الوصل التي جيء بها بسبب سكون الراء ، فأصبح الأمر رَ على حرف واحد والأغلب أن تلحقه هاء السكت فيصير الفعل رَه . "[27] ج 1 ص137 لكن لماذا لم تحدث هذه التغييرات كذلك في الفعل نأى وهو أخوه وصنوه؟.

3.1.4. المضعَّف

يعرف الحملاوي هذا النوع من أنواع الفعل الصحيح بقوله:" والمضعّف يقال له الأصم لشدّته، ينقسم إلى قسمين: مضعف الثلاثي ومزيده، ومضعف الرباعي. فمضعف

الثلاثي ومزيده ما كانت عينه ولامه من جنس واحد نحو فرّ ومدّ وامتدّ واستمدّ ، وهو محل نظر الصرفي، و مضعف الرباعي ما كانت فاؤه ولامه الأولى من جنس ، وعينه ولامه الثانية من جنس ، كزلزل وعسعس وقلقل . " [19] ص 27 وإشارة الحملاوي إلى أن مضعف الثلاثي ومزيده هو محل نظر الصرفي لها قيمتها العلمية، فلولا هذا النوع من المضعّف ما كان لمضعّف الرباعي ذكر، ولا لمصطلح التضعيف في الفعل وجود ، لأن مضعّف الرباعي ليس له خصوصيات صرفية تستدعي الالتفات إليه كنوع من أنواع الفعل ولا يخرج عن العام المطرد ، على عكس مضعّف الثلاثي المجرّد والمزيد ، فإنه يشكّل صعوباتٍ تصريفيةً جمّةً ولا يتوافق وزنه مع الصيغة الصرفية ، ويفرض على المستعمل نمطاً معيّنا من الاستعمال ، وسمّي الأصم لأنه لا يصغي إلى المعايير الصرفية و لشدّته " والأصم هو الفعل المضاعف أو المضاعف الثلاثي سمّي بذلك لشدّته . " [99] ص 60 والصيغة الصرفية الثلاثية أصولها ثلاثة فاء واحدة وعين واحدة ولام . وأما تضعيف العين في الزيادة بصيغة فعّل فلا يدخل الفعل في المضعف لأن هذا التضعيف هو مشابهة زائد لأصل وليس مشابهة أصلين أو مثلين يقول ابن يعيش: "معنى التضعيف أن يجتمع في الكلمة مثلان من الأصول ويتجاوران، ولا يخلو تجاورهما من أن يكون بين العين والفاء ، أو بين العين واللام ، فإن كان بين العين والفاء فإن ذلك لم يوجد في أبنية الأفعال في شيء من كلامهم وإنما جاء في أسماء قليلة(...) وأما تجاور العين واللام فهو كثير واسع في الأسماء والأفعال نحو طلل وشرر وقدد ، وأما الفعل فقد جاء منه مثال الماضي على فعَلَ نحو ردّ وشدّ وعفّ وكلّ. " [14] ص 45 وكذلك لا يلتفت إلى التضعيف في الأسماء إلا ما كان له علاقة اشتقاقية بالأفعال المضعفة و ما له صيغة صرفية مطردة كما سنرى .

والتضعيف في الأصل الذي يهمنا هو تشابه العين واللام في الفعل الثلاثي المجرد والمزيد، وفي الفعل الثلاثي المجرد والمزيد يقع إدغام الحرفين المتشابهين ، فيصبح الفعل ردّ والأصل ردَدَ أو مدَّ و أصله مدَد وهلم جراً حيث لا تظهر صيغته الصرفية بوضوح إلاّ عند فكّ الإدغام غير المستعمل أو اللجوء إلى القرائن النحوية والصرفية عند اتصال الفعل المضعّف بضمائر الرفغ المتحرّكة و التعدية واللزوم.

وهكذا يبدو المضعّف على مستوى البنية السطحية في الماضي على صورة واحدة لا تعرف فيها حركة العين وهي حتماً متحركة ، فمثلاً كلمة شرّ المضعّفة هي على وزن فعْلَ الذي هو وزن مقبول في الأسماء ولكن الفعل هزَّ مثلا هو على وزن فَعَلَ ولكنه غير

موجود في أوزان الفعل الثلاثي المجرد فوجب رده إلى صيغته الأصلية بتحريك العين فتعرف بفك الإدغام.

و يتموضع الثلاثي المضعف المجرّد في دعائم الصيغ الصرفية بحسب التعدي واللزوم،وتتحول الصيغة في المضعف إلى مبنى وظيفي يدل على التعدي أو اللزوم ، وثبت بالاستقراء أن ضم العين في المضارع المضعَّف علامة التعدي وكسرها علامة اللزوم ، وضُمَّت العين في مضارع المضعف المتعدي: " لما علموا أن المضاعف المتعدي يلحقه الضمير نحو يشدُّه لزم الضم في عينه لأنهم لو كسروه لزم النقل من الكسر إلى الضم وهو مستثقل ، والفتح غير شائع لاشتراطه حرف الحلق في العين أو اللام لا فيهما ، أو نقول إنما ضمّوا ليحصل نوع من الخفّة لجري اللسان على سنن واحد . " [29] ج 1 ص 153

والعمليات التحويلية التي يتعرض لها الفعل المضعّف تظهر آثارها في الاستعمال على مستوى البنية السطحية حيث يتغير الوزن ولا تتغير الصيغة أبداً ، لأن الوزن وصف للبنية السطحية والصيغة الصرفية معيار على مستوى البنية العميقة.

وهذا الجدول التصريفي يبين ما يتعرض له الفعل المضعف أثناء الإسناد.

جدول رقم 35:إسناد الفعل المضعف

الضمائر	الماضي	المضارع	الأمر
أنا	ردَدْت	أرُدّ	
نحن	رَدَدْنا	نرُدّ	
أنت	ردَدْتَ	تردّ	اردُدْ أو رُدّ
أنتِ	ردَدْتِ	تردّين	رُدّي
أنتما	ردَدْتُما	تردّان	رُدَّا
أنتم	ردَدْتم	تردّون	رُدّوا
أنتن	ردَدْتنَ	تردُدْن	اردُدْن
هو	ردَّ	يَرُدُّ	
هي	ردَّت	تَرُدّ	
هما	ردَّا – ردَّتا	يَرُدَّانِ – تَرُدّانِ	
هم	ردَّوا	يردُّونَ	
هن	ردَدْن	يردُدنَ	

ونرى أن عين الفعل يعتورها الإدغام أحياناً والفك أحياناً تحت طائلة الوجوب أحيانا والجواز أحياناً أخرى كُلٌّ في موضعه.

ويتطلب تعليم المضعف تدريبا وتمريناً مكثفاً وفق النموذج السابق للتغلب على الصعوبات التي يجدها المستعملون خاصة من متعلمي اللغة العربية في استعمال هذا النوع من الأفعال الذي يتطلب إفراد درس خاص به لتعلم وتطبيق أوضاعه البنيوية المطردة يقول الحملاوي في حكم المضعف الثلاثي ومزيده: " يجب في ماضيه الإدغام نحو مدَّ واستمدَّ ومدُّوا واستمدُّوا ، ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك فيجب الفك نحو مددت والنسوة مددن واستمددت والنسوة استمددن،ويجب في مضارعه الإدغام ايضاً نحو يردّ ويستردّ ويردُّون ويستردّون ، ما لم يكن مجزوما بالسكون فيجوز الأمران نحو لم يرد ولم يردُد ، ولم يسترد ولم يستردد، وما لم تتصل به نون النسوة فيجب الفك نحو يرددن ويستردن ، بخلاف ما إذا كان مجزوماً بغير السكون فإنه كغير المجزوم تقول لم يردّوا ولم يستردوّا ، والأمر كالمضارع المجزوم في جميع ذلك نحو ردَّ يا زيد واردد واستردّ واستردد و ارددن واستردن يا نسوة ، وردّوا واستردوا . "[19] ص 74 وينبغي تلخيص هذا الكلام الذي لا يدخل ذهن المتعلم بسهولة في الجدول البياني التالي:

جدول رقم 36:حالات الفك والإدغام في الفعل المضعف

الحالة / الفعل	وجوب الإدغام	وجوب الفك	جواز الوحجهين
الماضي	إذا لم يتصل به ضمير رفع متحرك: مدّ ، مدّتْ ، مدّا ، مدّتا، مدّوا.	إذا اتصل به ضمير رفع متحرك: مددتُ ، مددنا ،مددتَ ، مددتِ ، مددتما ، مددتم ، مددتن ، مددْن .	
المضارع	إذا لم يتصل به ضمير رفع متحرك ولم يكن مجزوما بالسكون	إذا اتصلت به نون النسوة . أنتن تمددن هن يمددن.	إذا كان مجزوما بالسكون.
الأمر	إذا كان مبنيا على حذف النون	إذا اتصلت به نون النسوة.	إذا لم يتصل به ضمير رفع، أنت رُدّ .أو اُرْدُدْ.

والتغيير الذي يكون للإدغام تغيير في السطح لا في العمق من أجل تيسير الاستعمال وتخفيف الفعل ولذلك فإن وزن الفعل تراعى فيه الصيغة الصرفية العميقة لا المظهر الصوتي في البنية السطحية " وفيه توزن الكلمة على أصلها قبل حدوث التغيير، فوزن شدّ وردّ ومدّ وعفّ فَعَلَ ، و وزن وَدّ و مَلّ فعِلَ، ولا نقول أن وزنها فعْلَ وكذلك أوزان فعل الأمر منها نقول في وزن عضّ افعَلْ ولا نقول فعْلَ وفي وزن شُدّ افعُلْ ولا نقول فُعْلَ وفي وزن فِرّ اِفْعِل ولا نقول فِعْل . " [13] ص 92 فالميزان الصرفي لا يراعي هذا التغيير السطحي الذي يفرضه الفعل المضعف في الاستعمال.

وصيغة الثلاثي المضعف مجرّدة ومزيدة تأتي متحركة الفاء في المضارع وفي الأمر مع سكون العين وذلك ليس من النظام الصرفي للفعل، فلم يعترف بهذه الأوزان السطحية وأحيلت الأفعال على صيغها الأصلية قبل التغيير، ويرى كثير من العلماء
أن الثلاثي المضعف هو صورة متطورة عن الرباعي المضعف إذ " ينشأ الرباعي غير الأصم من ثنائيين يراد بضمهما دلالة بين بين ، وإذا صحّ فيه هذا الظن الذي يستقيم معناه عليه كثيراً أمكننا أن نتحقق من صدق ما تقدّمنا به من أصالة الثنائي في اللغة، وأدركنا شيئا آخر له قيمته هو أن هذا الوزان متأخر بمشتقاته لأنه يدل على معنى تركيبي في صورة البسيط ، وكأنهم لاحظوا فيه التركيب الذي صارت منه وحدة كما
في الحركات العكسية المتعاقبة فالذهاب والإياب السريعان المتعاقبان على المكان الواحد يشتق لهما من هذا الوزان وعليه فيكون ثنائياً مكرراً لإفادة تركيبية فأصل (ذبذب) ذبّ وذبّ و(رقرق) رقَّ و رقَّ . " [101] ص 170

فالثلاثي المضعف المجرّد إذا كرِّر سهل إنشاء الرباعي منه كما عرفنا سابقاً " وربما هذا ما حدا بعضهم إلى القول بأنّ فعّل من السالم إنما حصل من تكرار المجرد وحذف لام المكرر الأول وفاء المكرر الثاني ، مثاله قتلَ قتل فإنهما بعد الحذف تصيران قتَتَل أو قتَّل ، وعلى هذا الرأي تكون الثلاث صيغ أعني فعَّل وفاعل وافعوعل صيغة واحدة حصلت في الأصل من تكرار لفظ المجرد ومعنى هاته الصيغ موافق لهذا الرأي فإن التكثير والمشاركة والمبالغة معانٍ تخطر في الذهن من تكرار اللفظ ، إلاّ أن إتيان هزَّز من هَزْهَز أمر في غاية القرب بخلاف ظاهر الأمر في قتَّل من قتل (...) ومما يذكر هنا أن العامّة يقولون في صفصَفَ مثلا صفّف ، لا يفرقون بين الصورتين فيجيئون في عرض كلامهم تارة بهذه الصورة وأخرى بتلك. " [102] ص 160 وبهذا يكون تضعيف العين في الثلاثي فيه المعاني الوظيفية التي ذكرت من قبل وهي التكثير والمبالغة والمشاركة .

وهذه المعاني الوظيفية يشترك فيها الثلاثي المضعّف مع الرباعي المجرد " وذلك جميعه مما يرجح القول أن وزن فعل من المضاعف إنّما حصل من تكرار لفظ المجرّد،إلاّ أنهم كانوا يقولون بكلتا الصورتين أعني فعلل كهزهز وفعّل كهزّز وعاشتا معا إلى الآن ، هذه لما فيها من موافقة فعل السالم ، وتلك لما فيها من الرشاقة والخفة، ثم نعود فنقول إنّ صور المضاعف لا تخرج عن أشكال معلومة إذا عُرِفت مرّة في فعل عرفت دائما في سائر المضاعفات الثلاثية. " [102] ص 107 والفعل الثلاثي المضعّف فعل مجرد من الزيادة وليس هو الفعل الثلاثي المضعف العين ، لآن هزَّ ومدّ مثلا على وزن فعَلَ ، فالفعل هو المضعّف على مستوى البنية السطحية ، ولا أثر لتضغيف العين في الصيغة الصرفية على مستوى البنية العميقة ، كالموجة التي تكون على سطح البحر ولا تكون في عمقه.

ومما يؤيد العلاقة بين الثلاثي المضعف والرباعي المضعف والثلاثي المزيد بتضعيف العين ما جاء في شرح لامية الأفعال من أن " الثلاثي المخفف كقطَّع إذا ضوعف لأجل التكثير صار مشدّداً كقطّع والحرف المشدّد من حرفين ، كذلك المضاعف منه كحنّ ومدَّ إذا ضوعف اجتمعت فيه ثلاثة أحرف متماثلة عينه ولامه والحرف المزيد للتكثير كقولك في تضعيف كبّه لوجهه كبَّبَه ، وهذا هو الأصل ولك أن تبدل عن الحرف المزيد للتكثير حرفاً مماثلاً للفاء فتقول كبكبه لوجهه وإنما جعلوه مماثلا للفاء لأنه بدل عن المماثل لعين الفعل ، وقد سُمِع عن العرب النطق بالوجهين وهما فعل وفعلل المضاعف في أفعال كثيرة وكثرته تدل على أنّه مقيس " [76] ص 16

2.4. استعمال الصيغ الصرفية في الأفعال المعتلة

القسم الثاني من الأفعال على مستوى البنية السطحية هو الأفعال المعتلة،وهي التي يكون في أصولها حرف علة. وهو مثال ، وأجوف ، وناقص ، ولفيف مفروق أو مقرون، وسنبسط القول في استعمال الصيغ الصرفية مع الأفعال المعتلة لنلاحظ مدى تطابقها معها " وفي أبنية المعتل مشكلات صرفية بعضها له صلة بالإبدال وبعضها ليس له صلة به . " [16] ص 16 وسنتعرض لهذه المشكلات والصعوبات في كل نوع من أنواع المعتل.

1.2.4. المثال

عرّف الجرجاني المثال وهو نوع من أنواع المعتل بقوله: " هو ما حلت بفائه واو أو ياء ." [16] ص16 ويكثر في الاستعمال مجيء المثال الواوي مثل وجد ووعد ووقف

ووزن، أما المثال اليائي فقليل جداً وأمثلته معدودة مثل يفع وينع . وقد قسمه الجرجاني إلى خمسة أنواع حيث يقول: " ثم المثال يجيء من خمسة أبواب كوعد يعد ، و وضع يضع ، و وجل يوجل ، و ورث يرث ، و وسم يوسم . " [16] ص 6 هذا هو المطَّرِد في أنواع المثال بحسب حركة عينيه وصيغته الصرفية كما نوضحه فيما يلي:

جدول رقم 37: حالات حذف فاء الفعل المثال

النوع	الصيغة الصرفية	مثال المثال	ملاحظة
1.	فعَلَ يفعِلُ بفتح عين الماضي وكسر عين المضارع	وعد يعد – وجد يجد ورد يرد	تحذف فاؤه في المضارع والأمر
2.	فعَلَ يفعَلُ يفتح العينين في الماضي والمضارع	وضع يضع وقع يقع	ولا يأتي مفتوح العينين إلاّ في ما كانت عينه أو لامه حرفا حلقيا وتحذف فاؤه في المضارع والأمر.
3.	فعِلَ يفعَلُ بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع	وجل يوجل	لا تحذف فاؤه.
4.	فعِل يفعِل بكسر العينين في الماضي والضارع	ورِث يرث	تحذف فاؤه في المضارع والأمر
5.	فعُل يفعُل بضم العينين في الماضي والمضارع	وسُم يوسم	لا تحذف فاؤه.

وقد قسم ابن يعيش أوضاع المثال تقسيما منهجيا بحسب الصيغ الصرفية وبيّن أن " ما كان فاؤه الواو من الأفعال الثلاثية فإنه يأتي على فعَل وفعِل وفعُل . " [14] ص 48 وسنوضح الأوضاع المختلفة للمثال بناء على صيغته الصرفية فيما يلي:

قال المازني: " إذا كانت الواو فاءً وكان الفعل على فعُل يفعُل (بضم العينين) جاء على أصله وذلك قولهم وضؤَ يوضؤُ ، و وطؤَ يوطُؤُ، فهذا يجري مجرى ظرُف يظرُف، فأجرِ على هذا ما ذكرت لك . " [12] ص 96

ويشرح ابن جني هذا الكلام قائلا: " سألت أبا علي وقت القراءة عن هذا فقلت هلاّ حذفت الواو من يوطؤ ويوضؤ لوقوعها بين ياء وضمة كما حذفت في يعد لوقوعها بين ياء وكسرة على أن الضمة أثقل من الكسرة؟
فقال: إنما جاء هذا تاما ولم يحذف واوه لأن باب فعُل لا يأتي إلا على بناء واحد وهو يفعُل نحو ظرُف يظرُف وشرُف يشرُف وما كان على فعل فإن مضارعه يختلف نحو ضرب يضرب وقتل يقتل وسأل يسأل، فلما كان مضارع فعل يختلف جاز حذف الواو فيه نحو يعد. ولما كان مضارع فعُل لا يكون إلاّ على يفعُل لم تحذف فاؤه لئلا يختلف الباب. وقد لوَّح أبو عثمان إلى هذا بقوله فهذا يجري مجرى ظرُف يظرُف أي لا يختلف كما لا يختلف ظرُف يظرف وشرُف يشرف ، ولكنه لم يلخّصه تلخيص أبي علي، ولمثل هذه المواضع يحتاج – مع الكتب – إلى الأستاذين. " [12] ص 196 وفي هذا نجد أن الصيغة الصرفية التجريدية في البنية العميقة تتحكم في البنية السطحية وفي التشكيل الصوتي حتى بالنسبة للأفعال المعتلة فصيغة فعُل بضم العين في الماضي لا تأتي إلاّ بضم العين في المضارع، وهي صيغة تعد مؤشراً للأفعال اللازمة الدالة على الغرائز والنعوت والصفات الذاتية وذلك يطرد في جميع الأفعال التي على وزنها الأفعال المعتلة وهو ما علله به أبو علي الفارسي لتلميذه ابن جني في النقاش العلمي السابق، وانظر إلى تعليق ابن جني في خصوصية المسائل اللغوية التي لا يغني فيها الاطلاع على الكتب والمصنفات عن الاستماع إلى أراء الأساتذة بل هي كذلك حقيقة علمية لا مراء فيها.

ومن خصوصيات المثال أن فاءه لا تحذف في الماضي أبداً ، فكأنه ليس معتلاً في الماضي ." وسمّي مثالاً لأنه يماثل الصحيح في خلوِّ ماضيه من الإعلال ، أي أنّه يماثل الصحيح في الصحة ، أي في احتمال الحركات وإثباتها وترك إعلالها غالباً ، أو لمماثلته الصحيح في الماضي واسم الفاعل والمفعول في عدم الإعلال ، نحو وعد واعد موعود، مثل ضرب ضارب مضروب ، أو لمماثلة أمره الأمر من الأجوف في الزنة نحوعِدْ من وعد كما تقول بِع من باعَ، فالمماثلة هنا أنهما على حرفين لكن الأول على وزن عل والثاني فع . " [88] ص 210 وهذه كلها شروح مقبولة في بيان علة الاصطلاح عليه بالمثال. والجدول التالي يبين الأحوال البنيوية للمثال بحسب الصيغ الصرفية.

جدول رقم 38: استعمال الصيغة الصرفية في الفعل المثال

الصيغة الصرفية	مثال المثال	الإجراءات التحويلية
1. فعَل يفعِل	وعَد يعِد	تحذف فاؤه في المضارع والأمر
2. فعَل يفعَل	وهب يهب	تحذف فاؤه في المضارع والأمر
3. فعِل يفعَل	وسِعَ يسَعُ	تحذف فاؤه في المضارع والأمر
4. فعِل يفعِل	ورِث يرِثُ	تحذف فاؤه في المضارع والأمر
5. فعُل يفعُل	وضُؤَ يوضُؤُ	لا تحذف فاؤه أبداً

والقاعدة المستنتجة بواسطة الاستقراء تبين أن المثال تحذف فاؤه دائماً في المضارع والأمر أما إذا كان على صيغة فعُل يفعُل بضم العينين فإنها لا تحذف هذا في المثال الثلاثي المجرد، ولكنه في وزن افتعل بزيادة التاء تقلب واوه تاء لمشاكلة التاء الزائدة " وليس في المثال ما يقال سوى أن فاءه تقلب تاءً في وزن افتعل وتدغم فيها(...) ولا يخفى أن وزن افتعل ليس فيه من صعوبة التلفظ في ايتسر ما يعلم الذوق من وجوده في اوتعد ، وعليه فلا يبعد أن يقال فيه بالإدغام أو بدونه، والأمر كذلك بخلاف الواوي فإنّ الإدغام مطرد فيه. "[102] ص 115

"وإذا كانت فاء افتعل واوا أو ياء أي كان الفعل مثالاً قبل الزيادة فتبدل فاؤه تاء لتشاكل التاء التي بعدها وتجانسها ثم تدغم فيها،وفي هذا التحويل يحدث تحييد الأصلي وإبداله من أجل الزائد، فاتصل واتصف واتفق ،أصلها اوتصل ، اِوتصف ،اِوتفق.

2.2.4. الأجوف

الفعل الأجوف من الأفعال المعتلة وهو: " ما كان عينه حرف علّة كقال وباع يقال له أجوف لخلوِّ جوفه من الحرف الصحيح ، أو لوقوع حرف العلّة في جوفه ، ويقال له ذو الثلاثة أيضاً لصيرورته على ثلاثة أحرف في المتكلم . " [16] ص 17 وهو أيضاً كغيره من الأفعال المتصرفة مرتبط بالصيغة الصرفية التي لا تظهر بوضوح في البنية السطحية عبر الفعل يقول ابن جني: " اعلم أن الأفعال الثلاثية المعتلة العينات تأتي على ثلاثة أضرب فَعَلتُ وفَعِلت وفَعُلت، كما أنَّ الصحيح كذلك ، ففعَلتُ وفعِلتُ يجيئان فيما عينه واو و ياء جميعاً ،ففعَلت من الواو والياء نحو قلت وبعت ،وفعِلت منهما خفت

وهبت. فأما فعُلت فلا يأتي إلاّ من الواو دون الياء نحو طلتُ فأنا طويل. " [12] ص 213
فهذه الألف التي تحتل عين الفعل أصلية من جهة لأنها تحتل موقع الأصل وغير أصلية من جهة أخرى لأنها إما منقلبة عن واو أو عن ياء وعندما نصَرِّف الفعل إلى المضارع ،أو نضعِّف عينه ونجعله على وزن فعّل ،أو نحوّله إلى المصدر ترجع العين إلى أصلها.

وفيما يتعلق باستعمال الصيغ الصرفية في الفعل الأجوف فإنها متينة ومطردة غير صيغة فعُل يفعُل بضم العينين فإنها قليلة وشاذة أما في الأفعال فإن حروف العلة حروف ضعيفة ليست كالحروف الصحيحة التي تقبل مجاورة جميع الحركات يقول ابن جني: " ويزيد ذلك وضوحاً أن جميع حروف المعجم غير هؤلاء الثلاثة الأحرف لك أن تأتي بكل حرف منها بعد أي الحركات شئت ،ولا تجد مع ذلك نبوّاً في اللفظ ولا استكراها ، سواكِنَ كنَّ الحروفُ أو متحركاتٍ(...) فأما استكراههم الخروج من كسر إلى ضم بناء لازماً، فليس ذلك شيئاً راجعاً إلى الحروف ، إنما هو استثقال منهم للخروج من ثقيل إلى ما هو أثقل منه، وأنت لو رمت أن تأتي بكسرة أو ضمَّة قبل الألف لم تستطع ذلك البتة . وكذلك لو تكلفت الكسرة قبل الواو الساكنة المفردة ،أو الضمةَ قبل الياء الساكنة المفردة لتجشمت فيه مشقة وكلفة لا تجدها مع الحروف الصحاح. " [53[ج 1 ص 18 وبذلك تشكِّل هذه الحروف الثلاثة الألف والواو والياء حاجزاً صوتياً تتعامل معه اللغة بالتكييف أو الحذف فالألف عندما تكون عيناً للفعل ينبغي أن تسبقها الفتحة أما الواو والياء فينبغي أن تكون قبل الواو ضمة وقبل الياء كسرة وذلك ما ترفضه طبيعة الصيغة الصرفية والميزان الصرفي ، لأن فاء الفعل في الماضي ينبغي أن تكون دائماً مفتوحة ما عدا في البناء للمجهول حيث تكون مضمومة وعين الفعل مكسورة.

أما إذا كانت عين الفعل أصلها واو فإنها تصبح مثلاً في البناء للمجهول قُولِ وكما ذكر ابن جني سابقا فإن ذلك من التكلف وتجشُّم مالا يطاق فتقلب الواو ياء ليصبح الفعل قِيل عوض قُولِ. وهذا الكلام ينطبق على الواو والياء الساكنتين المديتين كالألف أي الحروف الهوائية الثلاثة " وإنما قلبت هذه الحروف بعد هذه الحركات لأنك إذا بدأت بالكسرة فقد جئت ببعض الياء وآذنت بتمامها ، فإذا تراجعت عنها إلى الواو فقد نقضت أول قولك بآخره وخالفت بين طرفيه ، وكذلك إذا بدأت بالضمة ثم جئت بعدها بالياء فقد جئت بأمر غيره المتوقع لأنك لما جئت بالضمة توقعت الواو فإذا عدلت إلى الياء فقد نقضت بآخر لفظك أوّله ،إلاّ أن ذلك وإن كان مستثقلا فليس بمستحيل في الطاقة والطوع

كاستحالة مجيء الألف بعد الكسرة أو الضمة. " [53] ج 1 ص 19 وفي استعمال الأفعال الجوفاء نلاحظ ظاهرتين مطردتين هما القلب والحذف.

أ) القلب: إن الألف التي تطرد في الفعل الماضي الأجوف المسند إلى ضمير الغائب المفرد ليست دائماً أصلية بل قد تكون منقلبة عن الواو والياء الأصليتين " وإنما كان الأصل في قام قَوَمَ وفي خاف خوَف وفي طال طَوُل وفي باع بيَع وفي هاب هيَب، فلما اجتمعت ثلاثة أشياء متجانسة وهي الفتحة، والواو أو الياء، وحركة الواو أو الياء، كُرِه اجتماع ثلاثة أشياء متقاربة فهربوا من الواو والياء إلى لفظ تؤمن فيه الحركة وهو الألف، وسوّغها أيضاً انفتاح ما قبلها، فهذا هو العلة في قلب الواو والياء في نحو قام وباعَ، لا ما ادّعاه السائل من أن الفتحة قويت على قلب الحرف المتحرك . " [53] ج 1ص 22 والواقع أن الفتحة عندما تعرض للياء أو الواو وهما عين الفعل الماضي المبني للمعلوم تكون ثقيلة خاصة وأن عين الفعل تتعرض لسلب الحركة أثناء التصريف ، والفتحة تزعج الياء أو الواو وهما عين للفعل الأجوف ، فتقلبهما إلى الألف التي لا ترضى أن تتحرك بأي حال، وتجانس حركة الفاء قبلها المفتوحة دائما .

وهذا في الأجوف مهما كان مجرداً أو مزيداً ، وهذا هو القياس المطرد في الماضي الأجوف الذي لم يتصل به ضمير رفع متحرك فلا نقول جَوَد ولا استجوَد ولا قوَل ولا استُقوَل وإنما نقول جادَ واستجادَ وقال واستقال، ولكن فد شاع في الاستعمال استَنْوَقَ. وذكر ابن جني مثل هذه الوضعيات الاستعمالية للفعل الأجوف في باب تعارض السماع والقياس فقال: " إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره وذلك نحو قال الله تعالى [استحوذ عليهم الشيطان] فهذا ليس بقياس لكنه لابد من قبوله، لأنك إنما تنطق بلغتهم وتحتذي في ذلك أمثلتهم. ثم إنك من بعد لا تقيس عليه غيره ، ألا تراك لا تقول في استقام استقوَم ، ولا في استباع استبيع. فأما قولهم استنوق الجمل واستتيست الشاة واستفيل الجمل ، فكأنه أسهل من استحوذ وذلك أن استحوذ قد تقدّمه الثلاثي معتلاً. " [15] ج 1 ص 118 بمعنى أن استحوذ صيغة مزيدة لصيغة مجردة معروفة هي فعل حاذ أو حاز، أما استنوق واستتيست واستفيَلَ واستأسد فهي أفعال مولَّدة هكذا اعتباطا وارتجالا، دون أن تكون من تصريف الصيغ وجرت مجرى الأمثال. والأمثال في عباراتها طرافة وغرابة ، وهي عبارات مجمّدة (expressions figees) فتجري على مجراها الأول لاعتمادها على السماع ، لأن مورد المثل السماع لا القياس.

وقد وضع ابن جني هذا النوع من الأفعال الجوفاء التي تجري مجرى الصحيح في المطرد في الاستعمال الشاذ في القياس إذ قال: " والثالث المطَّرِد في الاستعمال الشاذ في القياس نحو قولهم أخوَصَ الرِّمث واستصوبت الأمر(...) يقال استصوبت الشيء ولا يقال استصبت الشيء ومنه استحوذ وأغيَلت المرأة واستنوَق الجمل واستتيَسَت الشاة ، وقول زهير: هنالك إن يستخولوا المال يُخولِوا . " [15] ج 1 ص 98 وفي الدارجة عندنا استعمالات تشبه هذه الاستعمالات الفصيحة إذ نقول استغوَل أي أصبح غولا، واستخْوَل الولد أي مال إلى أخواله، واستخلى أي مال إلى المكوث في الخلاء أو الخلوة ، وهي سماعية مولَّدة.

ب) الحذف: عند إسناد الفعل الأجوف إلى ضمائر الرفع المنفصلة مجرداً كان أو مزيداً تحذف عينه كما نرى في الجدول الإسنادي التالي للفعل قال وأعاد:

جدول رقم 39 : إسناد الفعل الأجوف

الضمائر	الماضي	المضارع		الأمر
أنا	قلتُ وأعدتُ	أقولُ	وأعيدُ	
نحن	قلنَا وأعدنا	نقول	ونعيد	
أنتَ	قلتَ وأعدت	تقول	وتعيد	قل و أعد
أنتِ	قلتِ وأعدت	تقولين	وتعيدين	قولي و أعيدي
أنتما	قلتما وأعدتما	تقولان	وتعيدان	قولا و أعيدا
أنتم	قلتم وأعدتم	تقولون	وتعيدون	قولوا و أعيدوا
أنتن	قلتن وأعدتن	تقلن	وتعِدْن	قلن و أعِدْنَ
هو	قال و أعاد	يقول	ويعيد	
هي	قالت وأعادت	تقول	وتعيد	
هما	قالا وأعادا	يقولان	و يعيدان	
هم	قالوا و أعادوا	يقولون	ويعيدون	
هن	قلن و أعدن	يقلن	ويعدن	

هذه خريطة الفعل الأجوف التصريفية التي تستعمل فيها الصيغة الصرفية مع التحويلات التالية :

أولاً: الصيغة الصرفية في الماضي إذا اتصل بها ضمير رفع متحرك تتطلب تسكين لام الفعل، فيتطلب الفعل الأجوف في القياس وجود سكونين سكون العين وسكون اللام، وهو ما يرفضه الاستعمال العربي الفصيح الذي يرفض رفضاً مطلقاً تجاورَ الساكنين، ويتخلص من أحدهما بوجه من وجوه التخلص. وفي هذه الحالة يقع التخلص من التقاء الساكنين بحذف عين الفعل الساكنة يقول الدكتور يحيى عبابنة: " من القواعد الأساسية في النحو العربي أن الأفعال الماضية تبنى على السكون إذا أسندت إلى ضمائر الرفع المتحركة (تُ، نا، تُم، نَ) وهذه القاعدة تنسحب على الأفعال جميعها، ولا تستثني نوعاً منها ومنها الأفعال الجوفاء . "[98] ص 35 وبناء على هذه القاعدة العامة يصبح الفعل الأجوف في الماضي إذا أسندته ضمائر الرفع المتحركة هكذا أنا قُولْتُ – أنت قولْتَ – أنتِ قولتِ – أنتما قولْتُما – أنتم قولْتم – أنتن قولْتُن، فوجب حذف العين للتخلص من التقاء الساكنين .

ثانيا في الأمر: أنتَ قُولْ، وفي المضارع المجزوم لم يقولْ وهذه استعمالات شائعة في الدارجة ولكن الفصاحة ترفضها من سبب التقاء الساكنين ولذلك " حدث تقصير الحركة الطويلة للتخلص من هذا المقطع المرفوض (...) فقد تخلصت اللغة من المرحلة الأخيرة من المقطع الثلاثي الطويل المغلق عن طريق تقصير نواته الصائتة إلى صامت قصير، فحول المقطع إلى مقطع ثلاثي قصير مغلق وهو مقطع جائز في العربية أيضاً. "[98] ص 37 وفي مراحل التعليم ينبغي التنبيه إلى عملية التحويل في تصريف الفعل الأجوف فنحن نستعمله في العامية بحركة طويلة أو مقطع طويل لا يوجد في العربية الفصحى، ونجد بعض تصاريف الفعل الأجوف الفصيحة موجودة في الاستعمال الدارج مثل: قلت، قلتِ قلتم، قال، قالت، قالوا، يقول، تقول، نقول، ويقول الدكتور يحيى عبابنة أيضاً: " أما في حالة الفعل المعتل فالذي يحصل في بداية الأمر هو ما يحصل في الأفعال الصحيحة أي أنّها تبنى على السكون فمثلاً عندما تأمر من الفعل يقول فإننا نحذف حرف المضارعة ونسكن آخره فيصبح قُولْ وعند كتابته نرى أنه مكوّن من مقطع واحد هو المقطع الثلاثي الطويل المغلق أي KUL وهو في هذا الوضع مقطع مرفوض لأن شروط جوازه لم تتوفر في هذا الفعل ، ولذا فقد جاء الناطقون بالعربية إلى التخلص من هذا المقطع عن طريق تقصير الصامت الطويل الذي يمثل نواة هذا المقطع الصحيح KUL وهو مقطع ثلاثي قصير مغلق من النوع الشائع في العربية ويندرج تحت هذا الماضي الأجوف المسند إلى نون النسوة . " [98] ص 26

3.2.4. الناقص

في الصرف الفعل الناقص " هو ما اعتلّ لامه كدعا ورمى . " [102] ص 166 ويعلل هذه التسمية الإستراباذي بقوله: " وسمّي المعتلّ اللام منقوصاً وناقصاً لا باعتبار ما سمّي له في باب الإعراب منقوصاً، فإنه إنّما سمّي به هناك لنقصان إعرابه وسمّي ها هنا بهما لنقصان حرفه الأخير في الجزم والوقف نحو اعزُ وارمِ واخشَ ولا تعزُ ولا ترمِ ولا تخشَ. وسمّي ذا الأربعة لأنه وإن كان فيه حرف العلّة لا يصير في أول ألفاظ الماضي على ثلاثة كما صار في الأجوف عليها فتسميتها ذا الثلاثة وذا الأربعة باعتبار الفعل لا باعتبار الاسم . " [85] ج 1 ص 134 وليس من السهولة الاقتناع بما قاله الإستراباذي في تعليل تسميته بالناقص لنقصان حرفه الأخير في الجزم والوقف ، لأن كل الأفعال المعتلة يعتريها الحذف والنقصان في أصولها المعتلة ولم تسمّ أفعالا ناقصة رغم أنها تستعمل ناقصة الفاء أو ناقصة العين في بعض المواضع الإسنادية، والأرجح عندي أنه سمّي فعلاً ناقصاً باعتبار الإعراب، لا باعتبار نقصان حرفه الأخير، الذي لا ينقص إلاّ باعتبار الإعراب فهو علامة إعراب أو علامة بتاء، وهناك سبب آخر وهو أن الفعل الناقص دون سواه من الأفعال لا تظهر عليه علامات الإعراب وعلامات البناء إذا كانت لامه ألفًا وتقدّر للتعذر، وإذا كانت لامه واواً أو ياءً في المضارع تقدر عليه الضمة التي يرفع بها للثقل وتظهر الفتحة لخفتها، فهذا سبب إضافي لتسمية معتل اللام من الأفعال بالناقص " وينقسم الناقص إلى واوي كغزا يغزو، ويائي كرمى يرمي على شاكلة الأجوف، أعني أنّه إذا ضمت عينه تولدّت الواو في لامه، أو كسرت فالياء، فما كان من الباب الأول عدّ من الناقص الواوي ، وما كان من الثاني فمن الناقص اليائي . " [102] ص 113

والفعل الناقص كالأجوف يأخذ حرف العلة في الماضي شكل الألف ولا تكون دائماً أصلية ، فهي إما منقلبة عن واو، أو متقلبة عن ياء ، وتعود إلى أصلها في المضارع، وإذا كان أصلها واوا كتبت في الماضي ألفاً ممدودة مثل دعا، حنا،خبا. أما إذا كانت أصلية أو كان أصلها ياءً فتكتب ألفاً مقصورة مثل رعى ، وعى، سعى، ورمى. وهذا الاصطلاح الإملائي يؤكّد أن قواعد الكتابة العربية وضعت بناء على القياس النحوي المطرد الذي لا يقبل الشذوذ ، لأن أنظمة الكتابة في جميع اللغات هي مواضعة واصطلاح ولا جدال في ذلك، ويقع كثير من متعلمي العربية في الخطإ الإملائي فيكتبون الفعل الناقص الذي أصل ألفه واو في الماضي الذي لم يتصل بآخره شيء بالألف المقصورة.

والصيغة الصرفية تردُّ الحرف إلى أصله فمثلا غزا على وزن فعَلَ وتكون حينئذ في الأصل غزوَ، والصيغ المستخدمة في الناقص نتبينها في الجدول التالي :

جدول رقم 40 : حركة عين الفعل الناقص في الماضي والمضارع [88] ص 212

حركة العين في الماضي والمضارع	أحوال حرف العلة في لام الفعل
1. فعَل (بفتح العين) يفعُل (بضمِّ العين)	إذا كان بالألف في الماضي وبالواو في المضارع نحو:دعا يدعو، غزا يغزو
2. فعَل (بفتح العين) يفعِل (بكسر العين)	إذا كان بالألف في الماضي وبالياء في المضارع نحو: رمى يرمي، بنى يبني.
3. فعَل يفعَل (بفتح العينين) في الماضي والمضارع	إذا كان بالألف فيهما مثل سعى يسعى.وعينه من حروف الحلق .
4. فعُل يفعُل (بضم العينين) في الماضي والمضارع	إذا كان بالواو فيهما مثل سرو يسرو، و ذكو يذكو.
5. فعَل (بفتح العين) يفعِل (بكسر العين)	إذا كان بالياء في الماضي وبالألف في المضارع مثل: لقي، يلقى، رضي،يرضى.
6. فعِل يفعِل (بكسر العينين) في الماضي والمضارع	إذا كان بالياء فيهما مثل ولي يلي.

والجدول الإسنادي للفعل الناقص الواوي واليائي يرصد التحويلات الصوتية للام الفعل في بعض المواطن:

جدول رقم 41:الجدول الإسنادي للفعل الناقص الواوي واليائي

الضمائر	الماضي	المضارع		الأمر	
أنا	غزوت	ورميت	أغزو	وأرمي	
نحن	غزونا	ورمينا	نغزو	ونرمي	
أنتَ	غزوت	ورميتَ	تغزو	وترمي	اغزُ وارم
أنتِ	غزوتِ	ورميتِ	تغزُوِينِ	وترمينِ	اغزي وارمي
أنتما	غزوتما	ورميتما	تغزوان	وترميان	اغزوَا وارميا
أنتم	غزوتم	ورميتم	تغزون	وترمون	اغزُوا وارمُوا
أنتن	غزوتن	ورميتن	تغزون	وترمين	اغزين وارمين
هو	غزا	ورمى	يغزو	ويرمي	
هي	غزت	ورمت	تغزو	وترمي	
هما	غزوَا	ورميا	يغزوَان	ويرميان	
هم	غزوا	ورموا	يغزون	ويرمون	
هن	غزون	ورمين	يغزون	ويرمين	

وحركة عين الناقص في المضارع يعبِّر عنها الحرف الذي يتولَّد عن الألف ، فهو إما واو دالة على الضمة، أو ياء دالة على الكسرة ،أو ألف دالة على الفتحة، لعلَّة المناسبة . فيغزو على وزن يفعُل (بضم العين) ويجري على وزن يفعِل (بكسر العين) ويلقى على وزن يفعَل(بفتح العين) قال ابن جني: " قال أبو عثمان: اعلم أن يفعلُ من غزوت تكون حركة عينه منه ، فيكون يفعِل من رميت ، ويفعلُ من غزوت، ولم يلزمهما يفعِلُ ويفعُل كما كان ذلك في غير المعتل ، نحو يضرب ويعبد لاعتلالهما وذلك نحو قولك يرمي ويغزو. " [12] ص 372 وفسَّر هذا الاستعمالَ المطَّرِد في تعويض حركة العين بجنس اللام بقوله: " إن رميت وغزوت فعلتُ. وقد تقدم القول في أن فعلت يجيء مضارعها بكسر العين وضمها فلو قالوا في رميت أفعُل بضم العين لقالوا أرمُوُ فخرجوا من الأخف إلى الأثقل، ولو قالوا في غزوت أفعِل بكسر العين لقالوا أغْزِيُ فالتبس ذوات الواو بذوات الياء و وقع هناك تخليط شديد، فعدلوا عن هذا كله وألزموا عين يفعُل من غزوت الضمّة لأنها من الواو، وألزموا يفعِلُ من رميت الكسرة لأنها من الياء لتمتاز ذوات الياء من ذوات الواو، فأعلّت العين بأن رفض ما كان فيها جائزاً من الضم

والكسر، واقتصر فيها على الضمّة مع الواو وعلى الكسرة مع الياء، وقبلت الاعتلال لمجاورتها اللام التي هي معتلَّة كما اعتلت الفاء في قلت وبعتُ بتغير حركتها لاعتلال العين، فقلت وبعتُ مشبَّهان بباب غزوت ورميت، وليس غزوت ورميت محمولا على باب قلتُ وبعتُ لأن أصل الاعتلال إنما هو اللام ثم وليتها العين فاعتلت لقربها منها، ثم وليت الفاء فاعتلت لاعتلالها ،فالآخر أبداً أدخل في الاعتلال من الأول، والأول أقرب إلى الصحة فإن دخله ضربٌ من الاعتلال لقربه من الطرف، أو لقربه مما يقرب من الطرف فغير مستنكر. " [12] ص 372 وأثبتُّ كلامَ ابن جني هنا بطوله لما يتضمنه من التحليل لقواعد استعمال الفعل الناقص وإجراءات الإعلال الأصلية والتبعية:

أولاً: التخلص من حركة لام الفعل إعراباً وبناء في الماضي والمضارع طلباً للخفة وابتعاداً عن الثقل الذي يكون في البنية السطحية لولا هذا التخلص والتعديل الصوتي، إلاّ السكون كعلامة بناء في الماضي فإنه يظهر ومعه الحرف الأصلي واوا كان أو ياء،كما يبدو في الجدول الإسنادي السابق، أما السكون كعلامة إعراب فإنه لا يظهر فيه أبداً بل يحذف حرف العلة أي لام الفعل طلباً للخفة.

ثانيا:تأثير لام الفعل الناقص في عينه للمجاورة بسلب حركته الأصلية وإعطائه حركة مناسبة للام الفعل، فعين الفعل في يغزو مضمومة كي تناسب الواو التي هي لام الفعل، وعين الفعل في يجري مكسورة لمجاورتها الياء التي هي لام الفعل، وفي حذف لام الفعل لأسباب نحوية تدل حركة العين على نوع الحرف المحذوف .

ثانيا: إن حركة عين الفعل الناقص تخضع لقانون المجاورة والمناسبة ، ولا تخضع لدلالة الصيغة الصرفية، لأن الاستعمال كما هو سيد الدلالة فهو سيد الوضع والبناء ، وبذلك يخرج الفعل الناقص عن صيغته الصرفية المطردة في بعض مفرداته بسبب لامه وهو ما لاحظه ابن خالويه فقال: " ليس في كلام العرب فعل يفعَل مما ليس فيه حرف الحلق عيناً ولا لاماً، إلاّ عشرة أحرف، أبى يأبى وقلى يقلى، وحبى يحبى جمع الماء في الحوض، وسلِيَ يسلىَ و خظا يخظى إذا سمن(...) ولم يحكِ سيبويه إلاّ حرفا واحداً وهو أبى يأبى لأنّه بلا خلاف، والبواقي مختلف فيها. " [38] ص 11 وفي هذه الأفعال يكون السبب القوي في فتح عين المضارع لام الفعل التي هي ألف.

ثالثا: بناء على قاعدة انتفاء التقاء الساكنين المطردة فإن دخول تاء التأنيث الساكنة على الفعل الناقص توجب حذف لامه بسبب التقاء الساكنين: " فقد تولّد في هذه الأفعال المقطع الثلاثي الطويل المغلق نتيجة لإلحاقها للغة بتاء التأنيث الساكنة ، وهو مقطع

يرفضه النظام المقطعي للغة العربية مما استدعى الناطقين بالعربية التخلص منه عن طريق تقصير نواته، حتى تغير إلى النمط المقبول وهو الثلاثي القصير المغلق الذي لا يرفضه نظامنا المقطعي، ولا يتوقف هذا المقطع على هذه الحالة للفعل الناقص، وإنما يؤثر بصورة غير مباشرة في الأفعال الناقصة المسندة إلى ضمير الفاعلتين، فقد حدث قياس خاطئ في الأفعال التي لحقتها تاء التأنيث على الرغم من عدم وجود المقطع الثلاثي الطويل المغلق الذي ترفضه العربية . " [98] ص 186 فعلة التقاء الساكنين في وجوب حذف لام الفعل في رأت مثلا واضحة، ولكن في رأتا فقد حذفت اللام رغم أن التاء الساكنة حكما قد تحركت تخلصا من التقاء الساكنين بسبب دخول ألف الاثنين فلم تدع ضرورة استعمالية لإعادة اللام المحذوفة خاصة وأن إعادتها فيه ثقل لم يجر به اللسان ، وليس حذفها من باب التوهم أو القياس الخاطئ، كما يرى الدكتور يحيى عبابنة وإنما حذف لام الفعل الناقص إذا أسند إلى تاء الفاعلتين هو بسبب القياس والنظام واطراد الباب كما يقول الدكتور رمضان عبد التواب: " وإذا كان الفعل الناقص المسند إلى الغائبة قد تحول من (رَمَات) مثلا إلى (رَمَتْ) بسبب تجنب المقطع الرابع(...) فإن هذا الفعل الناقص نفسه إذا أسند إلى الغائبتين لا ينشأ فيه هذا المقطع الرابع، وليس هناك قانون صوتي يؤدي إلى تحول (رماتا) إلى (رمتا) وإنما هو أثر القياس على الفعل المسند إلى الغائبة، وطرد الباب على وتيرة واحدة . " [100] ص 123

الفصل 5

العدول عن أصل الصيغة الصرفية في الفعل

سبق الذكر في الفصل الأول أن الميزان الصرفي مقياس يحدد بنية الكلمة ويجلو أصولها وزوائدها ، ويظهر من خلاله ما فيها من حذف وقلب ، و الصيغة الصرفية مبنى وظيفي كامن في عمق الكلمة . ولا يطرأ عليها حذف أو تغيير أو تحول عن أصل بنيتها الصرفية إلا وأظهره وزنها الفعلي .

والكلمة قد يعدل بها الاستعمال عن أصل صيغتها الصرفية ويعطيها صبغة أخرى خضوعا للقوانين الصوتية المطردة التي تضبط النظام اللغوي في اللسان العربي،يقول الدكتور عبد الحميد مصطفى السيد معللا أسباب التحوّل عن أصل الصيغة : " إن أهمَّ أسباب التحول عن الأصل في بنية الكلمة العربية تكمن في العناصر المكوِّنة لها وفي طبيعة العلاقات أو الروابط التي تربط بين الأصوات التي تتشكل منها بنية الكلمة، فالأصوات حين تتجاورُ داخل الكلام يؤثر بعضها في بعض وفق قوانين صوتية ، فإذا حدث أن جاءت بعض الأصوات المتنافرة في صفاتها متتالية في كلمة ما فإن اللغة تميل إلى العدول عن هذا الأصل فرارا من الثقل الحادث بسبب تلك الأصوات في الكلمة . فالعربي اعتاد أن يحوِّل الواو ياءً في ميزان إذ الأصل موزان ، و سبب ذلك أنه لم يستخف نطق الواو الساكنة بعد كسرة ، لتنافرهما الصوتي فقلبت الواو حرفا يجانس الكسرة و يشاكلها. "[104] ص 82

وهذا التحول ما هو إلا مظهر من مظاهر الاقتصاد في الجهد العضلي العلاجي لتمثيل و أداء الكلمة الذي لا يخرج بحال عن قواعد عمليات النظام الصوتي .

5 .1. حذف تاء المضارعة

بناء على القانون الصوتي فإن الأفعال المبدوءة بتاء أصلية أو زائدة تحذف منها تاء المضارعة فرارا من توالي المثلين ، و إيثارا للاكتفاء بإحداهما عن الأخرى من باب الاقتصاد الصوتي، و أمثلة ذلك كثيرة في القرآن الكريم منها قوله تعالى: "... واتقوا الله الذي تسَّاءلون به والأرحام، إن الله كان عليكم رقيبا. " [1] النساء 1 بدل تتساءلون وقوله تعالى: " فأنذرتكم نارا تلَظَّى." [1] الليل : 14 بدل تتلظى والأمثلة في القرآن الكريم على ذلك كثيرة ،وهذه الظاهرة الصوتية مطَّرِدَة في الأفعال المبدوءة بتاء، يقول

الدكتور رمضان عبد التواب : " وتميل العربية إلى التخلص من توالي الأمثال في أبنيتها عن طريق آخر إلى جانب طريق المخالفة الصوتية ، ذلك هو طريق الحذف ، ومن أمثلة ذلك فيها صيغ تفعّل و تفاعل و تفعلل مع تاء المضارعة مثل تتقدم و تتقاتل و تتبختر، فالكثير في العربية الاكتفاء بتاء واحدة . وفي القرآن الكريم أمثلة كثيرة لذلك ففيه مثلا تذَّكَّرون17 مرة بالحذف في مقابل تتذكرون 3 مرات بلا حذف كما يقابلنا فيه مثلا تكاد تميَّز من الغيظ بدلاً من تتميز، فأنت عنه تلهَّى بدلا من تتلهى ، و نارا تلظىَّ بدلا من تتلظى وغير ذلك . " [100] ص 123 لكن العربية المعاصرة تميل إلى اجتناب هذا الحذف في الاستعمال وتؤثر تحقيق تاء المضارعة في الفعل المبدوء بتاء سواء كانت أصلية أم زائدة وعملية حذف حرف المضارعة تجري في إطار ما يسمَّى بالتحييد في عمليات النظام الصوتي، وهذا الحذف جائز غير إلزامي.

2.5. إبدال تاء افتعل

هذه الصيغة الصرفية تظهر فيها عملية التحول عن أصل الصيغة الصرفية من خلال الإبدال الصوتي في فعل هذه الصيغة ومشتقاته. وهذا الإبدال قياسي مطرد " وهو الذي يشير إليه النحاة في صيغة افتعل حين تكون فاؤها (د.ذ.ز) أو أحد الأصوات المطبقة فصياغة افتعل من (دعا.ذكر.زاد)هي في الأصل (ادتعى.اذتكر.ازتاد) فاجتمع فيها صوتان متجاوران الأول مجهور والثاني مهموس فتأثر الثاني بالأول ، وانقلب إلى صوت مجهور مثله ، ولأن التاء المهموسة حين يجهر بها تصير دالا ، أصبحت هذه المثُل (ادَّعى. اذدكر.ازداد) وقد يفنى الصوت الثاني في الأول فينطق الحرفان بصوتٍ واحد فقالوا اذَّكر.إزّاد. " [99] ص 16 وسبب إبدال التاء هو النظام الصوتي الذي يرفض المماثلة التي يتعسر تحقيقها إلا بجهد ، واللغة تميل إلى التيسير،والمماثلة "في علم الأصوات هي اجتماع صوتين كل واحد منهما يناقض الآخر، نحو الفتح و الإطباق، والجهر و الهمس، سببها تأثير أصوات الكلمة الواحدة بعضها في بعضها الآخر. " [99] ص 445

و إن ما يحدث لتاء صيغة افتعل من تحويل هو بسبب المماثلة التي تحدث لها لمجاورتها حروفا معينة فالتاء هي: " صوت أسناني لثوي شديد مهموس مرقّق، يتم نطقه بإلصاق طرف اللسان بداخل الثنايا العليا ، ومقدَّمه باللثة ، وبتخفيض مؤخر اللسان، وإقفال المجرى الأنفي وفتح الأوتار الصوتية إلى درجة تمنع الذبذبة أن تحدث ، ومن ثم يمتنع وجود الجهر. " [21] ص 130 ويصيب الإبدال هذه التاء في حالتين اثنتين :

الأولى:إذا كانت الفاء حرفا من حروف الإطباق وهي الصاد والضاد و الطاء و الظاء فتبدل التاء طاء يقول الدكتور حسن عبد الجليل يوسف :" إذا وقعت تاء افتعال بعد حرف من حروف الإطباق وهي الصاد والضاد والطاء والظاء وجب إبداله طاء كقولك اصطبر و اضطجع و اظطعنوا و اظطلموا والأصل اصتبر واضتجع و اظتعنوا و اظتلموا ، فأبدل من تاء الافتعال طاء ويطلق على الظاهرة المماثلة . " [105] ص 225 وعلة هذا التحول عن الأصل بتحييد تاء الافتعال وإبدالها طاءً هي أن فاء افتعل أي الفاء الأصلية قبلها جاءت حرفا من حروف الإطباق وهي تتناقض مع التاء التي تليها وهي ليست من حروف الإطباق فاطرد في الاستعمال إبدال التاء طاء ليقع التجانس في الإطباق بين الفاء والطاء ، يقول الدكتور محمود فهمي حجازي: "ولننظر في العناصر الحاسمة في هذا التغير، فالضاد و الصاد أصوات مطبقة ، والطاء كذلك صوت مطبق ، وتشترك الطاء مع التاء في كل خصائصها ، إلا أن التاء غير مطبقة. فالتحول الذي حدث يتخلص في الصيغة التالية :

(ص + ت) ←——— (ص + ط)

(ض + ت) ←——— (ض + ط)

أي : (مطبق + غير مطبق) ←——— (مطبق + مطبق. " أهـ)

شكل رقم 03: التحول الصوتي الحاصل بالإظباق [106] ص 39

ويقول بدر الدين العيني: " الحاصل في ذلك أن الطاء تكون بدلا من التاء في موضعين أحدهما قياسي و الآخر سماعي ، أما القياسي فهو تاء افتعل إذا كان فاء فعله صادًا أو ضادًا أو طاءاً أو ظاءاً فالتاء هنا تبدل طاءً " [107] ص 256

و الثانية: إذا كانت الفاء دالا أو ذالاً أوزايا فتبدل التاء دالا ، مثل ادَّعى أصلها ادتعى و اذَّكَر اصلها اذتكر و ازدهى أصلها ازتهى . يقول الدكتور حسني عبد الجليل يوسف: "إن وقعت تاء الافتعال بعد الدال و الزاي و الذال قلبت دالا ، نحو ادَّان و ازدَاد و ادَّكَر والأصل : ادتان ، وازتَاد واذتكر، فاستثقلت التاء بعد هذه الحروف فأبدلت دالا وأدغمت الدال في الدال . " [105] ص 226

ويقول الدكتور محمود فهمي حجازي في تعليل هذه الظاهرة الإبدالية " ويمكننا تحويل عدد كبير من التغيرات في الكلمة إلى معادلات صوتية ، فمثلا ازدهر هي بوزن

افتعل من المادة زهر ، وما حدث من تغيّر يمكن إيضاحه ببحث خصائص الزاي والدال والذال والتاء، فالسمة الحاسمة هنا أن الزاي صوت مجهور أي أن الوترين الصوتيين يهتزان بشدّة عند النطق به ، أما التاء التي كنّا نتوقعها قياسا (ازتهر) فلا يتوتر الوتران الصوتيان توترا يذكر عند النطق بها ، وهي لهذا صوت مهموس ، وما حدث من تغيرّ يمكن إيضاحه ببحث خصائص الزاي والدال والتاء، فالسمة الحاسمة هنا أن الزاي صوت مجهور، أي أن الوترين الصوتيين يهتزان بشدّة عند النطق به، أما التاء التي كنّا نتوقعها قياسا(ازتهر) فلا يتوتر الوتران الصوتيان توترا يذكر عند النطق بها ، وهي لهذا صوت مهموس، وما حدث يتلخص في أنّ توتر الوترين الصوتيين اللازم لنطق الزاي استمر بعد المدة الوجيزة جداً التي ينطق فيها صوت الزاي، فالجهاز النطقي الإنساني دقيق ولكنها ليست الدقة التي تقاس بجزء على ألف من الثانية، لقد استمر توتر الوترين الصوتيين عند النطق بما كان يظن أنه سيخرج تاء وهنا تخرج دال ، وبعبارة أخرى إذا أضفنا إلى التاء بكل خصائصها الصوتية توتراً في الوترين الصوتيين سمعنا أو نطقنا دالا ، وهذا ما حدث فالتاء صوت لا يختلف عن الدال إلاّ من هذا الجانب ، ويمكننا تلخيص هذا التحول في الصيغة التالية:

(ز + ت) ⟵ (ز+د)

أي(مجهور+ مهموس ⟵ (مجهور + مجهور)

شكل رقم 04:إطباق المهموس في المجهور

وهكذا يمكن إدراك هذه التغيرات مع الإفادة من الجهد العربي والعلم الحديث " [106] ص 39

والإبدال الصرفي هو تكييف الكلمة العربية مع قواعد الاستعمال في النظام الصوتي بسبب تجنب الثقل لسبب من الأسباب الصوتية الطارئة على استعمال الصيغة الصرفية أو الوزن، يقول الدكتور محمد عبد العزيز عبد الدايم بعدما تكلم عن الإعلال: " يستخدم اللغويون بالمثل منهج الإبدال في تحليل بعض الألفاظ التي خرجت عن المنهج الأساسي المتمثل في الوزن الصرفي ، وذلك كما في نحو ازدهر واصطبر...إلخ ، ولا يخفى أن في مثل هذه الألفاظ خروجاً على قواعد صياغة الكلمة من خلال الوزن الصرفي كذلك، إذ نجد حرفاً من حروف الزيادة الصرفية في كلمات هذه المجموعة يرد متغيراً كذلك.إذ ثمة دال لا تنتمي إلى حروف الزيادة الصرفية التي يجمعها الصرفيون في قولهم سألتمونيها والدال كما لا يخفى ليس من حروف الجذر المعجمي الذي أخذت منه كلمة ازدهر، ونجد كذلك حرف الطاء في كلمة اصطبر وهو مما لا يعد من حروف الزيادة

الصرفية سألتمونيها، كما أنه ليس من حروف الجذر المعجمي لكلمة اصطبر. وقد قال اللغويون العرب بأن تاء الافتعال التي تعد من حروف الزيادة الصرفية قد صارت دالا وطاءً في الكلمتين وأشباههما، وقد أخضع الصرفيون تقلب تاء الافتعال هذا وأمثاله لجملة من القواعد الخاصة التي جمعوها تحت ما يعرف بقواعد الإبدال في العربية، فهي من ثمّ مجموعة قواعد ثانية لمعالجة ما يخرج عن قواعد الميزان الصرفي. "[108] ص 191

3.5. الإبدال في صيغتي تفاعل وتفعّل

نجد أفعالاً تخالف أوزانها صيغها الصرفية فمثلاً اطّير أصلها تطيّر و ادَّرأ أصلها تدارأ، واثاقل أصلها تثاقل، وادّكر أصلها تذكر واصعّد أصلها تصعّد، وازّين أصلها تزين. وذكر ابن جني هذه المسألة وتعرض لها مقرراً أن الأصل المتحول عنه لم يكن مستعملا في زمن ما لأنّه ليس من اللغة وإن كان من أصلها إذ يقول: "وذلك كقولنا الأصل في قام قوم وفي باع بيع وفي طال طول، وفي خاف ونام وهاب خوِف ونوِم وهيَب وفي شدّ شدَدَ وفي استقام استقوم وفي يستعين يستعوِن وفي يستعِد يستعدد، فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها مما يدّعي أن له أصلاً يخالف ظاهر لفظه قد كان مرّة يقال، حتى إنهم كانوا يقولون في موضع قام زيد قَوَمَ زيد وكذلك نَوِمَ جعفر وطوُلَ محمد وشدَدَ أخوك يده. واستعدد الأمير لعدوه وليس الأمر كذلك بل بضدّه، وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما نراه ونسمعه. " [15] ج 1 ص 256 لأن هذا التحول تحول نحوي وليس عدولا أسلوبيا له علاقة بالاختيار كحذف حرف المضارعة فيما فاؤه تاء مثلاً، بل إن مثل هذه الأوضاع النحوية وقع فيه العدول عن الأصل الافتراضي لزوماً لعدم تقبل الاستعمال له لعلة من علل الاستثقال، والأصل المعدول عنه افتراضي خيالي يحققه الميزان والقياس ، يقول ابن جني:" وإنما معنى قولنا إنّه كان أصله كذا، أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا، فأما أن يكون استعمل وقتا من الزمان كذلك ثم انصُرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر. ويدل على أن ذلك عند العرب معتقد كما أنّه عندنا مراد معتقد إخراجها بعض ذلك مع الضرورة على الحد الذي نتصوره نحن فيه وذلك قوله:

صددت فأطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم

هذا يدل على أن أصل أقام أقوم، وهو الذي نومئ نحن إليه ونتخيله. " [15] ج 1 ص 257 فقد صرح أن هذه الأصول المتحوَّل عنها هي في الوزن وليست في اللغة إلاّ من باب الافتراض والتخيُّل الذي يسمح به التحليل الصرفي لمثل هذه الحالات.

4.5. بناء الفعل للمجهول

يحتاج المتكلم إلى بعض الأغراض والمقاصد التعبيرية التي يستحسن فيها حجب الفاعل النحوي وتنحيته من السياق اللفظي بعد الفعل وتغيير عملية الإسناد وتغيير البناء الصوتي في الصيغة الصرفية و" إنّ تغيير صيغة المبني للمعلوم إلى صيغة المبني للمجهول فيه دلالة على تمكّن المفعول عند العرب. وتقدم حاله في أنفسهم، إذ أفردوه بأن صاغوا له الفعل صياغة مخالفة لصيغته – وهو للفاعل – وهذا ضرب من تدرّج اللغة. " [109] ص 192 وهذه عملية تحويلية تعديلية تتمّ على مستوى البنية السطحية وتتدخل الصيغة الصرفية فيها، فيبنى الفعل للمجهول بتغيير صيغته الصرفية وتحويلها إلى صيغة صرفية وظيفية أخرى هي صيغة البناء للمجهول، يقول أحمد الحملاوي: "وفي هذه الحالة يجب أن تغير صورة الفعل عن أصلها. " [19] ص 60 ويتم هذا بتغيير صيغته الصرفية " وينقل المبني للمعلوم إلى المبني للمجهول بتغيير صورته. " [35] ص 251 فهو متفرّع عن الفعل المبني للمعلوم.

ونظراً للقيمة النحوية والدلالية التي تتضمنها الصيغة الصرفية نلاحظ أثرها النحوي في الجملة ، إذ يتغير بناء الجملة ودلالتها بنوع من الاختصار في اللفظ والتوسع في المعنى و " تتضح بلاغة العربية في وجهٍ من وجوه الاختصار في استعمال الفعل مبنيا للمجهول،بصيغه المعهودة في حين لا نجد هذا الاختصار في أي لغة أخرى . " [109] ص 24

وفي بناء الفعل للمجهول يبقى الوزن المقطعي للصيغة الصرفية كما كان في الصيغة الصرفية للمبني للمعلوم ، فلا يزاد مقطع ولا ينقص ، ولكن يتغير التشكيل الصوتي بتبديل الصوائت ولكن السكون يبقى محافظاً على موقعه فلا يغير مكانه ولا يحذف ، فيتبدل الميزان الصرفي تبدلاً طفيفاً "فيجيء المجهول من الماضي على زنة فُعِل بضم الفاء وكسر ما قبل الآخر، هذه علامته ، يعني يكون أوله مضموماً نحو ضُرِبَ وأُكْرِمَ ، أو كان أوّل متحرك منه مضموماً نحو اجتُمِعَ واسْتُخرِج ، ويجيء من المستقبل على زنة يُفْعَلُ نحو يُضْرَبُ، وعلامته أيضاً أن يكون حرف المضارعة منه مضموماً وما قبل آخره أيضاً مفتوحاً نحو يُضْرَبُ . " [107] ص 116 وهذه تحويلات بسيطة تجعل استعمالات الصيغ الصرفية للمبني للمجهول سهلة وغير معقدة ، والجدول التالي يوضّح الضوابط الصوتية للفعل المبني للمجهول.

جدول رقم 42: الضوابط الصوتية للفعل المبني للمجهول

نوع الفعل	الماضي المبني للمجهول	المضارع المبني للمجهول
المجرّد الثلاثي والرباعي	ضم الأول وكسر ما قبل الأخير (فُعِل، فُعْلِلَ)	ضم الأول وفتح ما قبل الأخير (يفعَلُ، يفعلَلُ)
المزيد التابع للمجرد الثلاثي	ضم الأول وكسر ما قبل الأخير (أُفْعِل، فُعِّلَ ، فوعِلَ)	ضم الأول وفتح ما قبل الأخير (يُفْعَلُ،يُفَعَّلُ،يُفاعَلُ)
المزيد التابع للرباعي	ضم أول متحرك مع ضم الأول وكسر ما قبل الأخير.	ضم الأول وضم أول متحرك يليه وفتح ما قبل الأخير.

هذا إذا كان الفعلل المبني للمجهول من النوع الصحيح ، أما إذا كان من النوع المعتل فتبقى الصيغة الصرفية على وضعها، أما الصيغة اللفظية على مستوى البنية السطحية فتجري عليها تعديلات بسبب العلل.

ووزن فُعِل بضم فكسر من الأوزان النادرة الاستعمال وكأنه كان في احتياطي اللغة لتوظيفه في تلبية حاجتها في التوصل إلى وضع الفعل المبني للمجهول ، يقول البدر العيني: " وقوله واختص بصيغة فُعِل في الماضي إشارة إلى اختصاص زنة فُعِل في بناء المجهول الماضي، وذلك لأن معناه غير معقول وهو إسناد الفعل إلى المجهول، فجعل وزنه أيضاً غير معقول وهو فُعِل فكانت المناسبة بينهما في عدم التعقل... ولأجل أن معنى فُعِل غير معقول لا يجيء على هذه ما خلا كلمتين وهما وُعِل ودُئِل ،الوُعِل تيس البر ، والدُّئل اسم لدُويبة . " [107] ص 117 وهذا يدلُّ على أنّ أن هذه الصيغة لم تأت اعتباطاً، و إنما وجدت في اللغة احتياطاً، فلم تستعمل في الأسماء بكثرة وإنما استعملت بكثرة واطراد فيما وضعت له وهو الفعل المبني للمجهول ، وما قيل عن الماضي يقال عن المضارع كذلك فـــ " اختص المجهول في المستقبل على زنة يُفعَل لأن هذا مثل فُعْلَل بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى – في الحركات– أي في حركات الحروف ولا يجيء عليه كلمة أيضاً، فإن قيل كيف قال لا يجيء عليه أي على فعلل كلمة أيضاً وقد جاء نحو حُجْدر وهو ضرب من الجراد وهو الأخضر الطويل الرجلين قلت اللغة المشهورة فيه ضم الدال وهو على وزن فُعْلُل بضم اللام والكلام في فعلَل بفتح اللام يعرف بالتأمل . " [107] ص 117

ويجب مراعاة القوانين التحويلية لبناء الفعل للمجهول ، لأنه يصاغ من الفعل المبني للمعلوم ويجب فيه اعتماد الصيغ الصرفية المطردة لبناء الفعل للمعلوم ، أي الأوزان المخصصة لهذه العملية التحويلية.

ولا توجد مشاكل أو صعوبات في هذا الإجراء مع الفعل الصحيح، ولكن توجد إجراءات تحويلية أخرى إضافية تعتبر شروطاً لازمة وقوانين عملية مطردة لبناء الفعل للمجهول يقول الحملاوي: "... يجب أن تغير صورة الفعل من أصلها ، فإن كان ماضياً غير مبدوء بهمزة وصل ولا تاء زائدة وليست عينه ألفاً ضُمَ أوّله وكسر ما قبل آخره ولو تقديراً نحو ضُرب الثاني مع الأول نحو تُعُلِّم الحساب وتقوتل مع زيد وإن كان مبدوءًا بهمزة وصل نحو انطُلِقَ بزيد واستخرج المعدن ، وإن كانت عينه ألفاً قُلبتْ ياءً وكسر أوّله بإخلاص الكسر أو إشمامه الضم كما في قال وباع واختار وانقاد تقول بيع الثوب وقيل القول واختير هذا وانقيد له. " [19] ص 60 فالصيغة الصرفية واحدة ولكن يختلف الاستعمال باختلاف أنواع الفعل من حيث الصحة والاعتلال والتجريد والزيادة " فالماضي يُضم أوله ويكسر ما قبل آخره لفظاً أو تقديراً إن لم يكن في أوله تاء زائدة، أو همزة وصل نحو رُفضَ رأيك، جوزي المذنب ظُرِف في دارنا ، شُدّ الحبلُ بيع الكتاب، وإن كان في أوله تاء زائدة ضم الحرف الثاني أيضاً نحو تُجُرِّع الدواء، تُنُوسِيَ العهد ، تُعُوونِ على البِرّ. وإن كان في أوّله همزة وصل ضُمّ الثالث مع الأول ، نحو احتُقِر الظالم، اسْتُعْمِرَ الضعيف ، اسْتُهِينَ بالكسول. والمضارع يضم أوله ويفتح ما قبل آخره لفظاً أو تقديراً نحو يهزم الجبان، يُمْسَكُ القلمُ ، يُنتَفعُ بالمال، يُزَلْزَلُ الجبلُ، أخوك يُطْمَأَنُّ إليه، يُدَقُّ القمح ، يُشادُ القصر، يُرام الخير، يُرتاد الفضاء . "[35] ص 251

وهذا التصرف التعبيري في إسناد الفعل إلى غير فاعله أوغير المتصف به لا يدل دائماً على أنه مجهول ، بل قد يكون معلوماً مشهوراً معروفاً ، ولكن بلاغة التعبير تميل إلى إغفال الفاعل النحوي والمعنوي ، وإسناد الفعل إلى مفعوله ، أو إلى الظرف ، أو إلى الجار والمجرور." وتزداد أهمية الفعل المبني للمجهول إذا ضم إليه غرض بلاغي. " [109] ص 176 والأغراض التعبيرية البلاغية للفعل المبني للمجهول كثيرة كثيرة ، والجهل بالفاعل واحد منها ، وليس هو الغالب ولا هو الغرض الأساسي.

ورغم أن الفعل اللازم لا يبنى للمجهول إلاّ أن من شجاعة العربية ومرونتها أنها تسمح بهذا الإجراء بشرط ملء موقع الفاعل الفارغ ، بالمصدر، أو الظرف ، أو الجار

والمجرور إذا رغب المتكلم في جمالية البناء للمجهول . ويصبح في الإمكان ما لم يكن ممكنا كصيغة فعُلَ(بضم العين) التي هي قالب صرفي للفعل اللازم يمكن أن تصبح فُعِلَ (بضم الفاء وكسر العين) يقول الحملاوي : "اعلم أنه قد يجوز أن يبنى فَعُلَ للمجهول، ولكن لا يكون المفعول مفعولا صحيحا ، وذلك نحو قولك ظُرِفَ في هذا المكان ، كما تقول قد انقُطِع بالرجل،وكل فعل لا يتعدّى فهو متعدٍّ إلى الظروف ،وبحروف الجر، فإذا كان كذلك جاز أن تقيم الظروف والجار و المجرور مقام المفعول به. " [12] ص 198 فصيغة البناء للمجهول لا تبحث بالضرورة عن المفعول به الحقيقي أو النحوي لتضعه في موضع الفاعل المحذوف ، بل هي تبحث عن أية وسيلة لفظية تملأ ذلك الموقع الفارغ وتتحقق بها عملية الإسناد يقول الحملاوي: " ولا يبنى الفعل اللازم للمجهول إلاّ مع الظرف أو المصدر المتصرفين المختصين ، أو المجرور الذي لم يلزم الجار له طريقة واحدة نحو سير يوم الجمعة وَوُقِف أمام الأمير، وجُلِسَ جلوسٌ حسنٌ وفُرِحَ بقدوم محمدٍ ، بخلاف اللازم حالة واحدة ." [19] ص 62 وبهذه الطريقة فإن كل الصيغ الصرفية الفعلية يمكن أن تتحول من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول

الباب الثالث

الصيغ الصرفية المطردة للأسماء

الفصل 1
الصيغ الصرفية المطردة للصفات

1.1. الصفة بين الاسمية والفعلية

ينبغي التفريق بين نوعين من الصفة، الصفة اللفظية والصفة المعنوية. فأما الصفة اللفظية فهي التي يتناولها علم الصرف باعتبارها ناتجة عن تصريف الفعل بواسطة الاشتقاق ، فهذه الصفة ذات دلالة صناعية بواسطة الصيغة الصرفية المطردة تحمل معنى الفاعلية أو المفعولية أو المبالغة أو التفضيل أو غيرها من المعاني الوظيفية التي تدل عليها الصيغة الصرفية دلالة صناعية، وهذا النوع من الصفات وإن كان من الأسماء فإن فيه معنى الفعلية.

و أما الصِّفة المعنوية فإنها ذات دلالة لفظية حيث تدل على الوصف باللفظ لا بالصيغة وهي سماعية جامدة لا علاقة لها بالاشتقاق وقد ذكر سيبويه في الكتاب أوزانا كثيرة يشترك في محمولاتها الاسم والصفة وأورد لها أمثلة سماعية ، من ذلك قوله:
" كما أن أبرقُ في الأصل عندهم وصف وأبطح وأجرع وأجدل، فيمن ترك الصرف وإن لم يستعملوه وأجروه مجرى الأسماء ، وكذلك جنوب وشمال و حرور وسموم وقبول ودبور إذا سمّيت رجلا بشيء منها صرّفته ، لأنها صفات في أكثر كلام العرب، سمعناهم يقولون هذه ريح حرور، وهذه ريح شمال ، وهذه الريح الجنوب، و هذه ريح سموم ، سمعنا ذلك من فصحاء العرب لا يعرفون غيره." [10] ج 3 ص260 ويقول معلقاً مثلا على ندرة سماعية الأوصاف والأوصاف السماعية في بعض الأوزان:" ولا نعلمه جاء وصفاً إلاّ هذا." [10] ج 4 ص 314 ولهذا لم يُنَظِّر سيبويه للصفة ولم يعطها مفهوماً خاصاً لأنها تشترك مع الاسم وكلاهما واسع في السماع ، ولذلك تعددت الأوزان الصرفية للأسماء والصفات السماعية.

كما يستعمل الوصف عن طريق المجاز كأن نقول هذا الرجل الجبل فوصفناه بصفات الجبل التي منها العلو والثبات والشدة ، أو نقول هذا الرجل البحر أو الأسد ، وهذا الوصف لا يكون بالصيغ الصرفية وإنما يكون باستعمال الألفاظ في غير ما وضعت له. وهو مما اهتمت به البلاغة في الاستعارة والتشبيه، وذكر ابن جني في الخصائص كيف تستخلص معاني الأوصاف من الأعلام ومما قاله في ذلك:"... أفلا تراك كيف انتزعت من العَلَم الذي هو (أبو المنهال) معنى الصفة والفعلية ، ومنه قولهم في الخبر إنما سمّيت هانئا لتهنأ، وعليه جاء نابغة لأنه نبغ فسمّي بذلك، فهذا – لعمري- صفة غلبت فبقي عليها بعد التسمية بها بعض ما كانت تفيده من معنى الفعل من قبل وعليه مذهب الكتاب في ترك صرف أحمر إذا سمّي به ثم نكّر ، وقد ذكرنا ذلك في غير موضع ، إلاّ أنك على الأحوال قد انتزعت من العَلَم معنى الصفة، وقد مرّ بهذا الموضع الطائي الكبير فأحسن فيه واستوفى معناه فقال:

فلا تحسبن هنداً لها الغدر وحدها سجية نفس كل غانية هنـدُ

فقوله (كل غانية هند) متناهٍ في معناه، وآخذ لأقصى مداه ، ألا ترى أنه كأنه قال: كل غانية غادرة أو قاطعة أو خائنة أو نحو ذلك ومنه قول الآخر:

إنّ الذئاب قد اخضرّت براثنها والناس كلهم بكر إذا شبعــوا

أي إذا شبعوا تعادوا وتغادروا، لأن بكرُ هكذا فعلها." [15] ج 3 ص 271 ومنه إذا وصفنا أو شبّهنا إنساناً بحيوان أو نبات فإنما المقصود من ذلك صفات الموصوف به.

فالصفة بمفهومها الواسع تدخل في مجال الصرف ومجال النحو ومجال علم المعاني وعلم البيان. وموضوعنا يتعلق بالصفة في المحور الصرفي و التي لها صيغ صرفية مُطَّردة، فدلالتها على الصفة دلالة صناعية بالصيغة والوزن،وهي من المعاني الوظيفية الصرفية، و تسمى الصفة وتسمى كذلك الوصف " وهو ما دل على حالة علّقت على ذات وأنواعه خمسة وهي: اسم الفاعل، اسم المفعول، الصفة المشبهة ، أفعل التفضيل،وأمثلة المبالغة." [24] ص 199

1.1.1. الصفة مصطلحاً ومفهوماً

يتردد لفظ الصفة كمصطلح نحوي أكثر من تردده كمصطلح صرفي ، ولذلك يغلب عليه المفهوم النحوي الذي يجعله مرادفاً للنعت، وتابعاً للموصوف أو المنعوت، و يغلب تعريف الصفة بأنها إحدى التوابع الأربع وأنها تابعة للمنعوت، ولكن ليس هذا مفهومها الصرفي. وقد جاء في تعريفها: "الصفة هي نعت تابع يذكر لتوضيح متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفة شيء له ارتباط به ، وهي الاسم الدال على بعض أحوال الذات التي تميزه من غيره نحو فلان طويل قصير عاقل أحمق ، وهي تلحق الموصوف وتتبعه." [99] ص 260 وهذه الصفة النحوية التي تكون لموصوف مذكور في سياق الكلام تطابقه كل المطابقة ، وهي مشهورة بمصطلحين اثنين هما: النعت والصفة ، وهذه الصفة ليست صفة في ذاتها وإنما هي صفة في غيرها أي في الموصوف بها ، فهي بهذا الاعتبار وصف مركب بالتبعية من جزئين هما الموصوف المتقدم والصفة المتأخرة عنه .

هذا في النحو الذي مصطلحاته متعلقة بالتركيب، أما الصرف فإن مصطلحاته متعلقة بالوحدات الإفرادية، و الصفة فيه هي مصطلح يدل على جنس من الأسماء يغلب عليه طابع الفعل ، وهي: "الصفة الصريحة وهي ما جاء اسمّاً للفاعل أو للمفعول بالاتفاق، واختلف في الصفة المشبهة إذ أنها تدلّ على الثبوت لا الحدوث، واسما الفاعل والمفعول يدلان على الحدث والتجدد تماماً كالفعل، فالمراد بها أنها اسم مشتق بمعنى الفعل وله مرفوع خاص به يجيء بعده ظاهراً أو مستتراً ، كما أن الفعل كذلك فهو اسم يشبه الفعل شبهاً صريحاً ولم تغلب عليه الاسمية الخالصة." [99] ص 261 وذكر الدكتور تمام حسان أن القدامى لم يهتموا كثيراً بمصطلح الصفة بمفهومها الصرفي وقال: " ولقد تلقينا عن السلف من النحويين أنهم قسّموا الكلمة إلى اسم وفعل وحرف جاء لمعنى، أي أنّ هذا التقسيم يترك بعض مفردات اللغة خارج نطاق كل من هذه الأقسام." [110] ص 40 وذكر الضمائر كمثال للكلمات التي تبقى خارج هذا التقسيم ولكن النحاة جعلوا الضمائر في قسم الأسماء والصفة في قسم الأسماء، وأسماء الأفعال في قسم الأسماء ، وبذلك فإن التقسيم الثلاثي القديم لأصناف الكلمات لم يهمل ولكن لم يفصل واقترح الدكتور تمام حسان تقسيماً جديداً تفصيلياً لأصناف الكلمات في اللغة العربية نذكره في الجدول التالي:

جدول رقم 43:أصناف الكلمات في اللغة العربية [110] ص 40

الصنف	المفهوم
الاسم	وهو ما دل على طائفة من المسميات الفرعية كالأعلام والأجسام والأعراض، والأحداث والأجناس ، وما صيغ للدلالة على زمان أو مكان أو آلة كما يشمل المبهمات والمصادر.
الوصف	وهو ما صيغ للدلالة على موصوف بالحدث من جهة الفاعلية أو ما شبه بها أو المفعولية أو المبالغة أو التفضيل.
الفعل	وهو ما دل على اقتران حدث وزمن ودل بصيغه على المضي أو الفاعلية أو الاستقبال.
الضمير	وهو ما دل على مطلق حاضر أو غائب.

وهذا التقسيم ليس فيه جديد، وإنما هو نفسه التقسيم القديم لأنواع الوحدات المعجمية الإفرادية بشيء من التفصيل ، وقد نبه سيبويه منذ القديم إلى أن بعض أوزان الأسماء يكون أوزاناً للأوصاف وفرّق بين الاسم والوصف مع اعتماده على التصنيف الثلاثي لأقسام الكلم.

والصفات تمتاز بصيغها المطردة إذ " لكل صفة منها صيغ خاصّة." [20] ص 99 وهي خمس صفات، اسم الفاعل، اسم المفعول، والصفة المشبهة, وصيغ المبالغة، واسم التفضيل ، وهي تدل على وصف الذات بالحدث ، مع خصوصية وصفية في الحدث .

وعلماء اللغة أدركوا الفروق الدلالية بين أنواع الاسم وميزوا بين أنواع الوصف ومنها الوصف بالأسماء يقول السيوطي: " جملة ما يوصف به ثمانية أشياء، اسم الفاعل واسم المفعول، والصفة المشبّهة، وهذه الثلاثة هي الأصل في الصفات لأنها التي تدخل في حدِّ الصفة لأنها تدل على ذات باعتبار معنى هو المقصود . ذلك لأن الغرض من الصفة الفرق بين المشتركين في الاسم، وإنما يحصل الفرق بالمعاني القائمة بالذوات والمعاني هي المصادر، وهذه الثلاثة هي المشتقة من المصادر فهي التي توجد المعاني فيها ." [40] ج 2 ص 114 ويقترن إذن في الصفة الصرفية مكوِّنان اثنان هما الحدث والذات التي تتصف بالحدث ، وتكبس الصفة بالموصوف وتضغط في كلمة واحدة وتعتبر الصفات بهذا التركيب غير جامدة و مشتقة. ففي كلمة واحدة توجد الذات مع الوصف المتعلق بها بواسطة الصيغة الصرفية المخصصة لكل نوع من أنواع الوصف. والاشتقاق أعم من الصفة، فالصفة نوع من أنواع المشتقات وليست كل المشتقات صفات و " المشتق عند النحاة مقتصر على ما دلّ على ذات وصفة وهذا يشمل المشتقات الخمسة فقط وهي اسم الفاعل واسم المفعول وصيغة المبالغة والصفة المشبهة واسم التفضيل، ولذلك فهم يفرقون بين المشتق وغير المشتق نحوياً على هذا الأساس. أما المشتق عند الصرفيين فإنه يشمل ما ذكر (المشتقات نحويا وكل ما كان له جذر مثل اسمي الزمان والمكان واسم الآلة واسمي المرة والهيئة والمصدر والأفعال الثلاثة ماضية ومضارعة وأمِرَة إلاّ ما كان جامداً من الأسماء والأفعال." [111] ص 125 والصفات النحوية الخمسة مرتبطة بالفاعل النحوي والمفعول به النحوالأول:الفاعل، و تدخل فيه الصفات التالية : صفة الفاعل، و صفة المبالغة، والصفة المشبهة، وصفة التفضيل الثاني: المفعول ، وتدخل فيه صفة المفعول ، وصفة التفضيل ، فنقول في تفضيل المفعول أفعل كما نقول في تفضيل الفاعل أفعل، فعندما نقول كلمة أحب فهي تحتمل أفضل محب أو أفضل محبوب والسياق يحدد المعنى المقصود، والجدول التالي يوضح المشتقات النحوية الخمسة أي الصفات.

جدول رقم44:أنواع الصفات

المشتق النحوي	الدلالة الوصفية
صفة الفاعل	تدل على اتصاف الفاعل بالحدث منقطعاً ومتجدداً.
صفة المفعول	تدل على اتصاف المفعول بالحدث منقطعاً ومتجدداً.
صفة المبالغة	تدل على اتصاف الفاعل بالحدث مع المبالغة فيه.
الصفة المشبهة	تدل على اتصاف الفاعل بالحدث على سبيل الدوام والثبات.
صفة التفضيل	تدل على اتصاف الفاعل أو المفعول بالحدث مع تفضيلهما أو تجاوزهما لغيرهما ممن يشاركهما في الاتصاف بنفس الحدث.

2.1.1. الصفة والفعل

الصفة لفظ يدل على اتصاف الاسم بالحدث أي بالفعل لأن الفعل يدل على الحدث بالأصالة، والصفة تدل على الحدث والاتصاف به بالفرعية، ولذلك فهي متفرعة عن الفعل ومشتقة منه اشتقاقا لفظيا ومعنويا ، وهي والنعت بمعنى واحد يقول أحمد بن فارس: " التعتُ يؤخذ من الفعل نحو قام قائم وهذا الذي يسمّيه بعض النحويين الدائم وبعض يسمّيه اسم الفاعل، وتكون له رتبة زائدة على الفاعل، قال الله جل ثناؤه: [ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك](الإسراء: 29) ولم يقل لا تغّل يدك، و ذلك أنّ النعت ألزم، ألم تر أنَّا نقول : [وعصى آدم ربه فغوى](طه: 121) ولا نقول آدم عاص غاو، لأن النعوت لازمة، وآدم وإن كان عصى في شيء فإنه لم يكن شأنه العصيان فيسمى به. فقوله جل ثناؤه: " ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ."[1] الإسراء: 29 . أي لا تكونّن عادتك المنع فتكون يدك مغلولة، ومنه قوله جل ثناؤه: " وقال الرسول يا ربّ إنّ قومي اتخذوا هذا القرآن مهجورا"[1] الفرقان: 30 ولم يقل هجروا القرآن،لأن شأن القوم كان هجران القرآن. وشأن القرآن عندهم أن يهجر أبداً، فلذلك قال والله أعلم: اتخذوا هذا القرآن مهجورا." [91] ص 210 فالعلاقة بين الصفة والحدث واضحة، ودرجة نسبة الحدث إليهما متفاوتة، فعندما تقول لمن كذب مرّة واحدة كذبت فإنك لم تتجاوز المعنى ولكنك عندما تقول له أنت كاذب أو كذّاب أو كذوب فإن هذه الألفاظ فيها مبالغة وزيادة وديمومة في الحدث، فالعلاقة بين الحدث والمحدث في الفعل مؤقتة ومحدودة بالزمن أما في الصفة فهي أطول وألزم فالفعل مؤقت بالزمن سواء انقطع هذا الزمن أو لم ينقطع، فهو محتمل الانقطاع دائماً، فيكون الوصف بالفعل على احتمال الانقطاع، والمقصود بالوصف بالفعل أن يكون النعت جملة فعلية، لأن الفعل هو نواة الجملة، ولا يأتي دونها، أما الوصف بالاسم فهو ألزم وأدوم، ولهذا سمّي اسم الفاعل بالفعل الدائم، وتبقى كل الصيغ التي لها صلة بالفعل دالة على الحدث وصاحبه وهذه هي الصفة، أو على الحدث ومكانه وهو اسم المكان أو على الحدث وزمانه وهو اسم الزمان، أو على الحدث وآلته وهو اسم الآلة.

وإذا راجعنا علم المعاني وجدنا أن الجملة الاسمية أوكد وأقوى من الجملة الفعلية لأن الفعل مقيد بزمن محدَّد والاسم مطلق ، والوصف بالصيغ الصرفية الدالة على الصفات أقوى من الوصف بالفعل.ومن علامات الارتباط بين الصفة والفعل التي اشتقت منه أن بعض هذه الصفات وهو اسم الفاعل تشبه بنيته بنية الفعل ويعمل عمل الفعل " فمما عمل عمل الفعل الصريح اسم الفاعل وهو الصفة الجارية على الفعل المضارع في حركاته وسكناته كضارب وداخل ومكرم ومعط. كل هذه الأسماء تعمل عمل أفعالها ، فضارب تعمل عمل يضرب ، وداخل تعمل عمل يدخل ، ومكرم تعمل عمل يكرم، ومعطٍ تعمل عمل يعطي." [75] ص 236 وهذا كله بالحفاظ على الوزن المقطعي الموجود في الفعل المضارع أصل الاشتقاق، وكل هذه الصفات ذات الصيغ المطردة المتصلة بالفعل تشبه فعلها في الدلالة على الحدث والزمن والعمل أيضاً و " المقصود بشبه الفعل الألفاظ التي تعمل عمله أحياناً ،

وهي المصدر، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعل التفضيل ، وأمثلة المبالغة ، والجوامد المؤوّلة بالوصف كالمنسوب، فهذه كلها تعمل عمل الفعل من حيث الحاجة إلى عامل ، أو التجاوز أحياناً إلى معمول." [112] ص 95 إنّ حيوية هذه الصفات مستمدة من حيوية الأفعال التي اشتقت منها وهي متأثرة بها و وارثة من خصائصها، مما يجعلها تتجاوز الجمود الموجود في الأسماء المحضة وتعوِّض الفعل وجملته من حيث الدلالة على الحدث وعلى زمنه أحياناً ، وعلى صاحب الحدث المتصف به والمتعلّق بالحدث وغيرها من مكوّنات الفعل الموجودة في مكونات الصفة ، ولهذا " يحتفظ المشتق بنفس محلاتية الفعل مصدر الاشتقاق، إذا كان الفعل أحادياً ظلَّ المشتق أحاديا ، مثال ذلك جلس الذي يعطي جالس وجلوس ويأخذ كمشتقيه موضوعاً واحداً، وإذا كان الفعل ثنائياً أتى المشتق ثنائياً كالفعل ضرب الذي يعطي ضارب وضرّب ويأخذ كمشتقيه موضوعين اثنين ." [33] ص 131 ويمكن أن يأخذ الاشتقاق من الفعل معنى التشجير والتوزيع التفريعي ، لأن هذه المشتقات ومن بينها الصفات تنتمي إلى أصل واحد ، وهو ذلك الفعل الذي ترث منه المشتقات كل خصائصه "...وتأخذ موضوعات المشتق نفس الوظائف التي تأخذها موضوعات الفعل الأصل.. مفاد هذا أن القواعد المسؤولة عن اشتقاق اسمي الفاعل والمفعول والمصدر تندرج في زمرة قواعد التكوين المحافظة على المحلاتية وعلى الوظائف الدلالية، وإن كانت تحدث تغيراً في المقولة المعجمية حيث تنقل الفعل إلى الاسم. " [33] ص 131 ولهذا تسمى المشتقات بشبه الفعل .

وجاء في تعريف شبه الفعل أنّه " هو الذي يقوم مقام الفعل للدلالة على الحدث، وقد يكون اسم فاعل نحو المجتهد حامل لواء الجد، أو مصدراً أو اسم مفعول أو صفة مشبّهة أو صيغة مبالغة أو اسم تفضيل أو اسم زمان أو اسم مكان أو اسم آلة، أي أن شبه الفعل المصادر العاملة ومشتقاتها. " [99] ص 248 وهذه الصفات تحمل دلالة الفعل الحدثية وقد تشبهه في العمل النحوي غير أنّ مصطلح شبه الفعل قليل التداول " وقد جمع النحاة بين الأفعال والمشبهات بها من زاوية العمل أولاً، معنى ذلك أن التركيب النحوي هو صاحب الفصل في مفهوم هذه المشبهات، وبالنظر إليها في مجموعها – عشرة – نجدها كلها مشتقة من الفعل فيما عدا الخلاف على المصدر وعلاقته بالاشتقاق (...) وبالقياس على قواعد النحاة فإنّ هذه المشبهات تعد فروعاً للعمل في الفعل، فهي لا تحمل الزمان في بنيتها الصرفية كما عزوا ذلك للفعل، وإنما تحمله في سياقها النحوي كذلك اسم الفعل يأخذ المعنى النحوي من مؤوله مثل صه ليست لها دلالة زمانية إلاّ في تحويلها المعنوي إلى السكت ، بالإضافة إلى وجود شروط العمل في كل مشبّه على حدة. " [113] ص 135

3.1.1. الصفة والاسم

يطلق على الصفة مصطلح الاسم فيقال اسم الفاعل واسم المفعول ، ولم يفرد لها باب خاص في كتب الصرف، وأدخلت في باب الاسم ، وتوجد كعلامة في الاسم المشتق وهو " ما أخذ من غيره ودلّ على ذات مع ملاحظة صفة. " [19] ص 83 فالصفة عارضة على الذات ولذلك فإن الصفة هي نوع خاص من الأسماء ، وفيها كل خصائص الأسماء. ولم ينظر إلى صيغها الصرفية المطَّردة لأن هذه الصيغ قد تستعمل أوزانا لغير الصفة ، وكذلك لأن الصفات تقبل جميع العلامات النحوية التي تميز الاسم، ولذلك فهي من الناحية النحوية اسم.

ولكن من ناحية القيمة، فإن الصفة أثقل وأغنى من الاسم لاشتمالها على عدّة دلالات واحتمال الاسم دلالة واحدة ، يقول السيوطي: " الاسم أخف من الصفة، وذلك أن الصفة ثقُلت بالاشتقاق وبالحاجة إلى الموصوف وتتحمل الضمير." [40] ج 1 ص 81 وهذا الثقل لأن الصفة فيها حمولة معنوية وعمولة نحوية لا توجد في الأسماء المبهمة ولا في الأسماء الجامدة، والصفة هي جملة مكبوسة في كلمة ذات صيغة صرفية مطَّردة، وأرجع السيوطي ثقل الصفة على الاسم إلى أربعة أسباب هي [40] ج 1 ص 82

1. مناسبتها للفعل في الاشتقاق أي أنها من مادة الفعل.
2. تتحمل الضمير كما يتحمله الفعل.
3. تعمل كما يعمل الفعل.
4. تفتقر إلى موصوف تتبعه.

والثقل النحوي المعنوي الموجود في الصفة إنما هو بسبب علاقتها بالفعل ومشاركتها له. والصفات وإن كانت أسماء فهي أسماء ذات فاعلية وذات وزن " فالخفيف من الكلمات ما قلت مدلولاته ولوازمه، والثقيل ما كثر ذلك فيه، فخفة الاسم أنه يدل على مسمّى واحد ولا يلزمه غيره في تحقيق معناه كلفظة رجل فإن معناها ومسمّاها الذكر من بني آدم ، والفرس هو الحيوان الصهّال، ولا يقترن بذلك زمان ولا غير، ومعنى ثقل الفعل أنّ مدلولاته ولوازمه كثيرة فمدلولاته الحدث والزمان ولوازمه الفاعل والمفعول والتصرف وغير ذلك." [40] ج 1 ص 85 وهذا ما يجعل الصفة تبتعد عن الاسم وتقترب إلى الفعل.

ويرفض ابن جني أن تكون هذه الفروق ضرورية بين الاسم والصفة لأنها لا تطَّرد في جميع الأحوال ويقول: " ألا تعلم كيف يشارك الاسم الصفة في أشياء كثيرة لا يوجبون على أنفسهم الفرق بينهما فيها ، من ذلك قولهم تكثير حسن حسان فهذا كجبل وجبال وقالوا فَرَسٌ وَرَدٌ وجبل وُرد فهذا كسقف وسُقف، وقالوا رجل غَفُور وقوم غُفُر وفَخُور وفُخُر فهذا كعمود وعُمُد، وقالوا جملٌ بازل وإبلٌ بوازل وشغل شاغل وأشغال شواغل فهذا كغارب وغوارب وكاهل وكواهل ، ولسنا ندفع أن يكونوا قد فصلوا بين الاسم والصفة في أشياء غير هذه ، إلاّ أن جميع ذلك إنما هو استحسان لا عن ضرورة علّة وليس بجار مجرى رفع الفاعل ونصب المفعول، ألا ترى أنّه لو كان الفرق بينهما واجبا لجاء في جميع الباب، كما أن رفع الفاعل ونصب المفعول منقاد في جميع الباب." [15] ج1 ص 135 فالاسم يشارك الصفة والفعل يشارك الصفة، وملاحظة ابن جني تؤكد على أنّه ليس من الضروري المطَّرد أن تكون الصفة جنسا من الكلمات قائماً بذاته فهي تشارك الفعل حتى أنَّ اسم الفاعل سمّي بالفعل الدائم، وتشارك الاسم لأنها تعرب إعراب الأسماء وفيها كل خصائص الأسماء وعلاماتها و" هناك صيغ مُطَّردَة للصفات وهذه الصيغ هي ما يسمّيه القدماء بأسماء الفاعلين والمفعولين ، مثل نافع ومعروف وما يسمّيه النحو الغربي Participles وأقرب ترجمة لهذه اللفظة هي "مشارك" أي الذي يشترك في الفعلية والاسمية في نفس الوقت ." [114] ص 148

وذكر الزمخشري وابن يعيش أن الصفة تقترن بالاسم، ولذلك قسما الاسم إلى قسمين اسم هو صفة واسم غير صفة " فالاسم غير الصفة ما كان جنساً غير مأخوذ من فعل، نحو رجل وفرس وعلم وجهل، والصفة ما كان مأخوذاً من الفعل نحو اسم الفاعل واسم المفعول كضارب ومضروب وما أشبههما من الصفات الفعلية، وأحمر وأصفر وما أشبههما من صفات الحلية." [115] ج 1 ص 56 فالصفة الصرفية هي اسم يحمل معنى الفعل وقوة الحدث وذكر كلمتي العلم والجهل وعدّهما في الاسم غير الصفة ، وذكر أن سبب ذلك هو أنهما غير مأخوذتين من الفعل وهذا السبب لم يقع الإجماع عليه خاصة وأن صلة القرابة بين الفعل والمصدر متينة جداً وليس المصدر بصفة.

و ليس هذا هو السبب،ولكن السبب الذي يخرج المصادر من دائرة الصفات هو كونها من أسماء المعاني لا من أسماء الأعيان والذوات . وأسماء المعاني لا تحتمل الصفات لأن الوصف الصرفي يقترن بالذّات، ولا يتوصل إلى تعليق الوصف بأسماء المعاني صرفياً، ويتوصل إلى ذلك بواسطة الإسناد أي عن طريق النحو لا عن طريق الصرف، والصفة

بالمفهوم الصرفي كلمة واحدة تدل على ذات وصفة يقول ابن يعيش: " والفرق بين الصفة وغير الصفة من جهة المعنى أن الصفة تدل على ذات وصفة نحو أسود مثلا فهذه الكلمة تدل على شيئين أحدهما الذات والآخر السواد. إلاّ أن دلالتها على الذات دلالة تسمية ودلالتها على السواد من جهة أنه مشتق من لفظة فهو من خارج ،وغير الصفة لا يدل إلاّ على شيء واحد هو ذات المسمّى ." [115] ج 1 ص 56

4.1.1. نقل الصفة إلى العلمية

النقل هو نوع من التوسع والمجاز في استعمال بعض الصيغ اللفظية في غير ما وضعت له في الأصل ، فقد ينقل الفعل إلى العلمية مثل يزيد وأحمد ويعيش ويحيا فهذه أسماء أعلام على صيغة الفعل المضارع، وكل اسم جامداً كان أو مشتقاً إذا جاء على وزن الفعل وصيغته فإنه لا ينوّن كالفعل محافظة على الوزن والصيغة على سبيل الحكاية الصوتية واصطلح على تسميته بالممنوع من الصرف لعلة مشابهة الفعل.

ونستطيع في اللغة نقل أي لفظة إلى العلمية اسماً كانت أو فعلاً أو حرفاً ، فيمكن أن نسمي شخصاً أو جماعة أو بلداً بيذهبون أو يذهبان أو تذهبين ، كما يمكن أن نسمي امرأة باسم فازت أو أشرقت، وهذا النقل هو أيضاً –كالحذف- من شجاعة العربية، وكذلك " قد ينقل الوصف بأنواعه إلى العلمية ويسمونه حينئذ العلم المنقول من الوصف ." [116] ص36 وهذه بعض الأمثلة عن أسماء الأعلام المنقولة من الصفات.

جدول رقم 45:أمثلة عن أسماء الأعلام المنقولة من الصفات

الوصف المنقول عنه	أمثلة الأعلام المنقولة
اسم الفاعل	مالك، حارث، حاتم، فاطمة، عائشة، القاهرة..إلخ
اسم المفعول	مسعود، محمود، منصور، مظفّر، محمد ..إلخ
الصفة المشبهة	خديجة، شيخ، عفيف، حسن، سهل، شريف ، علي ..إلخ
أفعل التفضيل	أحمد، اسعد، أشرف، أكرم، أزهر..إلخ
صيغ المبالغة	عبّاس، ضحّاك، علاّم، بسّام..إلخ

وفي أدب الكاتب فصل سمّاه ابن قتيبة المسمّون بالصفات وغيرها أورد فيه كثيراً من الصفات المنقولة إلى العلمية. من بينها اسمه ذاته قتيبة المنقول من أسماء الأشياء، ويقول: " قتيبة تصغير، قِثّب وجمعه أقتاب وهي الأمعاء. " [87] ص 75 وفي هذا النقل يبقى الوزن كما هو وإنما يتغير المعنى بحيث تغيب الدلالة على الوصف وتعظم الدلالة على الذات " وهذا النوع من النقل لا يعد من قبيل النقل التحويلي ، حيث نقلت الصفة من صيغة إلى صيغة بقصد استعمالها في أساليب خاصة، غير أنّ الصفة لم تفقد دلالتها بعد التحويل ، بل تظلّ محتفظة بالوظيفة لأن النقل التحويلي يستلزم نقلاً دلاليا بحيث تكتسب الصيغة دلالة جديدة، لم تكن تتضمنها قبل التحويل." [116] ص 39 وهذا توسع في اللغة حيث لا تحتكر الصيغة الصرفية وزنها المقطعي ذي الدلالة الخاصة، وإنما تسمح باستعماله في دلالات أخرى.

وخلاصة القول في الصفة بمفهومها التصريفي أنها:

1. كلمة مشتقة تتضمن معنى الجملة بكاملها فهي تكبس المسند والمسند إليه بدلالتها على الصفة والذات الموصوفة بها في آن واحد.
2. تتضمن الصفة الصرفية وصفين اثنين. وصفا تكتسبه من مادتها المعجمية أو من المعنى الاشتقاقي و وصفا تكتسبه من الصيغة الصرفية فمثلا في قوله تعالى: " ضعُف الطالب

والمطلوب." [1] الحج : 73 فإن كلمة الطالب تتضمن وصفين اثنين ، الأول الاتصاف بالطلب المكتسب من المادة المعجمية ، والثاني الاتصاف بالفاعلية المحصل من الصيغة الصرفية المطردة وهذان الوصفان مكبوسان وممزوجان في كلمة واحدة تحمل المعنى الاشتقاقي والمعنى الصرفي.

2.1.الصيغ الصرفية لمطردة لصفة الفاعل

1.2.1. صفة الفاعل مصطلحا ومفهوما

اشتهر وصف الفاعل بمصطلح اسم الفاعل وعرّفه النحويون بأنّه: "كل وصف مشتق من فعل لازم أو متعدٍّ مجرد أو مزيد صحيح أو معتل يدل على ذات ووصف قائم بهذه الذات التي قامت بالفعل أو صدر منها الفعل، بشرط أن يكون الوصف قابلاً للمفارقة أو متغيراً أي وصفا ثابتا لازما أو على حد أصحاب التصنيف في أحوال النفس البشرية وصف يدل على حال عارض متغيرّ لا مقام ثابت." [92] ص 44 فوصف الفاعل يشتق من جميع الأفعال غير الجامدة،الكاملة التصريف ، ومن العجيب أنه تشتق كذلك من الأفعال الناقصة فتقول كائن، ومصبح، وممس وصائر، فرغم أن هذه الأفعال لا فاعل لها، فإنه يشتق منها وصف الفاعل بعد إجراءات تحويلية تجرى عليها.

ووصف الفاعل وصف عارض قابل للمفارقة والزوال، وقد يدل على وصف وقع وانتهى أي وصف متزمن في الماضي ، أو على وصف معلّق بشرط كقوله تعالى:
" وشهد شاهد من أهلها إن كان قميصه قد من قبل فصدقت و هو من الكاذبين وإن كان قميصه قد من دبر فكذبت . وهو من الصادقين ." [1] يوسف: 26– 27 فكلمة شاهد تدل على وصف الفاعل وصفاً عارضاً فالشهادة وقعت مرّة واحدة من فعل مضى وانقضى.
وسيدنا يوسف عليه السلام لم يكن أبداً من الكاذبين فهو وصف معلّق بشرط غير محقق، وقد يكون اسم الفاعل دالا على وصف سيقع في المستقبل كقوله تعالى: " ولا تقولن لشيءٍ إنّي فاعل ذلك غدا ." [1] الكهف: 23 فوصف الفاعل شبيه بالاتصاف بالفعل كلاهما يدل على صفة آنية مؤقتة بزمن محدد لدلالتهما على الاتصاف بالحدث والفاعلية ، والحدث مقيد بالزمن والفاعلية قابلة للانتهاء والتحول والتغير وسرعة التبدل والزوال يقول الدكتور فخر الدين قباوة في تعريف وصف الفاعل: " هو صفة مشتقة من مصدر الفعل المتصرف المبني للمعلوم للدلالة على من وقع منه الفعل حدوثاً لا ثبوتاً نحو دافع، سائر، منطلق، مكرم، مجتذب مستغفر، مقشعر، فقولك دافع يدل على شيء يدفع ودفعه هذا قد يكون في لحظات أو ساعات محدودة ولكنه لا يدوم ولا يثبت أبداً. أمّا نحو ميِّت فإنه صفة مشبهة تدل على صفة ثابتة في صاحبها ، فهو قد حدث موته ودام وسيدوم فيه قرونا وقروناً ، وهذا هو الفارق الكبير بين اسم الفاعل والصفة المشبّهة." [35] ص 149 وما زال الخلاف القديم حول أصل الاشتقاق قائما إلى اليوم في اسم الفاعل فهناك من يرى أنه مشتق من الفعل المضارع المبني للمعلوم وهو الراجح ، وهناك من يتمسك بأنه مشتق من المصدر، والاشتقاق من المصدر بعيد في التصور ويحتاج إلى التأويل والتعليل.

ولا يصاغ وصف الفاعل من الفعل الثلاثي المجرد المضموم العين في الماضي مثل خشُن وفقُه وكبُر، لأن صيغة فعُل بضم العين تدل على الهيآت والغرائز الثابتة في صاحبها وتتعارض مع عنصر المفارقة المشروط في وصف الفاعل ، وصيغة فعُل بضم العين تدل على الانطباع والاصطباغ بالفعل وعدم الانفكاك منه، وفي الاستعمال قلما تتم ملاحظة الفروق الدلالية بين وصف الفاعل والصفة المشبهة بوصف الفاعل ما عدا الفروق الشكلية بينهما في الوزن والصيغة، فاسم الفاعل يدل على صفة تحتمل التوقيت والصفة المشبهة بوصف الفاعل تحتمل الدوام والتأبيد، والصيغة الصرفية دقيقة في تحقيق الفرق بين

المعنى والمعنى وفي تحديد مفهوم نظري لوصف الفاعل يمكن توظيفه من أجل الوقوف على دليل آخر من دلائل الإعجاز البياني في القرآن الكريم ، حيث آثر الذكر الحكيم استعمال كلمة ضائق وهي وصف الفاعل على كلمة ضيّق في قوله جلّ وعلا:" فلعلك تارك بعض ما يوحى إليك وضائق به صدرك." [1] هود: 12 وورد في تفسير هذه الآية: " لم يقل ضيّق ليدل على أنّه عارض غير ثابت ، لأنه عليه الصلاة والسلام كان أفسح الناس صدراً." [92] ص 44 وحين نتوخى التدقيق المطلوب في الفصاحة ينبغي أن نقول مكان ضيّق وصدر ضائق ، ولكن قلما نستعمل اليوم كلمات مثل ضائق وشائق في الأوصاف العارضة طبقاً للوضع ، ونستعمل بدلهما دائماً ضيّق وشيّق ولو كان الوصف عارضاً، واللغة تسمح بهذا الاستعمال إذا كان القصد منه المبالغة في المعاني الإيجابية للصفات التي نرجو دوامها وثباتها، و حتى الوزن على صيغة فاعل قد يستعمل لما يفيد الدوام والثبات كالصفة المشبهة، وذلك إذا شهدت القرائن اللفظيّة والمعنوية على هذا الاستعمال ، ولذا فإنَّ المشتقَّ الذي يكون على صيغة اسم الفاعل ويتضمَّن ثبوت الحدث وديمومته يصبح صفة مشبهة، نحو دائم، خالد، مستقر، شاعر ، كاتب ، وقد يدل على الثبوت بقرينة معنوية نحو الله خالق الأكوان ومالك كل شيء وعلى هذا يجوز تحويل اسم الفاعل إلى معنى الصفة المشبهة بإضافته ، فإن كان مشتقاً من مصدر فعل متعدٍّ أضيف إلى مفعوله في المعنى كالذي في المثالين السابقين أو إلى فاعله في المعنى وهو الأكثر نحو قوله تعالى: " إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ الْمَغْفِرَةِ. " [1]النجم:32 ولا تخرج صيغة وصف الفاعل من الوصف بالفاعلية إلا بالسماع.

وهذا من باب التوسع في الاستعمال بتفريغ الصيغة الصرفية من معنى الفاعلية وإعطائها معنى وظيفيا آخر غير مطرد فيها وفي مثل هذا الاستعمال خروج عن القياس يقول بدر الدين العيني: "صيغة اسم الفاعل تجيء على زنة الفاعل غالباً نحو ناصر وعالم و واعد وسائل ، وإنما قُيّد بقوله غالبا إذا جاء على غير هذه الزنة يكون خلاف القياس نحو حريص القياس حارص على ما سبق لأنه من حرص يحرص وهو المولع على أمره، وأشيب والقياس شائب من شاب يشيب، وكملك والقياس مالك لأنه من ملك يملك. " [107] ص 120 وهذا العدول عن القياس إنما فرضه السماع واستعمال الفصحاء لكن مثل هذه الصيغ مستعملة في الدارجة فنقول ثابت وحارص وقد تدل صيغة فاعل على الحدث أو المصدر أو الآلة وقد أشار الإستراباذي إلى هذه المسامحة وهذه الشجاعة في الصيغة الصرفية لاسم الفاعل في قوله: " وأما الباقية في قوله تعالى: فهل ترى لهم من باقية، فقيل بمعنى بقاء ويجوز أن يكون بمعنى نفس باقية، أو شيء باق والهاء للاسمية ، وكذا الفاضلة بمعنى الشيء الفاضل والهاء للاسمية أو الفعلية ، والكاذبة في قوله تعالى (ليس لوقعتها كاذبة) قيل بمعنى الكذب ويجوز أن يكون بمعنى نفس كاذبة أي تكون النفوس في ذلك الوقت مؤمنة صادقة ، والدَّالَّة الدلال والغنج، وهذا كله مع التاء ، وقد يوضع المصدر مقام اسم الفاعل نحو رجل عدل وصوم ويجوز أن يكون قائماً حال مؤكدة. "[85] ج 1 ص 176 فنحن نرى مرونة الصيغة الصرفية وتنوع وظائفها في الاستعمال ، فهي ليست المعيار الوحيد للتعبير عن معناها الوظيفي ولكنها اختيار يستحسن في سياق دون سياق.

ويصاغ اسم الفاعل في الغالب على وزن فاعل من الأفعال الثلاثية المجردة المفتوحة العين في الماضي للدلالة على صفة الحدوث والحركة والفاعلية، ولا يصاغ اسم الفاعل على هذا الوزن من الأفعال الثلاثية المجردة المضمومة العين أو المكسورة العين في الماضي يقول الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري: " قد يتبادر إلى الذهن أن مقولة الحدوث والثبوت التي وظَّفها النحاة في تحديد الفرق بين الصفة واسم الفاعل يمكن أن تُعَوَّضُ بمقولة الحركية والسكونية التي توجد في الأدبيات اللسانية الحالية وهكذا تكون الصفات سكونية حين تكون المشاركات حركية ، فالأفعال التامة السكون لا تكون لها أسماء فاعلين ، ويمكن أن تصلح

فقط لاشتقاق الصفات نقول كريم من كرُم لا كارم وحسن من حسُن لا حاسن ونشيط من نشِط لا ناشط وشبيه ومثيل وطويل و كبير و صحيح وبعيد وأبيض وأحمق وهلمّ جراً. ففاعل لا تأتي من كل هذه الأفعال وعلى العموم فإن الأفعال التي على فعُل خاصة وفعِل غالبا لا تأتي منها إلاّ الصفات وهذا يمكن رصده بافتراض أن سكونية الجذر الفعلي تتناقض وحركية صيغة اسم الفاعل. "[114] ص 149 كما أشار الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري إلى دقيقة أخرى من دقائق التصريف قلما تراعى وهي شيوع اللحن الخفي في استعمال صيغة اسم الفاعل في عدم التفريق بين الاسم والصفة فيما بني على وزن فاعل واعتبار كل ذلك من أسماء الفاعل و " لم يميّز القدماء في صفة فاعل بين الصفة المبنية للفاعل والاسم الذي يدل على الفاعل بل اعتبروا كليهما اسم فاعل، فأسماء الفاعل تحيل على الفاعل بخلاف الصفة فإنها وإن كانت تحمل علامة الفاعل إلاّ أنها لا تحيل عليه. " [114] ص 253

و تمّ إحصاء ثلاثة عشرة صيغة صرفية لاسم الفاعل [117] ص 67 وهي كلها صيغ صرفية قياسية مطردة ، وصياغة اسم الفاعل عملية اشتقاقية قياسية تتم من الفعل لا من المصدر، لأن العمليات الإجرائية في صياغتها تبين أنها مشتقة من الفعل المضارع، ويقول بدر الدين العيني في بيان الإجراءات التحويلية التي تطرأ على الفعل المضارع حين يصاغ منه اسم الفاعل: " وصيغته من الثلاثي على وزن فاعل غالبا وحذفت علامة الاستقبال من يضرب(...) وحذف حرف المضارعة من نحو يضرب إشارة إلى بناء اسم الفاعل من الفعل المضارع، وذلك إنما يحصل بحذف حرف المضارعة ، فلما حذف أدخل الألف بين الفاء دون غيرها لخفتها ، لأن الألف حرف خفي، أو لأن الأخف سابق في المخرج واسم الفاعل الثلاثي سابق على اسم فاعل المنشعبة فالسابق بالسابق أولى. " [107] ص 120 وقد نتساءل مع البدر العيني:

<u>أولاً</u>: ما السبب في زيادة هذه الألف بين الفاء والعين بعد حذف حرف المضارعة من الفعل في صياغة اسم الفاعل من الثلاثي ؟.

<u>ثانيا</u>: لماذا لم تُزَد هذه الألف في موضع حرف المضارعة المحذوف ؟.

<u>ثالثا</u>: لماذا كسرت العين في اسم الفاعل بعد زيادة الألف قبلها ولم تُفتَح ولم تُضَم! ؟.

ويجيب البدر العيني عن هذه التساؤلات قائلا: " لأن في الأول يصير مشابهاً بالمتكلم لأنه إذا أدخل في الأول صار أضرب فلا يحصل المقصود ، ولا يدخل في الآخر حتى لا يلتبس بالتثنية نحو ضربا، وقوله وكسر عينه إشارة إلى علّة كسر عينه ، وذلك لأن بتقدير الفتح يصير مشابهاً بماضي المفاعلة وهو ضَارَبَ فإن قلت ضارب بفتح العين لم يعلم أنه اسم فاعل أو فعل ماضٍ من باب المفاعلة، وبتقدير الضم أي بتقدير ضم العين يحصل الثقل يعني إذا قيل ضارُب،وبتقدير الكسر أيضاً يلزم الالتباس بأمر باب المفاعلة نحو ضاربْ ولكنه تُرك مع ذلك للضرورة لأن حال العين ثلاثة فلم يفتح ولم يصم للعلّة السابقة ، فتوجه الكسر إليها ضرورة. " [107] ص 121 إن صيغة اسم الفاعل هذه لا تلتبس بأية صيغة أخرى لأنها متميزة بنيويا ، وتؤدي وضعاً صرفيا واضح الدلالة عن المقصود لا التباس فيها ولا مشابهة بينها وبين الصيغ الصرفية الأخرى ، ما عدا صيغة فعل الأمر المسند إلى المفرد المذكر من المفاعلة مثل ضاربْ وقاتِل وراجع فهي مشابهة لصيغة اسم الفاعل عندما يطرأ عليه سكون الوقف العارض ، ولكن السياق يزيل الالتباس ، وكل هذه التعديلات افتراضية ، ولم توجد عملية تجريبية لإنشاء هذه الصيغ الصرفية، ولكن هذه العلل النظرية المعقولة تبرهن على أن اللسان العربي نظام صوتي متميز. فالحس اللغوي عند العرب ألف استعمال هذه الصيغة لخفتها وجمالها ومناسبتها، ولا توجد ضرورة في اللغة تقتضي نمطاً من أنماط التشكيل ، لأن الضرورة ملحة وتستبعد الاختيار واستعمال الصيغ اللغوية المطردة الإفرادية والتركيبية هو اختيار يستجيب لطبع واضع اللغة وخصائص اللغة.

ولنفي الالتباس والثقل اطردت صيغة صرفية لاسم الفاعل من كل صيغة صرفية للفعل، إذ " يصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي كما يصاغ من غيره ، ويؤخذ من الثلاثي على وزن فاعل مثل شهد شاهد وفهم فاهم وضرب ضارب، وقد يختلف وزن فاعل في قليل من الأفعال اللازمة التي جاءت على وزن فعل مفتوحة العين فناب عن اسم الفاعل منها غيره من أوزان الصفة المشبهة مثل شيخ وأشيب ، ويقل وزن فاعل في كل فعل على فعُلَ بضم العين أو فعِل بكسرها وهو لازم(...) وقد قيل في سبب قلة فاعل منها أن المشتق فيهما متهيِّء للصفة المشبهة لأنها القياسية فيهما. ويؤخذ اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة فيه ميماً مضمومة وكسر ما قبل الأخير. "[59] ص 176 إن بساطة وسهولة صياغة اسم الفاعل تدل على اشتقاقه المباشر من الفعل المضارع لكثرة الحاجة إليه والجدول التالي يبين كيفية اشتقاق اسم الفاعل من الفعل المضارع:

جدول رقم 46:كيفية اشتقاق اسم الفاعل من الفعل المضارع

الفعل	صيغة اسم الفاعل	الشرط
الثلاثي المجرد	على وزن فاعل	يشترط أن يكون الفعل المشتق منه مفتوح العين في الماضي، وأن لا يكون مضموم العين أو مكسورها وهو لازم.
غير الثلاثي المجرد	بحذف حرف المضارعة وإبدالها ميماً مضمومة وكسر ما قبل الحرف الأخير.	جميع الأوزان بلا استثناء ولا شرط .

إن كسر ما قبل الحرف الأخير في اسم الفاعل من غير مفتوح الثلاثي المجرد لا يعني دائماً كسر العين، لأن ما قبل الحرف الأخير في غير الثلاثي قد لا يكون العين ، كما في متفعِل ومفعلِل وغيرهما من الرباعي ومزيده والملحق به.

وقد تضاربت آراء النحاة في أصل اشتقاق اسم الفاعل ،ففريق يرى أنه مشتق من الفعل الماضي مثل سأل سائل وشهد شاهد، وفريق آخر يرى أنّه مشتق من المضارع لمشابهته للفعل المضارع في الوزن. وفريق ثالث يرى أنه مشتق من المصدر لأن المصدر هو أصل المشتقات [29] ص 9 ونحن لا تهمنا هذه الاختلافات .

2.2.1. استعمال الصيغ الصرفية لصفة الفاعل

إن لصيغة فاعل المشتقة من الفعل الثلاثي المجرد خصوصية تصريفية لا توجد في غيرها من صيغ اسم الفاعل، و تتمثل هذه الخصوصية في مميزاتها التالية.

1.2.2.1. قلب عين اسم القاعل همزة

يتعرض اسم الفاعل الذي يكون على هذا الوزن للإعلال وهذا لاشتقاقه من الفعل المعتل، فإذا اشتق من فعل معتل العين مثل قال، وبات، وصار فإن المُطَّردَ في الاستعمال أن تقلب عين اسم الفاعل همزة، تقول خديجة الحديثي: " فإذا كان معتل العين قلب حرف العلّة همزة لوقوعه بعد ألف الفاعل ، لأنهم لم يستطيعوا تسكينها مع وجود الألف ، لأن ذلك يؤدي إلى الحذف فيلتبس بغيره. " [11] ص 260 فألف الصيغة الصرفية فاعل هي جزء هام من مقطع الصيغة يتم نبره، وهي مقطع قصير مفتوح، وإذا أتى بعده حرف علّة التقى الساكنان

وفي هذه الحالة تم اختيار القلب على الحذف محافظة على إيقاع الصيغة الصرفية في الكلمة: " أما ما كانت عين فعله حرف علة متحرك نحو عور فإنه لا يقلب ، و صيد فهو صايد غدا. " [11] ص 260 ولكن عور لا يصاغ منه اسم فاعل وإنما يصاغ منه أعور أما صيد فإنه غير مستعمل في اللغة وإنما المستعمل صاد فهو صائد.

2.2.2.1.عدم استعمال صفة الفاعل من الفعل الثلاثي الأجوف المهموز اللام

إن الفعل المهموز اللام إذا كانت عينه حرف علّة فإنه لا يستعمل فيه اسم الفاعل لتلاقي همزتين همزة العين المنقلبة من حرف العلة وهمزة اللام مثل جائيء من جاء،وبائيء من باء، وسائيء من ساء، وشائيء من شاء ، فإن مثل هذه الكلمات القياسية غير موجود في الاستعمال بسبب الاستثقال لوجود همزتين: " وأما ما كان معتل العين مهموز اللام فإنه يجري مجرى صحيح اللام إلاّ أن لامه تقلب ياءً إذا همزت عينه بعد ألف فاعل نحو جاء وجائي كما يذهب إليه سيبويه ، أما الخليل فكان يرى وجوب تقديم لام الكلمة على عينها حتى لا تجتمع همزتان فيصير من جاء الجائي على وزن فالع. " [11] ص 260 ومثل هذا التخريج لا توجد ضرورة تلجيء إليه لوجود فعل آخر بمعنى جاء يصاغ منه اسم الفاعل ولم تستعمل العرب إطلاقا صيغة اسم الفاعل من الفعل الثلاثي الأجوف المهموز اللام.

3.2.1. تعدد صيغ جمع صفة و اسم الفاعل

من الظواهر الصرفية المثيرة للانتباه أن " الفاعل يجمع على وجوه مختلفة. " [5] ص 82 وهذا الجدول يبين كثرة صيغ جمع اسم الفاعل وتنوعها.

جدول رقم 47:صيغ جمع اسم الفاعل

صيغة الجمع	المثال
1. فاعلون	في مثل: العاملون، الصالحون، الناجحون
2. فعلة	فجرة، قتلة، كتبة.
3. فُعَّل	بضمِّ الفاء وتضعيف العين مثل: سجد، صُوّم
4. فَعل	بفتح فسكون مثل: بَرْك جمع بارك، وشَرْب جمع شارب وتَجرجمع تاجر.
5. فُعلان	بضم فسكون مثل: راكب رُكبان، راهب رُهبان وفُرسان.
6. فعُول	شاهد شهود، راقد رقود، قاعد قعود.
7. فِعل	بكسر فسكون مثل: سالم سلم.
8. فُعّال	بضم الفاء مثل: عاذل عُذال، شارح شُراح.
9. فواعل	فارس فوارس، هالك هوالك.
10. فِعال	بكسر الفاء مثل: مثل تاجر تجار، وكافر كفار.
11. أفعال	حارس أحراس.
12. فُعْل	بضم فسكون مثل: بازل بُزل.
13. فَعَل	بفتحتين مثل: حرس ،وتبع.
14. فُعلاء	صالح صلحاء، وعالم علماء.
15. أفعلة	مثل: وادٍ و أودية، و نادٍ و أندية.
16. فُعُل	بضم فضم مثل: شارف وشُرُف.

هذه الصيغ الصرفية السماعية لصيغة اسم الفاعل على وزن فاعل وهي فسيفساء من ألوان الجموع منها المطرد ومنها غير المطرد بحسب المعنى.

وقد يميل المتكلم إلى استعمال صيغة صرفية بدل صيغة صرفية أخرى والعدول إليها لسبب من أسباب العدول والاختيار، كالعدول عن صيغة اسم المفعول إلى صيغة اسم الفاعل " يقال الآن رجل مجرِّب بصيغة اسم الفاعل وهو قياس صحيح فالرجل المجرِّب هو الذي عرف الأمور وجرّبها، أما المجرَّب بالفتح فهو من جرَّبته الأمور وأحكمته. والذي نعرفه أن الكلمة في صيغة المفعول هي التي تكلمت بها العرب وجاءت في كلامها، ولابدّ أن نسجِّل هنا أن اللغة الحديثة عدلت عن اسم المفعول إلى اسم الفاعل ، وذلك لاختلاف النظر إلى الفعل وعلاقة الفعل بالفاعل، من حيث الإيجاب والسلب، وهذا لون من ألوان التطور اللغوي. " [118] ص 120 ويمكن اعتبار هذا العدول عدولا أسلوبيا اقتضته طبيعة العصر الذي هو أحد الأسباب المباشرة للتطور اللغوي.

وقد ورد مثل هذا في القرآن الكريم فقد جاء اسم الفاعل بمعنى اسم المفعول في مثل قوله تعا لى " فهو في عيشة راضية. " [1] الحاقة: 21 أي مرضية وقوله تعالى " فلينظر الإنسان مما خلق، خلق من ماء دافق. " [1] الطارق: 6 ودافق بمعنى مدفوق، كما ورد في الشعر مثل هذا الاستعمال لصيغة اسم الفاعل بدل صيغة اسم المفعول و " من الشواهد المشهورة على هذه الظاهرة قول الحطيئة يهجو الزبرقان بن بدر

دع المكارم لا ترحل لبغيتها واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي

أي المطعوم المكسو، ومن الصعب أن نتصور أن هذا الوزن يمكن أن يعمَّم في استعمال وينتشر فيه للتعبير عن اسم المفعول ، إذ غلبت عليه دلالة اسم الفاعل، وهي الدلالة المعاكسة لاسم المفعول ولا يكون الشيء دالا على نقيضه في الأعم الأغلب. " [98] ص 72

وفي البلاغة العربية مثل هذا الأسلوب في استعمال صيغة بدل صيغة معاكسة لها في المعنى، إذ يبقى المعنى وتتغير الصيغة وهو من المحسنات البديعية اللفظية المسماة بالتورية منها قوله تعالى: "ذق إنك أنت العزيز الكريم. " [1]الدخان: 49 وذلك على سبيل الإهانة و التعريض.

وهناك كثير من معاني المفعولية يستعمل بصيغ اسم الفاعل، وعندما بدأ هذا الاستعمال في عصور التدوين عد من لغة المولد ين وعدَّ لحنا وخروجا عن القياس و خلافا للسماع ، ثم عمَّ استعمالها الجديد حتى ترقَّت إلى درجة الفصاحة وسمت إلى مرتبة البلاغة لأنها جرت على ألسنة وأقلام المبدعين والكتاب الذين عنهم تؤخذ اللغة العربية في عصرنا ، ومن أمثلة ما اعتبروه خطأ ولحنا وهو عندنا ليس كذلك أنهم " يقولون استَهتَر الرجل فهو مستَهتِر، والصواب استُهتِر فهو مستَهتَر، وهو الذي يخلط في أقواله وأفعاله حتى كأنه بلا عقل ،و يقولون استَضحَك الرجل والصواب استُضحِكَ ، وفي الحديث أن عكرمة بن أبي جهل بارز يوم أحد رجلا من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، فاستُضحِك النبي صلى الله عليه وسلم، فقيل له ما أضحكك يا رسول الله وقد فجعنا بصاحبنا،فقال أضحكني أنهما في درجة واحدة في الجنة ، ثم أسلم عكرمة رضي الله عنه يوم الفتح. " [119] ص 259 ولو استعمل أحد المتفاصحين اليوم كلمة مستَهتَر بفتح التاء الثانية لعدّ مخطئا ، عكس ما كان عليه الاستعمال القديم، وهذه ظاهرة لغوية حيث يستبدل المستعمل صيغة صرفية بأخرى ، فالمستهتِر إنسان فاعل وصيغة اسم الفاعل له أنسب، ومثل هذا كلمة مُحتَضَر ، ومُتَوُفَّى ، وموظَّف من أسماء المفعول لأنها مشتقة من أفعال مبنية

للمجهول ، تستعمل بصيغة اسم الفاعل فيقولون محتضِر ، ومتوفً وموظّف رغم أنف النحاة .

ويقول إبراهيم السامرائي ملاحظا التطور اللغوي الذي يحدث عبر التعاقب الزمني في الصيغة الصرفية في بعض الوحدات المعجمية " والاستهتار الولوع بالشيء والمستهتَر برَنة اسم المفعول المولَع، وفي الحديث المستهتَرون بفتح التاء الثانية المولَعون بالذكر والتسبيح، وجاء في حديث آخر:هم الذين استُهتِروا في ذكر الله أي أولِعوا . ومنه: إنّ لله ملائكة مستهتَرين، وأريد أن أقف على هذه المادة بصيغتها في البناء للمجهول وبصيغة اسم المفعول لأسجل أن عربيتنا المعاصرة بنت الفعل للمعلوم،وينبني على هذا أن الوصف منه بزنة اسم الفاعل وليس بزنة المفعول، ثم إن المستهتِر في لغتنا الحاضرة الخارج عن القصد والمُتَزَيِّد من العبث واللهو، فالمستهتِر قد يكون المكثر من شرب الخمر والذي لا يحترم الحدود في عبثه ولهوه.وهذا التحول في المعنى والصيغة لون من ألوان التطور جاءت به عربيتنا الحديثة " [118] ص 220 وهكذا تعتبر صيغة استهتَر الفعلية المبنية للمعلوم والتي تبنى منها صيغة اسم الفاعل صيغتين لفظيتين جديدتين مولّدتين تحملان معنى أخلاقيا سلبيا قد غطّى استعمالهما المطّرد في زماننا على الصيغتين العربيتين القديمتين في معناهما الإيجابي وهما استُهْتِر المبني للمجهول المشتق منه اسم المفعول المستهتَر.

و المعنى هو الذي يتحكم في صياغة اللفظ وليس العكس ، ويظهر ذلك جليا في استخدامات الصفة ، فإنها إذا اختصت بالآدميين تجمع جمع السلامة ، لأنه للآدميين علامة ، وكذلك واو الجماعة ونون النسوة من الضمائر التي تعود على مضمرات آدمية، وذكر المبرد في باب ما كان اسما على فاعل غير نعت معرفة أو نكرة فقال : "اعلم أن ما كان من ذلك لآدميين غير ممتنع من الواو والنون لو سميت رجلا حالماً أو عاصما لقلت حالمون و عاصمون ،وإن شئت قلت حوالم وعواصم، لأنه ليس بنعت فتريد أن تفصل بينه وبين مؤنثه ، و لكنه اسم فحكمه حكم الأسماء التي على أربعة أحرف.وإن كان لغير الآدميين لم تلحقه الواو والنون ولكنك تقول قوادم في قادم الناقة، وتقول سواعد في جمع ساعد هكذا جميع هذا الباب. " [120] ج 2 ص 225وكل ما كان غير آدمي فأسند إليه فعل الآدميين أو صفتهم ألحق بهم ولحقته الواو والنون في الجمع مثلهم.

فأما ما قام بفعل الآدميين فألحق بهم في الجمع بالسلامة فيقول المبرد فيه: " فإن قال قائل فقد قال الله عزَّ وجل في غير الآدميين: [إني رأيت أحد عشر كوكبا والشمس والقمر رأيتهم لي ساجدين](يوسف: 3) فالجواب عن ذلك أنه لما أخبر عنها بالسجود وليس من أفعالها إنما هو من أفعال الآدميين، أجراها مجراهم، لأن الآدميين إنما جمعوا بالواو والنون لأن أفعالهم على ذلك ، فإذا ذكر غيرهم بذلك الفعل صار في قياسهم ألا ترى أنك تقول القوم ينطلقون ولا تقول الجمال يسيرون، وكذلك قوله عزَّ وجل [كل في فلك يسبحون](الأنبياء: 33) لما أخبر عنها أنها تفعل- وإنما حقيقتها أن يفعل بها فتجري- كانت كما ذكرت لك . " [120] ج 2ص 228 وهذا سر من أسرار جمال اللغة العربية وخلودها " ومن ذلك قوله(بل فعله كبيرهم هذا فاسألوهم إن كانوا ينطقون)إنما ذلك لدعواهم أنها فعَّالة، وأنها تعبد باستحقاق،وكذلك(لقد علمت ما هؤلاء ينطقون" [1] الأنبياء: 65 ومثله" قالت نملة يا أيتها النمل ادخلوا مساكنكم " [1] النمل: 18 لما جعلها مخاطِبة ومخاطَبة وكل ما جاء من هذا فهذا قياسه. " [120] ج 2 ص 226 فلا تجمع محمولات الصيغة الصرفية لصفة الفاعل جمع السلامة للذكور أو الإناث إلا إذا اتصف بها الآدميون.

وفي بدايات الدرس اللغوي عند العرب تردد عند الكوفيين مصطلح الفعل الدائم المقصود به اسم الفاعل ولكنه تعرض للنقد والنقاش ولم يثبت " والفعل الدائم هو اسم الفاعل وهي تسمية ثعلب له، وقد روي عن ابن كيسان أنه قال: قال لي ثعلب كيف تقول مررت برجل قائم أبوه ، فأجبته بخفض قائم ورفع أبوه، فقال لي:بأي شيء ترفعه؟ فقلت بقائم فقال أوليس هو عندكم اسما وتعيبوننا بتسميته فعلا دائما. " [59] ص 84 هناك علاقة ومشابهة بين الفعل المضارع واسم الفاعل فهم قد سموا اسم الفاعل بالفعل الدائم لأنه شبيه بالفعل ، كما سموا الفعل المضارع ويقصدون بذلك مضارعته لاسم الفاعل لأنه ذو صيغة صرفية تمتاز بما يلي:

أولا:صلتها الوثيقة بالفعل من حيث دلالتها على الحدث فهي صيغة تدل على موصوف بالحدث من جهة الفاعلية.

ثانيا: الاطراد ويعني دوام الاستعمال فهي جارية في الزمن كالفعل المضارع.

ثالثا:تدل على الزمن ضمنيا كما يدل عليه المضارع بصيغته وهذا يصدق على جميع الصيغ الصرفية الحدثية والتي سماها سيبويه بالصفة، ولكن مصطلح الفعل الدائم لم يدم لأنه تعرض لنقد و تفنيد كبار العلماء و " أنكر السيرافي تسمية فعل الحال بالدائم، فقال: وقسم الكوفيون الأفعال ثلاثة أقسام ماضٍ ومستقبل وهو ما في أوله الزوائد الأربع نحو يقوم وأقوم ونقوم وتقوم والثالث الفعل الدائم وهو دائم وذاهب وضارب وأشباهه وهو الحال ، وكان فيما سمَّوه فعلا دائما غلط من وجوه منها:قائم وضارب ونحوها أسماء لدخول عوامل الأسماء عليها ، ومنها أن إعرابها كإعراب الأسماء في الرفع والنصب والخفض ، ومنها أنها يدخل عليها التنوين والألف واللام والإضافة ، فكيف يجوز أن يُسَمُّوا قائما وضاربا فعلا وفيهما علامات الأسماء كلها. وإن قال قائل ضارب تعمل عمل يضرب فسميناه بالفعل لأنه يعمل عمل فعله، قيل لو كان الشيء إذا عمل عمل شيء سميناه باسمه لوجب أن نسمِّي المصدر فعلا لأنه ينصب كما ينصب الفعل. " [121] ص 31 لكن البحث الموضوعي يدفعنا إلى اكتشاف الأسباب العلمية التي جعلت الكوفيين يُسَمُّون اسم الفاعل بالفعل الدائم وله مركزه وقيمته في المشتقات لأن الصفة المشبهة تشبه أيضا باسم الفاعل وكان يمكن أن يصطلح على تسميتها الصفة المضارعة كالفعل المضارع، وتعليل السيرافي الذي أورده البطليوسي يصلح في مجال الإنكار والردود وهو موضوع كتاب إصلاح الخلل الواقع في الجمل،ولا تصلح في مجال التأييد الذي لا شك له علل أخرى وجيهة ، وحتى هذه الردود يمكن أن تكون عليها ردود أخرى تفنِّدها وهذه هي طبيعة النقاش العلمي الموضوعي الوجيه، وأول ما نلاحظه في هذه الردود الإنكارية إهمالها الكلي للصيغة والوزن وتركيزها على العمل أي استبعادها للعامل الصرفي وتركيزها على العامل النحوي، فالفعل الدائم أو اسم الفاعل تشبه صيغته صيغة الفعل والفعل المضارع.

3.1. الصيغ الصرفية المطردة لصفة مبالغة الفاعل

1.3.1. المبالغة مصطلحا ومفهوماً

ورد في كتب النحو مصطلح المبالغة دون العناية بتحديد مفهوم دقيق لهذا المصطلح ، لأن الصيغ الصرفية المسماة بصيغ المبالغة من العوامل النحوية في الجملة لِتَضَمُّنِها معنى الحدث كما هو الشأن في كل الصفات. وألحقوا هذه الصيغ بصيغ صفة الفاعل ، يقول الحملاوي: " وقد تُحوَّلُ صيغة فاعل للدلالة على الكثرة والمبالغة في الحدث إلى أوزان خمسة مشهورة وتسمىَّ صيغ المبالغة . " [19] ص 94 وليس وزن فاعل هو الذي يَتَحَوَّلُ وإنما يتحوَّل محموله و موزونه إلى أوزان أخرى إذا أريد التنصيص على الفاعلية والمبالغة فيها . فالأوزان والصيغ الصرفية قوالب ثابتة لا تتحول و إنما تتحول المادة المعجمية من شكل إلى شكل بفضل هذه القوالب لأداء المعنى المنصوص ، إذ لكل معنى منصوص قالب صرفي خاص ، يقول الأشموني : " كثيرا ما يُحَوَّلُ اسم الفاعل إلى هذه الأمثلة لقصد

المبالغة والتكثير فيستحق ما كان له من عمل قبل التحويل بالشروط المذكورة. " [96] ج2 ص 219 ومع اطراد مصطلح المبالغة وتواتره والإجماع على صيغه الصرفية القياسية وأوزانه السماعيه فلم يعن العلماء بتحديد مفهوم دقيق للمبالغة فمنهم من يرى " أن المبالغة تفيد التنصيص على كثرة المعنى كمًّا و كيفًا. " [67] ص 107 ومنهم من يرى أنها من معاني زيادة الحروف في الصيغة الصرفية فالفعل المزيد فيه مبالغة مقارنة مع الفعل المجرد ، يقول راجي الأسمر في تعريف المبالغة " هي في اللغة مصدر بالغ في الأمر أي غالى فيه ، وهي في الاصطلاح من معاني الفعل المزيد أفعل نحو أشعل وافعلّ نحو احمَرَّ وافعوعل نحو احدودب و افعوَّل نحو اجلوَّذ و افعالَّ نحو احمارّ و افعلَلَّ نحو اقشعرّ. " [122] ص 355 والعلماء سموا هذه الصيغ بالصيغ المزيده ولم يسموها بصيغ المبالغة.

وصيغ المبالغة هي " أسماء تشتق من الفعل الثلاثي اللازم أو المتعدي، للدلالة على ما يدل عليه اسم الفاعل مع تأكيد المعنى وتقويته والمبالغة فيه. " [122] ص 294 ويعرّف راجي الأسمر صيغ المبالغة في مرجع آخر بقوله: " هي ألفاظ تدل على ما يدل عليه اسم الفاعل مع زيادة المعنى وتوكيده نحو هذا رجل علامة. " [123] ص 74 وهكذا يكون اهتمام العربية بدقائق المعنى ، فلما زاد معنى الفاعلية أصبحت الصيغة الصرفية لصفة الفاعل لا تقوى على حمل هذا المعنى الوظيفي فانتقلت الكلمة إلى وزن آخر وشكل آخر يدل على تكثير المعنى والمبالغة فيه.

واقترح الدكتور صبري المتولي العدول عن مصطلح صيغ المبالغة المطرد في كتب النحو إلى مصطلح صفة المبالغة من اسم الفاعل ، ويعلل هذا الاقتراح تعليلا علميا وجيها يقول فيه " أقترح هذا المصطلح لتحقيق هدفين ، الهدف الأول زيادة إيضاح المقارنة بين هذا الباب،وباب الصفة المشبهة من اسم الفاعل،فإن هذين البابين ورثا عن اسم الفاعل أصل الصفة التي اكتسبت معنى الكثرة في هذا الباب صفة مبالغة، واكتسبت معنى الثبات في الباب القادم فصارت صفة مشبهة، لكن إن سمَّينا الباب هنا صيغ المبالغة فمن حق الباب القادم أن يسمى صيغ الصفة المشبهة لأنها أكثر حيث تبلغ عشرين صيغة.والهدف الثاني كشف وجه الصلة بين هذين البابين وبين اسم الفاعل فالأبواب الثلاثة تندرج-على تحقيق- تحت قضية صرفية واحدة هي قضية الفاعلية " [92] ص 64

2.3.1 - الصيغ الصرفية المطَّردة للمبالغة

يقتضي المعنى الوظيفي تغيير ونقل صفة الفاعل من وزن إلى وزن آخر لتحصيل صفة إضافية إلى صفة الفاعل هي صفة المبالغة التي " هي صفة تفيد التكثير في حدث اسم الفاعل و ليست على صيغته ، فقولك جاهل يحتمل الوصف بقلة الجهل أو كثرته،أما جهول فالمراد به الوصف بكثرة الجهل، و كذلك الفرق بين عالم وعلاَّم ، و كارّ و مِكَرّ ، وصادق و صدِّيق . " [35] ص 53 ومن هنا استحقت أوزان المبالغة أن تُسَمَّى بالصيغ الصرفية لوصف مبالغة الفاعل ، منها القياسي ومنها السماعي، والصيغ الصرفية المطردة لوصف المبالغة لا تتجاوز خمس صيغ صرفية كما نتبين ذلك في الجدول التالي:

جدول رقم 48:صيغ المبالغة

صيغة المبالغة	الأمثلة
1. فعَّال(بتشديد العين)	نحو لبَّاس ، أكَّال، همَّاز، توَّاب
2. فعول	غفور ، صبور ، أكول ، نؤوم .
3. فعيل	نحو عليم ، نصير ، سميع ، عصيّ ، نصيح .
4. فَعِل (بفتح فكسر)	حذر ، عرِم، نَهِم.
5.مِفعال	مقدام ، مفضال ، معطاء ، ممزاح ، مطواع ،مزواج.

وليس كل وصف فاعل على هذا الوزن تصلح معه جميع أوزان صفة المبالغة ، إنما يخضع ذلك للسماع فمثلا وصف صادق يكون وصف المبالغة منه صدوق على وزن فعول من الصيغ الصرفية المُطَّردة دون غيره ،وهكذا لا يخرج وصف المبالغة عن أحد هذه القوالب الخمسة التي تفيد كلها معنى الكثرة والمبالغة في وصف الفاعل وليست متفاوتة في هذا المعنى و إن كان بعض الباحثين يفترض تفاوت المعنى في الصيغ الصرفية لوصف المبالغة ،يقول الدكتور فاضل صالح السامرائي : " من المعلوم أن في العربية أوزانا عديدة للمبالغة كفعَّال نحو تواب ، و مفعال نحو منحار، و فعول نحو غفور، وفعِل نحو حذِر، و فاعول نحو فاروق وغيرها.فهل تؤدي هذه الأبنية المختلفة لمعنى واحد في المبالغة، هل معنى غفَّار و غفور وصبَّار وصبور وكفَّار و كفور واحد مثلا، وهل معنى همَّاز و هُمَزَة ، وضَحَّاك و ضحوك وضُحَكَة ، و مِنحار ونحَّار واحد؟ لماذا إذن اختلفت الصيغ ولماذا جاء القرآن بصيغ مختلفة ؟. " [67] ص 105 هذه التساؤلات تفتح آفاق الفحص والتعمُّق في الصيغ الصرفية لصفة مبالغة الفاعل ، والواقع أنه إذا استعملت في مادة واحدة صيغتان أو أكثر للمبالغة مثل غفار وغفور و لعَّاب ولعوب فإن المعنى يختلف يقول أبو هلال العسكري: " قال المُحَقِّقُون من أهل العربية :لا يجوز أن تختلف الحركتان في الكلمتين ومعناهما واحد . قالوا فإذا كان الرجل عدة للشيء قيل فيه مَفعل مثل مَرحم و مَحرب وإذا كان قويا على الفعل قيل فعول مثل صبور وشكور، وإذا فعل الفعل وقتا بعد وقت قيل فعَّال مثل علاَّم وصبَّار، وإذا كان ذلك عادة له قيل مفعال مثل معوان ومعطاء ومهداء، ومن لا يتحقق المعاني يظن أن ذلك كله يفيد المبالغة فقط، وليس الأمر كذلك بل هي مع إفادتها المبالغة تفيد المعاني التي ذكرناها. "[124] ص 15 ولكن تبقى هذه الفروق بحاجة إلى استقراء واسع فمثلاً حين نقارن بين كذّاب وكذوب فلا شك في أنّ اللفظتين مختلفتان في إفادة وصف مبالغة الفاعل ، ولكن هل صحيح أنَّ الكذاَّب هو الذي يكذب ويفعل هذا الفعل وقتا بعد وقت ، و أن الكذوب هو القوي على الفعل أي القوي على الكذب ؟ إن هذه الفروق الدقيقة في الكلمة التي تدخل في أكثر من صيغة صرفية قلَّما يراعيها كثير من الناس ويعتبرونها بدائل واختيارات لمعنى واحد هو المبالغة وليس الأمر كذلك إلا في الكلمات التي تتقولب في صيغة واحدة من صيغ المبالغة مثل قوَّال، جوَّال ، وهَّاب ،عداَّء.

3.3.1. استعمال الصيغ الصرفية للمبالغة

تشتق صيغ المبالغة من الفعل الثلاثي في الأصل لأنها متفرعة عن اسم الفاعل المشتق من الثلاثي على وزن فاعل يقول الجرجاني: " و المبالغة منه ضروب، وفرَّار و محرب، ومطعان ومنطق،وخطيب،وشذ من أفعل درَّاك وحسَّاس ورشَّاد وجبَّار، وأليم وسميع وبصير وذلك يجيء غالبا من فَعِل بكسر العين في الماضي ، و فتحها و كسرها في المضارع على فعِل و فعيل و فاعل وأفعل ، كحذر وسمين وشارب وأقرع. " [16] ص 41 ويتبين لنا من هذا وجود صيغ صرفية مشتركة تؤدي وظيفة المبالغة و تؤدي كذلك وظيفة الصفة المشبهة كما في الجدول التالي

جدول رقم 49:الاشتراك الصيغي[125] ص 269

الصيغة الصرفية	استعمالها في المبالغة	استعمالها في الصفة المشبهة	استعمالها في المفعول
فعيل	عليم ، قدير	كريم ، شهيد	جريح ، فقيد
فعول	غفور ، لعوب	وقور	حلوب، ذلول
فَعِلَ	حذر	فطن	

إن الاشتراك في الصيغة الصرفية الواحدة لأداء المعاني الصرفية المختلفة يعتبر من الاقتصاد اللغوي الذي تمتاز به اللغة العربية، وفي مثل هذه الحالة يتدخل السياق والقرائن والحس اللغوي لتحديد وتعيين المعنى الصرفي الوظيفي المقصود والدلالة من الصيغة الصرفية ، ولا يمكن الركون إلى الصيغة الصرفية وحدها لتحديد نوع المفردات المشتقة وبالتأمل في أوزان المبالغة لاسم الفاعل وفي أوزان الصفة المشبهة يتضح لنا أن لكلٍّ منها أوزانا خاصة ، وأن أوزانا أخرى جاءت فيهما معا. " [125] ص 268 وهذا هو التقارض في الصيغ، فاسم الفاعل يقترض من أوزان صفة المبالغة بعضها لتوظيفها في صفة الفاعل وإفراغها من معنى المبالغة الوضعي فيها، فمعنى المبالغة في الصيغ الصرفية المطردة للمبالغة هو معنى وضعي ترسخ بكثرة الاستعمال وكثرة التداول وليس بمعنى طبيعي فيها.

وصيغ المبالغة التي لا تلتبس بصيغ الصفة المشبهة هي عشر صيغ فيها صيغتان صرفيتان مطردتان قياسيتان هما فعّال و مفعال أما بقية الصيغ فهي صيغ سماعية للمبالغة لا بأس من ذكرها عرضا لا غرضا وهي فعَّاله نحو بحَّاثه، و فعِّيل نحو سكِّير و مفعيل نحو مسكين وفُعّال نحو كُبَّار و فعّول نحو قدُّوس و فيعول نحو قيوم ، ولكنّ هذه الأوزان التي تدل على المبالغة غير مشهورة وأمثلتها سماعية ، وحتى الصيغ الصرفية الخمسة المشهورة في المبالغة ليست متساوية في الاستعمال.

4.1. الصيغ الصرفية المطردة للصفة المشبهة بصفة الفاعل

1.4.1. الصفة المشبهة مصطلحا ومفهوما

المصطلح المتداول نحويا هو الصفة المشبهة **دون** بيان أو ذكر لاسم الفاعل أوصفة الفاعل من باب الاختصار وهي: " اسم يشتق من الفعل اللازم،وهي تشبه اسم الفاعل في المعنى،ولكنها تختلف عنه بدلالتها على صفة ثابتة، تصاغ من الفعل الثلاثي سماعا نحو فرح حسن جبان وقور شجاع سيِّد كريم رخو صلب ، أما إذا دلَّ الفعل الثلاثي على لون أو عيب أو حلية فإن الصفة المشبهة تشتق على وزن أفعل نحو أسود أعرج أهيف ، وتشتق من فوق الثلاثي اللازم على وزن اسم الفاعل نحو مطمئنٌّ مستقيم . " [24] ص 245 و يبدو مفهوم الصفة المشبهة غامضا ومتداخلا مع مفهوم صفة الفاعل حتى أن بعض علماء الصرف لم يذكرها بهذا المصطلح وذكرها بمصطلح اسم الفاعل يقول بدر الدين العيني معلقا في شرح المراح على عدم تفريق المصنف بين الصفة المشبهة واسم الفاعل : " فإن قيل لِمَ لَمْ يُفرِّق المصنف بين اسم الفاعل والصفة المشبهة، فإن ما ذكر من الأوزان أوزان صيغ الصفات المشبهة قيل له لما تقارب المعنى بين اسم الفاعل والصفة المشبهة تُرك الفرق. " [107] ص 122 وذكر المحقق في الهامش أن الصفة المشبهة اسم فاعل عند الصرفيين، لكن هذا التداخل لا يقره العلم فإما أن الصفة المشبهة موجودة وتختلف عن صفة الفاعل ، وإما أنها لا وجود لها ولكن " يرى النحاة أن الصفة المشبهة تدل على الثبوت و معنى الثبوت الاستمرار واللزوم، أي أنها تدل على أن الصفة ثبتت في صاحبها على وجه الدوام نحو جميل وطويل وكريم وأحمق وأسمر وأبيض وجواد وضخم ، فإذا أردنا الحدوث حوَّلنا الصفة المشبهة إلى اسم الفاعل." [67] ص 74 وقد أدرك النحاة الفرق الدقيق بين الصفة المشبهة وصفة الفاعل، فهو فارق في زمن الصفة لا في الصفة ذاتها فالصفة المشبهة تدل على الثبوت و الدوام، وهي لذلك لا تدل على الزمن الماضي أو المضارع كاسم الفاعل

وصفته " وتصاغ من الفعل اللازم ليدل بها على معنى بالموصوف على وجه الثبوت، ولهذا كانت مجردة من الزمان وسميت مشبهة لأنها تشبه اسم الفاعل في الأمور التالية:
1. الدلالة على الحدث وعلى من قام به.
2. تشبهه في تأنيثه وتثنيته وجمعه.
3. تشبهه في جواز نصب ما بعدها على التشبيه بالمفعول به.
ولشدة شبهها باسم الفاعل وضع النحاة علامة تميزها عنه وهي استحسان جر فاعلها بها ، وهو ما لا يحسن في اسم الفاعل بل يمتنع في المتعدي منه فيقال في الصفة المشبهة حسن الوجه بإضافة الحسن إلى ما قام به. وهو فاعله في حين أنّه يقبح مثلا في اسم الفاعل اللازم أن يضاف إلى فاعله. " [59] ص 111 وهذه الفروق الوظيفية والدلالية كافية في جعل الصفة المشبهة مختلفة عن صفة الفاعل ومستقلة عنها رغم اشتراكهما في الدلالة على الوصف بالفاعلية.وتسمى الصفة المشبهة (Epithète assimilé)

2.4.1. الصيغ الصرفية المطردة للصفة المشبهة

للصفة المشبهة بصفة الفاعل عدّة صيغ صرفية مطردة، و هذا نظراً لاختلاف الأفعال المشتقة منها من جهة، و من جهة ثانية لاختلاف المعاني الوظيفية التي تحملها كل صيغة صرفية ، وتميزها عن الصيغة الصرفية الأخرى، فالاختلاف بين هذه الصيغ هو اختلاف في المبنى والمعنى معاً " وليست أبنية الصفة المشبهة ذات دلالات واحدة، بل هي مختلفة لكلّ منها بناءٌ ما يميزه من غيره. " [67] ص 78 والمعاني الرئيسية في الصفة المشبهة ثلاثة
المعنى الأول:الصفات الباطنة من العيوب والأوجاع وتكون على صيغة فَعِل (بفتح فكسر)مثل عَلِم،فرح،تعِب،نكِد ، عَمٍ.
المعنى الثاني :الصفات الظاهرة من العيوب و الأوجاع وتكون على صيغة أفعل مثل أعرج،و أبكم،وأصم ، وأعمى.
المعنى الثالث :الصفات الدالة على الخلو والامتلاء ، تكون على صيغة فعلان مثل شبعان جوعان، ظمآن.
يقول الإستراباذي " فمن ثمَّ قيل في عمى القلب عَمٍ لكونه باطنا ، وفي عمى العين أعمى ،و قيل الأقطع و الأجذم بناء على قُطِعَ و جَذِمَ وإن لم يستعملا ، بل المستعمل قُطِعَ و جُذِمَ بناءً على ما لم يسمَّ فاعله والقياس مقطوع و مجذوم. " [85] ح 1 ص 145
و هذه هي المعاني الرئيسية الثلاثة التي تطّرد في الصفة المشبهة ولكل معنى منها أوزان مختلفة ومتنوعة غير التي ذكرناها بعضها قياسي مطرد وبعضها أمثلته سماعية.
وفي الجدول بيان للصيغ الصرفية والأوزان المستعملة في الصفة المشبهة [117] ص 82

جدول رقم 50:أوزان الصفة المشبهة

الوزن	نوعه	المثال
1 . فَعل (بفتح الفاء و العين)	سماعي	حسن
2. فَعيل	سماعي	كريم ، بخيل ، جميل
3.فَعِّل(بفتح الفاء وكسر العين وتضعيفها)	سماعي	طيب ، ليِّن
4.فَعل(بفتح الفاء و سكون العين)	سماعي	سهل ، صعب ،
5.فَعَال(بفتح الفاء والعين)	سماعي	جبان وامرأة حصان
6.فُعَال(بضم الفاء وفتح العين)	سماعي	طُوال ، شجاع
7.فَعِل(بفتح الفاء وكسر العين)	قياسي	خشِن ،فرح ،طرب
8.فَعول(بفتح الفاء وضم العين)	سماعي	
9.فعْلان(بفتح اللام وسكون العين)	قياسي	شبعان ،و غضبان ونعسان
10.أفعل	قياسي	أشيب، أعمى ، أسمر،أبيض،أزرق
11.فُعُل(بضم الفاء و العين)	سماعي	جُنُب
12.فَعْلاء(بفتح الفاء وسكون العين)وهو مؤنث أفعل	قياسي	سمراء ،و بيضاء.

وبعض هذه الأوزان سماعي محدود الاستعمال ،وبعضها لسهولة استعماله يستعمل في الدارجة مثل فعلان فنقول أنا فرحان و تعبان.

وجملة الأوزان المستعملة في صياغة الصفة المشبهة اثنا عشر وزنامنها القياسي المُطَّرد والسماعي الذي لا يطرَّد، وهذه الكثرة في أوزان الصفة المشبهة تدل على مدى حاجة المتكلم إليها في التعبير، فهيَّأت له اللغة مجموعة من الصيغ الصرفية الوظيفية ليأخذ ما يحتاج إليه من الصفات المشبهة من أي فعل ثلاثي مجرّد يريد ، ولما كثرت الحاجة إلى الصفة المشبَّهة كثرت أوزانها تبعا لتلك الحاجة و " من المعروف أن صوغ أوزان الصفة المشبهة إنما يكون من الثلاثي ومن غيرالثلاثي في جزئها القياسي ، و هي غالبا تأتي من الفعل اللازم وقد تكون على وزني اسم الفاعل واسم المفعول إذا أريد الثبات في جزئها السماعي ،وإذن هي ذات جانبين منها ما هو سماعي وأبنيتها هي اثنا عشر بناء ." [126] ص 100 و حاجة المتكلم تتناسب مع مرونة اللغة وشجاعتها فيستطيع أن يستعمل أوزان اسم الفاعل للدلالة على الصفة المشبهة ، وهو ما نبه إليه أحمد الحملاوي بقوله: " و يطَّرد قياسها من غير الثلاثي على زنة اسم الفاعل إذا أريد به الثبوت كمعتدل القامة و منطلق اللسان،كما أنها قد تحوَّل في الثلاثي إلى زنة فاعل إذا أريد بها التجدد و الحدوث نحوزيد شَاجع أمسٍ وشارف غدا،و حاسن وجهه لاستعمال الأغذية الجيدة والنظافة مثلا ." [19] ص 100 لكن هذه الصيغ اللفظية على وزن فاعل المشتقة من الفعل الثلاثي المُجرَّد المضموم العين لم تسمع ولا يمكن افتراض جوازها بالقياس فشاجع و شارف وحاسن وشجيع [126] ص 202 مرفوضة في الاستعمال لأنها تخالف القياس ، ولم يرد ولم يطرد فيها سماع .

و اللغة لها نظامها المطرد و لا يمكن أن تنمو اللغة بالقرارات التي تخالف أوضاع اللغة العامة، فقد أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قرارا يقول " يجاز صوغ اسم الفاعل على وزن فاعل من كل فعل ثلاثي متصرف من أبوابه عامة بقصد الحدوث فلا يجوزمثل ثوب أدكن. " [127][] ص 452 وهذا القرار يقتضي أنه " يمكن تحويل الصفة المشبهة إلى اسم فاعل على وزن فاعل للدلالة على الحدوث و التجدد فنحو هو حسن الوجه إذا أريد منه الدلالة على الحدوث قيل هو حاسن، وفي نحو هو جزعٌ يقال هو جازع، وقد ذهب بعض العلماء إلى أن هذا التحويل قياسي من كل فعل ثلاثي سواء كان على فعَل أو فعِل أو فعُل فيقال هوطامع وجابن و جاشع و جازل. " [126] ص 345 واستدلوا على هذا الجواز بما ورد استعماله في القرآن الكريم في قوله تعالى: " فلعلك تاركٌ بعضَ ما يُوحَى إليك و ضائقٌ به صدرُك. " [1] هود: 12 ولا يخفى وجه الإعجاز وبلاغة الاستعمال القرآني في مخالفة المألوف ، ولكن مثل هذه الألفاظ غير مستعمل في الكلام ، وإن أجاز القياس وجودها في اللغة فليس كل كلمة يصلح ورودها في كل الصيغ الصرفية فمثلا لا يستعمل اسم الفاعل من جاء و يفضل الاستعمال العدول عنه إلى صياغة اسم الفاعل من الفعل أتى ، كما فضل في الأفعال ترك استعمال الماضي في الفعل ودَع و وذر دون المضارع و الأمر.

ولعلنا نميل إلى القول أن كثرة الصيغ الصرفية للصفة المشبهة إنما هو بسبب كثرة اللهجات وهي في أغلبها لا تستعمل كلها في بيئة واحدة و " نخلص من خلال عرض لبعض أنماط الصفة المشبهة وصيغها إلى أن صيغة اسم الفاعل قد تتحول إلى الصفة المشبهة مع الاحتفاظ بدلالتها على اسم الفاعل ، وإن عدَّها اللغويون صفة مشبهة كما في ميِّت وميْت ، و هاتان الصيغتان مستخدمتان. ونحسب أن صيغة مَيِّت بالتشديد هي الأكثر شيوعاً واستعمالا، إذ عدَّها بعضهم الأصل، إذا علمنا أن المقاطع القصيرة المغلقة مستحسنة في العربية أكثر من المفتوحة. وقد عرضنا كيف أثَّرت اللهجات في تعدُّد صيغ الصفة المشبهة كما في صيغة فعِل الهذلية التي تستعمل بدلاً من فعَل وبدلا من فعِلْ ونحسب أن هذه الصيغ جميعاً مستعملة بنفس الدرجة واستعملت صيغة فعِل الهذلية بدلاً من فُعال وفَعال وكانت صيغة فعيل الهذلية بدلاً من هاتين الصيغتين الموضوعتين بأنهما قليلتا الاستعمال بالقياس إلى فعيل، وصيغة فعلان التي مؤنثها فعلى فإن بنو أسد يصوغون مؤنثها على فعلانة وقد اعتبرنا ذلك الاستعمال عاميا أو لهجياً، أما فعلى فهو الاستخدام الفصيح، ومن الممكن أن نحكم أن الاستعمال اللهجي يعد محدود الشيوع بالقياس إلى الاستعمال اللغوي الفصيح. "[128] ص 82 ولكن يوجد اليوم من يستعمل صيغة فعلانة ويؤثرها على صيغة فعلى وبذلك تغطي الصيغة الجديدة بكثرة استعمالها الصيغة القديمة رغم أصالتها في الفصاحة، ولا يوجد ما ينفي فصاحة الصيغة الجديدة إلاّ اختيار القدامى لصيغة أخرى دونهاهي صيغة فعلى، واليوم يأتي الدور لفعلانة لتتصدر طليعة الاستعمال وتغيب صيغة فعلى، فيقال شبعانة ولا يقال شبعى ، ويقال ظمآنة ولا يقال ظمأى رغم أنف النحاة أيضا .

وابن جنِّي يقول في مثل هذه الحال : " وإن شذ الشيء في الاستعمال وقَوِيَ في القياس ، كان استعمال ما كثر استعماله أولى ، وإن لم ينتهِ قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله . " [15] ج1 ص 124 ويمكن أن يلغي الاستعمال الجديد المطَّرد القياس القديم الذي قلّ استعماله وتراجع تداوله بناء على رأي ابن جنِّي المعتمد في اللسانيات الحديثة ، خاصَّة وأن هذا الاستعمال لم ينحرف عن الميزان الصرفي ونظام اللغة الصوتي ، فما المانع من استعمال صيغة فعلانة في تأنيث فعلان بدلا من فعلى وقد ورد السماع بذلك عن (بنو أسد) ؟

3.4.1. تقارض الصيغ بين صفة الفاعل والصفة المشبهة

إن صفة الفاعلية " تصاغ على وزن فاعل من كل فعل ثلاثي متصرف للدلالة على الحدوث والوصف على رنة فاعل للدلالة على اسم الفاعل من ثلاثة أبواب:
الباب الأول: من فَعَل (بفتحتين) سواء كان متعديا أم لازما وذلك نحو ضربه فهو ضارب وقتله فهو قاتل، وذهب به فهو ذاهب وجلس عنده فهو جالس ، وفاعل هو القياس في هذا الباب.
الباب الثاني: فَعِل(بفتح الفاء وكسر العين) إذا كان متعديا كأمنه فهو آمن، وشربه فهو شارب، أما إذا كان فعلاً لازما فمجيء اسم الفاعل منه على فاعل قليل كسلم فهو سالم وأثم فهو آثم، وذلك لأن قياس الوصف من فعل اللازم أن أن يكون على فعل في الأعراض أو افعل في الألوان و الخلق، أو فعلان في الامتلاء وحرارة الباطن نحو فرح فهو فرح وأشر فهو أشر، وخضر فهو أخضر، وعور فهو عور، وشبع فهو شبعان وعطش فهو عطشان.
الباب الثالث: فَعُل (بفتح الفاء وضم العين) ومجيء فاعل منه قليل " [127] ص 232

إن صيغة فاعل تطرد في الفعل الثلاثي المجرد المفتوح العين المتعدي واللازم. ولكنها في الثلاثي المجرد المضموم العين أو المكسور العين فهي قليلة خاضعة للسماع، أما ما كان على وزن فعِل بكسر العين فإن اسم الفاعل منه سماعي قليل وتصاغ منه الصفة المشبهة، وأما ما كان على وزن فعل فيأتي منه اسم فاعل عند التداخل اللغوي لما كان له لغتان يقول ابن خاوليه: " ليس في كلام العرب فعُل فهو فاعل إلاّ حرفان، فره الحمار فهو فاره، وعقرت المرأة فهي عاقر، فأما طهر فهو طاهر وحمض فهو حامض، ومثُل فهو ماثل، فبخلاف ذلك يقال حمض أيضاً وطهر ومثل. " [38] ص 232 ومجيء اسم الفاعل على وزن فاعل لم يكن من فعل بضم العين ، وإنما كان من اللغة الأخرى وهي فعل بفتح العين.

ينبغي الإشارة إلى التقارب بين الصفة المشبهة واسم الفاعل فلا فرق بينهما إلاّ أن اسم الفاعل يدل على الحدث المؤقت والصفة المشبهة تدل على الحدث المستمر، ولكن هذا الفرق دقيق لا يكاد يتفطن له إلاّ أرباب اللغة، ولهذا يستعمل في الكلام اسم الفاعل بصيغ الصفة المشبهة كما تستعمل الصفة المشبهة بصيغ اسم الفاعل ، يقول ابن خالويه في حالة من هذه الحالات " ليس في كلام العرب فاعل وجمعه فعلاء إلاّ شاعر وشعراء. وإنما جاز أن يجمع شاعر على شعراء وفعلاء جمع فعيل لا فاعل لأن من العرب من يقول شعر الرجل إذا قال شعرا على فعيل فتجنبوا ذلك لئلا يلتبس بشعير، ثم أتوا بالجمع على ذلك الأصل وهذا دقيق جداً فاعرفه لأني ما أعلم استخرجه أحد ، وعاقل وعقلاء وصالح وصلحاء ، وأما علماء فليس جمعاً لعالم ولكنهم قالوا رجل عالم وعليم وعلاّمة فعلماء جمع عليم. " [38] ص 114
هذا هو القياس غير المستعمل وما يجب أن يكون ، غير أننا في الاستعمال نجمع عالم على علماء كما نجمع شاعر على شعراء.

وتبدو عملية استعمال الصيغ الصرفية بالنسبة لاسم الفاعل عملية استبدالاية يتم فيها الانتقال إلى صيغ الصفة المشبهة أمنا للبس، وعدولاً إلى الأقوى لأن صيغ الصفة المشبهة أقوى في الدلالة على الصفة من صيغ اسم الفاعل، وذلك لأن صيغة اسم الفاعل لها دلالات فريدة تتميز بها بين الصيغ كما يقول الدكتور عبد الحميد هنداوي: " ويرجع ذلك في رأيي إلى ما يميز هذه الصيغة من جمعها بين سمات كل من الاسم والفعل معاً، ففي التقسيم القديم للنحاة لأقسام الكلم نجد أن البصريين يصنّفونها في قسم الأسماء بينما يصنفه الكوفيون في قسم الأفعال حيث يقسمون الفعل إلى ماض ومضارع ودائم ويعنون بالدائم صفة اسم الفاعل، الأمر الذي جعل ذلك مثار جدل كبير في الدراسات اللغوية القديمة وبلغ غايته في الدراسات

الحديثة والمعاصرة ، حيث اعترضت العديد من الدراسات على هذا التصنيف، فالبعض يجعلها من قبيل الأفعال والبعض يخصها باسم خاص بها وبنظائرها كاسم المفعول والصفة المشبهة وأمثلة المبالغة ، فيميز ذلك كله بمصطلح الصفة، وقد ترتب على ذلك الطبيعة المزدوجة لاسم الفاعل أن صار مشتركا بين الدلالة على الثبوت من جهة النظر إليه كاسم في مقابل الفعل الدال على التجدد(...) وأما إذا نظرنا إلى اسم الفاعل من جهة ما يتضمنه من الفعلية وجريانه مجرى الفعل ، خاصة إذا ما قورن بدلالة الصفة المشبهة التي تدل على الثبات واللزوم أكثر وبصورة صارمة لا اختلاف بينهما.. فحينئذ تظهر له دلالته الفعلية وهي دلالته على الحدوث والتجدد. " [56] ص 221 لكن علاقة اسم الفاعل بالفعل ليست مجرد علاقة اشتقاقية فهي علاقة مضارعة شكلية ، فهو دائماً وأبدا على وزن فعله المضارع وهو ما يصرح به الزمخشري بقوله: " اسم الفاعل هو ما يجري على يفعل من فعله كضارب ومكرم ومنطلق ومستخرج ومدحرج ، ويعمل عمل الفعل في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار كقولك زيد ضارب غلامه عمرا، وهو عمرا مكرم، وهو ضارب زيد وعمرا أي وضارب عمرا. " [73] ص 289 وليس كل فعل ثلاثي يصاغ منه اسم الفاعل على وزن فاعل ، ولا كل فعل ثلاثي تصاغ منه الصفة المشبهة بفعل أو فعيل ، وفي هذه الحالة تتعاون الصيغ الصرفية فتؤدي صيغة فاعل معنى الصفة المشبهة كما رأينا في شاعروعالم، وتؤدي صيغة فعل أو فعيل معنى اسم الفاعل.

أما الأفعال التي تتوفر فيها إمكانية الصوغ القياسي وفق وزن اسم الفاعل وأوزان الصفة المشبهة فإن كل صيغة تؤدي معناها الوظيفي وتستقل به. و لاتستعار صيغة الفاعل مثلا لتؤدي معنى الصفة المشبهة، ولهذا يرى الفراء أن استخدام صيغة فعيل وفعِل يكون للصفات الملازمة، وفاعل للصفات المؤقتة ويقول في قوله تعالى: " وإنكم بعد ذلك لميِّتون . " [1] المؤمنون: 15 ما نصه: " تقرأ لميتون ولمائتون وميتون أكثر، والعرب تقول لمن لم يمت إنك ميِّت عن قليل ومائت، و لا يقولون للميت الذي قد مات هذا مائت، إنما يقال في الاستقبال ولا يجاوز به الاستقبال، وكذلك يقال هذا سيد قومه اليوم فإذا أخبرت أنّه يكون سيدهم عن قليل قلت هذا سائد قومه عن قليل وسيّد، وكذلك الطمع تقول هو طامع فيما قبلك غداً، فإذا وصفته بالطمع قلت هو طمِع ، وكذلك الشريف تقول: إنه لشريف قومه، وهو شارف عن قليل وهذا الباب كله في العربية على ما وصفت لك. " [129] ص 246

5.1. الصيغ الصرفية المطردة لصفة المفعول

1 .5 .1. صفة المفعول مصطلحا ومفهوما

ما قيل عن الصفات السابقة يقال عن صفة المفعول إذ اعتبرت نوعاً من أنواع الأسماء المشتقة من الفعل المبني للمجهول في الدراسات اللغوية وقلما تم الالتفات إليها باعتبارها صفة من الصفات ويؤكد ذلك التعاريف التي وردت في كتب النحو لهذا النوع من الصفة يقول الحملاوي مثلا: " وهو ما اشتق من مصدر المبني للمجهول لمن وقع عليه الفعل، وهو من الثلاثي على زنة مفعول كمنصور وموعود ومقول ومبيع ومرعي وموقي ومطوي، أصل ما عدا الأولين مقوول ومبيوع ومرعوب وموقوي ومطووي كما سيأتي في باب الاعتلال، وقد يكون على وزن فعيل كقتيل وجريح وقد يجيء مفعول مراداً به المصدر، كقولهم ليس لفلان معقول وما عنده معلوم أي عقل وعلم. وأما من غير الثلاثي فيكون كاسم فاعله ولكن بفتح ما قبل الآخر نحو مكرّم ومعظم ومستعان. " [19] ص 96 و يبدو عدم الدقة واضحاً في ضبط تعريف صحيح لصفة المفعول في قول الحملاوي حين يرى أن هذه الصفة مشتقة من مصدر الفعل المبني للمجهول فمصدر الفعل واحد دائماً أبداً سواء بني

للمعلوم أو بني للمجهول ، ولكن الخلاف القديم في أصل الاشتقاق هو الذي أربكه فهو يعتقد أن الصفات مشتقة من المصدر، ولكنه يلاحظ أن صفة المفعول لها صلة وثيقة بالفعل المبني للمجهول وخاصة مضارعه ، ولم يستطع القول أن المفعول مشتق من الفعل المبني للمجهول فيقع في التناقض.

ولكن بعض العلماء يذكر صراحة أن المفعول مشتق من الفعل المبني للمجهول ، يقول البدر العيني " هو اسم مشتق من يفعل لمن وقع عليه الفعل وصيغته من الثلاثي على وزن مفعول نحو مضروب وهو مشتق من يضرب لمناسبة بينهما فأدخل الميم مقام الزائد لتعذر حروف العلّة فصار مضرب ثم فتح الميم حتى لا يلتبس بمفعول باب الافتعال فصار مضرب ثم ضمّ الرّاء حتى لا يلتبس بالموضع فصار مضرُب ثم أشبع الضمّة لعدم مفعل في كلامهم بغير التاء فصار مضروب وغيرّ مفعول الثلاثي دون مفعول سائر الأفعال. " [107] ص 135 وهذه الإجراءات التحويلية بالحذف والتعويض في صيغة الفعل المضارع المبني للمجهول لصياغة المفعول إجراءات افتراضية ليست إلاّ من أجل التمرين والتعليم، ومما يوسِّع اختلاف العلماء في صياغة صفة المفعول أن الجرجاني لا يرى وجوب صياغة اسم المفعول من الفعل المبني للمجهول ، بل يراه يصاغ من الفعل المتعدي فحسب بقوله: " إن ما كان متعديا من هذه الأفعال اشتق منه للمفعول اسم وهو مثال واحد كقولك عمرو مضروب من ضرب زيدٌ عمروا ، ومفعول من فعل ، ومعلوم من علم، ولا يختلف اسم المفعول كما اختلف اسم الفاعل. " [130] ص 123 أي لا تختلف صيغةُ الصرفية من الثلاثي المجرد كما اختلفت الصيغ الصرفية من الثلاثي المجرد لاسم الفاعل.

ومهما يكن اختلاف النظر في صياغة صفة المفعول من المصدر أو من الفعل المضارع المبني للمجهول أو من الفعل المتعدي فإن هذه الصفة كغيرها من الصفات تدل على الحدث والذات المتصفة بالحدث، ويختلف اسم المفعول عن المفعول في " أن اسم المفعول ما وقع عليه الفعل بالقوة ، والمفعول ما وقع عليه الفعل بالفعل. " [107] ص 136 فاسم المفعول أو صفة المفعول وحدة لغوية مبنية على صيغة صرفية هي مفعول من الثلاثي المجرد ، وبحذف حرف المضارعة وتعويضه بميم مضمومة وفتح ما قبل الأخير في غيره ولذلك استحق أن يسمى ما وقع عليه الفعل بالقوة.

2.5.1. صفة المفعول في غير المتعدي

وتستعمل الصيغ الصرفية لاشتقاق اسم المفعول وصفته في الفعل غير المتعدي باستخدام الوصلات يقول الجرجاني: " فإن كان الفعل غير متعد نحو ذهب لم يشتق منه اسم المفعول لأنّه لم يقع بشيء كما يقع المتعدي الذي هو نحو ضرب، فإذا وصلت به حرف جر كقولك فرحت بكذا، وذهبت بزيد، وغضبت على عمرو اشتق منه حينئذ اسم مفعول ولزمه تلك الحروف، قد تعلق به كما ترى الحرف الذي كان مع الفعل، وكما تقول غضبت على زيد. ولم يجز غضبت زيداً، كذلك قلت زيد مغضوب عليه ولم يجز زيد مغضوب. " [130] ص 123 فالصيغة الصرفية تحتاج إلى فعل يقع من الفاعل على مفعول، فإن لم يقع على مفعول فعلى شيء ما ، إما أن يكون مكاناً للفعل أو زماناً للفعل يقع فيه، أو وسيلة للفعل يتم بها ، أو أي شيء من متعلقات الفعل حتى تتحقق في الفعل صفة المفعولية، لأن صفة المفعولية متنوعة فعندنا المفعول به، والمفعول معه ، والمفعول فيه، والمفعول لأجله، وكل فعل تعلقت به إحدى المفاعيل جاز صياغة صفة المفعول منه بواسطة الصيغة الصرفية المطردة الملائمة له يقول أحمد الحملاوي: " ولا يصاغ اسم المفعول من اللازم إلاّ مع الظرف أو الجار والمجرور أو المصدر بالشروط المتقدمة في المبني للمجهول، فيقال في اسم المفعول من الفعل اللازم دخل مدخول فيها أي الدار، ومدخول بها أي المرأة ، ونحو ذلك. "[19] ص 96 وكذلك الأفعال الناقصة إذا وصلت بحروف الجر أو بالظروف جاز أن يصاغ منها اسم المفعول.

و لكن الطاقة أو القوة التصريفية الموجودة في صفة المفعول المشتقة من غير الفعل المتعدي محدودة وتبقى مجمّدة في وزنها وصيغتها الصرفية لا تؤنث ولا تثنى ولا تجمع، يقول الجرجاني: " وإذا أردت اثنين أو جماعة أو مؤنثاً لم تغيّر بذلك هذا الاسم ، ولكن يفيد التثنية والجمع والتأنيث في الضمير الكائن بعد حروف الجر، تقول الزيدان مغضوب عليهما، والزيدون مغضوب عليهم، و هند مغضوب عليها، وعلى ذلك قوله تعالى:[غير المغضوب عليهم] ولم يقل المغضوبين كما قلت مضروب ومضروبان ومضروبون ومضروبة ومضروبتان ومضروبات، لأن هذه الصيغ متعدية بنفسها لا تحتاج إلى حرف الجر."[130] ص 124 فصفة المفعولية كامنة في الفعل وليس في صيغة مفعول، فلما كان الفعل قاصراً ولم يتعد بنفسه أي كان لازماً، فإنه عندما تشتق منه صفة المفعول فإنها لا تدخل في الجدول التصريفي ولا في الجدول الإلصاقي كغيرها من الصفات.

3.5.1. الصيغ الصرفية المطردة لصفة المفعول

يتضمن الميزان الصرفي الصيغ الصرفية المطردة لصفة المفعول، فهي إذا كانت من الثلاثي المجرد على وزن مفعول قياساً مطرداً فإنها في غير الثلاثي المجرد أي في المزيد الثلاثي وفي الرباعي المجرد والمزيد تكون على وزن المضارع بتعويض حرف المضارعة بميم مضمومة وفتح ما قبل الحرف الأخير، غير أن هذه الأوزان القياسية ليست كلها مطردة في الاستعمال لأن صفة المفعول ينبغي أن تشتق من الفعل المتعدّي، ولذلك فإن الأفعال التي تدل على المطاوعة أو الغرائز أو العيوب بصيغها الصرفية أو بأفعالها لا تصاغ منها صفة المفعول يقول محمد صادق محمد: " واعلم أن هناك شوارد عن هذه القواعد وهي محبوب ومجنون ومحموم ومزكوم ومسلول، في أحبه و أجنّه وأزكمه وأسلّه ، و لو جاءت على القاعدة لقيل مسل و مزكم وهكذا."[117] ص 77

4.5.1. الأوزان السماعية لصفة المفعول

تتعاون بعض الأوزان في أداء وظائف مختلفة في بناء الكلمات ، حيث نجد استعمالات لأوزان غير قياسية في صياغة اسم المفعول ، كما نجدها في صياغة اسم الفاعل ، وترصد في الجدول التالي الأوزان السماعية لاسم المفعول

حدول رقم 51: الأوزان السماعية لاسم المفعول [117] ص 77

الوزن	معنى المفعولية
1.فعيل	وهو من أوزان الصفة المشبهة يأتي بمعنى مفعول نحو قتيل بمعنى مقتول، وجريح بمعنى مجروح.
2.فِعْل	بكسر الفاء وسكون العين، نحو ذِبح بمعنى مذبوح وطِعن بمعنى مطعون.
3.فَعَل	بفتح الفاء والعين، كالقنص، والسلب، والكرع.
4. فُعْل	بضم الفاء وسكون العين، كالخبز بمعنى المخبوز، ويقال شيء نكر أي منكر.
5.فُعْلة	بضم الفاء وسكون العين، كاللُّعْنة الذي يلعن كثيراً ، والسُّبة الذي يُسَبُّ كثيراً.
6.فعُول	بفتح الفاء كرسول بمعنى المرسل " وقد تأتي هذه الصيغة لمبالغة اسم المفعول نحو قولهم: ناقة ذلول وركوب." [67] ص 66 قال تعالى: [هو الذي جعل لكم الأرض ذلولا فامشوا في مناكبها"[1] الملك:15
7.فُعالة	بضم الفاء ، وتكون للقليل المفضول من الشيء الكثير، كالقلامة والنخالة والقصاصة والجُذاذة.
8.أفعولة	كالأضحوكة والألعوبة والأرجوزة والأطروحة والأضحية.

إنّ وجود مثل هذه الصيغ السماعية إلى جانب الصيغ الصرفية المطردة للدلالة على اسم المفعول يرجع إلى التوسع في اللغة لتمكين المتكلم من تلوين المعنى الواحد بمختلف الأشكال البنيوية " وقد ينوب عن المفعول من الثلاثي أوزان أخرى فمما ينوب عن مفعول فعيل مثل دهين بمعنى مدهون.. وكحيل بمعنى مكحول.. وجريح بمعنى مجروح .. وطريح بمعنى مطروح.. وطريد بمعنى مطرود .وأمثال هذه الصيغ في اللغة كثيرة جدا حتى قال بعض العلماء :إن اشتقاق فعيل بمعنى مفعول من الفعل الثلاثي قياسي . غير أن أكثر العلماء قالوا : إنه سماعي لا قياسي . "[125] ص 254 ويغلب على هذه الصيغ النائبة عن صيغة مفعول السماع، الخاضع لاختيارات العرب التي تميل إلى الإيجاز والذوق في اختيار الألفاظ، فكلمة جريح أبلغ وأوجز من مجروح، وعصير أجمل وأوجز من معصور.

6.1. الصيغة الصرفية المطردة للتفضيل

1 .6 .1. التفضيل مصطلحاً ومفهوماً

التفضيل من المعاني الوظيفية في قواعد التعبير تحتاج إليه كل الألسنة للدلالة على التفاوت الإيجابي أو السلبي بين مشتركين في صفة واحدة وله في اللغة العربية صيغة صرفية واحدة تسمى أفعل التفضيل أو اسم التفضيل وهي " وزن مصوغ من الفعل بشروط معينة للدلالة على شيئين اشتركا في صفة واحدة وزاد أحدهما في الاتصاف بها على الآخر، والأصل في صيغة التفضيل أن تكون على وزن أفعل للمذكر وفعلى للمؤنث."[59] ص 174 وقد استعملت صيغة التفضيل وصفة التفضيل بمصطلح الاسم فيقال اسم التفضيل، وهذا يدل على عدم التفريق المنهجي بين مفهوم الصفة ومفهوم الاسم يقول الأشموني: " أفعل التفضيل هو اسم لدخول علامات الاسم عليه، وهو ممتنع من الصرف للزوم الوصفية و وزن الفعل ، ولا ينصرف عن صيغة افعل إلاّ أنّ الهمزة حذفت في الأكثر من خير وشر لكثرة الاستعمال."[96] ح 3 ص 162 والصفة من عوارض الأسماء فكل صفة اسم وليس كل اسم صفة، وهو ما يؤكده الدكتور فخر الدين قباوة قائلا: " اسم التفضيل هو صفة تشتق من المصدر لتدل على زيادة صاحبها على غيره في أصل الفعل نحو أعجب، أكرم، أوسع، أيبس، أجود، أطيب..."[35] ص 62 ويجب ملاحظة أن لصيغة التفضيل الخصوصيات التالية:

1. هذه الصيغة هي من أوزان الفعل، ولهذا السبب عندما تستعمل في التفضيل تمتنع من الصرف أي لا تُنَوَّنُ كما لاُينَوَّنُ الفعل، ولا تدخل على آخرها الكسرة كما لا تدخل على الفعل ، ومثال ذلك في قوله تعالى: " أنا أكثر منك مالا."[1] الكهف: 34 فكلمة أكثر وشبيهاتها لا تُنَوَّنُ كما نوّنت خيرٌ وشرٌّ، لأن خيراً وشرًّا فقدتا وزن الفعل بسبب حذف همزتهما للتخفيف وهما غير ممنوعتين من التنوين.
2. هذا الوزن قد يفقد دلالته على التفضيل ويصبح دالاً على الصفة المشبهة إذا دلّ على وصف ذاتي من الزين أو الشين وعبّر به عن المحاسن أو العيوب أو الألوان ، مثل أحور وأعور واسمر ويكون مؤنثه على وزن فعلاء لا على وزن فعلى كما هو الشأن في مؤنث التفضيل، فمثل الكلمات التالية أسمر وأعرج و أبيض صفات مشبَّهة وإن جاءت على وزن أفعل فليست دالة على التفضيل ، لأن الوصف منها يكون على هذا الوزن.

2.6.1. التفضيل بين التذكير والتأنيث

يتردَّد في كتب الصرف أنَّ " الأصل في صيغة التفضيل أن تكون على وزن أفعل للمذكر وفعلى للمؤنث."[59] ص 174 مما يوهم أن صيغة أفعل لا تستعمل إلاّ في تفضيل المذكَّر، وصيغة فعلى تستعمل لتفضيل المؤنث، لكن هذا ليس معياراً مطَّرداً في كل الأحوال،

لأن اسم التفضيل " إذا تجرَّدَ من أل والإضافة فلابدَّ من إفراده وتذكيره في جميع أحواله، وأن تتصل به من الجارة جارة للمفضل تقول خالد أفضل من سعيد، وفاطمة أفضل من سعاد وهذان أفضل من هذا، وهاتان أفضل من هاتين، والمجاهدون أفضل من القاعدين والمتعلّمات أفضل من الجاهلات."[131] ج1 ص 174 ففي هذه الحالة تنتفي المطابقة تماماً، ويلزم اسم التفضيل وضعاً واحداً يتمثَّل في لزوم التذكير والإفراد مهما كانت أحوال المفضل والمفضل منه، لعلة وروده مجرداً من أل ومن الإضافة ، ولا يمكن في هذه الحالة استعمال صيغة فعلى في تفضيل المؤنث.

ونجد أن صيغة أفعل تستعمل في مثل هذا الوضع بمرونة كبيرة لتفضيل المذكر والمؤنث في وضع إفرادي تذكيري مطَّرد، لا تثنى صيغة أفعل ولا تجمع ولا تؤنث وهذا من الاقتصاد اللغوي، فالسياق اللغوي الذي ترد فيه صيغة التفضيل يؤثر تأثيراً مباشراً على وضعها " فإذا اقترن اسم التفضيل بأل امتنع وصله بمن و وجبت مطابقته لما قبله إفراداً وتثنية وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً ، تقول هو الأفضل وهي الفضلى وهما الأفضلان وهما الفضليان وهم الأفضلون وهن الفضليات."[131] ج 1 ص 139 فصيغة فُعلى لتفضيل المؤنث لا تستعمل إلاّ معرّفة بأل أو مضافة إلى المعرف بأل ،أما كلمة دنيا فإنها لكثرة استعمالها فقدت معنى التفضيل وبقيت تدلُّ على الوصف الذي لا تفضيل فيه، واعتبر العلماء استعمال فُعلى لتفضيل المؤنث نكرة من اللحن والخطإ قال الحريري: "ويقولون هذه كبرى وتلك صغرى فيستعملونهما نكرتين، وهما من قبيل ما لم تنكرّه العرب بحال. ولا نطقت به إلاّ معرّفاً حيثما وقع في الكلام والصواب أن يقال فيهما هذه الكبرى وتلك الصغرى أو هذه كبرى اللآلي، وتلك صغرى الجواري."[7] ص 42 واعتبر مصطفى الغلاييني أن استعمال فُعلى نكرة وغير مضافة استعمال فصيح وصحيح غير أنّه لا يدلُّ على التفضيل ويدلُّ على الوصف فحسب مثل دنيا ويمنى ويسرى وعسرى" لأن صغرى وكبرى هاهنا بمعنى صغيرة وكبيرة ، فهما عاريتان من التفضيل، فلا يجب فيهما الإفراد والتذكير بل يجوزان كما تجوز المطابقة وإن كان الأول هو الأفصح والأشهر."[131] ج1ص 142 أما إذا أريد التفضيل بصيغة فُعلى فلابدَّ من استعمالها وفقَ القياس المُطَّرد.

3.6.1. التفضيل مما لم يستوف الشروط

لا تتَّسِع صيغة التفضيل لاحتواء جميع الأفعال لأنها لا تتقبل غير الأفعال الثلاثية المجردة اللازمة ، ويبدو لأول وهلة أن العربية لا توسِّع لمستعمليها مجال صياغة اسم التفضيل إذ كثُرت في ذلك الشروط وضَيَّقت المجال ،حتى أن بعض الدارسين يقول متضايقاً: " منع التفضيل من كل ما يدل على لون تضييق لا داعي له، ولاسيما بعد ورود السماع به واشتداد الحاجة إلى القياس على ذلك الوارد بسبب ما كشف عنه العلم في عصرنا، و دلت عليه التجربة الصادقة من تعدد الدرجات في اللون الواحد، و في العاهة الواحدة وتفاوتها تفاوتا واسع المدى، أما القياس فإنما جوَّزناه في السواد والبياض لكونهما أصل الألوان، ومنهما يتركب سائر الألوان."[132] ص 333 لكن هذا التضييق تضييق منهجي لأن صيغة أفعل التفضيل، إنما هي لتفضيل الصفة المشبهة باسم الفاعل التي لا تصاغ إلا من الثلاثي المجرد كاسم التفضيل، أو لتفضيل اسم الفاعل المشتق من الفعل الثلاثي ، ولا يسمح بصياغته إلا من الفعل الثلاثي المستوفي الشروط، ولكن الواقع يؤكد أن اللغة العربية فتحت مجالاً للتفضيل في جميع الصفات حتى من الأفعال غير الثلاثية بطريقة أخرى فـ " إذا أردت التفضيل مما لم يستوف الشروط، فإن كان مما لا فعل له أو كان فعله زائداً على ثلاثة أحرف، أو كان الوصف منه على وزن أفعل أو كان ناقصاً جئت بمصدره منصوبا على التمييز بعد صيغة مستوفية للشروط."[133] ص137 وتكون الصيغة الصرفية المساعدة على التوصل إلى تفضيل ما لم يستوف الشروط هي أشد وأكثر وأقل وأحسن ويكون المصدر المنصوب بعدها

تمييزاً لأفعل التفضيل، وهو مصدر الفعل الذي لم يستوف الشروط لصياغة أفعل التفضيل منه.

7.1. التطور التاريخي في استعمال الصيغ الصرفية للصفات

إنّ المعاني والدلالات التي استقرأها العلماء للصفات ليست معياراً ثابتاً أو جامداً بل هي تتسم بالآنية، لأن التطور الدلالي يعتري الصيغة الصرفية من خلال الأمثلة اللفظية المقولبة فيها والتطور والتغير لا يمس الصيغة الصرفية في ذاتها، أي لا يمس النظام، وإنما يمس السطح اللغوي من خلال الاستعمال.

ويمكن الاستفادة من هذه التغيرات لإثبات التطور الدلالي للصيغ الصرفية حيث تكتسب دلالات جديدة لم تكن تعرفها من قبل، وذلك حسب ما تقتضيه حاجة المستعمل في كل عصر، وهذه الظاهرة قد لاحظها العلماء منذ القديم، يقول الدكتور محمود فهمي حجازي: " منذ أكثر من ألف عام سجل اللغوي الكسائي أن معاصريه يستخدمون وزن فعيل على غير استخدام الأقدمين له. فقد أصرّ الكسائي على أن الاستخدام الصحيح أن يقال امرأة جميل ، وليلة مطير، وعين كحيل ، وعجوز عقيم ، وذكر أن هذه الصفات تستخدم هكذا دون تاء للمؤنث ، ونقد قول معاصريه امرأة جميلة ، وليلة مطيره...إلخ، واليوم لا تقبل فتاة ذات حسن وجمال أن توصف بأنها فتاة جميل ."[106] ص 39 والاستعمال الأول أفصَح لأنّه استعمال العرب الأقحاح في عصور السماع والاحتجاج، لكن الاستعمال الثاني أقيس لأنه استعمال الذين تلقَّوا اللسان العربي بواسطة التمرين والتعليم .

وحتى الفصاحة في عصر السماع والاحتجاج كانت متفاوتة بين العرب ، فبعض القبائل كانت أفصح من بعض، ولغة قريش هي الفصحى أي الأفضل في الفصاحة مما لا ينفي احتمال ورود هذا الاستعمال الذي أنكره الكسائي هنا أو هناك، وهذا التغيير لم يطَّرد على صيغة فعيل في حد ذاتها التي لم يسمع الكسائي إلصاق تاء التأنيث بموزوناتها إلا عند معاصريه الذين بدأوا يخرجون عن القياس وينحرفون عن المعيار، ولكن العلماء بعد الكسائي قبلوا هذا الاستعمال الجديد، ورضوا بأن تلصق تاء التأنيث في موزونات صيغة فعيل في ما يقبل الاشتراك في الصفة بين المذكر والمؤنث ، ولا تلصق التاء بصيغة فعيل في الصفات الخاصة بالإناث فلا باس أن نقول امرأة جميلة ورجل جميل، وشجرة فصيرة ورجل قصير، ولكن ما لا يقبل مشاركة المذكر للمؤنث فيه من الصفات لا تلصق به تاء التأنيث سواء كان على صيغة فعيل أو غيرها.

ويضيف محمود فهمي حجازي قائلا: " وشبيه هذا ما سجله الحريري في كتابه درّة الغوّاص ، أن معاصريه كانوا يقولون امرأة شكورة وهذا في رأي الحريري خطأ لأن الاستخدام الأقدم كان يقضي بأن يقال امرأة شكور دون تاء، فما طبيعة التغيّر في الاستخدام الحادث آنذاك لقد أضيفت تاء التأنيث على صيغة خاصة بالمؤنث، وكانت تخلو منها، وهذا ما نلاحظه في كلمة الحال، فهي من المؤنث كانوا يقولون هذه الحال، ثم أحس القوم أن هذا المؤنث يحتاج علامة التأنيث، فقيل هذه الحالة، وعندئذ نجم شعور بأن هناك كلمتين الحال والحالة فميزوا بينهما بأن قيل هذا الحال وهذه الحالة، وهذا ما نلاحظه اليوم عند كثير من مستخدمي العربية."[106] ص 40 والتغير في الاستعمال اللغوي ذو بعدين اثنين اجتماعي ولساني .

فأما البعد الاجتماعي فيتمثل في الشعور بالحاجة إلى التغيير والتجديد ، وأما البعد اللساني فيكون بمرونة النظام، والصيغة الصرفية تتصف بالمرونة فهي تقبل الزيادات والإعلال والإبدال نزولاً عند حاجة المستعمل ، و ما رفض أن يقرَّه الكسائي والحريري

وأمثالهما هو التطور اللغوي، فهم يعتمدون على السماع ، والسماع مؤقت بزمان ومكان، ويرفضون السماع الجديد، أي يعتمدون على القديم، واللغة تتجدَّد . ولو اعتمدوا على السماع المطَّرد نفسه واعتبروه حجَّة ومعياراً ولم يحصروه في زمن محدَّد وبقعة معيَّنة لكانوا قد سبقوا الألسنيين المحدثين بألف سنة.

ماذا يعني عصر الاحتجاج وأنه قد انتهى ؟! .. أنه يعني ببساطة تجميد اللغة ، وهي كجميع الكائنات الحيَّة تزداد مع الزمن تطوُّراً أو تأخُّراً " وهناك تغيرات في وزن بعض الكلمات تصبح بعد شيوعها نمطاً جديداً، وقد لاحظ الكسائي بأن وزن فعلول بضم الفاء كان قد بدأ يتحوَّل في عصره إلى وزن فعلول بفتح الفاء، وهذا ما نلاحظه اليوم في كل اللهجات العربية فنحن لا نقول عصفور بضم العين بل عصفور بفتحها وكذلك بهلول وعنقود وعصفور وصعلوك ، وهكذا تحوّل هذا الوزن فاستقر في اللاوعي عند مستخدمي العربية ، وعندما أخذت الكلمة الأوروبية دكتور فسمعت كما لو كانت بوزن فعلول بضم الفاء، ولكن هذا الوزن كان قد اختفى من الاستخدام في مستوى اللهجات، ومن ثم يتحدث الريفيون وغيرهم عن الدكتور بفتح الدال وهكذا توضع الألفاظ الوافدة في الأنماط العربية المحلية."[106] ص 40 ولكن اللهجات على كل حال لا تقاس على الفصحى لأنها غير موصوفة نحوياً ولا صرفيا ولا تخضع لنظام الفصحى التي لها خصائصها الإفرادية والتركيبية، ولا يمكن الرجوع إلى العاميات للاستدلال على التطور في استعمال الصيغ، ولكل وطن عربي عاميته ولهجاته ففي مصر يقولون عصفور ودكتور بفتح الفاء،أمَّا عندنا في الجزائر فإنَّنا ننطق كلمتي عصفور ودكتور بضمِّ الفاء كما هو الأصل في استعمالهما الفصيح ، وكلام الدكتور محمود فهمي حجازي في هذا الشَّأن لا يمكن تعميمه أو القياس عليه .

ومن الظواهر الأسلوبية الملاحظة في الاستعمال اختيار حذف علامة التأنيث في محمولات الصيغة الصرفية لصفة الفاعل بهذا الوزن إذا اختصت بالمؤنث ، وفي بعض الصفات الأخرى الجارية مجراها، وهذا في الصفات التي لا حظ للمذكر فيها. وهذا من الاقتصاد اللغوي حين يلتبس هذا الوصف المؤنث المحذوف العلامة بالمذكر لأنه لا يشاركه فيه يقول ابن المؤدّب: " ما جاء على معيار فاعل والأنثى فاعلة بالهاء فرقا بين المذكر والمؤنث كقيلك رجل قائم وامرأة قائمة، فإذا كان الفعل مما يختص به المؤنث ولم يكن للمذكر فيه حظ، فهو بغير الهاء نحو الحائض والطامث والطالق وما أشبههن. فإن قال قائل لمَ لم تدخل العرب الهاء في هذه الأوصاف فقل لأنهم إنما أثبتوا الهاء في قائمة وقاعدة ليقع الفرق بين المذكر والمؤنث فلما قالوا امرأة حائض لم يحتاجوا إلى الفصل لأنه لاحظ فيه للذكر."[5] ص 79 وهذا لأن العرب اعتادت الإيجاز والاقتصاد في كلامها فلا تجيء بحرف زائد إلاّ لمعنى زائد ، وعلامة التأنيث وظيفتها الفصل بين المؤنث الذي تلحقه هذه العلامة والمذكر الذي يبقى غفلا منها، وهذا في الاستعمال الأفصح الذي يدرك الفروق باللَّمحة الدَّالَّة ولكنَّ الاستعمالَ الفصيحَ لا يوجب حذف علامة التأنيث وهي واردة حتى في الصفات الخاصة بالمؤنث يقول ابن المؤدب: " فإذا بني الدائم على المستقبل قيل هند حائضة، وجميل "طالقة" على معنى تحيض وتطلق قال الأعشى:

يا جارتي بيني فإنّك طالقه كذاك أمور الناس غادٍ وطارقه

وقال أبو حاتم السجستاني: حدثني الأصمعي قال: أنشدنيه أعرابي من شقّ اليمامة بغير هاء: بيني فإنك طالق ، جعله بيتاً غير مصرّع، وأراد إنك قد طلقت."[5] ص 82 فإذا كانت علامة التأنيث تحذف لاختصاص الوصف بالمؤنث فلا معنى في إلصاقها للدلالة على الاستقبال فتقول امرأة طالق سواء طلّقت أو سوف تُطلَّق، أما أن يكون طالق للمطلقة وطالقة لمن سوف تطلق فهذا تناقض مع الشرط السابق ، لأن هذه الصفة خاصة بالمؤنث لا يشاركها

فيها المذكر فكيف تحتاج إلى علامة التأنيث من أجل الفصل، وهو ما أنكره المبرد في قوله: " فأما قول بعض النحويين إنما تنزع الهاء من كل مؤنث لا يكون له مذكر فيحتاج إلى الفصل فليس بشيء، لأنك تقول رجل عاقر وامرأة عاقر، وناقة ضامر وبكر ضامر، وكذلك امرأة فتول ورجل فتول ، وامرأة معطاء ورجل معطاء، فهذا على ما وصفت لك."[120] ج 3 ص 164 فالمبرد ينفي أن يكون حذف علامة التأنيث من بعض الصفات علامة على اختصاصها بالمؤنَّث مما يرجِّح كون ذلك من قبيل الاختيار الأسلوبي، وليس لعلَّة اختصاص المؤنَّث بالوصف ،وأنّه يمكن إلصاق علامة التأنيث في هذه الأوصاف وحذفها، ولكن عرب اليوم يميلون إلى التدقيق والفصل في كل شيء ويبتعدون عن احتمال التأويل ويفضِّلون إلصاق علامة التأنيث بالوصف المؤنَّث سواء كان مختصًّا به أو غير مختصٍّ ، فيقولون امرأة طالقة ولا يقولون طالق، ويقولون حائضة وحاملة ولا يقولون حائض وحامل، وهذا اختيارهم وهو أقيس ولكن كلام العرب أفصح.

الفصل 2
الصيغ الصرفية المطردة للميميات

1.2. الميميات مصطلحاً ومفهوماً

ليس في لغة الصرف مصطلح منسوب إلى الميم غير المصدر الميمي ، والدكتور تمام حسان ذكر مصطلح الميميات واستعمله لجميع المشتقات المبدوءة بالميم الزائدة ، ولم يذكر ضمنها المصدر الميمي ولم يجعله منها رغم أنّه أوّل ما سمّي بالميمي، ويعرّف الميميات بقوله: " هي مجموعة من الأسماء ذات الصيغ المشتقة المبدوءة بالميم الزائدة ، وهي اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة ، ويمكن أن نطلق على هذه المجموعة اسماً يشملها وهو قسم الميميات ، وليس منها المصدر الميمي على الرغم من ابتدائه بالميم الزائدة، لأنه إن اقترب من هذه الثلاثة صيغة فإنه يتفق مع المصدر من جهة دلالته على ما يدل عليه المصدر، فإذا نظرنا إليه في ضوء تعدّدِ أبنية المصادر لم نجد صعوبة تحول دون عدّه واحداً من هذه الأبنية لا واحداً من الميميات . " [20] ص 91 ونحن ننظر إلى المصدر الميمي من جهة صيغته الصرفية لتبرير إدراجه ضمن الميميات حتى يسهل الوصول إلى جميع الصيغ الصرفية الاسمية المبدوءة بميم زائدة.

لكن هذه الميميات لا يدخل فيها اسم الفاعل ولا اسم المفعول مما جاوز الثلاثي ، لأن الميم فيهما محوّلة عن حرف المضارعة المحذوف ، ولا يدخل فيها كذلك صيغة المبالغة مِفْعال لأنها تندرج ضمن بقية صيغ المبالغة وهي غير مبدوءة بميم زائدة . والميم في كل الميميات صوت وظيفي تطريزي له دلالته الخاصة التي يشترك فيها مع العين.

وفي الميميات تزاد الميم في الصيغة الصرفية والوزن للانتقال من صيغة سابقة إلى الصيغة التي تبدأ بميم زائدة، وعلينا أن نفرق بين زيادة الميم في الفعل وتبقى ثابتة في كل الأسماء المتفرعة منه، وزيادة الميم الصرفية كزيادتها في اسم المفعول واسم الفاعل المشتقين من غير الثلاثي، ويمكننا تسمية الميم الزائدة في الفعل بالميم المعجمية لأنها تصبح حرفاً من حروف بناء الكلمة وأما الميم الزائدة في الصيغة الصرفية فيمكن تسميتها بالميم الصرفية ، وهذا ما لاحظه ابن يعيش فالميم أولاً: " لا تزاد في الأفعال إنما ذلك في الأسماء. " [115] ج 4 ص 34 وإذا نظرنا إلى هذه الأسماء التي تزاد فيها الميم وجدناها متفرعة عن أفعال ليس فيها ميم زائدة في بدايتها لأن الميم لا تزاد في أول الفعل ومشتقة منها ، ونحكم على هذه الميم بأنَّها صرفية وليست ميماً معجمية ، لأن الزيادة أصلها في الأفعال لا في الأسماء ، يقول ابن جني وهو يستدل على أن الزيادة بابها الأفعال " إن الفعل في الزوائد أقعد... ولأن الزوائد لا تتمكن وتكثر في الأسماء تمكنها في الأفعال. فكأن الزيادة إذا جاءت في الأسماء لا يعبأ بها لذلك. " [12] ص 59 لأن الزيادة التي تكون في الأسماء ولا أصل لها في الأفعال كزيادة الميم أولاً تعتبر زيادة صرفية لتغيير الصيغة.

2 .2. اسم الزمان واسم المكان

يشتركان في صيغة صرفية واحدة تكتسي الدلالة على الزمان أو المكان من خلال المادة المعجمية لا من خلال الوزن ،أي لا فرق بينهما في الوزن وهذا قد يوقع في اللبس من لا خبرة له بالفروق الدلالية بين الصيغ يقول الدكتور صبري المتولي: " لوحظ أن اللغة العربية المعاصرة تفضِّل استخدام لفظ زمن مضافا إلى المصدر المطلوب للتعبير عن ظرف الزمان الذي وقع فيه الحدث منعا لحدوث لبس بين اسم الزمان واسم المكان، إذ تتم صياغتهما في

التراث الصرفي بلفظ واحد. ومن الأمثلة في الواقع اللغوي المعاصر زمن الاستجابة، زمن التوصل، زمن الجمع، زمن السعي، ومن المعلوم أن أبنية اسم الزمان المعبرة عن هذه المعاني هي مستجاب ، متوصل ،مجمع ،مسعى وهي نفس أبنية اسم المكان وإنما يفرق بينهما السياق. " [92] ص 121 وبعضها هو نفس أبنية اسم المفعول أيضا مثل مستجاب ومستقبل وملتقى ومفترق كما سوف نرى .

و هذه الكلمات البديلة عن صيغة اسم الزمان التي فيها إضافة كلمة زمن إلى المصدر الذي يدل على الحدث هي كلمات مترجمة ترجمة نمطية عن اللغة الفرنسية أو الإنجليزية أو الألمانية التي لا تملك أية صيغة صرفية لاسم الزمان غير إضافة لفظ زمن إلى المصدر، وفي الصيغة الصرفية العربية اقتصاد يغني عن الإضافة واستعمال كلمتين، والعرب لم يكونوا يجدون أي لبس أو غموض في صيغة صرفية واحدة تدل مرة على اسم الزمان ومرة أخرى على اسم المكان ومرة ثالثة على اسم المفعول ، ومرة رابعة على المصدر الميمي. أمّا اسم المكان فإنه لا يضاف فيه كلمة مكان أو موضع إلى المصدر الدال على الحدث فلم يجد المعاصرون بدأ من استخدام الصيغة الصرفية كما يقول الدكتور صبري المتولي: " تلتزم العربية المعاصرة بقانون بناء اسم المكان كما جاء في علم الصرف ، حيث لا يقع أي لبس، بل يزداد المصطلح وضوحاً بقيد الوصف أو الإضافة ومن الأمثلة على ذلك محرك، مسار، مركم هو المكان الذي تتراكم أو تتجمع فيه النتائج المرحلية للعمليات المتتالية الحسابية أو المنطقية. " [92] ص 121 ولا ينبغي اعتقاد وجود أي لبس في اشتراك اسم المكان واسم الزمان واسم المفعول والمصدر الميمي في صيغة صرفية واحدة لأن الصيغة الصرفية تضمن بعض الدلالة وليس كل الدلالة، يقول مصطفى الغلاييني: " المصدر الميمي واسم المفعول واسما الزمان و المكان مما فوق الثلاثي المجرد شركاء في الوزن، ويفرّق بالقرينة فإذا قلت جئتك منسكب المطر فالمعنى جئتك وقت انسكابه ، وإن قلت انتظرك في مرتقى الجبل المعنى في المكان الذي يرتقى فيه إليه،وإذا قلت هذا الأمر منتظر فالمعنى أن الناس ينتظرونه فهو اسم مفعول،وإن قلت أعتقد معتقد السلف فمعتقد مصدر ميمي بمعنى الاعتقاد. " [131] ص 144وهذه الشراكة في الصيغة الصرفية تدل على الاختصار وتكثيف المعاني الوظيفية في الصيغة الصرفية الواحدة وهذه خِصِّيصة من خصائص اللغة العربية دون سواها.

يقول الدكتور فخر الدين قباوة: " تمتاز لغة القرآن الكريم باختصار شديد آخر هو حشد المعاني التعبيرية المختلفة في صورة إيقاعية واحدة. فالمشتق الواحد يجمع في طياته دلالات متعددة تنصَبُّ دفعة واحدة حين أدائه ، على هذا ترى أن ما يشتق من الأسماء يتضمَّن تعبيراً مركَّباً يغني عن عدّة ألفاظ ، أو عن توليد لفظ آخر مادته وصورته مخالفتان لما هو مشارك له في المعنى المعجمي. " [46] ص 92

هذه الصيغة الصرفية مشتركة بين اسم يدل على المكان وآخر يدل على الزمان ، ونظراً لأن لكل حدث زمانا و مكانا يقع التداخل الذي لا يفكه إلاّ السياق والقرينة يقول الجرجاني: " واسم زمان الحدث ومكانه يبنى على مَفْعَل بفتح الميم والعين من يفعُل بضم العين كـ: مقتل الحسين –رضي الله عنه- لزمان القتل ومكانه، وكذا من المعتل كالمثوى ، والمدعى ، والمقام ، وهذا للمصدر أيضاً ، وعلى مَفْعِل بكسر العين من يفعِل كمضرب، و كذا من المعتل الفاء كالموضع والموعد والموسم، وسُم ويوسُم بضمتين وبفتح العين في مضرب للضرب. " [16] ص 44

1.2.2. طرق صياغة اسمي الزمان والمكان

يصاغ اسما الزمان والمكان من الفعل ومن اسم الذات بصيغ صرفية ثلاثة مختلفة بحسب اختلاف البنية المورفولوجية للفعل كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم 52:كيفية صياغة اسمي الزمان والمكان

الصيغة الصرفية	الفعل الذي تُشتقُّ منه
مَفْعَل (بفتح الميم والعين وسكون الفاء)	من الثلاثي إذا كانت عينه في المضارع غير مكسورة. مثل: معهد. مقهى. مكتب. ملعب.
مفعِل (بفتح الميم وسكون الفاء وكسر العين)	من الثلاثي إذا كان صحيح اللام وعينه في المضارع مكسورة أو فاؤه حرف علة(مثال). مثل: منزل. موعد.
على وزن اسم المفعول	من غير الثلاثي منطلق. مستقبل. ملتقى.

وكثيراً ما يقع الخطأ واللحن في حركة عين اسمي الزمان والمكان فتنطق مكسورة في حين يكون الواجب فتحها، أو تنطق مفتوحة في حين يكون الواجب كسرها، مثل معقَل (بالفتح) ومعقِل(بالكسر) ، ومنبَت ومنبِت ، ومصرَف ومصرِف ،ومضرَب ومضرِب ،ومفرَق ومفرِق ، وغيرها من الأمثلة التي تجعل غير الضليع في اللسان العربي ضالعاً فيه ، وإن كانت بعض هذه الاستعمالات سماعية شائعة و لا تخضع للقياس يقول مصطفى الغلاييني: " وشذّت ألفاظ جاءت بالكسر مع أنها مبنية من مضموم العين في المضارع وذلك كالمطلِع والمغرِب والمشرِق والمسجد والمنسك والمنبت والمسقط والمفرِق والمرفق والمسكن ويجوز فيها الفتح على القياس والأول أفصح. " [131] ص 143 ويعلق عبد الله أمين على هذا الوضع في الاستعمال بقوله: "والفتح أقيس والكسر أفصح. " [125] ص 244 بمعنى أن كليهما صحيح ، وهذا يدخل في باب تعارض السماع والقياس وكلاهما أصل ، ويرى الجرجاني أن مثل هذه الأوضاع غير القياسية أوضاع شاذة وسماعية في قوله: "وشذ المسجِد والمسكِن والمنبِت والمفرِق والمسقِط بالكسر وقياسها الفتح ، لأنها من يفعُل بالضم، والمشرَق والمغرَب- بالفتح- شاذ لأنّهما قرئا بالكسر في القرآن. " [16] ص 45 والقرآن الكريم أول مصادر اللغة العربية ولولاه لاعتبر اللحن تطوراً لغوياً معيارياً، وبفضله حافظت اللغة العربية على صيغها الصرفية وأساليبها ونمطها.

2 .2 .2. استعمال صيغة اسمي الزمان و المكان

إن الصيغة الصرفية المطَّردة لاسم المكان هي مَفعَل أو مفعلة بفتح الميم والعين، و وردت ألفاظ سماعية لاسم المكان بتغيير طفيف في الصيغة الصرفية يتمثل في كسر العين مثل مسجد ومفرق ومطلع ومنبت وغيرها " على أن المتتبع للألفاظ السابقة في دواوين اللغة ومعجماتها يجد أنها تروى بالكسر مرّة وبالفتح أخرى، فالفتح يتوافق مع وجه القياس التصريفي ، أمّا الانحراف نحو الكسر فيشكل وجه الشذوذ ويظهر لي في تفسير هذه المسألة أنها محمولة على تحقيق أمن اللبس بين الدلالة الخاصة والدلالة العامة المطلقة ، وكأن العرب جنحت نحو الكسر في هذه الألفاظ لإصابة الدلالة الخاصة ، فقولهم البصرة مسقِط راسي والقياس مسقَط بالفتح انحراف نحو تحقيق أمن اللبس بين الدلالة الخاصة

مسقِط(بالكسر) والدلالة العامة مسقَط (بالفتح) على القياس ، لا يعقل أن تكون البصرة كلها موضعاً لولادته فلما أراد التخصيص قيل مسقِط بالكسر ولو أراد التعميم لقال مسقط بالفتح. " [134] ص 220 وهذا التعليل غير علمي ولا نستطيع قبوله لأن هذه الألفاظ السماعية لاسم المكان على وزن مفعِل بكسر العين لا تحمل دلالة عامة ولا دلالة خاصة ، وإنما تدل كلها على اسم مكان الحدث مثل منزل ومورد ومضرب " ومصدر كسر العين في اسمي الزمان والمكان حالها في المضارع فالمطرد في اسمي الزمان و المكان المشتقان من الفعل الذي تكون عين مضارعه مكسورة أن تكون عينها أيضاً مكسورة ، كما في منزل فـ (بناء مفعِل بكسر العين) مقيس في وزن فعل يفعِل (لكسر العين) من الصحيح اللام في اسم المكان ضرب يضرب فهو مضرب ، و وقف يقف فهو موقِف، وصرف يصرف فهو مصرف ، وفرّ يفر فهو مفِر، وجلس يجلس فهو مجلِس، وفي اسم الزمان نحو قدِم يقدِم فهو مقدِم الْحجَّاج ، و وعد يعد فهو موعِد الزهور. " [126] ص 246 فالصيغة الصرفية مفعِل بكسر العين في اسمي الزمان والمكان ليست شذوذاً عن القاعدة ولكنها تحويل في البنية السطحية يحدث باطراد في اسمي الزمان و المكان المشتقان من الفعل الذي تكون عينه في المضارع مكسورة.

3.2.2. استعمال أوزان صفة المفعول المزيدة لصياغة اسمي الزمان والمكان

وهذا يدخل في تقارض الصيغ الصرفية وتعاونها حيث " يشتق اسما الزمان والمكان من غير الثلاثي على مثال اسم مفعوله نحو مُكْرَم ، ومُدَحْرَج ، ومُنْطلَق ، ومُنقاد، ومُسْتَخْرَج ، كلها أسماء مفعولين وأزمنة وأمكنة. " [125] ص 246 وليس صحيحاً أنها كلها اسماء مفعولين، لأننا رأينا أن اسم المفعول لا يصاغ أبداً من الأفعال اللازمة أو أفعال المطاوعة أو الأفعال المبنية للمعلوم ، أما كلمة منقاد فتحتمل أن تكون اسم فاعل لا اسم مفعول .

وكلمة منطلق وكلمة منقاد على وزن منفعَل وهذا الوزن ليس من أوزان اسم المفعول ، إلاّ شكلاً أمّا استعماله فهو في صياغة اسمي الزمان والمكان مثل منطلق ومنتهى ، أما إذا عدِّي الفعل الذي يدل على المطاوعة بحروف الجر فيجوز أن يكون حينئذ وزن منفعل بضم الميم وفتح العين دالاً على المفعول أو الزمان أو المكان فنقول من هنا المنطلق في اسم المكان ، وغداً المنطلق في اسم الزمان ، والكريم هو المنطلق إليه في اسم المفعول ، وهذا من مرونة الميزان الصرفي الذي يسمح بتوظيف الأوزان لغير ما وضعت له في الأصل.

كما أن كلمة المكان هي على وزن مَفْعَل وهي اسم مكان وميمها من حروف الزيادة غير أنّه لما كثر استعمالها واحتيج إليها في الاشتقاق انتقلت ميمها من الزيادة إلى الأصالة يقول ابن سعيد المؤدب: " واعلم أن المكان ميمه زائدة، إلاّ أن العرب جعلتها كالأصلية في الاستفعال والتفعل والتفعيل والجمع ، فقالوا مكان وأمكنة ، وكان ينبغي في القياس أن يقال مكان ومكاون ، كما قالوا معاد ومعاود، وتمكَّن الرجل تمكّنا ، واستمكن استمكاناً، ومكّنت له تمكيناً ، وكان في الأصل تكوّن الرجل ، واستكان ، وكوّن ، غير أنّه لو قيل هكذا لتغير المعنى ولم يخرج عن توهّم المكان ، فأثبتوا الميم في الحدود الأربعة ، وإنما جاز لهم ذلك لأن المكان كثر اللفظ به واستعملت الألسن إياه فحكموا فيه بتأصيل الميم تارة وتزييلها تارة. " [5] ص 380 فمكانة على وزن فعالة مثل شجاعة وكرامة و استمكن على وزن استفعل والفعل المجرد مَكَن غير مستعمل ولكنهم استعملوه مزيدا ً و ولدوا له صيغاً إفرادية مزيدة وذلك لزيادة المعاني اشتقاقاً من اسم المكان فانتقلت الميم من وضعية الزيادة فيه إلى وضعية الأصالة في الأفعال المشتقة منها والصفات المتعلقة بها.

3.2 . الصيغ الصرفية المطردة لآلة الحدث

1.3.2. اسم الآلة مصطلحاً ومفهوماً

إذا كان الفعل يدل على الحدث وزمنه، والمصدر يدل على الحدث في صورته التجريدية، فإن آلة الحدث أو ما يعالج به الفعل تحظى في اللسان العربي بصيغ صرفية تُمَكّنُ من اشتقاق مصطلحات وأسماء لما لا يتناهى من الآلات ، لأن الإنسان يحتاج للارتفاق في حياته إلى كمية كبيرة من الآلات والأدوات، وفي اللسان العربي قابلية للاستجابة اللغوية لهذه الحاجة بتوفير ثلاث صيغ صرفية كافية لإنتاج ما يحتاج إليه من أسماء الآلة ، وهي دائماً في الاستعداد للاستعمال كلما دعت الضرورة واقتضى الأمر.

واسم الآلة من المشتقات المتعلقة بالفعل " لأنّه اسم مشتق من مصدر الفعل الثلاثي المجرد المتصرف المتعدِّي للدلالة على الآلة التي يكون بها الفعل." [35] ص 174 ويعرِّف الحملاوي اسم الآلة بقوله: " هو اسم مصوغ من مصدر ثلاثي لما وقع الفعل بواسطته ، وله ثلاثة أوزان مِفعَال ومِفعَل ومِفعلة بكسر الميم فيها ، مفتاح ومنشار ومقراض ، ومخلب ومبرد ومشرط ، ومكنسة ومقرعة ومصفاة، وقيل إن الوزن الأخير فرع ما قبله." [19] ص 112 ولاسم الآلة سمة صرفية إذ تطَّرد فيه علامة تميِّزه ، وهي الميم الزائدة المكسورة في أوله ، " اسم الآلة اسم مبدوء بميم زائدة للدلالة على ما حصل الفعل بواسطته ." [11] ص 290 ومفهوم الآلة مفهوم واسع يشمل الأدوات والأجهزة والوسائل التي يتم الفعل والعمل بواسطتها، فالمكنسة اسم آلة وإن لم تكن مكنسة كهربائية لأن مفهوم الآلة عند القدامى وتصورهم لها يختلف عن مفهومنا وتصورنا لها لأنه قد تم الاصطلاح على تسمية هذا النوع من المشتقات باسم الآلة قبل الثورة الصناعية بآلاتها التي عوضت اليد العاملة واحتلت في حياتنا مكانة عالية. وعلى العموم " يطلق اسم الآلة على الأداة التي يعالج بها." [67] ص 125 ونظرا لهذا المفهوم الواسع للآلة دخل في الصيغ الصرفية المطَّردة لاسم الآلة كثير من الوحدات المعجمية التي تدل على الأدوات والوسائل والأجهزة مثل مسمار ومشجب ومصطبة ومقلمة وغيرها يقول أحمد محمد الشيخ: " اسم الآلة اسم مصوغ للدلالة على ما حصل الفعل بواسطته ، إذ الآلة هي التي يعالج بها الشيء أو يفعل بشرط أن يكون هذا الاسم المصوغ أوله ميم زائدة ، ولا يصاغ إلاّ من الفعل الثلاثي المجرد." [126] ص 212 إن مفهوم مصطلح الآلة يشمل الآلات والأجهزة والأدوات والوسائل المادية المختلفة ولهذا فإن " التفريق اللغوي الدقيق بين مصطلحات: الآلة والأداة والجهاز، لا يعد ميسوراً في واقع الاستعمال اللغوي للعربية، وأحسب أن فتح الباب بين هذه المفاهيم صرفيا سيكون أسهل على الناس. إذ لا يلزمون بأوزان محددة لكل مفهوم بعد تمييزه عن الآخر وهذا هو الواقع الذي يمليه الاستعمال، فقد يأتي على الوزن الصرفي الواحد ما يمكن أن نعده آلة أو أداة أو جهازاً. "[135] ص 6 ويتبين لنا مما سبق:

أولا: إن مفهوم الآلة مفهوم واسع لا يقصد به الآلة الميكانيكية أو الكهربائية بل يشمل كل الوسائل والأدوات والأجهزة التي يتم الفعل بواسطتها.

ثانيا: تبين بالاستقراء أن الآلة بهذا المفهوم الواسع هي وسيلة مادية حسية ملموسة ولهذا أضاف الزمخشري قيداً دقيقاً في تحديد مفهوم اسم الآلة بقوله: " اسم الآلة هو اسم ما يعالج به وينقل. " [73] ص 307 حيث لاحظ في حده وجوب كونه من المنقولات أي من الأشياء المادية.

ثالثا : إن أوزان الآلة القياسية ينبغي أن تبدأ بميم مكسورة كحيز صوتي يتحقق في الوزن الحامل واللفظ المحمول يقول سيبويه: " وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن وذلك نحو قولِك محلب ومنجل ومكسحة ومسلة والمصفى والمخرز والمخيط وقد يجيء على مفعال نحو مقراض ومفتاح ومصباح. " [10] ج 4 ص 209

2.3.2. الصيغ الصرفية المطردة لاسم الآلة

ضبط النحاة القدامى الصيغ الصرفية القياسية لاسم الآلة ، وحددوها في ثلاث صيغ صرفية فقط هي مِفْعَل، ومِفْعَلة ومِفْعال ولعلها ترجع في الأصل إلى صيغتين فقط للتقارب بين صيغة مِفْعَل ومِفْعَلة والثانية تدل على التأنيث ، وإنّما ذكروا مفعلة مع مفعل للدلالة على أن مفعال لا تؤنث بل تأتي دائماً في هذا الوضع ولا تدخل عليها تاء التأنيث كمفعل وهو ما أشار إليه الحملاوي في كتابه شذا العرف في فن الصرف. ويعتبر الإيقاع الصوتي بتغيير حركة واحدة مع الإبقاء على الوزن و هو من عوامل تنويع وظيفة الوزن وإعطائه صيغة صرفية جديدة دون مجهود بنيوي يذكر، وهذا ما لاحظه الصرفيون وعلقوا عليه بقولهم: "المَفعَلُ للموضع، و المِفعَلَ للآلة، والفَعْلةُ للمرّة والفِعْلة للحالة." [107] ص 143 ومن ثم دلّت الميم المكسورة الزائدة في الصيغتين معاً الصرفية والإفرادية دلالة سيميائية على الآلة أو الجهاز أو الأداة التي يعالج بها الفعل.

ولا يصاغ اسم الآلة القياسي على صيغة من صيغه الصرفية الثلاثة المطردة إلاّ من الفعل الثلاثي المتعدي " أي يصاغ من الفِعل الثلاثي دون غيره لبناء الآلة التي يعمل بها ذلك الفعل الثلاثي اسم ميمي إما على وزن مفعل بكسر الميم مذكراً كالمحلب والمبرد ، أو مؤنثا كالمسرجة والمروحة... أو مفعال فقط كالمصباح والمفتاح." [76] ص 180 وهذه الظاهرة اللغوية العجيبة جديرة أن تقف عندها وقفة تأمل وتساؤل، لماذا لا يصاغ اسم الآلة إلاّ من الفعل الثلاثي رغم أن الاستعمال والتطور اللغوي يدلان على إمكان استحداث صيغ صرفية أخرى مطَّردة للآلة ، والحق يقال أن حصر اشتقاق الآلة من الفعل الثلاثي المجرد يجعل الأفعال الثلاثية المزيدة والرباعية المجردة والمزيدة دون إمكانية اشتقاق اسم الآلة منها مع وجود آلات تعالج بها كسائر الأفعال، وفي الاستعمال اللغوي الحديث أسماء مولدة للآلة من الفعل الرباعي واسم الآلة " قد يصاغ من الرباعي الجامد على وزن فِعلال نحو غربال درباس سِربال تِلفاز." [35] ص 174 وذكر سيبويه وزن فعلال وقال أنه يستعمل في الأسماء والصفات فمن الأسماء مثلا جلباب ومن الصفات مثلا شملال .[11] ص 101

ومما تجدر الإشارة إليه ما ذكرناه سابقا في أن الميزان الصرفي يمتلك رصيداً احتياطيا من الأوزان يمكن توظيف بعضها في المعاني المطردة كاسم الآلة ومن بينها وزن فعلال الذي أصبح يستعمل في اشتقاق اسم الآلة من الرباعي عندما تدعو الحاجة إلى اشتقاق اسم الآلة من الرباعي مثل كلمة تلفاز، و وزن فعلال يشبه وزن مفعال فلهما نفس الوزن الإيقاعي والصرفي مما يجعلهما يؤديان وظيفة واحدة في الدلالة على الآلة ، واحتفظت فعلال بالفاء المكسورة بدل الميم المكسورة في مفعال لأن فعلال مختصة بحمل اسم الآلة في الفعل الرباعي ، ولا يعد وزن فعلال مثل وزن مفعال الذي هو صيغة صرفية مطردة لصياغة اسم الآلة ، أما فعلال فهو قليل الاستعمال ويدرج ضمن الأوزان السماعية لاشتقاق اسم الآلة من الفعل الرباعي.

جدول رقم53:الصيغ الصرفية المطردة لاسم الآلة

الصيغة الصرفية	التشكيل الصوتي
مِفْعَل	بكسر الميم وسكون الفاء وفتح العين ، مثل مبرد ومنجل ومقص.
مِفْعَال	بكسر الميم وسكون الفاء وزيادة ألف بين العين واللام ، مثل مفتاح ومعراج ومصفاة ومقلاة.
مِفْعَلَة	بكسر الميم وسكون الفاء وزيادة تاء التأنيث المربوطة بعد اللام ، مثل مكنسة ومحفظة ومظلة.

وإذا نظرنا إلى صيغتي مِفعل ومِفعلة وجدناهما قريبتين من صيغتي اسمي المكان والزمان لا تختلفان عنهما إلاّ بصوت الميم المكسور فيهما والمفتوح في صيغتي اسمي المكان والزمان " ومن الواضح أن أكثر صيغ اسم الآلة القياسية تميزاً عن اسمي الزمان والمكان هي مفعال، فمفعل تعتمد على المخالفة في الصائت القصير الذي يلي الميم إن كان كسراً فمِفعل للآلة، وإن كان فتحاً فللزمان و المكان، وأما مفعال فهي صيغة متطورة، إذ تعتمد في آلية التفريق بين الزمان والمكان من جهة ، والآلة من جهة أخرى بزيادة كمية الصائت، وبذا قد تكون مفعال وزناً مولداً عن مفعل وهو أشد تمييزاً لاسم الآلة من مفعل التي تعتمد على المخالفة بين الكسر والفتح فقط، ولكن مفعال كانت بنية تحتية تحمل فوقها اسم الآلة وصيغة المبالغة وهما وظيفتان دلاليتان يسهل إدراك الجامع بينهما، فكلتاهما تدلّ على حدوث الشيء من محدثه سواءً أكان شخصاً أم آلة، أم سوى ذلك وكلتاهما تدل على كثرة معاودة الفاعل لفعله." [135] ص 43 فصيغة مفعال تندرج في إطار الاشتراك الصيغي ، فإذا جاءت وصفا لذات دلّت على المبالغة ، مثل منوام معطاء ، أمّا إذا دلّت على الأدوات والأجهزة والوسائل المادّية التي يعمل بها فهي عندئذ اسم آلة .

4.2. المصدر الميمي

1.4.2. المصدر الميمي مصطلحاً ومفهوما

إن المصدر الميمي لون من ألوان استعمال المصدر الصريح و " هو اسم على معنى المصدر الصريح مبدوء بميم زائدة نحو مرحباً بمقدمِكم أي بقدومكم. ويعنى به ما يدل على معنى مجرد وليس في آخره ياء مشدّدة بعدها تاء تأنيث مربوطة نحو مطلب، مضيعة، مجلبة، والمعنى طلب، ضياع، جلب. مثلا النوم مجلبة للكسل ومضيعة للعمل إذا كثر، وهو قياسي يلازم الإفراد. " [99] ص 414 والعلماء القدامى منذ سيبويه [10] ج 2 ص 246 لم يعطوا مفهوماً دقيقاً للمصدر الميمي ، ولم يبيِّنوا وظيفته، واعتبروا أن معناه كمعنى المصدر الصريح، واعتنوا فقط بأنّه مبدوء بميم زائدة وطريقة صياغته من الثلاثي ومن غير الثلاثي، وذكروا أن الميم تزاد في الأسماء أولاً، كما تزاد الهمزة في الأفعال أولاً، والسبب في زيادة الميم أولاً أن مخرجها من أول المخارج يقول ابن يعيش وهو يشرح كلام الزمخشري: " أمر الميم في الزيادة كأمر الهمزة سواء ... والجامع بينهما أن الهمزة من أوّل مخارج الحلق، مما يلي الصدر والميم من الشفتين، وهو أوّل المخارج من الطرف الآخر، فجعلت زيادتها أوّلا ليناسب مخرجهما موقع زيادتهما ، ولا تزاد في الأفعال إنما ذلك في الأسماء ." [115] ج 4 ص 311 وذكر ابن يعيش الأمثلة عن أنواع الأسماء المبدوءة بالميم ومنها المصدر الميمي دون تفريق دلالي أو وظيفي بينه وبين المصادر الأخرى ، وما زال هذا المفهوم يتكرر حتى في المراجع الصرفية الحديثة يقول عبده الراجحي: " المصدر الميمي هو مصدر يدل على ما يدلّ عليه المصدر العادي غير أنّه يبدأ بميم زائدة. " [136] ص 72 غير أنّ هذا يتعارض مع مباديء النظام اللغوي في اللسان العربي، وأهمها الاقتصاد وزيادة الحروف لزيادة المعاني فإن الحرف لا يزاد عبثاً وإلاّ كان زواله أولى من زيادته ، فكلمة مأكل ومشرب وملبس مثلا وإن كانت مصدراً ميمياً فلا تحمل معنى واحداً مع المصدر الصريح.

ولم يخصص الحملاوي للمصدر الميمي غير بضعة اسطرفي كتابه شذا العرف في فن الصرف ، وعرّفه تعريفاً سطحيا بقوله: "عندهم مصدر يقال له المصدر الميمي لكونه مبدوءًا بميم زائدة." [19] ص 92 وهذا الأسلوب تلميح إلى أنّه غير مقتنع بمصدرية هذا النوع من المصادر المحضة، فكأنه بالنسبة إليه ليس بمصدر أو أنّه لا يخالف المصدر الصريح إلاّ من الناحية الشكلية كما يقول الدكتور فخر الدين قباوة:" المصدر الميمي هو اسم

يدل على الحدث وأوّله ميم زائدة ، وليس على وزن مفاعلة نحو مذهب، معشق، مغفرة، مساءة، محيا، مردّ وهو كالمصدر الأصلي في معناه واستعماله ولا يخالفه إلاّ في صورته اللفظية.[35] ص 145 ولا نطمئن لهذا القول. لأن المخالفة في الصورة اللفظية تدل على المخالفة في الصورة المعنوية.

ويقرر الدكتور أسعد محمد علي قلق المصادر الثلاثية في اللغة العربية لأن أكثرها سماعي لا يطرد في بابه، ويستثني من ذلك المصدر الميمي الموسوم بمحاولة الاطراد حيث يقول: " وحتى تعرى القواعد من الاضطراب الواقع ، لابد من تصنيف المصادر إلى نوعين:

أ) مصادر متعيّنة في المصدرية.

ب) مصادر معنوية أي تابعة للمعنى .

ونرجّح زيادة على ذلك أن المصدر الميمي كان أشبه بمحاولة من العربي لطرده في الثلاثي على وجه مطلق كما هو الحال في المزيدات." [101] ص 116 أي أن المصدر الميمي و لو كان بزيادة ميم على المصدر الصريح الثلاثي السماعي فإنه يصبح قياسيا مطرداً كما هو في المزيد، و نحن نعلم أن القياس في اللغة لا يكون إلاّ فيما يحمل معنى مطرداً في الصيغة التي يقاس عليها، و هو من المصادر المعنوية التي لا تدل على مجرد الحدث، لأننا أضفنا إلى المصدر الصريح مقطعاً جديداً يغيِّر نظامه المقطعي الأول وهذه الميم الزائدة يقع النبر عليها فلا شك أن الدلالة تتغير والمصدر الميمي يكتسب دلالة جديدة ، والرأي الصحيح ما رآه الدكتور فاصل صالح السامرائي في قوله: " والنحاة يرون أن معنى المصدر الميمي لا يختلف عن المصادر الأخرى ، غير أن الذي يبدو لي أنّ هذا المصدر لا يطابق المصدر الآخر في المعنى تماماً ، وإلاّ فما اختلفت صيغته، فالمصير مثلا لا يطابق الصيرورة ، والمرجع لا يطابق الرجوع أو الرجع ، والمفر ليس معناه الفرار تماماً، والمساق لا يطابق السوق. إنّ المصدر الميمي في الغالب يحمل معه عنصر الذات، بخلاف المصدر غير الميمي فإنّه حدث مجرّد من كلّ شيء فقوله تعالى: [إليَّ المصير](الحج 48) لا يطابق إليَّ الصيرورة... فالمصدر غير الميمي حدث غير مُتَلَبِّس بشيء آخر، أما المصدر الميمي فإنّه مصدر مُتَلَبِّس بذات في الغالب ." [67] ص 34 وينبغي لذلك التفريق المنهجي بين المصدر الدال على الحدث المجرد الذي يصلح أن يكون حالاً وبين المصدر المُتَلَبِّس بالذات الذي لا يصلح أن يَرِدَ حالاً.

2.4.2. الصيغ الصرفية المطردة للمصدر الميمي

إن صياغة المصدر الميمي تعتمد في الغالب على السماع فلا يمكن أن نصوغ من كل الأفعال مصدراً ميمياً إلاّ فيما يحتمله السماع أو فيما وقع به السماع ويسمح به القياس والسياق معاً بسبب تداخل صياغته مع صياغة اسماء وظيفية أخرى .

جدول رقم54:كيفية صياغة المصدر الميمي

الفعل	المصدر الميمي
من الفعل الثلاثي المجرد	1. على وزن مَفْعَل(بفتح الميم والعين وتسكين الفاء) مثل: مسد، مقام، ومعاش،معيشة ، ومطلب، ومبحث.
	2. على وزن مفعِل (بفتح الميم وتسكين الفاء وكسر العين) يصاغ من المثال الواوي مثل موعِد، وموضع، ومورد، موقف ومن فعَل يفعِل المكسور العين في المضارع مثل: مجلِس.
مما زاد على الثلاثي	يصاغ المصدر الميمي على وزن اسم مفعوله إطلاقا أي بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وفتح العين. مثل: مُدخَل، ومخرج، وممسى، ومستقبل، ومفتتح، ومنقلب.

3.4.2. استعمال المصدر الميمي

لا ينتبه كثير من مستعملي المصدر الميمي إلى خصوصيته الخلافية التي تميزه عن غيره من الوحدات الإفرادية، فالمصدر الميمي لا يأتي في الجملة حالاً ولا مفعولاً لأجله: " ثم الملاحظ أنّ العرب لا تتوسع في استعمال المصادر الميمية ما تتوسعه في المصادر الأخرى، فإنها أي العرب لا توقع المصدر الميمي حالا في الغالب فهي تقول اقبل زحفا ولا تقول اقبل مزحفا ، وجاء سعيا ولا تقول جاء مسعى، وتقول جاء طوعاً ولا تقول جاء مطاعاً ، فإنها تفرِّق بينهما في الاستعمال، و كذلك يبدو لك الأمر في المفعول له فإن الكثير فيه أن لا يكون ميميا، تقول فعلت هذا رأفة بك ولا تقول مرأفا بك، وتقول قتله خشية الوشاية عليه، ولا تقول مخشى الوشاية. فدلّ ذلك على أن هذين المصدرين متغايران وليسا متطابقين والله أعلم." [67] ص 77 وذلك لأن المفعول لأجله والمفعول المطلق والحال كلها تأتي مصادر مجردة عن الذات، ولا يصلح معها المصدر الميمي الذي يحوّل المصدر المجرد إلى مصدر محسوس، أي ينقله من المعنى التجريدي المطلق إلى المعنى الفيزيائي المعين والمحدد ، ولا يمكن أن يبقى مطلقاً كما كان في المصدر الصريح ، فالمصدر الصريح يدل على معنى عام و المصدر الميمي يدل على معنى خاص ، قال الله تعالى فيمن يؤتى كتابه بيمينه: " فهو في عيشة راضية. " [1] الحاقة: 21 ولم يقل في معيشة راضية كما قالها في شأن المعرض عن ذكر الله، قال الله تعالى: " ومن أعرض عن ذكري فإنّ له معيشة ضنكا ونحشره يوم القيامة أعمى. "[1] طه: 124 لأن المعيشة في الدنيا مهما طالت ومهما كانت فهي قصيرة يختمها الموت ، أما يوم القيامة فهي عيشة دائمة وخالدة ، وليست مجرَّد معيشة محدَّدة ومحدودة . وفي هذا بيانٌ للفرق بين المصدر الصريح عيش وعيشة، والمصدر الميمي مغيشة ومعاش .

وقد استعمل القرآن الكريم كثيراً من المصادر الميمية بدلا من المصادر الصريحة في مواطن عديدة ، كما استعملها الحديث النبوي الشريف ، وفي هذا دلالة على القيمة التعبيرية الخاصة بالمصدر الميمي.

ومن الظواهر الصوتية المتعلّقة بالمصدر الميمي إدخال تاء التأنيث عليه لما في التأنيث من معاني الليونة والخفة يقول مصطفى الغلاييني: " وقد يبنى منه على وزن مَفعَلة بفتح

العين كمذهبة ومفسدة وموردة، ومقالة ومساءة ومحالة ومهابة ومهانة ومسعاة ومنجاة ومرضاة ومغزاة. " [131] ص 124 ولو استقصينا المصدر الميمي وبحثنا عن بلاغته في الاستعمال لتوصلنا إلى نتائج تؤكد لنا خصوصية هذا النوع من المصادر الذي لم يوله الدارسون العناية اللائقة به.

4.4.2. ميم المصدر الميمي

حاول الدكتور جبر ضوميط تحليل الميم الزائدة في المصدر الميمي من أجل استنباط المعنى الوظيفي الذي تؤديه بزيادتها ويرى أنّ هذه " الصيغة معلومة عند السريان ويسمّونها بالمصدر الفعلي لأنّها تعمل عندهم عمل الفعل دون ما سواها مما يسمّى بالمصدر الاسمي، وهذه الصيغة مركبة من ما الموصولة والفعل، نحو محدَث فإنها على الأرجح مركبة من ما حدث أي ما الموصولة والفعل ومؤدّاها الذي حدث . " [102] ص 165 وفي هذا التحليل يتميز المصدر الميمي بدلالته على الزمن ضمنياً لأن ما حدث أو الذي حدث يدل على حجز الحدث في حيز زمني هو الزمن الماضي " وهو نفس المعنى المراد بالمصدر في سائر الأفعال اللازمة فاستعملوها من ثمّ مرادفة له ، حتى إذا أُلِفَت عمَّمُوها في جميع الأفعال اللازمة والمتعدية، وتركوا الإشباع من المقطعين فصارت الصيغة كما تعلم، ثم لا يخفى أن المركّب من ما الموصولة والفعل المتعدي يؤدي معنى اسم الآلة نحو مشراط أو مشرط من ما شراط أي الذي شرط ، لكن ميّزت هذه من المصدر الميمي بكسر الميم وإبقاء الإشباع تارة أو إلحاق آخر الصيغة بتاء التأنيث أخرى." [102] ص 165 فالمصدر الميمي يعتبر من الأسماء المركّبة، ولا تخفى علاقة الميم بالمصدر التي تشبه إلى حد كبير علاقة الصلة بالموصول، وهذا التأويل ما زال محتاجاً إلى التحليل لإثباته أو نفيه لكنه يؤيد أن لا زيادة بلا معنى.

5.4.2. الدلالة الإيحائية في المصدر الميمي

يشترك المصدر الميمي مع اسمي الزمان و المكان في صيغة صرفية واحدة ، مما يجعله يتماهى معهما ويؤكد هذا القرار الذي صدر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة في الجلسة السابعة من جلسات المؤتمر في الدورة السادسة والأربعين ونص القرار على أنه "يجوز أن يجيء اسما الزمان والمكان والمصدر الميمي من الفعل الثلاثي الأجوف اليائي على مفعل بالفتح ، فيقال مثلا المسار لمعنى السير أو مكانه أو زمانه، وكذلك طار مطاراً، والآن مطاره، وهنالك المطار. " [127] ص 407 وإنما صدر هذا القرار لتوسيع مجال الصياغة أكثر فأكثر لأن المسار كلمة مولدة جديدة والمصدر الميمي القياسي هو المسير الذي يدل على السير الذي حدث.وبفضل هذه الكلمة المولدة أصبح للفعل سار مصدران ميميان دعت إلى وجود الثاني منهما الحاجة العملية فالمسير مصدر ميمي يدل على السير الحسي و لا يقوى على التعبير عن السير المعنوي فلا يقال المسير المهني أو المسير العلمي أو المسير الرياضي أو المسير السياسي ، فجاءت كلمة مسار كمصدر ميمي ثان ليسدَّ هذا الفراغ المعجمي وليدل هذه الدلالة الإيحائية ، فالمسار غير المسير، فيقال المسار المهني ، والمسار العلمي ،والمسار الرياضي ، والمسار السياسي .

واشتراك المصدر الميمي مع اسمي الزمان و المكان في صيغة صرفية واحدة يعطي للسياق و للبلاغة في الخطاب دور تحديد المقصود من وراء هذه الصيغة المستعملة ، وهذه الظاهرة اللغوية تسمى بالمشترك الصيغي حيث تكون الصيغة الصرفية الواحدة صالحة لأداء عدة وظائف. يقول الدكتور عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي: " تلك الظاهرة من الكثرة بحيث تكاد تمثل ظاهرة أسلوبية يتميز بها التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة في القرآن الكريم خاصة، إن هذه الظاهرة من أوضح البراهين الدالة على الإعجاز البياني لكتاب الله

المعجز، فمن أمثلتها قوله تعالى: [وقل رب أنزلني منزلا مباركا وأنت غير المنزلين] (المؤمنون 29) عبّرت الآية بصيغة مفعل في منزلا وهذه الصيغة صالحة لكي تكون اسم مفعول من الفعل أنزل ومصدراً منه واسم مكان." [56] ص 136 وظاهرة الاشتراك الصيغي منتشرة بشكل ملحوظ في القرآن الكريم وتوحي بعدة دلالات لا يعرف المقصود منها إلاّ الله والراسخون في العلم.

الفصل 3
صيغ صرفية وظيفية مطَّردة

هذا النوع من الصيغ الصرفية لا يدخل ضمن المشتقات ، ولكنه يؤدي إلى تحويلات صرفية تعبيرية ودلالية مختلفة، ونظراً لطبيعتها الوظيفية والدلالية المطردة جمعناها في فصل خاص تكملة للبحث ، وهي بعض الصيغ الصرفية للمصادر، وصيغتا التعجب ،وصيغ التصغير .

1.3 . صيغ المصادر الوظيفية

ليس المقصود في هذا المبحث المصدر العادي التجريدي البسيط الذي يدل على مجرّد الحدث ولا يحمل دلالة أخرى معه في صيغته المجرّدة، ولا يزيد على ما تدل عليه حروف الزيادة في صيغته المزيدة والذي عرفه عبد القاهر الجرجاني بقوله: " المصدر ما دلّ على حدث لا غير، ويسمّى حدثا وحدثانا واسم معنى ." [16] ص 34 وهذا المصدر الذي يدل على مجرد الحدث مجرّداً من الزمن هو كالمادة الأولية للاشتقاق " فقولنا الضرب مصدر تتولّد منه الأشياء التسعة وهو أصل الاشتقاق عند البصريين ، لأن مفهومه واحد ومفهوم الفعل متعدّد لدلالته على الحدث والزمان، والواحد قبل المتعدّد، وإذا كان أصلاً للأفعال يكون أصلا لمشتقاتها، أو لأنّه اسم والاسم مستغنٍ عن الفعل في الإفادة، وايضاً يقال له المصدر لأن هذه الأشياء تصدر عنه. " [107] ص 33

وهذا المصدر البسيط العادي لا اعتبار لوزنه السماعي أو القياسي.وهناك مصادر أخرى نوعية تأخذ خصوصيتها وتميزها من المعنى المطَّرد وهي تختلف اختلافاً واضحاً عن المصادر البسيطة ذات الوزن الساكن يقول الدكتور عبد القادر الفاسي الفهري:
" فالمصدر أساساً فعل بل جذر فعلي، يتم بناؤه حسب خصائصه في مستويات نحوية مختلفة عند اتصال هذا الجذر بلاصقة أو صيغة المصدر، ففي هذا التحليل يكون المصدر مشتقاً لا أصل ، وكذلك يكون الفعل المتصرف وأسماء الفاعلين والمفعولين ، إلاّ أن المصدر يختلف عن هذه المشتقات من جهة أن صيغه ليست صيغة واحدة ، ولا صيغاً محدودة العدد مثلما هو شأن الأفعال وأسماء الفاعلين والمفعولين ، بل إنّ له صوراً، ونحتاج إلى بحوث دلالية وصوايتة لتحديد الاطرادات الفرعية التي ترتبط بهذه الصور. " [114] ص 239 وهذا يؤكد أن بعض صيغ المصادر تعطي للمصادر دلالات جديدة لا توجد في المصادر الدالة على مجرد الحدث ، والتي اعتبرت مصدراً لاشتقاق الفعل بزيادة عنصر الزمن والصيغة في الفعل، فثمة أنواع من المصادر سنتعرض لها تعتبر مشتقة من الفعل لتعلقها به على وجه من وجوه التعلق ، وسمّاها الدكتور تمام حسان باسم الحدث واسم المعنى إذ يقول: "اسم الحدث وهو يصدق على المصدر، واسم المصدر، واسم المرة ، واسم الهيئة ، وهي جميعها ذات طابع واحد في دلالتها إما على الحدث ، أو عدده ، أو نوعه ، فهذه الأسماء الأربعة تدل على المصدرية وتدخل تحت عنوان اسم المعنى. " [20] ص 91

وتوظيف بعض أوزان المصادر وشحنها بالمعاني الوظيفية ينقلها إلى المجال القياسي لتوسيع اللغة وإثرائها بمصادر جديدة تحمل معاني مجردة ، ولذلك اعتبرت أوزاناً خاصة خصّصتها دلالتها على المعاني المطردة فيها، وهي كما يبينها الجدول التالي:

جدول رقم 55:الصيغ الصرفية الخاصة بالمصادر الوظيفية

الصيغة الصرفية	التشكيل الصوتي	المعنى الوظيفي	الأمثلة
فَعْلَة	فتح فسكون ففتح	اسم المرة	جلسة، ضحكة، وقفة.
فِعْلَة	كسر فسكون ففتح	اسم الهيئة	جلسة، مشية، ضحكة.
فِعَالَة	كسرففتح فمد ففتح	الدلالة على الحرفة والمهنة القياسيتان	حلاقة، طباخة، فلاحة، جراحة.
فِعَال	كسر ففتح فمد	الدلالة على الامتناع	صراع، قتال، عناد، سباق.
فَعَلان	فتح ففتح ففتح فمد	الدلالة على الاضطراب والحركة	هيجان،غليان، جريان.
فُعَال	ضم ففتح فمد	الدلالة على الداء والمرض	صداع، كساح، سعال.
فُعَال	ضم ففتح فمد	الدلالة على أصوات الحيوان أو الإنسان أو الطبيعة	نباح، صراخ، دعاء.
فعيل	فتح فكسر فمد	صوت طبيعي	زئير، صهيل، خرير.

1.1.3. الحرفة

للتعبير عن الحرف هناك صيغة صرفية مطردة هي فِعالة بكسر الفاء " فالغالب فيما دلّ على حرفة أن يكون على مثال فعالة بكسر أوله نحو زراعة وتجارة وحياكة، و ورد على مثال فَعْل بفتح فسكون نحو زرع وتجر وحوك. " [125] ص 218 لكن هذه موقوفة على السماع و المطَّرد ما ورد على صيغة فِعالة ، يقول الحملاوي:" أو على حرفة أو ولاية فقياس مصدره فِعالة بالكسر كتجر تجارة ، وعرف على القوم عرافة إذا عرف عليهم ، وسفر بينهم سفارة إذا أصلح." [19] ص 86 والحرف والولايات والمناصب والوظائف مما يستجد دائماً وتمس إليه الحاجة ويتسع مع اتساع الحضارة والعمران ، فقد يستحدث منها ما لم يكن معروفاً ولا موجوداً في القديم ، وتبقى الصيغة الصرفية فعالة تحافظ على نمطية اللسان العربي في صياغة مصادر قياسية في موضوع الحرف والمهن والوظائف.

وقد أصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة خلال الجلسة الخامسة والعشرين في الدورة الأولى قراراً ينص على أنّه " يصاغ للدلالة على الحرفة أو شبهها من أي باب من أبواب الثلاثي مصدر على وزن فِعالة بالكسر. " [127] ص 397 ويقول الدكتور خالد بن سعود بن فارس العصيمي معلقا على هذا القرار :" والقول بأنّ فِعالة مصدر مقيس للدلالة على الحرفة وما أشبهها صحيح من وجهتين، الأولى: أنه كثير في المسموع عن العرب إذ الغالب في الدلالة على هذا المعنى أن يجيء على هذه الصيغة الثانية .إن الحرف والصناعات متجددة لظهور مخترعات حديثة لها من يدبرها ويشرف عليها ويلابسها ،وحاجة الناس ماسّة إلى من يقوم بتلك الأعمال، ولابدّ من فتح باب ييسّر على أهل العربية التعبير عن طريقه للدلالة على هذه الحرف والصناعات كالحدادة والخراطة والحسابة والعمادة والسباكة. " [127] ص 398 وهذا الباب كان مفتوحا وسيبقى كذلك ولا يحتاج إلى مثل هذه القرارات التي لا تأتي بجديد يفيد ، و تميل إلى تحصيل الحاصل ، وإنما الحاجة ماسة إلى التطبيق فعندنا مهن وحرف ووظائف كثيرة أسماؤها العربية غير قياسية ، وكان ينبغي لهذه المجامع اللغوية أن تطرد لها منذ البداية كلمة قياسية مقولبة في صيغة فِعالة الصرفية المطردة .

كما ينبغي لهذه المجامع مناقشة المفاهيم القديمة لهذه المصطلحات لتوسيعها وتدقيقها، فهل صحيح أن صيغة فعالة تدل على الحرف والمهن والوظائف ؟ هل صحيح أن الزراعة والتجارة والإدارة والإنارة والضيافة والزيارة والإثارة ، وكل الكلمات التي وزنها فعالة تدل على الحرف والمهن والوظائف ؟ فلا نقاش في الصيغة الصرفية ولكن النقاش في معانيها واستعمالاتها .

2.1.3. الامتناع

الامتناع من المصطلحات التحوية المتردّدة في باب الشرط وأساليبه ، ولا يستعمل في الصرف إلا في المصادر الدالة على هذا المعنى بالصيغة المخصوصة و"الغالب فيما دلّ على امتناع أن يكون على مثال فِعال بكسر أوّله نحو إباء وشراد وجماح." [125] ص 218 .وقد دقق الإستراباذي وفصَّل معنى الامتناع الذي تضفيه صيغة فِعال على المصدر قائلا: "والغالب في الشِّراد والهياج وشبهه الفِعال ، كالفرار والشِّماس والنِّكاح ، والضِّراب والوِداق والطِّماح . والحِران شبه الشِّماس والشِّراد والحِماح .والجامع امتناعه ممّا يراد منه . " [85] ج 1 ص 153 فمعنى الامتناع في هذا المصدر الوظيفي وجود صعوبة ما ومقاومة ما تعسِّر وتصعِّب حدوثه ، وقد وردت مصادر سماعية كثيرة على صيغة فعال تدل على هذا المعنى مثل صراع ونزاع وقتال وسباق وخلاف وجدال وعراك .غير أنه ينبغي في استعمال هذا المصدر الإشارة إلى ما يلي :

أولا : إن معنى الامتناع هو الغالب في المصدر الذي يكون على هذه الصيغة الصرفية (فِعال) وليس هو المعنى الوحيد ، إذ قد وردت مصادر سماعية كثيرة على هذه الصيغة الصرفية ليس فيها دلالة على الامتناع منها لقاء وخطاب وعناق .

ثانيا : إن وزن فعال بكسر الفاء يستعمل كذلك في غير المصدر، يستعمل في الاسم المفرد مثل حصان وحمار، ويستعمل في الجمع مثل طباع وشعاب ، ويستعمل في الدلالة على وقت الحدث مثل حِصاد وقِطاف .

ثالثا :إن صياغة المصادر الدالة على الامتناع على وزن فِعال ليست قياسا مطّردا ولكنها تخضع للسماع ولما يصطلح عليه أهل الاختصاص .

3.1.3. الاضطراب والحركة

وهما معنيان ضد الجمود والسكون " والغالب فيما دلّ على اضطراب أن يكون على وزن فَعَلان بالتحريك نحو غليان وخفقان وجولان. و ورد على فعل بفتح فسكون نحو غلي وخفق وجول." [125] ص 218 فصيغة فَعَلان تسمح عند الحاجة بتوليد مصادر تدل على حركة الحدث ونشاطه وعدم سكونه مثل الجَوَلان الدالة على كثرة التجول ، والتيهان الدالة على استمرار التيه والضرب في الأرض على غير هدى ، زفي القرآن الكريم قوله تعالى:" وماهذه الحياة الدنيا إلا لهو ولعب ، وإن الدار الآخرة لهي الحيوان لو كانوا يعلمون." [1] العنكبوت: 64 فالمقصود بالحيوان في هذه الآية الحياة الدائمة المتحركة المتجددة ، وسميت الكائنات الحية المتحركة ومن بينها الإنسان بالحيوان ، فالإنسان حيوان عاقل.

4.1.3. الداء والمرض

له صيغة صرفية مطردة هي فُعال بصم الفاء " وفيما دلّ على داء أن يكون على مثال فُعال بضم أوّله نحو صداع وزكام وسعال ." [125] ص 218

5.1.3. الأصوات

و للدلالة على أصوات الإنسان أو الحيوان أو الأشياء الموجودة في الطبيعة صيغتان صرفيتان مطردتان هما فعيل وفعال بضم الفاء في الثانية ، يقول عبد الله أمين:" وفيما دلّ على صوت أن يكون على مثال فعيل بفتح أوّله وكسر ثانيه أو فُعال بضمِّ أوّله نحو زئير ونباح وعواء. و ورد على فَعْل بفتح فسكون ، نحو زأر من زأر الأسد زأراً وزئيراً إذا تردد صوته في جوفه ، ونحو نبح والفعل نبح كمنع وضرب نبحاً ونباحاً ونِباحاً ونبيحاً، ونحو عيٍّ من عوى الذئب والكلب يعوي عيا، وعُوَاء، وعَوَّة، وعويّة كلاهما نادر. " [125] ص 219 والمطرد في اشتقاق المصدر الدال على الصوت صيغتان صرفيتان هما فعال بضم الفاء وفعيل بفتحها .

ويشترط في استعمال هاتين الصيغتين للمصدر الدال على الصوت أن يشتق من الفعل الثلاثي المجرد (فعَل) بفتح العين ، ويشترط فيه كذلك أن يكون لازما ليعبَر به عن صوت الحدث في ذاته ، يقول أحمد الحملاوي في المصدذر الدال على الصوت : " فقياسه الفعال بالضم والفعيل كصرخ صراخا وعوى الكلب عواء ، وصهل الفرس صهيلا ونهق الحمار نهيقا وزأر الأسد زئيرا ." [19] ص 86 وأصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قرارا يقضي بجواز توليد المصدر الدال على الصوت من كل فعل لازم على وزن فعل بفتح العين إذا لم يرد في اللغة ، ونص القرار : "إذا لم يرد في اللغة مصدر (لفَعَل) اللازم المفتوح العين الدال على الصوت ، يجوز أن يصاغ له قياسا مصدر على وزن فعال أو فعيل . " [127] ص 388 ويكون هذا عندما تدعو الحاجة التعبيرية إلى إيجاد هذه المصادر الدالة على صوت .

وتعتبر الصيغتان الصرفيتان الموضوعتان لهذا المعنى طريقا للتوصل إلى صياغة هذا المصدر " والقول بأن فعيلا وفعالا مصدران مقيسان للدلالة على الصوت هو الصواب ، لكثرة الوارد منهما في الدلالة على هذا المعنى ، وأن الصوت أحد المعاني التي ينبغي أن يوجد له طريق للتعبير عنه . " [127] ص 38 لكن استعمال هذا الطريق في توليد المصادر غير المسموعة الدالة على الصوت لا يسمح بسلوكه لغير المتخصصين كالمجامع اللغوية والبلغاء من الأدباء والشعراء . وحتى في التمرين يصعب توليد المصدر الدال على الصوت ارتجالا من جميع الأفعال الثلاثية اللازمة التي على وزن فعل بفتح العين التي لم يسمع لها مثل هذا المصدر في اللغة . إن سلوك هذا الطريق صعب ، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة أصدر القرار ولم يعط نماذج تطبيقية له .

6.1.3.الألوان

للدلالة على الألوان يأتي المصدر على صيغة فُعلة بضم الفاء وتسكين العين يقول عبد الله أمين: " وفيما يدل على لون أن يكون المصدر على فُعلة بضم فسكون ففتح، ويكون فُعلةٌ على فَعِل بكسر غين الماضي وفتح عين المضارع، فقد قالوا أدِمَ يأدمُ أُدمة، وشهبَ يشهبُ، وقهبَ يقهبُ قُهبة وكَهبَ يكهبُ كُهبة، ومن العرب من ضم عين الفعل في الماضي والمضارع ما عدا قهب هذا معنى كلام سيبويه. وليس كل ما كان على مثال فُعلة من الألوان مصدرا، قد يكون اسماً للون ويكون مصدره على مثال آخر فالزرقة، والخضرة، والحمرة أسماء لهذه الألوان أما مصادرها فهي الزرق والخضر بفتحتين فيهما ، وفعلهما على مثال تعب، وليس للحمرة فعل ثلاثي إنما هو احمرّ واحمارّ على افعلّ وافعالّ وإن ذكَرت له بعض كتب الصرف الحديثة الفعل حَمِر." [127] ص 219 هذا في القياس غير مطرد ، ولكن المطرد في الاستعمال للدلالة على اللون صيغة افعلّ لبعض الألوان مثل ازرقّ وابْيضّ

واحمرّ واسودّ ، وتبقى كثير من الألوان بلا أفعال ولا مصادر في اللغة العربية مثل اللون الوردي، والخوخي ، والبرتقالي ، والبنفسجي ،و العسلي، والذهبي ، والفضّي ، والبنّي ، والقمحي، والأزرق السماوي ، والأزرق البحري ،والأزرق الليلي ، ولعل علة عدم صياغة أفعال ومصادر قياسية على صيغة فُعْلة لهذه الألوان كونها مستعارة من ألوان بعض الأشياء و الموجودات فتنسب إليها وتشتق منها ، فاللون العسلي من العسل ، واللون الرمادي من الرماد وهكذا .فالصيغة الصرفية لاتهيمن على جميع الألوان ، وهذا ما يجعل صياغتها في اللغة العربية يطبعها التنويع والتلوين فهناك الألوان المعبر بواسطة المصدر القياسي الدال على اللون ، وهناك الألوان المعبر عنها بياء النسبة ، وهناك الألوان المعبر عنها بالإضافة.

2.3. صيغتا التعجب

التعجب من المعاني المعبر عنها في جميع اللغات لحاجة الإنسان الفطرية إليه،وله في اللغة العربية أساليب متنوعة فيتم التعبير عنه بفعل التعجب ومشتقاته وببعض الألفاظ السماعية ، وله في الميزان الصرفي صيغتان صرفيتان مطردتان هما ما أفعَله وأفعل به. ولكن صيغة ما أفعله هي الأكثر استعمالاً وتداولا ، وهاتان الصيغتان الصرفيتان قد اطردتا في شكلهما التركيبي لأنهما جملتان قياسيتان لإنشاء التعجب.

وقد اتخذ هذا القياس النحوي شكل القياس الصرفي بتخصيص الصيغة النحوية لمعنى صرفي وظيفي مطرد. وكأن الوزن وحده غير قادر على أداء معنى التعجب، فجُمِّدت الصيغة النحوية وخصصت لحمل هذا المعنى ، ويعرّف الحملاوي التعجب بأنّه:" انفعال النفس عند شعورها بما خفي سببه، وله صيغتان ما أفعله وأفعلْ به ، نحو ما أحسن الصدق، وأحسن به ، وهاتان الصيغتان هما المبوب لهما في كتب العربية وإن كانت صيغه كثيرة." [19] ص 108 ويقصد بالصيغ الكثيرة للتعجب الصيغ الإفرادية السماعية ، وله صيغتان صرفيتان قياسيتان

جدول رقم 56:العناصر التركيبية لصيغتي التعجب

صيغة التعجب	عناصرها التركيبية
ما أفعله	ما: نكرة تامة بمعنى شيء في محل رفع مبتدأ. أفعلَ : فعل ماضٍ مبني على الفتح والفاعل ضمير مستتر تقديره هو يعود على ما. الهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به. والجملة الفعلية أفعله في محل رفع خبر ما.
أفعل به	أفعل: فعل ماضٍ جاء على هيئة الأمر لإنشاء التعجب. الباء: حرف جر زائد. الهاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل.

ويقول الحملاوي:" واصل أحسِنْ بزيد أحسن زيد أي صار ذا حسن ، ثمَّ أريد التعجب من حسنه فَحُوّلَ إلى صورة صيغة الأمر وزيدت الباءُ في الفاعل لتحسين اللفظ." [19] ص 60 ولهذا تمتاز صيغتا التعجب بالطابع الجمالي ، وفي الاستعمال يؤتى بالمتعجَّب منه صريحا او مضمرا .

واختلف النحاة في صيغة التعجب، فمنهم من يرى أنها صيغة فعلية ومنهم من يرى أنها صيغة اسمية ، ولكلّ حجته وبرهانه يقول ابن الأنباري: " ذهب الكوفيون إلى أنّ أفعل في التعجب نحو ما أحسن زيداً اسم وذهب البصريون إلى أنّه فعل ماض ، وإليه ذهب أبو الحسن

علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين ، أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنّه اسم أنَّه جامد لا يتصرف، ولو كان فعلا لوجب أن يتصرّف ، لأن التصرّف من خصائص الأفعال، فلما لم يتصرّف وكان جامداً وجب أن يلحق بالأسماء. ومنهم من تمسّك بأن الدليل على أنّه اسم أن يدخله التصغير والتصغير من خصائص الأسماء. " [137] ج 1 ص 123 لكن هذا الاختلاف المدرسي اختلاف قديم نشأ في بداية الدرس اللغوي عند العرب، والأمر قد تطور بعد ذلك واتضحت الرؤى العلمية ، وتصغير التعجب افتراض و ليس مستعملا ، وإن سُمِعَ منه القليل النادر فقد يدخل في مسائل التمرين وليس دليلاً على أن التعجب من صيغ الأسماء .

وهذا الاختلاف بين القدامى الذي ذكره ابن الأنباري في الإنصاف قد انتهى و وقع الاصطلاح اليوم بين الباحثين على أن صيغتي التعجب صيغتان فعليتان.

ومن المظاهر اللغوية أن صيغتي التعجب وصيغة التفضيل يشتركان في نفس الشروط لاشتقاق الصيغة الإفرادية منهما وهي الشروط الثمانية التي تُذكَر في صيغة التفضيل وهي:

(1) أن يكون فعلاً: فلا يشتق التعجب من اسم ولا حرف.

(2) أن يكون ثلاثيا: لأن الصيغتين الصرفيتين تشتملان على حرف زائد وهو الألف ولكن هذه الألف أصلها من الصيغة الصرفية لا من الفعل المشتق منه التعجب. بمعنى أننا إذا أردنا اشتقاق التعجب استخرجناه من الفعل الثلاثي المجرد بواسطة صيغتين نحويتين مركبتين هما ما أفعله وأفعِلْ به.

(3) أن يكون متصرفا، أي غير جامد ، لأن الفعل الجامد ليس فيه قيمة صرفية ولا مقياس له في الميزان الصرفي.

(4) أن يكون الفعل قابلاً للتفاوت، لأن التعجب هو نوع من المبالغة والتفاوت في المعنى المستحسن أو المستهجن.

(5) أن يكون فعلاً تاماً أي لا يصاغ التعجب ولا التفضيل من الأفعال الناقصة.

(6) أن يكون الفعل الذي يصاغ منه التفضيل والتعجب مثبتا أي غير منفي.

(7) ليس الوصف منه على أفعل وفعلاء.

(8) أن يكون الفعل مبنيا للمعلوم.

وهذه الشروط الثمانية مطردة لاستعمال صيغة التفضيل الصرفية المطردة أفعل ، وصيغتي التعجب المطردتين ما أفعله وأفعل به ، يقول عبد القاهر الجرجاني : "إن كلّ موضع امتنع فيه ما أفعله امتنع فيه أفعِلْ به وأفْعُلُ من هذا لأنهن أخوات. " [45] ج 1 ص 385 ولكن عبد الله أمين يرى أن التعجب قد يصاغ من غير الثلاثي إذ يقول : " ومن غير الثلاثي فقد قالوا ما أفقره وما أنقاه وما اخصره وما أشهاه، من افتقر وأنقى واختصر، واشتهى. " [125] ص 274 وهذا غير صحيح لأنَّ القاعدة المطَّردة ترفض أن تكون هذه الأفعال المزيدة أصلاً لصيغ التعجب المذكورة آنفاً والرأي أن ما أفقره مشتقة من الفعل المجرد فقُر غير المستعمل وما أنقاه مشتق من الفعل الثلاثي غير المستعمل نَقُوَ أو نقِيَ وما أخصره مشتق من الفعل الثلاثي غير المستعمل خصُر الذي هو مثل قصُر، فأصول هذه الصيغ التعجبية كلها أفعال ثلاثية غير مستعملة على وزن فَعُل (بضم العين) أو فَعِلَ (بكسر العين) وليست مشتقة من مزيداتها المستعملة وهذا ما صرَّح به عبد القاهر الجرجاني قائلا: " قال صاحب الكتاب في قولهم ما أشهاها بمعنى ما أفضلها في كونها بحيث تشتهى أنه على تقدير فَعُل (بضم العين) وإن لم يستعمل كأنّه يقدّر شهُوَت أي صارت بحيث تشتهى ثمّ يبنى فعل التعجب منه، وقال في ما أمقته أنه على فعَل(بفتح العين) وإن لم يستعمل ، كما أن ما أبغضه على بغُض(بضم العين) ، وأشار إلى أنهما كسائر ما ترك من الأصول نحو قولهم رفيع وشديد وفقير. ولم يستعمل رَفُع وفقُر وشدُد إلاّ في حال شذوذ. " [45] ج 1 ص

387 وكأن هذه الأصول المهملة لبعض الأفعال رصيد احتياطي لاستخدامه في المعاني الوظيفية.

وهمزة أفعل في فعل التعجب تختلف عن همزة أفعل في الفعل الثلاثي المزيد ذلك لأن هذه الهمزة لا تفيد التعدية ، وإنما جيء بها لإنشاء التعجب وإفادته ، ونبه الجرجاني إلى هذا الفرق الوظيفي بقوله:" أفعل وضع بمعنى جَعَله فاعلاً على إيجاد الفعل ، لا بمعنى جعله مفعولاً وصيره يوقع به الفعل، فأعرفه، فإن قلت فقد قالوا أبعتُ الفرس أي عرّضته للبيع ، و أقتلته أي عرّضته للقتل، وهذا على معنى جعلته مما يباع ومما يقتل. فالهمزة داخلة على فعل المفعول فكيف أنكرت ذلك؟ فالجواب أن هذه الهمزة ليست همزة النقل للتعدية، وإنما هي همزة نقل بها الفعل من معنى إلى معنى. " [45] ج 1 ص 384 وهذا النقل يتم في سياق نحوي ، فتقول صيغة ما أفعله ، وصيغة افعل به ، فهذه الهمزة ذات وظيفة نحوية لا تأتي إلاّ في سياق التعجب النحوي الذي يصاغ من الفعل الثلاثي المجرد وليس كزيادة الهمزة في وزن أفعل التي هي زيادة صرفية لإفادة التعدية في الغالب " لأن التعجب من شأنه أن ينقل له ما لا ينقل في غيره من الكلام ، ألا تراك تقول ما أظرفه وما أعرفه وما أحكمه وما أقواه ، ولا يأتي في شيء من ذلك أفعله إذا جاوزت التعجب، لأنه ليس كل فعل يعدّى بالهمزة، فأما في التعجب فتطرد التعدية بالهمزة. " [45] ج 1 ص 388وهذا هو أسلوب صياغة التعجب في اللسان العربي .

3.3 . صيغ التصغير

1.3.3 . التصغير مصطلحاً ومفهوماً

التصغير حاجة تعبيرية تتكفل بتلبيتها في العربية صيغ صرفية مطردة خاصّة بها وهو" تغيير في بنية الكلمة بضم أوّله وفتح ثانيه وزيادة ياء ساكنة بعد حرفه الثاني وذلك بهدف التصغير، نحو دريهمات ، أو التحقير نحو شويعر، أو تقريب الزمان نحو قبيل المساء ، أو تقريب المسافة نحو فويق الشجرة ، أو التحبُّب نحو بُنَيّ. " [138] ص 83 وقد أجمع النحاة على أن الكلمة التي يمكن أن تصغّر تصغيراً صرفيا قياسياً يجب أن تتوفر فيها الشروط التالية:

1. أن تكون معربة ولا تكون مبنية.
2. أن تكون على غير أوزان التصغير في صيغتها الإفرادية.
3. أن يكون معناها قابلا للتصغير. فلا تصغّر أسماء معظمة دائماً.

وللتصغير ثلاث صيغ صرفية مطردة نبينها في الجدول التالي:

جدول رقم57:الصيغ الصرفية المطردة للتصغير

بنية الكلمة المصغرة	صيغة التصغير	التشكيل الصوتي	المثال
الثلاثي	فُعيل	ضم + فتح + ياء ساكنة	بطين - أذين.
الرباعي	فُعَيْعِل	ضم + فتح + ياء ساكنة + كسر	مسيجد – شويعر مُعَيْهد - مُنَيْير
الأكثر من الرباعي	فعيعيل	ضم + فتح + ياء ساكنة + كسر + مد	تميسيح – مصيبيح مفيتيح.

وعند قراءة الجدول السابق ندرك الاقتصاد والاختصار الذي يمتاز به النظام الصرفي في اللغة العربية، إذ جعل للثلاثي مهما كان وزنه صيغة صرفية واحدة للتصغير هي فُعيل ، وللرباعي مهما كان وزنه وعدده صيغة صرفية أخرى واحدة للتصغير هي فعيعِل ، ولأكثر من الرباعي وهو الخماسي والسداسي والسباعي صيغة صرفية واحدة للتصغير هي فعيعيل.

ونلاحظ أن الرباعي في التصغير المقصود به الاسم الذي حروفه أربعة دون اعتبار للزيادة أو الأصالة فمثلاً كلمة كاتب وكتاب كلتاهما كلمة رباعية " وهذه الصيغ ليس المقصود بها أن تتطابق مع الميزان الصرفي في عدد الحروف وفي نوع الحركة والسكون ، ومثال ذلك كلمة مسجد تصغيرها مسيجد على وزن مفيعل من حيث الميزان الصرفي أمّا في التصغير فوزنها ينطبق على الصيغة الثانية التي هي فعيعل وهكذا. "[139] ص 139

وهذه الأوزان الثلاثة موضوعة للتصغير وليس لوزن الكلمة كباقي الأوزان والصيغ ولهذا قال أحمد الحملاوي: " وضع هذه الأمثلة الخليل وقال عليها بنيت معاملة الناس، والوزن بها اصطلاح خاص بهذا الباب لأجل التقريب وليس على الميزان الصرفي، ألا ترى أنّ نحو أحيمر ومكيرم وسفيرج وزنها الصرفي أفيعل ومفيعل وفعيلل، وأما التصغير فهو فعيعل في الجميع. " [19] ص 151 ونظراً لخصوصية الصيغ الصرفية للتصغير سمّيت بالوزن التصغيري لأنها أوزان بنيت على مقاطع صوتية محدّدة تبدأ بضم الأول وزيادة ياء التصغير، فليس في هذه الصيغ اعتبار إلاّ للمعنى الذي يقدِّمه ضم الفاء وزيادة ياء التصغير بعد العين ، فهي أوزان مقطعية " ومع أنّ الوزن المقطعي هو قرين علم الأصوات الحديث فإنه لم يك غريباً تمامًا على الثقافة العربية. فأنت تجد له صوراً متعدّدة في الدرس الصرفي القديم، وذلك حيثما كان المعبّر في الصيغ إيقاعها المقطعي. الذي لا يهتم – بعكس الوزن الصرفي- بالأصول والزوائد، و المتقدّم والمتأخر من الحروف ، نجد ذلك على سبيل المثال في صيغ التصغير... وتجدر الإشارة إلى أنّه لابدّ في صيغ التصغير ومنتهى الجموع من التماثل في نوع الحركة في المقاطع المشكّلة لتلك الصيغ وما يقابلها من الكلمات المصوغة عليها ."[140] ص 88 والتصغير بهذا الاعتبار هو تشكيل وتحويل صوتي وليس تفريعا صرفياً للكلمة ، ولذلك لم يعدّ من مشتقات الالفاظ وإنما ألحقوه بالمشتقات كما يقول الحملاوي: " أنّه من الملحق بالمشتقات لأنّه وصف في المعنى. " [19] ص 32 وعبد الله أمين يقول: "والتصغير من المشتقات لأنّه وصف في المعنى." [125] ص 322 وهذا لأن التصغير أسلوب من أساليب التعامل مع معاني الأسماء والألفاظ لأغراض يقصدها المتكلم وليس لأوصاف متعلقة بالذات.

ويرى الإستراباذي أن حصر صيغ التصغير في ثلاث صيغ يدل على الاختصار والاقتصاد إذ يقول: "إذ قصدوا حصر جميعها في أقرب لفظ وهو قولهم أوزان التصغير ثلاثة فُعَيل وفُعَيعِل و فُعَيعِيل ، ويدخل في فعيعل دريهم مع أن وزنه الحقيقي فعيلل وأُسَيود وهو أفيعل ، ويدخل في فعيعيل عصيفير وهو فعيليل ... وإنما كان كذلك لأنهم قصدوا الاختصار بحصر أوزان التصغير فيما يشترك فيه بحسب الحركات المعيّنة والسكنات لا بحسب زيادة الحروف وأصالتها . " [85] ج 1 ص 14

2.3.3. طرق استعمال الصيغ الصرفية للتصغير

لاستعمال هذه الصيغ الصرفية المطردة للتصغير هناك طرق تقنية ينبغي احترامها.

1.2.3.3. تصغير الثلاثي

لتصغير الثلاثي تستعمل الصيغة الصرفية فُعيل بضم الفاء وفتح العين وزيادة ياء ساكنة تسمى ياء التصغير، إذا كان الثلاثي مفرداً مذكراً أو مؤنثاً بتاء التأنيث أمّا إذا كان مؤنثاً بغير تاء التأنيث زيدت فيه تاء التأنيث في التصغير مثل أذن أذينة، سن سنينة، كتف كتيفة، دار دويرة، يد يُدَيّة .

وفي الجدول التالي توضيح لطريقة تصغير الثلاثي بمختلف أنواعه

جدول رقم 58:طريقة تصغير الثلاثي بأنواعه [133] ص 195

نوع الثلاثي	طريقة تصغيره على صيغة فُعّيل	الأمثلة
الثلاثي المُذكَّر	ضم الفاء وفتح العين وزيادة ياء التصغير ساكنة بعد العين	طفل طفيل – رجل رجيل
الثلاثي المُؤَنَّث وله علامة التأنيث	مثل الثلاثي المذكَّر مع زيادة تاء التأنيث	شجرة شجيرة – جنّة جنينة
الثلاثي المؤنَّث بلا علامة تأنيث	يُصغَّر على وزن فُعَيل مع إلحاق علامة التأنيث	كتف كتيفة – أذن أذينة
الثلاثي المحذوف أحد أصوله	يُرَدُّ إليه الحرف المحذوف عند التصغير	اب أُبَي – دم دُمَيّ – أخ –أُخَيّ ابن بُنَيّ – يد يُدَيَّه
ما يعامل معاملة الثلاثي	المؤنَّث بتاء التأنيث والألف المقصورة والألف الممدودة.	بقرة بُقَيرَة – صُغرى صُغَيرة حمراء حُمَيراء
	ما كان فيه ألف ونون زائدتان في عَلَم أو وصف.	سلمان سليمان – شبعان شُبَيعان غضبان غُضَيبان

2.2.3.3. تصغير الرباعي

يعتبر الرباعي في التصغير الرباعي المجرّد والثلاثي المزيد بحرف ويصغر على وزن فعيعل مثل أرنب أرينب، ومكتب مكيتب، وكاتب كويتب، وكتاب كتيّب.

يقول ابن يعيش: "اعلم أنّ التصغير إنما هو للثلاثي والرباعي من الأسماء، فأما الثلاثي فهو أقعد في التصغير من الرباعي لأنّه أعدل الأبنية وأخّفها ولذلك كثرت أبنيته وكان له في التكسير بناءان بناءُ قلّة وبناءُ كثرة فكان اقبل للتغيير وأحمل للزيادة. وأمّا الرّباعي فهو متوسط بين الثلاثي والخماسي وأثقل من الثلاثي ولذلك قلّ التصرف فيه فلم يكن له في التكسير إلاّ بناء واحدٌ وهو للكثير والقليل . " [115] ج 2 ص 543 فالتصغير تحويل إجرائي يتناسب مع مبنى الكلمة الخاضعة له، فسهولة وكثرة تصغير الثلاثي متأتية من قلة حروفه، وسَهُل كذلك تصغير الرباعي لأن حروفه أربعة فقط أمَّا الخماسي فهو كثير الحروف لذلك صعب تصغيره مع السداسي والسباعي.

3.2.3.3. تصغير الأكثر من الرباعي

يصغّر الخماسي بطريقتين اثنتين :

الأولى: أن يحذف منه الحرف الخامس ويصغّر كما يصغّر الرباعي على وزن فعيعل يقول ابن يعيش: " وأمّا الخماسي فثقيل جداً لكثرة حروفه فلم يُزَدْ ثقلا بزيادة التصغير وتغيير بضمِّ أوّله وكسر ما بعد يائه وذلك مما يزيده ثقلاً فإذا أريد تصغيره حذف منه حرف حتى يرجع إلى الأربعة ثمّ يصغّر بمثال الرباعي وهو فعيعل نحو سفيرج كما كسر على مثال الرباعي وهو فعالِل نحو سفارج كجعافر فلذلك كرهوا تصغيره وتكسيره لما يلزمه من حذف خامسه. " [115] ج 2 ص 543 ويشبه هذا التصغير عملية النحت والقص من طرف الكلمة لتصير إلى أربعة أحرف وتقبل الدخول في الصيغة التصغيرية الخاصّة بالرباعي.

الثانية: تعويض الحرف الخامس المحذوف بياء غير ياء التصغير فيصغر على وزن فعيعيل فكلمة فرزدق تصغر على فريزد وفريزيد وهذه الطريقة واجبة في تصغير الخماسي الذي رابعه حرف مد فيقلب حرف المد ياءً دون أن يحذف منه شيء مثل تمساح تميسيح وصندوق صنيديق وقنديل قنيديل.

وفي تصغير ما زاد على الخماسي صعوبة تجعل منه تصريفاً نادراً وقوعه واستعماله في الكلمة ولكنه جائز مع تقصيره وحذف ما زاد على الأربعة من أجل التصغير.يقول ابن يعيش: " إذا اجتمع في اسم ثلاثي زيادتان أبقيت أشدهما فائدة ." [115] ج 2 ص 569 ويقول: " إذا اجتمع في اسم ثلاثي ثلاث زيادات أبقيت أقواهن فائدة وحذفت أختيها ." [115] ج 2 ص 571

3.3.3. أغراض التصغير

قد تخرج الصيغة الصرفية للتصغير عن معناها الوضعي الوظيفي إلى أغراض أخرى كثيرة تستفاد من السياق " ومن أغراض التصغيرالتي تستعملها العربية التحقير، وتقليل الحجم، وتقليل الكمِّية والعدد، وتقريب الزمان والمكان، والتعجب وقد يكون التصغير للتعظيم. " [139] ص 139 لأنّ التصغير ظاهرة تحتاج إليها اللغات لتأدية أغراض تعبيرية مختلفة.

خاتمة :

إن وضع المفردات والمصطلحات في اللسان العربي كوضع الجمل ، كلاهما يخضع لنظام توليدي كامن في ذهن مستعمل اللغة الذي لا يحتاج إلى الإسعاف من قِبَلِ اللغويين لوضع مفرداته وإنتاج المصطلحات ، خاصة إذا كان في الرصيد المعجمي الكثير من المفردات المدّخرة التي يمكن استخدامها لمعانٍ جديدة في وقت الحاجة، واللغوي يسكت ويرضى بالمصطلح أو المفردة المحدثة وما يشيع في الاستعمال عندما يكون موافقاً للمعيار الصرفي المتعلق بصوغ الكلمات .

وتخصيص اللفظ العربي بدلالة جديدة بعد البحث عنه في القواميس القديمة يجعل العربية لا تحتاج إلى توليد كلمات جديدة غير مسموعة ، فكلمة سيارة الواردة في القرآن الكريم في قوله تعالى: "وجاءت سيارة فأرسلوا واردهم فأدلى دلوه فقال يا بشراي هذا غلام . " [1] يوسف: 19 فكلمة سيَّارة في هذه الآية ليست مركبة برِّية ذات محرِّك ميكانيكي بمفهومها الحديث ، و ليست صيغة مبالغة ، ولكنها القافلة التي تسير في البر ، وخصصت هذه الكلمة اليوم لتدل على هذا المعنى الجديد ، وكلمة الوارد اليوم أصبحت مصطلحاً إداريا فالوارد هو ما يصل إلى الإدارة من الوثائق عبر البريد أو غيره، والصادر هو ما يصدر عنها من الوثائق .

وتتبع هذا التخصيص بالدلالات الجديدة للمفردات القديمة يفتح مجالاً آخر للبحث، ولكننا نتشبث منه بقناعة أن اللغة العربية لا تعاني من الفقر المعجمي ولا تحتاج إلى سماع جديد ، لأن لها هذا الرصيد، ولها كذلك القياس يقول الدكتور عبد الرحمن الحاج صالح: " أما تخصيص عامة المستخدمين اللفظة العربية للمعنى المحدث ، فهذا أيضاً كثير، وذلك مثل الطيارة والبلدية والمصلحة، والحوالة وغيرها، وقد وفق الواضع الأول المجهول غالباً في الكثير من هذه التسميات المولدة ودخلت في اللغة المحررة ، وهكذا توضع المصطلحات في البلدان التي بلغت مستوى عالياً من العلوم والتكنولوجيا، فعامة الخبراء في علم أو فن مخصوص هم الذين يصوغون الألفاظ التي يحتاجون إليها عند ظهور الشيء المحدث لا اللغويون ، إلاّ أن هؤلاء قد يوجهون الواضعين بل ويرشدونهم إلى بغيتهم. " [141] ص 46 ويحظى مستعمل اللغة العربية بثروة معجمية وقدرة صرفية تُمَكِّنُه من الاختيار والاشتقاق والنقل والتخصيص .

وهذه الذخيرة اللغوية الضخمة موضوعة بين يديه مع الجهاز التوليدي والصوغ القياسي بواسطة الميزان الصرفي والصيغ الصرفية المطَّردة و " تكفي في هذه اللغة المواضعة والاتفاق على الكلمة ولو خلقت خلقاً، وكل الذي نريد أن نستفيده من هذا أن اللغة وهذا شأنها فيما عدا ما ذكرنا من الألفاظ لم تبلغ حداً من التقديس يصح أن تهدر معه حرية الأمم في اختيار الكلمات المناسبة وإماتة غير المناسبة وتكميل ما نقص وخلق ما ليس بموجود. " [70] ج 1 ص 262 ومن أهم معايير المواضعة ومقاييس الاتفاق تفضيل الكلمة التي ترد على القياس الصرفي وفق الصيغة المطردة ، وفي هذا الوضع يصبح كل عربي يعرف الفصحى جيدا وعالي التفكير قادراً على تنمية لغته وإمدادها بمادة معجمية جديدة إما عن طريق تجديد المعجم القديم، أو توليد ألفاظ محدثة بواسطة الاشتقاق ، ولا يتحقق هذا سوى في الإبداع الأدبي والنشاط العلمي.

وهذه الظاهرة اللغوية كانت معروفة في أوساط مستعملي اللغة العربية منذ القديم، وأدَّى ذلك إلى التضخُّم اللغوي الذي يشبه التضخُّم الاقتصادي وقد ذكر أحمد أمين سبب التضخُّم اللغوي ومضارَّه بقوله: " وكان لكثرة هذه المترادفات فوائد ومضار فقد مكنت الشعراء من أن ينظموا عليها قصائدهم الطويلة مع التزام الروي والقافية ، وما كان ذلك ليسهل لولا المترادفات، كما أنها كانت أداة جيِّدة لبلاغة الكُتَّاب وفصاحة الفصحاء ، فقد استطاعوا أن يَتَخَيَّروا من الألفاظ المترادفة ما يناسب السجع أحياناً كما استطاعوا أن يتخيروا أقوى الكلمات لأقوى المواقف، وألين الكلمات لألين المواقف وهكذا

ولكنها من ناحية أخرى ضخمّت اللغة ضخامة فوق الحد وجعلت الإلمام بها مستحيلا . " [70] ج 1 ص 245 وجعلت كذلك توحيد المصطلح العلمي مستحيلا رغم المجهودات المبذولة في سبيله، وهذا التضخم اللغوي هو نوع من التراكمات المعجمية التزامنية لأن المعجم ما زال ينمو ويتطور في اللغة العربية كغيرها من اللغات.

و وضع الألفاظ في اللسان العربي ليس عشوائيا ولا اعتباطيا بشكل مطلق ويشترط فيه وجود ضابطين اثنين هما:
الأول: أن توضع المفردات لمعنى جديد تدعو إليه حاجة مستعمل اللغة فإن لم يكن جديداً فلا يسمّى وضعاً، لأن الوضع يقصد به الوضع الأول والمفردات اللغوية متناهية والمعاني غير متناهية، وتتوالد أوضاع لغوية جديدة عندما لا نجد للمعنى الجديد لفظاً قديماً يناسبه وهنا يحدث التوليد المعجمي الذي يكون عن طريق الاشتقاق بواسطة الصيغ الصرفية.
الثاني: ضرورة التواطؤ على هذا اللفظ الجديد والاصطلاح عليه وتداوله وترويجه ونشره وتوسيع رقعة استعماله في مجاله الخاص أو العام ، ولذلك لا يمكن لنا أن ننشيء أفعالاغيرَ مسموعةٍ اعتماداً على الصيغ الصرفية وحدها ، فكلمة كَتَبَ المجرَّدة لا تقبل الدخول في كل صيغ الأفعال المزيدة فلا يقال مثلاً أكتب على صيغة أفعل ، ولا تكتَّب على صيغة تفعَّل لأنّه لم يتم التواطؤ والاصطلاح على مثل هذه المفردات ، وذلك يمكن أن يحدث فتسمح اللغة باستعمال مثل هذين الفعلين ، كما يمكن اشتقاق فعل مَكْتَبَ يمكتب من اسم المكان مكتب ، كما يمكن استعمال اسم الآلة مكتاب أو مِكتبة عوض آلة كاتبة أو آلة كتابة، ولذلك يقال مِطبعة بكسر الميم لآلة الطباعة وإن لم تستعمل ومَطبعة بفتح الميم لمكان الطباعة المستعملة.

والتواطؤ قد يحدث تلقائيا ولكن أحسنه ما كان برعاية اللغويين والمجامع اللغوية وإبداع الأدباء والشعراء.
والواقع أنه لا توجد في اللغة العربية أزمة مصطلح، ولكن توجد أزمة اصطلاحية في عدم الاجتهاد اللغوي لصياغة المصطلحات وتوليد الصيغ الإفرادية.

ومن خلال هذا البحث قد تحصلنا على نتيجتين عامتين اثنتين:
النتيجة الأولى: تتمثل في أهمية الميزان الصرفي الذي تتمتع به اللغة العربية دون غيرها من اللغات ، والذي يصف ويكشف على بنية الكلمة عمقاً وسطحاً ويحدّد الإجراءات التحويلية التي تخضع لها على المستوى السطحي بسبب الميزان الصوتي والنظام المقطعي في اللسان العربي المبين.

وهذا الميزان الصرفي ميزان وظيفي، أهم ما يشتمل عليه هو هذه الصيغ الصرفية المطَّردة للأفعال والأسماء المتعلقة بها وما ماثلها في الاطراد كصيغ التصغير والجمع والتعجب وغيرها، ولو حاولنا حذف صيغة من هذه الصيغ الصرفية المطردة أو إهمالها فستغيب معها مجموعة كبيرة غير متناهية من الكلمات على وزنها وذلك يفسد اللغة، ويفقد المستعمل جانباً مهما من جوانب القدرة على التعبير، إن ديناميكية الصيغ الصرفية المطردة وفاعليتها النحوية والمعجمية تثبت الطاقة التعبيرية التي تمنحها اللغة العربية لمستعمليها عبر كل زمان ومكان وتجعلهم قادرين على توليد عدد غير متناه من الكلمات لم يسمعوها من قبل على وزن ونمط ما سمعوه كما هو الشأن بالنسبة للنحو التوليدي في إنتاج الجمل ولهذا سميناه الصرف التوليدي الذي يدخل في علم الصيغ.

أما النتيجة الثانية التي توصلنا إليها من خلال هذه الدراسة فتتمثل في أهمية الفعل في اللسان العربي فهو عمدة التصريف وعليه يبنى غالب الكلام العربي ، وله دور أساسي في الجملة عبر صيغه الصرفية التي تحمل عدة دلالات وإيحاءات منها الدلالة الزمنية والدلالة الإسنادية، والدلالة التي تحملها

الصيغة الصرفية في أوضاع التجريد والزيادة وقد ذكرنا أن من يحكم تصريف الفعل فقد أمسك بزمام اللسان العربي ودعونا إلى استعمال الجدول الإسنادي في تعليمية اللغة العربية نحواً وصرفاً.

ولا وجود لمثل هذه الصيغ الصرفية في غير اللغة العربية مما يجعلها لغة تنفرد بنمطيتها الخالصة وتؤهلها لتكون لغة عالمية ولغة تفكير وتعليم سابقة على كل اللغات لأن الاشتقاق فيها منجم للمعجم والمصطلح، والصيغ الصرفية أجهزة نشطة للتوليد المعجمي. وباختصار فإنَّ اللغة العربية هي لغة المستقبل ، لمن يريد أن يستعمل ، وهي لغة شاعرة ، ولغة عالية كما قال العقاد ، ولغة عالمية خالدة .

المصادر والمراجع

1. **المصحف الشريف.برواية ورش عن نافع** ، إصدار وزارة الشؤون الدينية، الجزائر. 1405هـ/1984م.
2. إسماعيل أحمد عمايرة. **دراسات لغوية مقارنة**. دار وائل. الأردن. الطبعة الأولى. 2003.
3. عبد الحليم عبد الباسط المرصفي. **من صيغ العربية وأوزانها أفعل** . كلية التربية. جامعة عين شمس.مصر.الطبعة الأولى1979
4. كيس فرستيغ. **اللغة العربية ، تاريخها ، ومستوياتها ، وتأثيرها** .ترجمة محمد الشرقاوي . المجلس الأعلى للثقافة ، مصر .الطبعة الأولى 2003.
5. ابن المؤدب (أبو القاسم بن محمد بن سعيد). **دقائق التصريف** . تحقيق الدكتور صالح حاتم الضامن.دار البشائر ، دمشق، سوريا.الطبعة الأولى 2001
6. جلال الدين السيوطي ،**الجامع الصغير في احاديث البشير النذير**، دار المتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، د ت .
7. الحريري. **درة الغوّاص في أوهام الخواص**. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. المكتبة العصرية. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى. 2003.
8. إبن منظور **. لسان العرب** (المجلد السابع). دار إحياء التراث العربي. بيروت.لبنان. الطبعة الثانية. 1979.
9. الزمخشري. **أساس البلاغة**. دار المعرفة، بيروت. لبنان. د ت.
10. سيبويه (عمرو بن عثمان بن قنبر). **الكتاب** . دار الكتب العلمية. يروت. لبنان. الطبعة الأولى. 1999.
11. خديجة الحديثي. **أبنية الصرف في كتاب سيبويه** . مكتبة النهضة. بغداد.العراق. الطبعة الأولى 1965
12. ابن جني .. **المنصف. شرح تصريف المازني** .تحقيق أحمد عبد القادر عطا . دار الكتب العلمية.بيروت.لبنان. الطبعة الأولى 1986.
13. ابن جني. **التصريف الملوكي**. دار المعارف. دمشق. سوريا. الطبعة الثانية. د.ت.
14. إبن يعيش. **شرح الملوكي في التصريف**. تحقيق فخر الدين قباوة. المكتبة العربية. حلب. سوريا. الطبعة الأولى. 1973.
15. إبن جني. **الخصائص**(3 أجزاء) تحقيق محمد علي النجار. دار الكتاب العربي، بيروت. لبنان. د.ت.
16. الجرجاني(عبد القاهر). **المفتاح في التصريف**. المكتبة الفيصلية. مكّة المكرّمة. 1424هـ.
17. أحمد الميداني. **نزهة الطرف في علم الصرف**. دار الآفاق الجديدة. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى. 1981.
18. السكاكي. **مفتاح العلوم**. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. د ت.
19. أحمد الحملاوي. **شذا العرف في فن الصرف** . تحقيق عبد الحميد هنداوي. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. 2004.
20. تمام حسان.**اللغة العربية معناها ومبناها**.عالم الكتب.القاهرة.مصر.الطبعة الثالثة.1998.
21. تمام حسان. **مناهج البحث في اللغة**. دار الثقافة. الدار البيضاء. المغرب. 1986.
22. مهدي أسعد عرار.**جدل اللفظ والمعنى** .دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن .الطبعة الأولى 2002.
23. تمام حسان. **اللغة بين المعيارية والوصفية**. عالم الكتب.القاهرة.مصر.الطبعة الرابعة.2001.
24. إيميل يعقوب(بالاشتراك) .**قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية** .دار العلم للملايين . بيروت . لبنان .الطبعة الأولى 1987.

25.عبد القادر الفاسي الفهري. **المعجمة والتوسيط**. المركز الثقافي العربي. الدارالبيضاء ، المغرب ،الطبعة الأولى 2006
26.عبد الصبور شاهين. **المنهج الصوتي. للبنية العربية** . مؤسسة الرسالة. بيروت، لبنان .الطبعة الأولى 1980
27.صالح سليم الفاخري. **علم التصريف العربي**.منشورات ELGA مالطة. الطبعة الأولى1999
28.أنطوان الدحداح. **قاموس الجيب في لغة النحو العربي** . لبنان ناشرون . بيروت. لبنان. الطبعة الثانية. 2006.
29.يسرية محمد إبراهيم حسن . **نزهة الطرف في علم الصرف لأحمد بن محمد الميداني(شرح ودراسة)**.مطبعة التقدم ، مصر .الطبعة الأولى 1993.
30.محمد المبارك .**فقه اللغة وخصائص العربية** .دار الفكر ، بيروت ، لبنان 2005.
31.عبد الرحمن محمد شاهين .**في تصريف الأسماء** . مكتبة الشايب ، مصر . د ت
32.عمّار ساسي. **اللسان العربي وقضايا العصر** . دار المعارف. بوفاريك. الجزائر. الطبعة الأولى.2001.
33.أحمد المتوكل .**قضايا العربية في اللسانيات الوظيفية** .دار الأمان ، الرباط ، المغرب د ت.
34.أحمد محمد قدور. **مبادئ اللسانيات**. دار الفكر. دمشق. سوريا. الطبعة الأولى. 1976.
35.فخر الدين قباوة . **تصريف الأسماء والأفعال** .مكتبة المعارف ، بيروت ، لبنان .الطبعة الثانية 1998.
36.محمد محمد يونس علي .**وصف اللغة العربية دلاليا** .منشورات جامعة الفاتح ، ليبيا 1993.
37.أ.ولفسون. **تاريخ اللغات السامية**. دار القلم. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى. 1980.
38.إبن خالويه . **ليس في كلام العرب**. دار الفكر العربي. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى 2000.
39.جعفر دك الباب.**نظرة جديدة إلى فقه اللغة**.الأهالي. دمشق.سوريا. الطبعة الأولى.1989.
40.السيوطي. **الأشباه والنظائر**. دار الكتاب العربي. بيروت. لبنان. الطبعة الثالثة.1996.
41.أحمد فلاق عريوات .**النحو العربي التقعيد الأولي المبسط** .مجلة المجلس الأعلى للغة العربية ، الجزائر ، أعمال ندوة تيسير النحو ، الجزائر 2001
42.تامر سلوم. **نظرية اللغة والجمال في النقد العربي** . دار الحوار. اللاذقية. سوريا.الطبعة الأولى 1983
43.محمد العدناني .**معجم الأغلاط اللغوية المعاصرة** .لبنان . الطبعة الثانية 1986.
44.إبن ولاّد التميمي. **الانتصار لسيبويه على المبرد**. دراسة وتحقيق عبد الرحمن سلطان. مؤسسة الرسالة. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى. 1996.
45.عبد القاهر الجرجاني. **المقتصد** . تحقيق كاظم بحر المرجان. وزارة الثقافة والإعلام. العراق 1982.
46.فخرالدين قباوة.**الاقتصاد اللغوي في صياغة المفرد** .الشركة المصرية العالمية للنشر ، لونجمان ، الجيزة ، مصر .الطبعة الأولى 2001.
47.سانفور .أ. شان. **النظام الصوتي التوليدي** . ترجمة نوادر حسن أحمد.جامعة أربيل ، الأردن.الطبعةالأولى2005.
48. أحمد مخمد قدور .مباديء اللسانيات ، دار الفكر دمشق ، سوريا . الطبعة الأولى 1976
49. Jean DUBOI (et autress.) **dictionnaire de la linguistique et des sciences du langage** larousse Bordas 2em edition **Paris**/HER 1999
50.رمضان عبد التواب. **فصول في فقه العربية** . مكتبة الخانجي.القاهرة.مصر.الطبعة الخامسة 1997
51.التهانوي. **كشاف اصطلاحات الفنون**. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى. 1998.
52. ناصر حسين علي .**الصيغ الثلاثية (مجردة ومزيدة اشتقاقا ودلالة)** . المكتبة التعاونية ، دمشق ، سوريا 1989.

53. ابن جني. **سر صناعة الإعراب** (جزآن) دار القلم. دمشق، سوريا. الطبعة الأولى 1985.
54. علي نجيب إبراهيم. **جماليات اللفظة بين السياق ونظرية النظم**. دار كنعان. دمشق.سوريا.الطبعة الأولى.2002.
55. السيوطي .**همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**.تحقيق أحمد شنس الدين . دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان.الطبعة الأولى 1998
56. عبد المجيد أحمد يوسف هنداوي.**الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم** .المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان.الطبعة الأولى 2002
57. الإستراباذي .**شرح كافية ابن الحاجب** .المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان . الطبعة الثانية 1979.
58. أحمد عفيفي. **ظاهرة التخفيف في النحو العربي** . الدار المصرية اللبنانية. القاهرة. الطبعة الأولى. 1986.
59. محمد سمير نجيب اللبدي. **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**. قصر الكتاب.البليدة.الجزائر. د ت.
60. محمد الخضر حسين . **دراسات في العربية وتاريخها** .المكتب الإسلامي ، دمشق ، سوريا .الطبعة الثانية 1960.
61. فتحي عبد الفتاح الدجني. **ظاهرة الشذوذ في النحو العربي** . وكالة المطبوعات. الكويت.الطبعة الأولى. 1974.
62. تمام حسان. الأصول. عالم الكتب. القاهرة. الطبعة الأولى. 2005.
63. عبد السلام المسدي (وآخرون) . **تأسيس القضية الاصطلاحية** .المؤسسة الوطنية للترجمة والتحقيق والدراسات (بيت الحكمة) . تونس 1989.
64. حسام البهنساوي . **الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث** .زهراء الشرق. القاهرة.مصر.الطبعة الأولى.2005
65. صفية مطهري. **الدلالة الإيحائية في الصيغة الإفرادية** . اتحاد الكتاب العرب. دمشق. الطبعة الأولى. 2003.
66. أحمد شفيق الخطيب.**منهجية وضع المصطلحات العلمية الجديدة . مجلة اللسان العربي** .مكتب تنسيق التعريب ، الرباط ، المغرب .العدد التاسع عشر 1982.
67. فاضل صالح السامرائي. **معاني الأبنية في العربية**. جامعة الكويت . الطبعة الأولى 1981.
68. فلوريان كولماس .**اللغة والاقتصاد** .ترجمة الدكتور أحمد عوض ،سلسلة عالم المعرفة . المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت . العدد 236 نوفمبر 2000.
69. فرديناند دي سوسير.**محاضرات في الألسنية العامة** .ترجمة يوسف غازي(بالاشتراك)المؤسسة الجزائرية للطباعة ، الجزائر .الطبعة الأولى ،1986.
70. أحمد أمين .**ضحى الإسلام** .دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان . الطبعة العاشرة د ت .
71. حامد صادق قنيبي . **المعاجم والمصطلحات** .الدار السعودية للنشر والتوزيع ، جدة ، المملكة العربية السعودية.الطبعة الأولى2000.
72. عبد الصبور شاهين .. **في علم اللغة العام** .مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان .الطبعة السابعة 1996.
73. جار الله الزمخشري. **المفصّل في علوم العربية**. تحقيق محمد سعيد عقيل. دار الجيل. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى. 2003.
74. إبن هشام. **شذور الذهب**. دار الفكر. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى. 2003.
75. إبن الخشّاب. **المرتجل.** تحقيق ودراسة علي حيدر. مجمع اللغة العربية. دمشق.سوريا. 1972.
76. بحرق اليمني. **شرح لامية الأفعال**. دار رحاب الجزائر. الطبعة الأولى.1329هـ.
77. أبو البقاء العكبري. **التبيين على مذاهب النحويين البصريين والكوفيين** . تحقيق عبد الرحمن سليمان العثيمين. دار الغرب الإسلامي. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى. 1986.

78.فيكتور خراكوفسكي .**علم النحو العام والنخو العربي** .ترجمة الدكتور جعفر دك الباب . وزارة التعليم العالي ، الجمهورية العربية السورية ، 1988.
79. إبراهيم السامرائي. **الفعل زمانه وأبنيته**. مؤسسة الرسالة. بيروت. لبنان. الطبعة الثانية.1983.
80.إبن عصفور. **الممتع في التصريف** (جزآن) تحقيق فخر الدين قباوة. دار الآفاق الجديدة.بيروت.لبنان. الطبعة الرابعة.1979.
81.محمد خير الحلواني .**الواضح في علم الصرف** .دار المأمون للتراث ، دمشق ، سوريا. الطبعة الأولى 1987.
82. عبد المجيد جحفة. **دلالة الزمن في العربية**. (دراسة النسق الزمني للأفعال). دار توبقال. الدار البيضاء.المغرب. الطبعة الأولى. 2006.
83. سعد الدين التفتزاني. **مختصر تصريف العُزّي في فن الصرف** . شرح وتحقيق عبد العال سالم مكرم. ذات السلاسل، الكويت. الطبعة الأولى.1983.
84. مالك يوسف المطلبي .**اللغة والزمن** .الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر 1986.
85.الإستراباذي. **شرح شافية ابن الحاجب** .تحقيق محمد نور الحسن(بالاشتراك). المكتبة العلمية. بيروت. لبنان. الطبعة الثانية. 1979.
86. إبراهيم أنيس. **في اللهجات العربية**. مكتبة الأنجلومصرية. القاهرة. الطبعة التاسعة. 1995.
87. إبن قتيبة. **أدب الكاتب** . تحقيق محمد الدالي. مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية. 1999.
88. عصام نور الدين. **أبنية الفعل في شافية ابن الحاجب** .المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى.1988.
89.أحمد مختار عمر. **صناعة المعجم الحديث**. عالم الكتب. مصر. الطبعة الأولى. 1998.
90.أحمد بن فارس. **مقاييس اللغة**(المجلد الأوّل). دار الكتب العلمية. إسماعيل نجفي. إيران. د ت .
91.أحمد بن فارس . **الصاحبي في فقه العربية** . دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى 1977.
92.صبري المتولي. **علم الصرف العربي**. دار الكتب القاهرة. مصر.الطبعة الأولى 2002.
93.نجاة عبد العظيم الكوفي . **أبنية الأفعال (دراسة لغوية قرآنية)** .دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، مصر 1989.
94. قدامة بن جعفر. **نقد النثر**. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان.1982.
95. محمد حسن حسن جبل . **علم الاشتقاق (نظريا وتطبيقيا)** .مكتبة الآداب ، القاهرة ، مصر.الطبعة الأولى 2006.
96. الأشموني. **شرح ألفية ابن مالك**. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى. 1998.
97. ابن القطّاع الصقلّي (ت 515 هج) .**كتاب الأفعال** . دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .الطبعة الأولى 2003.
98. يحي عبابنة .**دراسات في فقه اللغة والفونولوجيا العربية**.دار الشروق ، عمان ، الأردن .الطبعة الأولى 2000.
99. محمد التونجي .**معجم علوم العربية** .دار الجيل ، بيروت ، لبنان .الطبعة الأولى 2005.
100. رمضان عبد التواب .**التطور اللغوي والقوانين الصوتية** . **مجلة مجمع اللغة العربية** . القاهرة ، مصر .الجزء الثالث والثلاثون ،ربيع الثاني 1394 هج/ماي 1974م
101. أسعد أحمد علي . **تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي** . دار السؤال. دمشق. سوريا. الطبعة الثانية.1981.
102. جبر ضوميط. **الخواطر في اللغة**. المؤسسة الحديثة للكتاب.بيروت ، لبنان.د ت.
103. الجرجاني (الشريف). **التعريفات** . دار الفكر. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى. 1998.
104. عبد الحميد مصطفى السيد .**المغني في علم الصرف.**

105. حسن عبد الجليل يوسف. **تسهيل شرح ابن عقيل لألفية بن مالك في الصرف** . مؤسسة المختار. القاهرة.مصر. الطبعة الأولى. 2004.
106. محمود فهمي حجازي .**علم اللغة بين التراث والمناهج الحديثة** . دار غريب ، مصر الطبعة الأولى 1995.
107. بدر الدين العيني. **شرح المراح في التصريف** . تحقيق عبد الستار جواد. مؤسسة المختار. القاهرة. مصر. الطبعة الأولى. 2007.
108. محمد عبد العزيز عبد الدايم. **النظرية اللغوية في التراث العربي** .دار السلام،القاهرة مصر.الطبعة الأولى 2006.
109. أيمن عبد الرزاق الشوا . **الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية** .مكتبة ابن عطية ، دمشق ،سوريا .الطبعة الأولى 2008.
110. تمام حسان .**الخلاصة النحوية** . عالم الكتب ، القاهرة ، مصر .الطبعة الثانية 2004.
111. سمير شريف استيتية . **اللسانيات المجال والوظيفة والمنهج** .
112. محمود خليل الباشا . **التذكرة في قواعد اللغة العربية** .عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .الطبعة الثانية 1985.
113. محمد عبد الرحمن الريحاني . **اتجاهات التحليل الزمني في الدراسات اللغوية** .دار قباء ، مصر 1998.
114. عبد القادر الفاسي الفهري **. البناء الموازي. نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة** . دار توبقال. الدار البيضاء.المغرب. الطبعة الأولى. 1990
115. ابن يعيش. **شرح المفصّل** . تحقيق أحمد السيد أحمد(بالاشتراك). المكتبة التوفيقية. القاهرة. مصر. د ت.
116. أحمد محمد عبد الراضي. **استعمال الصيغة الصرفية بين الوضع والنقل** . مكتبة الثقافة الدينية.القاهرة ، مصر.الطبعة الأولى. 2006.
117. محمد صادق محمد .**الأوزان** .مؤسسة الوفاء ، بيروت ، لبنان .الطبعة الأولى 1984
118. إبراهيم السامرائي. **العربية تاريخ وتطور** .مكتبة المعارف، بيروت ، لبنان .الطبعة الأولى 1993
119. الزّبيدي. (أبو بكر محمد بن محسن بن مذحج). **لحن العوام** . تحقيق رمضان عبد التواب. مكتبة الخانجي. القاهرة. الطبعة الثانية. 2000.
120. المبرد. **المقتضب**. تحقيق محمد عبد الخالق عصيمة. دار الكتاب المصري. القاهرة. الطبعة الثانية. 1979.
121. البطليوسي. **إصلاح الخلل الواقع في الجمل**. دار الكتب العلمية. بيروت. لبنان. الطبعة الأولى. 2003.
122. راجي الأسمر .**المعجم المفصَّل في علم الصرف** . دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .الطبعة الأولى 1973.
123. راجي الأسمر.**علم الصرف** . دار الجيل ، بيروت ، لبنان .الطبعة الأولى 1999.
124. أبو هلال العسكري. **الفروق في اللغة** . دار الآفاق الجديدة. بيروت. لبنان. الطبعة السابعة. 1991.
125. عبد الله أمين .**الاشتقاق** . مكتبة الخانجي ، القاهرة ، مصر .الطبعة الثانية 2000.
126. أحمد محمد الشيخ .**أبنية الأسماء في اللغة العربية** .منشورات جامعة السابع من أبريل ، ليبيا . الطبعة الأولى 1425هج (2004م)
127. خالد بن سعود بن فارس العصيمي . **القرارات النحوية والتصريفية لمجمع اللغة العربية بالقاهرة**.دار ابن حزم ، بيروت ، لبنان .الطبعة الأولى 2003.
128. رانيا سالم الصرايرة. **صراع الأنماط اللغوية** . دار الشروق. عمان الأردن. الطبعة الأولى.2008.

129. الفرّاء (أبو زكريا) . **معاني القرآن** .مركز الأهرام للترجمة والنشر ، القاهرة،مصر.الطبعة الأولى 1989.
130. عبد القاهر الجرجاني. **العُمُد(كتاب في التصريف)** .تحقيق الدكتور البدراني زهوان .دار المعارف ، القاهرة ، مصر .الطبعة الثانية 1988.
131. مصطفى الغلاييني . **جامع الدروس العربية** .دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان 2005.
132. أديب سيف . **وظائف العناصر الاسمية من الدلالة اللغوية إلى الدلالة العملية** .دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان .الطبعة الأولى 2006.
133. ياسين الحافظ .**التحليل الصرفي** .دار العصماء ، دمشق ، سوريا 2003 .
134. حسين عباس الرفايعة . **ظاهرة الشذوذ في الصرف العربي** .دار جرير ، عمان ، الأردن .الطبعة الأولى 2006.
135. حنان إسماعيل عمايرة .**اسم الآلة** .دار وائل للنشر ، عمان ، الأردن .الطبعة الأولى 2006.
136. عبده الراجحي . **التطبيق الصرفي** .دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان .الطبعة الأولى 1984.
137. إبن الأنباري .**الإنصاف في مسائل الخلاف** .المكتبة العصرية ، بيروت ، لبنان .الطبعة الأولى 2003
138. إيميل بديع يعقوب . **معجم الأوزان الصرفية** .عالم الكتب ، بيروت ، لبنان .الطبعة الثانية 1976.
139. عبد الجواد حسن البابا .**الصرف العربي صياغة جديدة** .مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، مصر 1988.
140. سامر زهير بحره .**المقطع في العربية (دراسة صرفصوتية وإحصائية)** ، رسالة ماجيستير ،إشراف الدكتور مزيد إسماعيل نعيم .جامعة تشرين سوريا .
141. عبد الرحمن الجاج صالح.. **الذخيرةاللغوية** .مجلة اللسان العربي،الرباط،المغرب.العدد27العام1987